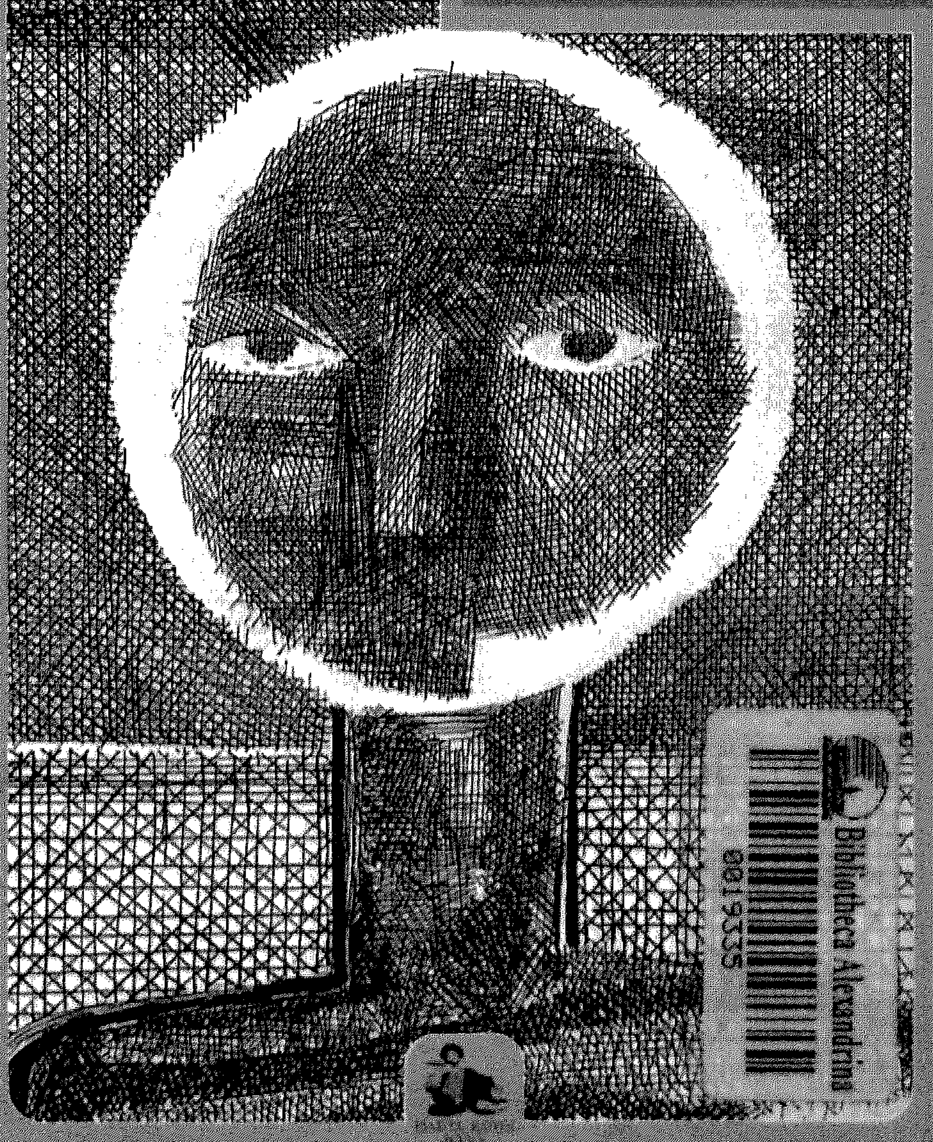
محمد عبد العزيز ربيع

الوجه الآخر للهزيمة العربية



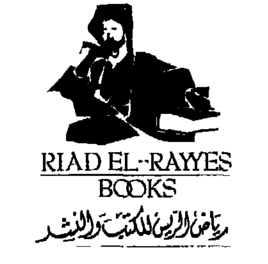


الغلاف: لوحة للفنان وضّاح فارس.

الدكتور محمد عبد العزيز ربيع

الوجه الآخر

للهزيمة العربية



RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
Sloane Street, London SW1X9LA

The Other Face of Arab Decline

by

MOHAMMAD RABIE

First Published in Great Britain in 1987

4 Sloane Street, London SW1X 9LA

British Library Cataloguing in Publication Data

Rabie, Mohammad

The other face of Arab decline.
1. Nationalism——Arab countries
I. Title
297'.1977'0956 BP173.7
ISBN 1–869844–17–3

Photosetting by: Riad El-Rayyes Books Ltd., London
Printed & Bound in Great Britain By: Biddles Ltd., Guildford & King's Lynn

الإهداء

إلى ذكرى صديق عزيز وشعلة أمل أخمدتها يد الجهل وقوى الطائفية ،
إلى ذكرى مناضل كبير أصرّ على تجاوز القبلية بعد عودة ظلام الجاهلية ،
إلى روح الشهيد فهد القواسمة ، أهدي هذا الكتاب

محتويات الكتاب

مقدمة :

لقد أوضحت التجربة العربية على مدى العقود الاربعة الأخيرة نجاح العرب في تحديد الاهداف العربية الرئيسية من جهة ، وفشلهم في تحقيق الجزء الاكبر من تلك الأهداف من جهة ثانية . اذ بينما اتجهت غالبية شعوب الامة العربية الى التطلع نحو تحقيق اهداف الوحدة السياسية ، وتحرير الارض العربية من الاحتلال الصهيوني والسيطرة الاجنبية ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وتحرير الانسان العربي من قوى الكبت والحرمان الداخلية ، إتجهت انظمة الحكم العربية « التقدمية » و « غير التقدمية » الى بناء تجارب قطرية ليس في مقدورها تحقيق أي من الاهداف العربية الرئيسية . ولقد كان من نتائج ذلك تكريس الاقليمية والتجزئة السياسية ، وترسيخ التبعية للرأسمالية العالمية ، وتطوير اجهزة القمع والاضطهاد السياسية والفكرية ، واتساع الفجوة الثقافية والاقتصادية التي تفصل أغنياء الامة العربية عن فقرائها .

ومن ناحية أخرى ، تشير تلك التجربة الى تغلب التصورات والخيالات على واقع الحياة العربية ومعطياتها المادية وغير المادية ، وفشل غالبية القوى السياسية والفكرية التي تصدت لقيادة العمل العربي في تحديد مكونات وابعاد دور الحقيقة في الحياة المجتمعية . ولذلك اتجهت تلك القوى الى تزييف الحقيقة احياناً والى تغييبها احيانا أخرى والى النظر اليها من منظار خاص لا يرى في غالبية الاحيان سوى المصالح الشخصية والعائلية والتي قد تمتد في بعض الحالات النادرة لتشمل المصالح العشائرية أو القبلية أو الاقليمية .

ولما كانت أخطاء الماضي كثيرة وانه لم يعد بالامكان انكارها أو التقليل من شأنها فقد أصبح من الضروري توجيه الجهد اللازم لتوضيح ابعادها وتحديد علاقة اهمها بواقع التجزئة والتخلف الذي تعيشه الامة العربية . واذا كانت عملية تكديس الاخطاء التي لا زالت مستمرة في مختلف الاقطار العربية تعتبر مشكلة حقيقية ، فان عدم الاعتراف بها والتستر عليها واتجاه البعض الى تزييفها لتبدو انتصارات وهمية يعتبر خطيئة انسانية وقومية .

وعلى الرغم من ايماننا الكامل بالمنطق القومي الذي ينادي بالوحدة

العربية ، الّا اننا حاولنا ، وبقدر الامكان ، تقييم التجربة العربية على مدى الاربعين سنة الاخيرة دون تعصب لفكر سياسي معين ودون تحيز لتجربة محددة . أضف الى ذلك أننا نؤمن ، وخلافا للكثيرين من دعاة الفكر القومي ، بانه لا يجوز اطلاقا الفصل بين قضايا تحرير الوطن من السيطرة الاجنبية عن قضايا تحرير الانسان من قوى الكبت والاستغلال والوصاية الداخلية ، وان من المستحيل تحقيق الاولى على حساب الثانية أو انتظار الثانية حتى يتم استكمال الاولى . ولذلك ، ومن منظار قومي انساني يؤمن بالوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية وحق الجماهير في المشاركة في الحكم ، حاولنا تعرية بعض جوانب الحقيقة المتعلقة بحالة التخلف والتبعية والصراع مع الصهيونية لتبدو للقارىء على حقيقتها دون تزييف أو تزيين أو تبرير .

ونأمل أن نكون قد وفقنا في تحقيق هذا المسعى ، وان يساهم هذا الجهد المتواضع في تبديد بعض الغيوم التي لا زالت تحول دون قدرة الغالبية على رؤية ابعاد فشل التجربة العربية وقصور معطيات وحقائق الواقع عن تحقيق الاهداف الآنية والمستقبلية السياسية وغير السياسية .

الجزء الأول

البعد السياسي للهزيمة

تمهيد :

تعتبر التحديات الخارجية التي تفرضها القوى الاجنبية في العادة على مختلف الشعوب من أهم العوامل التي تقود الامم العريقة والحضارات الحية الى اعادة بناء نفسها ومواجهة التحديات الخارجية والتغلب عليها . أما الأمم الضعيفة والحضارات الهشة فيكون نصيبها في الغالب اما الزوال كليا ، أو التحول الى حضارات وأمم تابعة بعد فقدان شخصيتها وصفاتها المميزة ، أو الذوبان في جسم حضارات ومجتمعات غريبة غازية .

وتشير العديد من الوقائع التاريخية الى ان النجاح في مواجهة التحديات الخارجية تحقق في غالبية الاحيان من خلال العمل في اتجاهين مختلفين ولكن متكاملين ومتلازمين هما : « العودة الى التراث » و « اللحاق بركاب العصر » . وبينما تستهدف عملية « العودة الى التراث » (الاصالة) البحث عن عوامل القوة الكامنة من جهة ، ودفع الامة الى الالتفاف حول مفاهيم ومشاعر الاعتزاز بالتراث والثقة بالنفس والايمان بالقدرات الذاتية من جهة ثانية ، تستهدف عملية « اللحاق بركاب العصر » (التحديث) استيعاب واستخدام ادوات العصر العلمية والتكنولوجية في عملية اعادة بناء وتنظيم وتوجيه قدرات المجتمع ومؤسساته المختلفة .

ويشير التاريخ الحديث للامة العربية الى ان التحدي الصهيوني دفعها في أول الأمر الى العمل في الاتجاهين المؤهلين لتمكينها من مواجهة التحديات الاستعمارية والتغلب عليها . الّا ان تلك الأمة ، ولاسباب كثيرة داخلية وخارجية ، فشلت في تحقيق التكامل والتلازم بين حركتي « العودة الى التراث » و « التحديث » مما جعل تلك الحركتين تقودان المجتمع العربي في اتجاهين متناقضين احياناً ومتباعدين في غالبية

الاحيـان الاخرى . ولقد نتج عن ذلك ، وكما سنحاول توضيحه فيما بعـد ، تمزق وحدة الامة وتضعضع ثقتها بنفسها وتراجع قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية .

وفي الجـزء الاول من هذه الدراســة سنحاول التركيز على تطورات الصراع العـربي الاسرائيــلي وتوضيح نوعية وحجم واحيانا كيفية الرد العربي على التحديات الاستعمارية التي فرضها الكيان الصهيوني على الامة العربية . ولذلك سيقتصر هذا الجزء من الكتاب على محاولة سرد قصة الفشل العربي في الرد على التحديات الصهيونية وتحديد ساحات وابعـاد ذلك الفشـل على الواقع العربي من نواحيه المختلفة ، خاصة السيـاسية منها . ولما كانت دراستنا هذه هي محاولة لتحليل تطورات الصراع العـربي الاسرائيلي وابعاده على الواقع العربي ، وانها ليست دراسة لوقائع ذلك الصراع وتفاصيله التاريخية ، فانها ستحاول التركيز على شرح ظروف ومـلابسات الاحداث الهامة وتوضيح كيفية واسباب وقوعها وتحديد دور القيادات والافكار والمؤسسات في توجهاتها .

١ نكسة ١٩٤٨ وقيام اسرائيل

لقد جاء قيام دولة اسرائيل على جزء من أرض فلسطين العربية في سنة ١٩٤٨ ، نتيجة لظروف وملابسات دولية لعبت الحركة الصهيونية ودول الغرب الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا ، دورا أساسيا فيها . اذ ان خضوع فلسطين لحكم الانتداب البريطاني سمح للحكومة البريطانية بتنفيذ مخططها ووعودها تجاه الحركة الصهيونية باقامة « وطن قومي لليهود في فلسطين » . وعندما أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من فلسطين تركت الأمور لشعبها من عرب ويهود لتصفية الحسابات فيما بينهم على الرغم من معرفتها بعدم تكافؤ القوى على كلا الجانبين . ولما كان العرب قد رفضوا قرار التقسيم الذي أقرته الامم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧ ، فان جيوش بعض الدول العربية اتجهت الى فلسطين في محاولة لانقاذها من براثن الصهيونية . الّا ان ضعف تلك الجيوش وعدم وضوح الرؤيا الحقيقية لدورها من جهة ، وفشلها في تحقيق امكانية التنسيق فيما بينها من جهة ثانية قاد الى هزيمتها امام قوات الصهيونية التي تفوقت عليها عددا وعتادا وتدريبا .

وبعد انتهاء تلك الحرب وتوقيع اتفاقات الهدنة بين جيوش الدول العربية المجاورة لفلسطين وجيش الصهيونية ، كانت اسرائيل قد استولت على الجزء الاكبر من فلسطين وبدأت في بناء أسس ومقومات دولة اسرائيل على أرضها . وبسبب قيام القوى الارهابية للمنظمات الصهيونية باجبار غالبية الفلسطينيين على الفرار من بيوتهم ومدنهم وقراهم تحولت غالبية شعب فلسطين الى لاجئين يعيشون في مخيمات ، بعضها في الدول العربية المجاورة ، سوريا ، الاردن ، ولبنان ، وغالبيتها في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان نجاح الحركة الصهيونية في اقامة دولة اسرائيل على أرض فلسطين العربية ، وتمكنها من تشريد غالبية الفلسطينيين وتحويلهم الى لاجئين بعد هزيمة الجيوش العربية التي حاولت انقاذها ، قاد الى تسمية عام ١٩٤٨ بـ « عام النكبة » . وعلى الرغم من عمق المأساة الفلسطينية ، فان تجارب التاريخ العربي أثبتت فيما بعد ان القوى العربية التي فشلت في مواجهة القوى الصهيونية على أرض فلسطين

العربية فشلت أيضا في استيعاب ابعاد تلك النكبة وفهم معانيها الحضارية . ولذلك كانت نكبة عام ١٩٤٨ مقدمة للعديد من النكبات المتلاحقة والهزائم المتكررة ، السياسية منها والعسكرية ، والتي منيت بها الامة العربية عبر أربعة قرون متواصلة من النكسات والكوارث .

أبعاد « النكبة » :

ان الشعب العربي ، خاصة الفلسطيني ، الذي تربى على الاعتقاد بجبن اليهودي لم يكن باستطاعته تصديق امكانية هزيمة سبعة جيوش عربية أمام قوات المنظمات الارهابية الصهيونية . ولذلك اتجهت قياداته الشعبية والفكرية الى المغالاة في اتهام الحكومات العربية بالتآمر على فلسطين مع حكومات الغرب الاستعمارية ، والى الادعاء بأن تلك الحكومات قبلت مبدأ تقسيم فلسطين واقامة دولة صهيونية على أرضها . وفي الوقت ذاته قاد اكتشاف سوء اعداد وتسليح وتنظيم الجيوش العربية الى شعور القوات المسلحة بالمرارة والنقمة على أنظمة الحكم التي قادتها الى الهزيمة .

وبسبب انعدام وجود الاحزاب السياسية القادرة على قيادة الجماهير لتغيير الواقع المرير الذي كانت تعيشه مختلف الشعوب العربية بطرق ديمقراطية ، ونتيجة لقرب الجيوش العربية من مواقع الفساد في أنظمة الحكم السياسية ، أصبحت تلك الجيوش الاداة الوحيدة المؤهلة لقيادة عملية التغيير في البلاد العربية . ومن ناحية ثانية ، تسببت الهزيمة العسكرية والسياسية على الارض الفلسطينية في اضعاف شرعية غالبية أنظمة الحكم العربية وسلبها من معظم ما كانت تتمتع به من تأييد جماهيري وشعبي . وبينما اتجهت مجموعات الضباط الى تكوين الخلايا السرية وذلك من أجل الاطاحة بأنظمة الحكم التي فقدت شرعيتها وشعبيتها ، اتجهت الجماهير العربية وقيادات القوى السياسية والثقافية الى تشجيع اولئك الضباط على تحمل مسؤولياتهم الوطنية وحثهم على الاسراع في عملية الاطاحة بالحكام وأنظمة الحكم « الفاسدة » . ومع وقوع الانقلابات العسكرية السورية والمصرية ومن ثم العراقية واليمنية ، استبشرت الجماهير العربية خيرا ، واتجهت الى الالتفاف حول القيادات الجديدة ومنحها قدرا كبيرا من التأييد

والشرعية .

ولما كانت أنظمة الحكم العربية التي أطاحت بها الانقلابات العسكرية قد قامت اساسا في ظل سيطرة الاستعمار الغربي على البلاد العربية ، وان فشلها في حماية ارض وعرب فلسطين كان أهم أسباب سقوطها وفقدانها الشرعية ، فان أنظمة الحكم الجديدة اخذت تكتسب شرعيتها من الالتزام بمبدأين أساسيين : تحرير فلسطين من الصهيونية والقضاء على رموز الاستعمار وقوى التجزئة في البلاد العربية . ولذلك صاحب اندلاع « الثورات » وقيام جيل جديد بتولي مهام القيادة السياسية والعسكرية في أهم الاقطار العربية حدوث تفاؤل جماهيري واسع ، واحياناً ايمان قاطع بقرب تحقيق الحلم العربي في تحرير كافة الارض العربية من السيطرة الاجنبية والقضاء على التجزئة السياسية التي فرضها الاستعمار على الامة العربية . وبسبب الخلفية العسكرية لغالبية الحكام الجدد ورؤيتهم لدور الجيش كأداة عمل « ثورية وحدوية » اتجهوا الى تسييس الجيش من ناحية ، وشراء الاسلحة الحديثة واعداد الجيوش للمعركة القادمة من جهة ثانية . وفي الوقت ذاته قاموا بتوجيه أجهزة الاعلام الرسمية للعمل على حشد الجماهير العربية من أجل الوقوف خلف القيادات الجديدة ضد اسرائيل وغيرها من قوى الاستعمار الاجنبي . ومن أجل استكمال الاستعدادات اللازمة لخوض معركتي الوحدة والتحرير والحيلولة دون وصول الطبقات التي حكمت سابقا أو المناوئة الى السيطرة على الحكم ، قامت الانظمة « الثورية » بتعطيل الحياة النيابية حيث وجدت ، وتحريم العمل السياسي بوجه عام ، واسناد دور هام ورئيسي للعسكر في ادارة كافة شؤون الحكم ، بما في ذلك الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية .

واذا كان العمل الاعلامي الذي مارسته الانظمة الثورية قد اتجه الى دفع الجماهير العربية بوجه عام في اتجاه عدم الاعتراف بشرعية انظمة الحكم القائمة في الاقطار العربية الاخرى ، فانه ساعد أيضا على رفع مستوى التوقعات الشعبية ، وبالتالي تحريض الجماهير العربية على عدم القبول بالخطط المرحلية والانجازات الجزئية . ومن ناحية أخرى ، أدى تعطيل الحياة السياسية الى جعل القوات المسلحة العسكرية أداة التغيير الوحيدة في المجتمع والوسيلة الرئيسية التي حاولت مختلف الطبقات

الاجتماعية والاتجاهات السياسية استخدامها لحل التناقضات والصراعات المجتمعية .

من نكبة ١٩٤٨ الى نصر ١٩٥٦ :

ان قيام مجموعة « الضباط الأحرار » بالإطاحة بالملكية في مصر في عام ١٩٥٢ كان أهم الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية بعد « نكبة » فلسطين وهزيمة الجيوش العربية أمام قوى الصهيونية، وأول ردود الفعل الحقيقية لتلك الهزيمة على الساحة العربية. اذ بينما أعلنت قيادة الثورة المصرية عن التزامها بتحرير فلسطين، اعتبرت القضاء على الفساد السياسي وإنهاء الإقطاع وإخراج القوات البريطانية من مصر أهم متطلبات تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي على الساحة المصرية. ولذلك قامت تلك القيادة بإلغاء المعاهدة المصرية البريطانية وإجبار القوات البريطانية على الرحيل عن مصر، كما قامت بتأميم قناة السويس وإعادة القناة الى السيادة المصرية وبناء السد العالي بخبرة فنية ومعونة مالية سوفياتية.

وانطلاقاً من إيمانها بهدفي تحرير فلسطين ومقاومة الاستعمار، قامت الثورة المصرية بشراء السلاح من المعسكر الشرقي بعد أن فشلت في الحصول عليه من الدول الغربية، كما قامت بدعم وتأييد الثورة الجزائرية. أما تأميم قناة السويس فقد جاء ردّاً على رفض الحكومة الامريكية والبنك الدولي منح الحكومة المصرية التمويل اللازم لبناء السد العالي، حجر الزاوية في برنامج مصر الزراعي والصناعي. واذا كانت عملية شراء السلاح من المعسكر الشرقي قد أكدت امكانية استقلال مصر عسكريا وسياسيا عن دول المعسكر الغربي، فان عملية تأميم القناة أكدت امكانية تحقيقها الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي تحرير الارادة المصرية من السيطرة الأجنبية.

وعلى صعيد آخر، قامت قيادة الثورة المصرية بعد تسلمها مقاليد الحكم بإلغاء الدستور والملَكية وتعطيل الحياة النيابية وحظر العمل السياسي والنقابي واخضاع كافة مؤسسات الثقافة والإعلام لرقابة الدولة، وذلك تحت غطاء الخوف من عودة الإقطاع للسيطرة على الحياة السياسية. وبذلك قامت تلك القيادة ـ عمليا ـ بإلغاء الحرية السياسية

والحرية الفكرية وتقييد الحرية الاقتصادية، وبالتالي القضاء على امكانية قيام معارضة سياسية حقيقية ضمن الأطر الشرعية. وبذلك خسرت مصر والأمة العربية معها فرصة خلق قيادة ظل فكرية وسياسية بمقدورها المساهمة في تقييم الانجازات « الثورية » وكشف الأخطاء والتجاوزات البيروقراطية والمشاركة فعليا في توجيه الرأي العام لتدعيم الثورة واعداد الكوادر القيادية المستقبلية.

وبينما كانت القيادة المصرية تحاول اعادة بناء الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر على أسس جديدة قوامها الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي وتقديم الدعم لحركات التحرر العربية، كانت بريطانيا وفرنسا تتآمران على مصر وقيادتها الوطنية وتوجهاتها السياسية والاقتصادية. ولمّا كان الاستعمار الغربي قد أقام اسرائيل في قلب الوطن العربي لتكون أداته في فرض التخلف وتكريس التجزئة على الأرض العربية، فانه وجد نفسه في تناقض تام مع مواقف مصر الثورية والتحررية مما دفعه الى محاولة القضاء على التجربة المصرية. اذ ان تصميم بريطانيا على استعادة سيطرتها على قناة السويس التي قامت الثورة المصرية بتأميمها من ناحية، وتصميم فرنسا على القضاء على الثورة الجزائرية من خلال ضرب أهم قواعد الدعم والتأييد التي ساندتها من ناحية ثانية، قاد حكومتي البلدين الى التحالف مع اسرائيل والقيام بعدوان ثلاثي على الأراضي المصرية في أواخر عام ١٩٥٦. وعلى الرغم من تباين أهداف قوات الغزو الأجنبية فان محصلتها كانت تشير الى رغبة اوروبية اسرائيلية مشتركة في تعطيل حركة التحرر والاستقلال العربية وربط المنطقة العربية مجدداً برباط من التبعية الاقتصادية والسياسية لدول الغرب الرأسمالية.

ان نجاح مصر في إفشال العدوان الثلاثي، وذلك بغض النظر عما كان للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية من دور ايجابي في تحقيق ذلك الهدف، كان أول نصر رئيسي تحققه الشعوب العربية خلال تاريخها الحديث ضد القوى الاستعمارية. ولذلك كانت معركة السويس التي جاءت تتويجاً لإنجازات سبقتها، وأهمها تأميم القناة وطرد قوات الاحتلال البريطانية وتأكيد حق مصر في الوقوف الى جانب الثورة الجزائرية، بمثابة الحدث التاريخي الحاسم الذي أعاد للأمة العربية

الثقة بالنفس وقدراً كبيراً من الكرامة المهدورة. ولقد كان من نتيجة ذلك ترسيخ شرعية نظام الحكم الناصري في مصر واتجاه الجماهير العربية وقواها السياسية الوحدوية الى الالتفاف حول مصر وقيادتها الوطنية، وهي القيادة التي أصبحت تتمتع بشعبية جماهيرية وشرعية عربية لم يسبق لها مثيل.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ، ان انسحاب قوات الغزو الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية التي اشتركت في حرب السويس لم يمنع اسرائيل من تحقيق أحد اهدافها الرئيسية . اذ جاء انسحاب قوات الغزو الاسرائيلية من سيناء وقطاع غزة مشروطا بموافقة مصر على فتح مضائق تيران امام الملاحة الاسرائيلية والقبول بمرابطة قوات دولية لضمان حرية عبور البواخر الاسرائيلية وغير الاسرائيلية . وبذلك نجحت اسرائيل في كسر أهم أطواق الحصار الاقتصادي التي فرضتها الدول العربية ضد الكيان الصهيوني مما نتج عنه الوصول الى الاسواق الافريقية واقامة ميناء ايلات أهم الموانىء الاسرائيلية .

ان قيام اسرائيل وبريطانيا وفرنسا بالتآمر على مصر وشن عدوان ثلاثي عليها ، أدى الى احداث تغيير كبير في تفكير وتوجهات وقناعات القيادة المصرية . اذ بينما اعتقدت تلك القيادة في السابق بضرورة استكمال البناء الداخلي ، الاقتصادي والسياسي والعسكري ، كشرط أساسي لتوفير امكانيات تحرير فلسطين ، جاء العدوان الثلاثي ليثبت ان وجود اسرائيل يشكل أهم العقبات التي تحول دون الاسراع في تحقيق التنمية في البلاد العربية . وبسبب قيام اسرائيل بالاستيلاء على سيناء ومحاولة ضمها اليها اتضحت حقيقة وأبعاد اطماع اسرائيل التوسعية حيث برزت كعدو ، ليس فقط للشعب الفلسطيني ، بل لكافة الشعوب العربية . ولذا بدأت القيادة المصرية بالتركيز على مواجهة اسرائيل باعتبارها أهم الاخطار التي تواجه الامة العربية وأهم العقبات التي تحول دون توجيه الامكانات العربية لمعالجة القضايا التنموية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية .

وبسبب التفاف الجماهير العربية ، داخل مصر وخارجها ، حول القيادة الناصرية خاصة بعد نجاحها في كسر احتكار السلاح من قبل الدول الغربية واعادة قناة السويس للسيادة المصرية وافشال خطة

العدوان الثلاثي ، اتجه المثقفون العرب ، خاصة القوميون منهم ، نحو التحالف مع تلك القيادة وايجاد المبررات الكافية لقيامها بالغاء الحريات السياسية والفكرية والثقافية . كما اتجهوا في الوقت ذاته الى حثها على اقامة دولة الوحدة العربية بين مصر وسوريا كنواة للدولة القومية القادرة على قيادة العمل العربي في مختلف مجالاته السياسية وغير السياسية .

من وحدة سنة ١٩٥٨ إلى هزيمة سنة ١٩٦٧:

لما كانت الجهود العربية الفردية قد اثبتت عجزها عن مواجهة اسرائيل وقوى الاستعمار المتحالفة معها ، فان تحقيق الوحدة العربية على الاقل بين الاقطار العربية المجاورة لفلسطين ، أصبح مطلبا عربيا شعبيا وشرطا أساسيا من شروط استكمال مقومات القوة العسكرية القادرة على تحرير الارض الفلسطينية . ونتيجة لذلك جاءت الوحدة المصرية السورية واقامة « الجمهورية العربية المتحدة » في عام ١٩٥٨ كأول محاولة جادة لتحقيق صيغة من صيغ الوحدة العربية القومية . وهكذا تم انتقال القيادة الناصرية خطوة نوعية كبيرة الى الامام ، حيث أصبح التزامها بهدفي الوحدة والتحرير التزاما كاملا ونموذجا لبقية القيادات العربية . وبسبب قيامها بمكافحة الاستعمار وسعيها لتحرير الاقتصاد العربي من السيطرة الاجنبية ، أصبحت رمزا للوطنية والثورية ومصدرا لاضفاء الشرعية على غيرها من انظمة حكم عربية .

ولما كانت الوحدة بين مصر وسوريا قد جاءت استجابة لمطالب المد القومي الجماهيري الجارف الذي فجرته وبلورته احداث السويس ، فان قيادة الجمهورية العربية المتحدة أصبحت تتزعم ، ومن دون منازع ، قيادة الجماهير العربية متخطية بذلك كافة الحواجز الاقليمية ومقولات السيادة الوطنية . ولذلك اتجه المواطن العربي العادي الى عدم الاعتراف بالحدود الاقليمية والى الشك في شرعية واخلاص الحكومات القائمة في مختلف البلاد العربية ، حيث اعتبر معظمها من مخلفات الاستعمار وشواهد على تآمره ضد أماني وتطلعات الامة العربية . ونتيجة لذلك اضطرت الحكومات العربية الاخرى الى الاعتراف بالدور القيادي للجمهورية العربية المتحدة ، كما اتجهت الى التقرب منها والتقارب معها ، مما جعل القيادة المصرية تصبح مصدرا من أهم مصادر الشرعية

العربية .

وحيث ان التفاف الجماهير العربية حول القيادة المصرية جاء بشكل تلقائي وعفوي ، فان تلك القيادة اعتقدت بامكانية توجيه الجماهير وحشدها من خلال اتخاذ المواقف الوطنية واصدار البيانات السياسية ، وذلك دونما حاجة الى تعبئة أو تثقيف أو تنظيم . وقد نتج عن ذلك أن أصبحت العلاقة بين القيادة المصرية والجماهير العربية علاقة احادية الجانب اداتها وسائل الاعلام المصرية الرسمية وهدفها تحريض تلك الجماهير ضد القوى الاستعمارية وضد مواقف وقرارات الحكومات العربية الاخرى غير المنسجمة مع مواقف وتوجهات القيادة المصرية .

وعندما قامت الوحدة بين سوريا ومصر فرض الرئيس جمال عبد الناصر على الاحزاب الوحدوية العاملة على الساحة السورية حلّ نفسها والالتزام بعدم القيام بأية نشاطات سياسية داخل حدود « الجمهورية العربية المتحدة » . وفي غياب التنظيمات الحزبية ، والرقابة على الحريات الفكرية والثقافية ، واخضاع اجهزة ووسائل الاعلام لرقابة الدولة انتفت امكانية قيام معارضة سياسية أو حركة فكرية في مقدورها تحقيق نوع من الرقابة على تصرفات ومواقف نظام الحكم وكبار المسؤولين فيه . وبذلك قام الرئيس جمال عبد الناصر عمليا بتجميع كافة السلطات في يده واخضاع جميع النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية الخ .. لرقابة حكومية مركزية ، وبالتالي حرمان مختلف قطاعات الشعب من المشاركة في الحكم . ولقد قام الرئيس بتبرير تلك الاجراءات باعتبارها ضرورة أمنية ، سياسية واقتصادية ، هدفها الحيلولة دون عودة قوى الاقطاع والرجعية الى السيطرة على الحكم ، وحرمان تلك القوى فرصة القيام بتعطيل أو تأجيل عمليات البناء والوحدة والتحرير .

ان القول بالحاجة الى الحزم في اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المؤامرات الاستعمارية الخارجية ومؤامرات الاقطاع والرجعية الداخلية دفع غالبية المثقفين العرب ، خاصة الناصريين منهم ، الى اعتبار نموذج « الدكتاتور العادل » أفضل نموذج للحاكم العربي في تلك المرحلة من مراحل التطور في البلاد العربية . ولما كان من غير الممكن ان يكون الدكتاتور عادلا ، كما انه من غير المنطقي ان يكون العادل دكتاتورا ، وذلك بسبب تناقض مفهوم العدالة مع الدكتاتورية ، فان القبول بوهم

« الدكتـاتور العادل » أدى في الواقع الى فتح المجال أمام الدكتاتورية واغلاق الباب أمام العدالة . وهذا يعني ان الفكر العربي الذي ساد في تلك المرحلة كان فكرا فوقيا سلطويا اتجه الى فصل قضايا تحرير الارض والوطن عن قضايا تحرير العقل والانسان ، وأظهر قصورا كاملا في فهم المغزى الحضاري لقيام اسرائيل وتفوقها العلمي والتكنولوجي على البلاد العربية .

ان ايمـان الجماهير العربية بالقيادة المصرية ودورها التاريخي في تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية لم يقابل بايمان تلك القيادة بدور الجماهير الشعبية في تحقيق وحماية المنجزات الوطنية والقومية . ولذلك عجزت تلك القيادة عن استيعاب أهمية تنظيم الجماهير العربية وخلق المؤسسات القومية القادرة على توعيتها وتعبئتها وتوجيهها الوجهة التي تنسجم مع اهـدافهـا التـاريخيـة وتسـاعـدهـا على تحقيق تطلعاتها المستقبليـة . وبعـد وقـوع الانفصال بين شطري الجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا ، في عام ١٩٦١ ، واحتدام الخلاف فيما بين أنظمة الحكم « الثـوريـة » في كل من مصر وسـوريا والعراق تفسخت وحدة الجمـاهـير العـربيـة وتضـاءلت قدرتها على توجيه المواقف السياسية لقيادات الدول العربية الاخرى . ولقد جاءت تلك التطورات لتثبت أهمية غياب التنظيمات والمؤسسات القومية وقصور الشعارات السياسية عن فهم معطيات الواقع العربي وتقصيرها في تجسيد الاماني الشعبية .

ان اتجـاه انظمة الحكم « الثورية » الجديدة تحت حكم العسكر ، خاصة في مصر وسوريا والعراق ، الى رفع شعاري الوحدة والتحرير جاء في الواقـع دون وعي حقيقي بأبعاد تلك الشعارات ومتطلبات تحقيقها السياسية والحضارية. ولقد أدّى ذلك، كما أثبتت التجربة فيما بعد، الى وضـع العمل العربي الرسمي والجماهيري في مأزق تاريخي كلف الشعوب العربية الكثير من الجهد والمال والفرص الضائعة . اذ بينما اتجهت تلك الأنظمة الى تأجيل العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك انسجاماً مع شعار « حشد كافة الجهود من أجل معركة التحرير » قامت بحظر العمل السياسي وكبت الحريات العامة واضطهاد من تجرأ على النقد والمعارضة من المفكرين والمثقفين . واذا كان تأجيل مشاريع التنمية الحقيقية قد حال دون تحقيق النهضة

العلمية والتقدم التكنولوجي المطلوب لمواجهة التحديات الاسرائيلية ، فان تقييد حرية الفكر واضطهاد المعارضة السياسية والفكرية وتحريم المشاركة الجماهيرية أدت في مجموعها الى غياب النقد الواعي ، وبالتالي السماح بتكرار أخطاء الماضي واستفحال الفساد وعزل النخبة الحاكمة تدريجيا عن شعوبها .

إلّا أن تزايد حدة النضال السياسي والعسكري ضد القوى الاستعمارية دفع قوى التحرر العربية الى التفاعل مع العديد من حركات وقوى التحرر الآسيوية والافريقية ، وبالتالي فرض عليها التعرف على المواقف السياسية والمنطلقات الايديولوجية الرئيسية لحركة التحرير العالمية . ومن خلال عملية التفاعل تلك أخذت القوى العربية تدرك أهمية الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة النضال القومي ضد الاستعمار وعلاقة تلك الابعاد بتحقيق أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال والتحرر من السيطرة الاجنبية . ونتيجة لذلك اتجهت القوى القومية العربية الى رفع شعارات الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وذلك الى جانب شعارات الوحدة والحرية .

ان رفع تلك الشعارات والمفاهيم فرض على القوى القومية طرح تصورات واضحة لماهية تلك المفاهيم وتحديد أساليب العمل القادرة على تحقيقها . وبقدر ما كان تحديد معنى التحرر والوحدة سهلا في ظل السيطرة الاجنبية كان تفسير شعارات الحرية والوحدة والاشتراكية صعبا في ظل أنظمة الحكم « الثورية »

وبسبب تباين خلفيات وتجارب واحيانا تطلعات حكام تلك الدول اختلفوا فيما بينهم حول تفسير تلك الشعارات ، مما أدى الى اتجاههم الى بناء تجارب قطرية لا قومية . وبسبب تناقض الشعارات والمواقف القومية مع المشاريع والخطط القطرية ، أخذت الخلافات الفكرية والشخصية تسيطر على علاقات القوى « الثورية » كما أخذت التجارب القطرية تعاني من التخبط والارتجال والعفوية . الّا انه على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين قيادات وتوجهات انظمة الحكم « الثورية » وتباين آرائها حول تحديد وتعريف معنى الشعارات « الثورية والتقدمية » التي رفعتها ،فانها التقت فيما بينها على ضرورة القضاء على الاقطاع والطبقية والاطاحة بأنظمة الحكم « الرجعية » . ولقد نتج عن

ذلك تبلور تناقضات حادة بين مواقف واهداف مختلف انظمة الحكم العربية واتجاهها بشكل عام الى التكتل حول محورين رئيسيين : احدهما « ثوري تقدمي » وثانيهما « رجعي محافظ » . وبينما عانى المعسكر الاول من الاضطرابات الفكرية وضبابية الرؤية السياسية ، عانى المعسكر الثاني من الخوف من وقوع الانقلابات الداخلية والاتهام بالعمالة للقوى الاستعمارية ، كما عانى المعسكران من العجز عن تحقيق أي من المطالب الشعبية .

وبعد سقوط نظام الملكية في اليمن على أيدي القوات المسلحة اليمنية ووصول قوات الجيش المصري للمساعدة في تثبيت نظام الحكم الجديد والدفاع عنه في وجه القوى المؤيدة لعودة الملكية والتي ساندتها عندئذ السعودية ، اتضح انقسام انظمة الحكم العربية الى أنظمة « ثورية » وأنظمة « رجعية » . وبينما قامت أنظمة الحكم « الثورية التقدمية » برفع شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية اتجهت الى اتخاذ مواقف عدائية هجومية من الاستعمار الغربي وانظمة الحكم « الرجعية » . وانسجاما مع خلفيتها المحافظة واستجابة لغريزة حب البقاء ، اتجهت انظمة الحكم « الرجعية » الى تكريس وجودها من خلال العمل على توثيق العلاقات مع دول الغرب الرأسمالية ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، كما اتجهت الى ضرب الحركات المناوئة والقوى الوطنية المتجاوبة مع نداءات وشعارات انظمة الحكم « الثورية » . الاّ انه على الرغم من كل الخلافات والتناقضات فان كلا من المعسكرين ، معسكر انظمة الحكم « الثورية » ومعسكر أنظمة الحكم « الرجعية » قام برفع شعار تحرير الارض الفلسطينية من الصهيونية واتجه الى كبت الحريات السياسية والفكرية والغاء كافة أو معظم مظاهر الحياة الديمقراطية .

ان اختلاف انظمة الحكم العربية ، التقدمية وغير التقدمية ، حول أهمية ومعنى وأساليب تحقيق الاهداف السياسية وغير السياسية أدى الى تراجع الاهتمام بالقضايا القومية وتزايد التركيز على القضايا القطرية وبناء التجارب الذاتية . ومن أجل التستر على قصورها واخفاء مراميها وممارساتها الحقيقية اتجهت الانظمة « الثورية » الى رفع شعار « محاربة الاستعمار الاجنبي والرجعية العربية » واحلاله محل الشعارات الوحدوية . أما القوى العربية غير الثورية ، الرسمية وغير

الرسمية ، فقد اتجهت الى رفع شعارات التمسك بالدين والتراث كمفاهيم اجتماعية لحركة التطور العربية . وفي ضوء تعدد الخلافات فيما بين أنظمة الحكم « الثورية » من جهة ، وكثرة التناقضات فيما بينهما وبين أنظمة الحكم « الرجعية » من جهة ثانية ، وقعت القوى القومية الوحدوية ضحية انظمة حكم عربية ، قومية المظهر قطرية الجوهر ، شعاراتها وحدوية وممارساتها اقليمية .

وبسبب انعدام الحرية السياسية والحرية الفكرية في البلاد العربية لم يكن باستطاعة القوى الوحدوية الحقيقية التعبير عن نفسها بحرية أو الاعلان عن مواقفها بصراحة دون التعرض لملاحقة انظمة الحكم وادوات القمع واجهزة المخابرات . ولذلك تحولت الحركة القومية الوحدوية الى حركة سرية احيانا واداة في يد الطبقة الحاكمة في الدول « الثورية التقدمية » في غالبية الاحيان الاخرى ، حيث استخدمتها من أجل التشكيك في مصداقية ووطنية الطبقات الحاكمة في بقية الاقطار العربية . ولما كانت ممارسات واهداف انظمة الحكم الثورية وغير الثورية قد أصبحت ممارسات وأهداف قطرية اقليمية فانها اختلفت فيما بينها حول كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما عدا عدائها للحركة الوحدوية النقية والتزامها بمحاربة الصهيونية . ونتيجة لذلك برز على الساحة العربية اجماعان : احدهما شعبي يؤمن بالوحدة العربية ويطالب بالتحرر من كافة اشكال السيطرة الاجنبية ، والثاني رسمي يعمل على تكريس الاقليمية ويتمسك بتحرير فلسطين كأساس للشرعية . وهكذا سقط الالتزام باقامة دولة الوحدة العربية كأساس من أسس الشرعية السياسية وترسخ الالتزام بتحرير الارض الفلسطينية كأساس لتلك الشرعية . وبعد عجز انظمة الحكم « الثورية » عن تحقيق الوحدة فيما بينها في أوائل الستينات ، وذلك بعد فشل المحاولات المصرية السورية ، والمصرية السورية العراقية، والعراقية السورية من ناحية ، وتمكن انظمة الحكم التقليدية من اجتياز مرحلة الخطر التي كانت تهددها بالاندثار من جهة ثانية ، اتجهت كافة انظمة الحكم العربية الى العمل على ترسيخ الاوضاع القائمة واتباع سياسة الحفاظ على الامر الواقع . ومع انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول في اوائل عام ١٩٦٤ أسقط شعار الوحدة العربية من قواميس انظمة الحكم الرسمية حيث

حل محله شعار وحدة العمل العربي من أجل مواجهة التحديات الاسرائيلية وبالتالي أصبح شعار تحرير فلسطين من الصهيونية محور الاجماع العربي بالاضافة الى كونه اساس الشرعية السياسية .

ان فشل القيادة المصرية في تحقيق أي نوع من انواع الوحدة العربية بين أنظمة الحكم « الثورية » في عام ١٩٦٣ دفعها الى محاولة البحث عن اطر جديدة للعمل المشترك على الساحة العربية . كما ان تراجع مقدرتها على تجاوز الحدود الاقليمية بسهولة وتعبئة الجماهير العربية ضد حكوماتها القطرية من خلال اجهزة الراديو ، كما كانت عليه الحال في السابق ، دفعها الى الاعتراف بتلك الانظمة والتعامل معها على أسس أكثر « واقعية » . وفي الوقت نفسه دفعها الايمان بعدم مقدرتها على مواجهة التحديات الاسرائيلية منفردة الى البحث عن وسيلة أخرى لتحمل مسؤولية تحرير فلسطين أمام الشعوب العربية. ولذلك كان من الطبيعي قيام القيادة الناصرية بالدعوة الى عقد مؤتمر عربي على مستوى القمة في عام ١٩٦٤ وتحقيق المصالحة بين أنظمة الحكم « الثورية » وغير الثورية ، وهو المؤتمر الذي اقر انشاء منظمة التحرير الفلسطينية .

الّا ان السنة التي شهدت ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من انظمة الحكم العربية شهدت أيضا ميلاد حركة تحرر وطني فلسطيني بعيدا عن اطر العمل الرسمية . وبسبب طبيعة وظروف تكوينها قامت تلك الحركة بتبني « الكفاح المسلح » و « حرب التحرير الشعبية طويلة الامد » اساسا لفلسفتها النضالية واسلوبا لعملها من أجل تحرير الارض الفلسطينية . وحيث ان الالتزام بتحرير فلسطين من الصهيونية كان محور الاجماع العربي في تلك المرحلة وأهم أسس الشرعية ، فان مختلف انظمة الحكم العربية ، الثورية وغير الثورية ، اتجهت، وان كان ذلك بحذر وتردد، الى تأييد تلك الحركة ودعمها سياسيا وماديا .

ان نظرة الجماهير العربية للقيادة المصرية ، باعتبارها القيادة القومية التي لا تنازع ، أخذت تتغير بسرعة بعد قيامها بالدعوة لعقد مؤتمرات القمة العربية والمشاركة فيها . اذ ان اتجاه تلك القيادة الى التعامل مع قيادات انظمة الحكم المختلفة في البلاد العربية كان يعني ، وببساطة ، اعتراف القيادة المصرية بشرعية انظمة الحكم القطرية ، والاقرار بوجود الحواجز والحدود الاقليمية ، واسقاط الفروقات بين أنظمة الحكم

« الثورية التقدمية » وانظمة الحكم « الرجعية » ، وهي الفروقات التي غرست في مخيلة وضمير الفرد العربي وفرضت عليه كمقياس للاخلاص والوعي والوطنيـة . وفي الوقت نفسه كانت لقاءات القمة العربية بداية التعاون الضمني غير المعلن بين الحكومات المختلفة لتكريس الامر الواقع وحماية النظم القائمة والتخلي عن الحركات الوحدوية ، وبالتالي التمادي في كبت الحريات العامة وتضييق الخناق على القيادات القومية والشعبية التي استمرت في رفع شعارات الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية . وبسبب انعـدام الثقـة الكـافية بين حكام كانوا حتى الامس القريب أعداء ، وعدم وجود التكافؤ والندّية بين مصر وغيرها من الدول العربية الأخرى ، فشلت مؤتمرات القمة في خلق وتطوير مؤسسات قومية قادرة على تجسيـد القـرارات العربية وتغيير موازين القوى في منطقة الشرق الاوسط لصالح الدول والشعوب العربية .

وإذا كانت القيـادة المصريـة الناصرية قد ساهمت في اضاعة أهم فرصة تاريخية سنحت لتحقيق الوحدة العربية أو بناء نواتها الحقيقية ، فان حركة التفاف الجماهير العربية من حولها كانت سببا من اسباب كبت الحـريـات ومصـادرتهـا في معظم البلاد العربية . اذ ان اتجاه الجماهير العربية الى عدم الاعتراف بشرعية انظمة الحكم القطرية دفع تلك الانظمة ، تحت شعار الدفاع عن النفس وحماية المؤسسات والحفاظ على أمن الدولة ، الى اتخاذ أشد الاجراءات الامنية والتحول تدريجيا الى انـظمـة قمع بوليسية . ولذلك ، فان عجز القيادة المصرية عن تحديد موقعهـا من حركـة الجمـاهـير العـربية من ناحية ، وفشلها في اقامة المؤسسات القومية القادرة على تعميق تفاعلها مع تلك الجماهير من ناحية ثانيـة ، كان سببـا من أسبـاب نجاح القوى المناوئة في ضرب الحركة الجمـاهـيريـة وتفتيتهـا ، وبالتالي حرمان القيادة المصرية نفسها من الاحتمـاء بالمظلة الجماهيرية عندما ضعفت مقاومتها للقوى المعادية ، العربية وغير العربية .

لقد كان الرئيس عبد الناصر أحد القادة القلائل في التاريخ العربي من حيث قدرته على استقراء مشاعر وأحاسيس الجماهير والقيام بالتعبير عن قيمها ومواقفها وتطلعاتها بأمانة وإخلاص . الّا ان خلفيته الثقافية والعلمية وتجربته العسكرية حرمته من اكتساب القدرة على فهم متطلبات

التقدم في هذا العصر ، كما حالت دون قيامه باستيعاب أهمية تحرير الانسان ومنحه الحرية السياسية والفكرية . ولذلك عجز عبد الناصر عن فهم حقيقة كون تحرير الوطن من حرية المواطن ، مما أدى الى فشله في بناء المؤسسات العصرية القادرة على استيعاب العلوم والتكنولوجيا والاسلحة الحديثة ، وبالتالي تحقيق امكانية مواجهة التحدي الحضاري الذي فرضته اسرائيل على الامة العربية . وفي الواقع لا بد من الاعتراف وبصراحة ، ان القيادة الناصرية لم تؤمن بالجماهير ولا بحركتها ولا بقدرتها على التأثير في مجرى الأحداث التاريخية الّا بالقدر الذي كان يخدم أهدافها الذاتية وينسجم مع تصوراتها الخاصة لمعطيات المرحلة السياسية . ولذلك اقتصرت علاقة الجماهير العربية ، بما في ذلك المصرية ، بالقيادة الناصرية على دور الاداة التي استخدمت في عمليات تحجيم الحكام المناوئين للناصرية واضعاف قدرة الدول الغربية على تحقيق اهدافها في المنطقة العربية .

ان قيام انظمة الحكم الثورية التقدمية في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر برفع شعارات الحرية والوحدة والاشتراكية جاء في الواقع دون وعي حقيقي بأهمية تلك الشعارات ودون تحديد علمي وعملي لمحتواها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وفي الحقيقة جاء رفع تلك الشعارات كرد فعل على واقع التخلف والاستغلال الذي فرضه الاستعمار على البلاد العربية من ناحية ، وانسياقا وراء مطالب الجماهير بازالة التجزئة والقضاء على الاستعمار وتحرير الارض الفلسطينية من ناحية ثانية .

وبسبب اختلاف تلك الانظمة فيما بينها حول مضامين شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية ، وفشلها في تحقيق ما وعدت الجماهير به من تقدم وعدالة اجتماعية ، وقعت الانظمة الثورية في مأزق تاريخي عويص لم تكن مؤهلة للتعايش معه أو قادرة على الافلات منه ، اذ بينما أصبحت من وجهة نظر الجماهير العربية أمل الأمة وقيادتها الحقيقية ، غدت بحكم الموقع الذي اختارته لنفسها من حركة التحرر العربية المسؤول الاول عن تجسيد الشعارات الوحدوية والتحررية . ولقد جاء فشلها في الواقع نتيجة لعوامل عدة أهمها محاولة اقامة بنيان سياسي واقتصادي واجتماعي جديد على هياكل قديمة تقليدية تجاوزها العصر

وعفى عليها الزمن . اذ بينما قام العسكر بادارة الشؤون السياسية ، قامت البيروقراطية الحكومية واجهزة الامن والشرطة بقتل المبادرات الشخصية والقضاء على الحريات الفكرية . ولذلك جاءت الانظمة الثورية الجديدة تقدمية المظهر رجعية الجوهر ، شعاراتها تحررية وممارساتها قمعية .

وفي ظل تلك الانظمة قامت الحكومات بعزل الاقطاعيين والرأسماليين وقدامى السياسيين ، كما دعت الى تحالف طبقات العمال والفلاحين وصغار الملاك مع الموظفين والمثقفين . وبعد سن القوانين الضرورية لحماية « المكاسب الثورية » أؤتمنت الشرطة وأجهزة المخابرات ، وعلى رأسها طبقة العسكر الحاكمة ، على حماية المنجزات والحريات . وفي المجال الاقتصادي حاولت تلك الانظمة فرض بنيان اشتراكي غير واضح المعالم على مجتمع تقليدي محافظ ، كما اتجهت الى البيروقراطية الحكومية والطبقة المتوسطة ذات التطلعات البورجوازية حيث ائتمنتها على حمايته وتطبيقه . ولقد كان من نتيجة ذلك كله كبت الحريات السياسية وإبعاد الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقية في بقاء الانظمة الثورية عن المشاركة في الحكم ، واستفحال الفساد واستغلال الطبقات الفقيرة لصالح البيروقراطية والبورجوازية وضباط الجيش والشرطة . وهكذا كانت تجربة الانظمة « الثورية » في الحكم محاولة فاشلة وقاصرة لالباس هياكل قديمة ومتآكلة قبة جديدة من الشعارات الزاهية نتج عنها تناقض المظهر مع الجوهر والحقيقة مع الصورة والشكل مع المضمون .

وفي غياب المعارضة السياسية المنظمة ، وسيطرة الغوغائية الاعلامية على الشارع العربي ، واستخدام الراديو الذي خضع لسيطرة النظام الحاكم وسيلة لتثقيف الجماهير وتشكيل مواقفها السياسية ، أصبح بامكان أنظمة الحكم المختلفة خاصة « الثورية » منها ، تحويل معظم الهزائم الحقيقية الى انتصارات وهمية ، ومتطلبات النضال الحقيقي الى شعارات وبيانات سياسية . وبينما أدت تلك التطورات الى رفع مستوى التوقعات والآمال الشعبية وتجاوزها في غالبية الاحيان معطيات الواقع وطموحات القيادات السياسية ، ساهمت ايضا في حرمان الشعوب العربية من فرصة التعرف على حقيقة ما كان يجري حولها من تغيرات

وتحـولات . وفي مثـل تلك الاجواء ، وبسبب انعدام الحريات العامة ، انتفت امكانية بروز قيادات فكرية وثقافية قادرة على تقييم تجارب انظمة الحكم الثورية وغير الثورية وتحليل معطيات تلك المرحلة من تاريخ الامة العربية وايصال خلاصة فكرها وعملها لغيرها من الحكام والمحكومين . وتحت وطأة الاعلام الطاغي وطبول الدعاية الصاخبة اتجهت الجماهير العربية الى العيش في نشوة النصر المرتقب والذي وُعِدت به من قبل انظمة الحكم الثورية ، كما قامت بالرقص على نغمات معركة التحرير القادمة والتـي تم الاعـداد لهـا والاستعـداد لخـوضهـا ضد الاستعمـار والصهيـونيـة . ولذلك لم يكن باستـطاعـة تلك الانظمة التراجع امام التحديات الاسرائيلية مما أوقعها في الفخ الاسرائيلي الامريكي وفرض عليهـا بالتالي خوض معركة حربية غير متكافئة قادت الى الحاق أسوأ هزيمـة نفسيـة وعسكرية وسياسية بالدول والشعوب العربية . ولذلك كانت هزيمـة العـرب في شهـر حزيـران (يونيو) عام ١٩٦٧ هزيمة حضارية شاملة كشفت أبعاد العجز العربي على حقيقته وأظهرت مدى تخلف العرب افرادا وجماعات ، نظما وقيما ، فكرا وواقعا عن معطيات وأدوات ومفاهيم العصر الذي كانت تعيشه .

٢ | الابعاد الحضارية والسياسية لهزيمة ١٩٦٧

ان الهزيمة العسكرية والسياسية والنفسية التي الحقتها اسرائيل بالجيوش والشعوب العربية في حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ كانت نهاية لمرحلة تاريخية من حياة الامة العربية تميزت بسيطرة العاطفة على العقل والخيال على الواقع والغوغائية على العقلانية . اذ بينما أثبتت تلك الحرب ان بامكان اسرائيل هزيمة عدة جيوش عربية تفوقها عددا وعدة ، كشفت مدى الجهل الذي كان يتمتع به صانع القرار السياسي والعسكري في البلاد العربية ، ومدى التضليل الذي اتبعته اجهزة الاعلام الرسمية . ولذلك كانت تلك الهزيمة هزيمة للمفاهيم والافكار والشعارات التي سيطرت على مرحلة ما قبل عام ١٩٦٧ ، وانتكاسة لاساليب العمل التي ابتكرتها واستخدمتها القوى العربية « الثورية » ، وهزيمة للعقلية التي قادت العمل العربي على الساحة العربية . ولذلك انتقل الانسان العربي من العيش في عالم النشوة والاعتزاز بالنفس والتحفز للنصر المرتقب الى عالم الكآبة والبؤس والضياع وانتظار المستقبل المجهول .

ان تصدي القوى « الثورية التقدمية » والتي رفعت شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية ، لتحديات الصهيونية والاستعمار جعل هزيمة سنة ١٩٦٧ هزيمة للشعارات التي رفعتها تلك القوى ولاساليب العمل التي اتبعتها وللمؤسسات التي اقامتها وللعقلية التي جسدتها . ولما كانت الاحزاب القومية في الوطن العربي قد ساهمت بشكل أو بآخر في تبني تلك الشعارات والدعوة لها والدفاع أحيانا عن مواقف الدول التي رفعتها ، فانها اعتبرت ـ عدلا ام ظلما ـ جزءا لا يتجزأ من القوى المسؤولة عن الهزيمة . ولذلك كانت احداث حزيران (يونيو) الضربة القاضية التي وجهتها اسرائيل لمعطيات المرحلة السابقة ، مما أدى الى تراجع أهمية العديد من القضايا الاساسية وفي مقدمتها :

- قضية الوحدة العربية .
- قضية الاشتراكية والعدالة الاجتماعية .
- قضية الايمان بالعمل الجماعي المنظم (العمل الحزبي).

وعلى العموم ، يمكن تحديد أهم التطورات التي شهدتها فترة ما قبل

حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في النقاط الرئيسية التالية :

١ ـ نمو وترعرع الاتجاهات الوحدوية وتغليف حركة الجماهير العربية بغلاف قومي مناوىء لاسرائيل والاستعمار و« الرجعية » من ناحية ، ومطالب بالوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية من ناحية ثانية .

٢ ـ تعدد التجارب الوحدوية القاصرة سياسيا وفكريا ومؤسسيا والتجارب الاشتراكية الفاشلة اقتصاديا واجتماعيا .

٣ ـ استكمال بناء معظم مقومات وأجهزة الدولة القطرية ، خاصة أجهزة الامن والمخابرات وقيامها باجهاض الحركة الفكرية والثقافية والعلمية في مختلف البلاد العربية ، والمساهمة في اضعاف احتمالات نجاح محاولات التغيير العسكرية والشعبية .

٤ ـ الاعتراف المتبادل بين كافة أنظمة الحكم الثورية وغير الثورية ، التقدمية وغير التقدمية ، بشرعية الحدود القطرية والحواجز الاقليمية ، واتجاهها بالتالي الى التصديق على الممارسات غير الديمقراطية بحق شعوبها واجراءات الارهاب غير الانسانية بحق المعارضة السياسية .

٥ ـ تبلور الاطر والمؤسسات الاقليمية ، واعتبار اسلوب العمل العربي المشترك من خلال الاطر القطرية والمؤسسات الحكومية الرسمية بديلا للعمل من خلال الاطر القومية والتنظيمات الشعبية والنقابية .

٦ ـ تقوية الاحساس العربي بخطر اسرائيل ، وقيام أنظمة الحكم العربية بخلق اطار فلسطيني للمشاركة في تحمل مسؤولية التحرير ، وبالتالي الاتجاه نحو إخراج مسؤولية القضاء على اسرائيل من اطارها القومي السليم ووضعها في اطار فلسطيني قطري لم يكن مؤهلا لتحمل مسؤولياتها .

ان الحكومات « الثورية التقدمية » التي سيطرت على الحكم في عدة بلاد عربية خلال فترة الخمسينات والستينات نجحت من خلال تصديها للاستعمار الغربي واحلافه العسكرية واستخدامها الذكي للاعلام

الحديث في تجميع غالبية الجماهير العربية من حولها واهدار مصداقية ما عداها من أنظمة حكم عربية واسلامية أخرى . ولذلك استطاع الرئيس عبد الناصر ان يتحالف مع الهند الوثنية ضد باكستان المسلمة ، وان يقف الى جانب يونانيي قبرص المسيحيين ضد أتراكها المسلمين دون أن يفقد ولاء الجماهير العربية والمسلمة التي وقفت الى جانبه في صراعه مع الاستعمار . ولذلك كانت هزيمة الانظمة « الثورية » في سنة ١٩٦٧ وانهيار الفلسفات السياسية والاقتصادية التي نادت بها ، بداية لتفكك الوحدة الجماهيرية وغياب القيادة القومية من الساحة العربية . ولقد نتج عن ذلك احساس كافة القوى القومية الواعية بخيبة الامل والاحباط وعدم صلاحية اطر وأدوات العمل السابقة ، وبالتالي حدوث فراغ عقائدي وتنظيمي كبير على مختلف الاصعدة العربية .

ان حدوث مثل ذلك الفراغ الهائل على الساحة العربية فتح المجال واسعا امام الحركات الدينية لمعاودة نشاطاتها من جديد وطرح نفسها كبديل لانظمة الحكم العربية ، الثورية منها وغير الثورية . الّا ان استمرار الرئيس جمال عبد الناصر في الحكم ونجاحه في تحميل الجزء الاكبر من مسؤولية الهزيمة للاستعمار والقيادة العسكرية المصرية من ناحية ، وبروز المقاومة الفلسطينية المسلحة كحركة تحرر وطني هدفها القضاء على الكيان الصهيوني من ناحية ثانية ، أديا الى امتصاص جزء كبير من صدمة الهزيمة ونقمة الشعوب العربية ، وساهما بالتالي في ابطاء نمو حركة الوعي الديني وتضييق مجالات وساحات عملها الاساسية .

ان المظاهرة الشعبية العارمة التي أعادت الرئيس جمال عبد الناصر الى الحكم بعد أن كان قد أعلن استقالته يوم ١٩٦٧/٦/٩، منحت الرئيس المصري فرصة جديدة لتصحيح المسار العربي وإدراك أهمية دور الشعب في بناء وحماية المنجزات الوطنية والقومية. إلّا أن الرئيس عبد الناصر، وبدلا من القيام بفتح المجال واسعاً أمام الشعب المصري وقياداته الفكرية لممارسة حقوقهم كاملة، خاصة في مجالات الكشف عن الأخطاء ورقابة اعمال الدولة والمساهمة في محاسبة المقصِّرين والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية، اتجه الى رفع الشعارات التي أكدت تمسكه بأساليب وأدوات ومنطلقات المرحلة السابقة نفسها. ومن تلك الشعارات شعارا «لا يعلو صوت على صوت المعركة» و «إزالة آثار العدوان». وهذا

يعني اتجاه الرئيس عبد الناصر الى التمسك بسياسة حظر الفكر وكبت الحريات وحصر أمور الوصاية على مستقبل الشعب ومصير الأمة في يد واحدة واعتبار اسرائيل مصدر العدوان الوحيد، وبالتالي الاتجاه نحو التغاضي عن أخطاء اولئك الذين قادوا الشعب والجيش الى الهزيمة وساهموا، بوعي أو من دون وعي، في تمكين العدوان الخارجي من تحقيق أهدافه على الساحة العربية.

ولمّا لم يكن بوسع الرئيس عبد الناصر القبول بمبدأ مشاركة الجماهير في الحكم، كما لم يكن بامكانه ادراك أهمية النقد ودور القيادات الفكرية في تقويم المسار، فقد قام بفتح باب الهجرة أمام كل الراغبين فيها مما أدّى الى هجرة عشرات الآلاف من خيرة شباب مصر وكفاءاتها العلمية والثقافية وبالتالي خسارة مصر لجزء ثمين وعزيز من ثروتها البشرية التي لا تقدَّر بثمن. ولمّا كانت غالبية المهاجرين قد اتجهت الى كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا حيث استقرت فيها، فان نتيجة تلك العملية كانت قيام مصر الفقيرة بتقديم معونة بشرية سخية لبعض دول الغرب الرأسمالية الغنية. ومن أجل تخفيف حدة المرارة الشعبية التي تلت الهزيمة قامت الحكومة المصرية بتسهيل عملية استيراد المنتجات الأجنبية وزيادة عرض السلع الاستهلاكية، وبالتالي الاتجاه نحو شراء سكوت الشعب المصري بدلا من اشراكه في صياغة القرارات المصيرية وتشجيعه على أخذ زمام المبادرة في تحمل المسؤوليات الوطنية والقومية.

وباختصار، كانت تجربة الرئيس جمال عبد الناصر في الحكم بعد عام ١٩٦٧ محاولة يائسة لإعادة تشييد المباني والمؤسسات التي جرفتها الهزيمة دون ادراك ضرورة اعادة بناء الهياكل والأسس التي تآكلت بفعل الزمن وتصدّعت بفعل الفساد والانحراف. ولذا جاءت تلك التجربة كمحاولة أخيرة لتجاوز الواقع السيء الذي عرَّته حرب حزيران (يونيو) تعرية تامة دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تجاوز ادواته وأطره وأفكاره وقيمه. ولذلك كانت تلك التجربة تجربة قاصرة وفاشلة في وقت واحد، قاصرة لعدم قيامها بمراجعة علمية لتجربة الماضي وتبنّي أدوات وأطر عمل عصرية بديلة، وفاشلة لأنها حاولت اعادة الحياة لجسد مؤسسي ميت والحيوية لفكر بيروقراطي وسلطوي متعفن، والعصرية لأطر مهترئة تجاوزها الزمن. وهكذا فشل الرئيس جمال عبد الناصر للمرة الثانية

والأخيرة في تحديد موقعه من حركة التاريخ وعلاقته بالجماهير العربية، كما عجز عن ادراك أهمية ربط عملية تحرير الأرض بحرية الإنسان، وبالتالي فشل في وضع الأمة العربية على الطريق السليم، وهو الطريق الذي عجز أصلا عن تحديد معالمه وتوفير متطلبات الوصول اليه.

ان كون الرئيس جمال عبد الناصر قائداً شعبياً تقليدياً جعل في مقدوره فهم مشاعر الجماهير العربية داخل مصر وخارجها، وبالتالي مخاطبتها باللغة التي كانت تفهمها وترتاح اليها وتثير عواطفها. إلّا أن تلك الحقيقة حرمته من فهم معطيات العصر على حقيقتها واستيعاب متطلبات التقدم في عصر التصنيع والتكنولوجيا وثورة الاتصالات الالكترونية. واذا كان الرئيس عبد الناصر قد أدرك تماما خطر الصهيونية على مستقبل الشعوب والأماني العربية، إلّا أنه أخفق في خلق المؤسسات العربية، القطرية والقومية، المؤهلة لمواجهة التحدي الصهيوني على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والحضارية.

وبسبب اتجاه الاشتراكية العربية الى إحلال البيروقراطية الحكومية ورأسمالية الدولة محل الإقطاع والرأسمالية الفردية، فان التجربة الاشتراكية المصرية فشلت في إزالة مظاهر الظلم الاجتماعي، كما عجزت عن تحقيق تحسن ملحوظ في مستوى معيشة الفرد المصري. وبعد تكشف حقيقة ما كان يعانيه البناء المصري من فساد سياسي وعسكري نتيجة لهزيمة حزيران (يونيو) أخذ النظام الناصري يفقد شعبيته وجاذبيته، وبالتالي دعائم شرعيته. ولذلك جاءت وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠ لتعلن نهاية الناصرية كنظام حكم سياسي وتنظيمات اقتصادية، وان كانت قد أعادت تأكيد الناصرية كشعارات سياسية ومشاعر نفسية. وبسبب عدم إحساس الجماهير المصرية بوجود مكتسبات حقيقية خلّفتها التجربة الناصرية استطاع الرئيس أنور السادات، خليفة عبد الناصر، الغاء النظم والتشريعات الناصرية بقرار رئاسي دون ان يواجه بمعارضة شعبية فعلية.

لاءات الخرطوم، ومشروع روجرز:

لقد كان من نتائج الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ قيام اسرائيل باحتلال ما تبقى من أراض

فلسطينية، وذلك بالإضافة الى هضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية. وعلى الرغم من أن اسرائيل، باشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، كانت قد أثبتت نواياها التوسعية فان قيامها باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء وكلها أراض عربية كانت تابعة لدول ذات سيادة، أدى الى إخراج الصراع مع الصهيونية من إطاره الفلسطيني الى اطار عربي اقليمي ذي أبعاد دولية. اذ بينما تركّز الصراع في مرحلة ما قبل ١٩٦٧ على مطالبة العرب باسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه التي حرم منها، ومن بينها حق العودة الى فلسطين وحق تقرير المصير، أصبح الصراع بعد سنة ١٩٦٧ يتركز حول استعادة الدول العربية للأراضي التي احتلتها اسرائيل أثناء حرب حزيران (يونيو).

وفي أعقاب الهزيمة مباشرة التقى الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة في مدينة الخرطوم حيث أقرّوا تبنّي اللاءات الثلاث المشهورة وهي:

* لا صلح مع اسرائيل. * لا اعتراف بها. * لا تفاوض معها.

وكما هي عادة العرب ـ يحسنون اللقاء في المآتم ويسيئون التمتع بالافراح ـ ساد الانسجام جو اجتماعهم في الخرطوم ، حيث قاموا بمواساة بعضهم وخرجوا دون استراتيجية عمل حقيقية لتحرير الارض المحتلة أو تغيير موازين القوى في منطقة الشرق الاوسط لصالح الدول والشعوب العربية . وبدلا من البحث عن أسباب الهزيمة وتحديد أساليب ومتطلبات الخروج منها ، اتجهت معظم أنظمة الحكم العربية الى تقييم ابعادها السياسية وتحديد احتمالات قيامها بزيادة حدة القلاقل والاضطرابات الداخلية . ولذلك قامت تلك الانظمة بالتمادي في كبت الحريات بدلا من اطلاقها ، وتحريم العمل السياسي بدلا من اشراك الجماهير في الحكم ، وفتح باب الهجرة لنزوح المفكرين والعلماء والمثقفين . وفي غياب المؤسسات الديمقراطية والتنظيمات السياسية والثقافية تحولت غالبية الشعوب العربية الى قطاعات بشرية مسلوبة الحقوق والارادة تلهث وراء لقمة العيش ، بينما تلاحقها الشرطة وترصد تحركاتها اجهزة القمع والمخابرات . وهكذا قامت معظم انظمة الحكم العربية ، أحيانا بوعي وأحيانا من دون وعي ، بالمساهمة في تكريس الواقع النفسي والسياسي والفكري للهزيمة في مختلف الاقطار العربية .

وبعد اتضاح ابعاد هزيمة حزيران (يونيو) السياسية والعسكرية قامت القيادة المصرية برفع شعار « ازالة آثار العدوان » كاستراتيجية للعمل العربي خلال مرحلة ما بعد سنة ١٩٦٧ . وفي ضوء لاءات الخرطوم أصبح شعار « ازالة آثار العدوان » يعني تجزئة الصراع مع اسرائيل الى مراحل واعتبار استعادة الاراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ الهدف الاساسي للعمل العربي في مرحلته الاولى . وبسبب نجاح اجهزة الاعلام « الثورية » في تحميل الجزء الاكبر من مسؤولية الهزيمة للاستعمار والقوى الاجنبية ، واتجاهها الى الادعاء بفشل حرب حزيران (يونيو) في تحقيق أهم أهدافها الاستراتيجية ، ألا وهو اسقاط أنظمة الحكم « التقدمية » ، اقتصر مفهوم « ازالة آثار العدوان » على تحرير « الاراضي المحتلة » . ونتيجة لذلك تناست القيادة المصرية وغير المصرية ابعاد العدوان الداخلية ، خاصة ما كانت يتعلق منها بحقوق وحريات وآمال ومستقبل الشعوب العربية .

ان قبول بعض الدول العربية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وهو القرار الذي ينص على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء) وعلى حق كل دول المنطقة ، ومن بينها اسرائيل ، في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، كان اول اشارة عربية رسمية الى امكانية الاعتراف باسرائيل والقبول بالتنازل عن الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٤٨ . ونتيجة لقبول بعض الدول العربية بذلك القرار ورفض بعضها الآخر له ، أخذت مواقف الدول العربية تجاه قضية الصراع مع اسرائيل تصب في تيارين مختلفين وأحيانا متناقضين . اذ بينما اتجه التيار الاول - مترددا - الى القبول بمبدأ الاعتراف بدولة اسرائيل ضمن شروط ، أولها وأهمها ، الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ اتجه التيار الثاني الى التمسك بمبدأ ازالة الكيان الصهيوني من فلسطين وضرورة استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه التاريخية . وبالطبع وقفت المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت في مقدمة القوى العربية التي رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واتجهت الى الاصرار على تحرير كامل التراب الفلسطيني من الصهيونية . ولقد كان قبول بعض الدول العربية بذلك القرار بداية تصنيف القوى العربية

الى « قابلين » و « رافضــين » ، وبالتالي تحطيم أهم مقومات الاجماع العربي ، وإضافة بعد جديد لابعاد التناقض والتناحر على الساحة العربية .

ان رفع شعار « ازالة آثار العدوان » ، وفي الوقت ذاته رفض مبدأ التفـاوض مع اسرائيل ، كان يعني تصور امكانية اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ دون الاعتراف بها أو السماح لها بتحقيق بعض المكاسب السياسية . ويبدو ان القيادة المصريــة كانت تأمـل ، وربما تتوقع ، تكرار تجربة عام ١٩٥٦ عندما نجحت الضغوط السياسية الامريكية والسوفياتية في اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي التي احتلتها أثناء مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر . الّا ان تغير ظروف الصراع وقيام أمريكا بالانحياز الكامل الى جانب اسرائيل في صراعها مع العرب ، أدى الى افشال الخطة المصرية والجهود الدولية المتواضعة التي حاولت حمل اسرائيل على الانسحاب من « الاراضي العربية المحتلة » . اذ ان اتجاه حكومة الولايات المتحدة الامـريكية الى مساندة اسرائيل والانحياز الى جانبها قبل وأثناء وبعد الحرب أدى الى احباط الجهود المصرية واضاعة آمال القيادة المصرية في « ازالة آثار العدوان » .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان الحكومة الامريكية وعلى رأسها الرئيس جونسون ، قامت بتشجيع اسرائيل قبل الحرب وتقديم الدعم لها أثناء الحرب ، وتحريضها على عدم الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها بعد توقف العمليات العسكرية . وبالاضافة الى ذلك قامت حكومة الرئيس جونسون بخداع الحكومة المصرية قبل اندلاع الحرب مباشرة وتطمينها الى انها ـ أي الحكومة الامريكية ـ ستقف ضد المعتدي والى جانب المعتدى عليه في حالة نشوب حرب عربية اسرائيلية جديــدة . وبينمـا كان نائب الرئيس المصري في طريقــه الى واشنـطن للتفاوض حول ايجاد مخرج لازمة اغلاق مضائق تيران المصرية في وجه الملاحــة الاسرائيلية ، قامت اسرائيل بشن هجوم عسكري واسع على المواقع الاردنية والسورية والمصرية كانت نتيجته احتلال سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان خلال ستة أيام .

ان وقوف الرئيس جمال عبد الناصر في الصف المعادي للاستعمار والى

جانب حركات التحرر العالمية واشتراكه مع نهرو زعيم الهند ، وتيتو ، زعيم يوغسلافيا في قيادة معسكر دول عدم الانحياز جعله أحد مصادر الخطر التي اخذت تهدد مواقع ومصالح دول الغرب الرأسمالية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية . ومما أدى الى زيادة مخاوف امريكا من الرئيس عبد الناصر وعدائها له ان دعوته الى « الحياد الايجابي » جاءت في وقت اشتداد الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، وهدفت الى تحييد المنطقة العربية ، وهي المنطقة التي اعتبرت منطقة نفوذ غربية . وبسبب خضوع معظم ثروات وتجارة العالم لتحكم الشركات متعددة الجنسيات والاسواق الدولية التي سيطرت عليها الدول الرأسمالية اتجهت السياسة الامريكية الى الدفاع عن مواقعها ومصالحها من خلال العمل على تكريس الاوضاع القائمة وضرب حركات التحرر في مختلف دول العالم الثالث . وبعد قيام عبد الناصر بارسال جيشه الى اليمن للدفاع عن ثورته ومساندة القوات الجمهورية وتصادم القوات المصرية مع القوات السعودية ، أصبحت منابع النفط في الجزيرة العربية مهددة بخطر الانتقال من السيطرة الامريكية الى السيطرة العربية . وهكذا التقت اهداف اسرائيل التوسعية والاستيطانية مع اهداف امريكا بضرورة تأديب عبد الناصر وتحجيمه مما أدى الى قيام الاولى بعدوانها على البلاد العربية ، وقيام الثانية بدعم وتشجيع ومساندة جهود الاولى العسكرية والسياسية .

وبعد سكوت أصوات المدافع واتجاه الاطراف المتحاربة الى حساب الارباح والخسائر بدأت المناورات السياسية لاخراج عبد الناصر من اليمن من ناحية ، واخراج مصر من معادلة الصراع مع اسرائيل وعزلها عن الجسم العربي من ناحية ثانية .

واذا كان مؤتمر الخرطوم قد نجح في تحقيق الهدف الاول عندما تمت المصالحة المصرية السعودية ، فان المناورات والاغراءات الامريكية الاسرائيلية فشلت في اقناع القيادة المصرية بالقبول بحل منفرد مع الكيان الصهيوني . ولذلك بقي هدف اخراج مصر من معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني هدف اسرائيل الاول وحجر الزاوية في سياسة امريكا الشرق أوسطية ، حتى مجيء انور السادات وقيامه بتوقيع معاهدة كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ ، وهي المعاهدة التي حققت الامنية

الاسرائيلية الامريكية وألغت دور مصر القيادي على الساحة العربية .

ان رفض اسرائيل الانصياع لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ من ناحية ، واصرار القيادة المصرية على عدم السماح لاسرائيل بترسيخ وتثبيت احتلالها من ناحية ثانية ، دفع الرئيس عبد الناصر الى اتخاذ قرار بشن حرب استنزاف ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية عبر قناة السويس . وللرد على هجمات الجيش والفدائيين المصريين قامت اسرائيل بشن غارات جوية مكثفة ضد المدن والقرى المصرية على امتداد القناة وفي عمق الريف المصري كانت نتيجتها قتل آلاف العسكريين والمدنيين ومنهم الاطفال والشيوخ وتدمير مدن القناة وتهجير حوالي المليون من أبنائها . وهكذا ساهمت الهجمات المصرية وردود الفعل الاسرائيلية في زيادة حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط دون ان تنجح في « ازالة آثار العدوان » ، او اقناع امريكا بضرورة تعديل سياستها المنحازة لاسرائيل والمعادية للعدالة في المنطقة العربية . ولما كانت الدول العربية النفطية قد حاولت خلال تلك الفترة دون جدوى اقناع ادارة الرئيس نكسون بوجوب الضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، زاد احساس العرب بالمرارة تجاه امريكا والنقمة على سياستها الشرق أوسطية ، واتجهوا الى الاعداد لمعركة تحرير حقيقية . وبسبب ما اثبتته حرب حزيران وحرب الاستنزاف من تخلف العتاد ومستوى التدريب والتنظيم العسكري العربي وانحياز امريكا الى جانب الكيان الصهيوني والتزامها الكامل باستمرار تفوقه العسكري على البلاد العربية ، اتجهت عملية الاعداد العربي للمعركة القادمة الى العمل في ثلاثة اتجاهات رئيسية :

١ ـ تضييق الفجوة التكنولوجية التي كانت تفصل السلاح العربي والادارة العسكرية العربية عن السلاح والادارة العسكرية الاسرائيلية .

٢ ـ كسب ثقة الاتحاد السوفياتي ، القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة الامريكية ، وزيادة الاعتماد على الاسلحة ونظم الادارة العسكرية السوفياتية .

٣ ـ تنسيق الجهود العربية العسكرية وغير العسكرية ، خاصة على الجبهتين السورية والمصرية .

واقتناعا بعدالة القضية العربية قام الاتحاد السوفياتي بتزويد كل من مصر وسـوريا بالاسلحة الهجومية والدفاعية ، وذلك بالاضافة الى أجهزة ومعدات دفاع جوية متقدمة كان لها أكبر الاثر في الحاق خسائر فادحـة في سلاح الطيران الاسرائيـلي أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، خاصـة على الجبهـة السـوريـة . ومن أجل الاسراع في عملية تدريب الجيوش العـربيـة على الاسلحـة الحديثة ، وبالتالي تضييق الفجوة التكنـولوجية التي كانت تفصلها عن الجيش الاسرائيلي ، بدأ وصول الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات الى كل من مصر وسوريا بأعداد كبيرة .

وفي وجه تلك التطورات ، وقبل أيام من انعقاد مؤتمر القمة العربي الذي كان يتوقع قيامه برسم استراتيجية عربية لازالة آثار العدوان ، تحـركت الحكـومـة الامريكية ، حيث قام وزير خارجيتها آنذاك وليام روجـرز بطرح مشروعـه الذي قام على أساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وفي الواقـع جاء مشروع روجـرز كمحـاولة لامتصاص النقمة العربية ضد أمريكا من ناحية ، ولافشال مؤتمر القمة العربي من ناحية ثانيـة ، ولشرخ وحدة الصف العربي من ناحية ثالثة . واذا كان ذلك المشروع قد حقق هدفه في شرخ وحدة الصف العربي ، وحال دون رسم استراتيجية عربية للتحرير ، فانه شجع البعض على اعادة تعليق الآمال على الحكومة الامريكية .

ان قبول القيادة المصرية بمشروع روجرز ، أدى الى زيادة الخلافات العربية والى تبلور تناقضات أساسية بين مواقف بعض فصائل المقاومة الفلسـطينيـة. اذ بينما اتجهت المنظمات الموالية لمصر والتابعة لبعض أجهزتها الى القبول بالمبادرة الامريكية ، قامت غالبية فصائل المقاومة برفضها . وهكذا دخلت حركة المقاومة الفلسطينية في تناقض مع نفسها ممـا فرض عليهـا خوض معـركـة سياسية داخلية من جهة ، ومعركة عسكـرية مع بعض القوى العربية الرسمية من جهة ثانية . وقبل ان يدخل مشروع روجرز عالم النسيان كانت المقاومة الفلسطينية قد خسرت كل قواعدها العسكرية في الاردن ، كما انتهت وحدة الموقف العربي تجاه قضيـة فلسطين . وهكذا كان مشروع روجرز ضربة قوية توجه لوحدة وتمـاسـك الصف العـربي ، وسببـا لاثـارة جو الاتهامات والمزايدات

السياسية على الساحتين العربية والفلسطينية ، وخطوة كبيرة على طريق التنـازلات العربية المتلاحقة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني . وضمن هذا الاطار وبسببـه طرحت ، ولأول مرة ، فكـرة اقـامـة « الدولة الفلسـطينيـة » في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي الاراضي العربية الفلسطينية التي نص قرار ٢٤٢ ومشروع روجرز على ضرورة انسحاب اسرائيل منها .

ان قبول بعض الدول العربية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ كان بمثـابـة البـدايـة الحقيقية لاتجاه العرب نحو الاعتراف باسرائيل . اذ بينما تميز الموقف العربي في السابق برفضه الكامل لأي حل سياسي لا يقوم على أساس اعادة فلسطين لاصحابها الحقيقيين ، جاء ذلك القـرار ليختصر قضيـة فلسطين من قضية تحرير الى قضية لاجئين ، ومن قضية وطن محتل من قبل أجانب مستعمرين الى قضية نزاع على حدود بين دول ذات سيـادة . واذا كانت أحـداث حزيـران (يونيو) قد فرضت على بعض العرب القبول بذلك القرار ، فان متطلبات « ازالة آثـار العـدوان » أملت القبـول بمشروع روجرز لعام ١٩٧٠ . ونتيجة لتلك التطورات أخذت ملامح الموقف العربي الجديد من قضية الصراع مع اسرائيل تتبلور بشكل واضح ، حيث اتجه ذلك الموقف الى السير بثبات وتدرج نحو القبول بمبدأ الاعتراف باسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ .

حركة المقاومة الفلسطينية:

بينما كانت مؤتمرات القمة العربية تتجه تدريجيا نحو نقل مسؤولية تحـريـر فلسطين الى منظمة التحرير الفلسطينية التي انشأتها ، كان الشعب الفلسـطيني يعـطي ميلادا لحركة تحرر وطني بعيدا عن اطر العمـل العـربيـة الرسميـة . ولقـد جاء ميـلاد حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) بعد مخاض طويل وبهدف اسقاط الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني واعادة امور القضية الفلسطينية الى أصحاب القضية الاصليين . ومنذ اشهار ميلادها اتجهت حركة «فتح» الى رفع شعـار « تحرير كامل التراب الفلسطيني » وتبني الكفاح المسلح ضد اسرائيـل طريقا لتحرير الارض الفلسطينية واستعادة شعب فلسطين

العربي لحقوقه التي حرم منها فترة طويلة .

وعلى الرغم من ان تلك الحركة بدأت عملياتها العسكرية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية في مطلع عام ١٩٦٥ ، الاّ انها لم تستطع اثبات مصداقيتها وفاعليتها الاّ بعد قيامها بخوض معركة « الكرامة » ضد قوات الغزو الاسرائيلية في عام ١٩٦٨ ، وهي القوات التي حاولت ، ولأول مرة ، عبور الحدود الى الضفة الشرقية لنهر الاردن . ولقد كانت تلك المعركة في الواقع نقطة التحول الرئيسية في مسيرة حركة المقاومة الفلسطينية وفي علاقتها بكل من الجماهير العربية والفلسطينية من ناحية ، وبالدول والقوى السياسية العربية من ناحية ثانية .. اذ ان نجاحها في هزيمة قوات الغزو الاسرائيلية مكّنها من استرداد بعض الكرامة العربية التي أهدرت في عام ١٩٦٧ ، وبالتالي كسب احترام وتعاطف الشعوب العربية والهاب حماس الجماهير الفلسطينية واثارة مخاوف غالبية أنظمة الحكم الرسمية .

ان اتجاه حركة المقاومة الفلسطينية الى تحدي الصهيونية والقيام بعمليات فدائية عسكرية عبر حدود فلسطين وضد مواقع العدو الاسرائيلي ، قاد الى اتجاه الجماهير العربية وقواها الوطنية الى الالتفاف حول المقاومة الفلسطينية التي أصبحت بعد معركة الكرامة رمز ارادة الرفض العربية . ولقد نتج عن ذلك قيام بعض القوى السياسية العربية بالانضواء تحت لواء المقاومة الفلسطينية والمشاركة بالتالي في عمليات الكفاح المسلح ضد قوى الاحتلال الاسرائيلية . وعلى سبيل المثال تحولت حركة القوميين العرب الى ثلاث جبهات شعبية لتحرير فلسطين ، كما قام حزب البعث العربي الاشتراكي بانشاء أكثر من منظمة تحرير عربية للعمل ضمن اطر المقاومة الفلسطينية . وبسبب تخوف غالبية انظمة الحكم العربية من ظاهرة المقاومة المسلحة ، اتجه بعضها الى محاولة احتضان الكفاح المسلح ومساندته ، بينما اتجه البعض الآخر الى محاولة احتوائه والسيطرة عليه . وفي ضوء الفراغ العقائدي والتنظيمي الذي خلفته الهزيمة وبسببه ، اتجهت عيون وقلوب الامة العربية الى المقاومة الفلسطينية حيث رأت فيها بريق الامل الخافت بعد ليل الهزيمة الدامس .

لقد اتجهت حركة فتح منذ قيامها الى رفع شعار « عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول العربية » وذلك على أمل الحصول على دعم كافة الانظمة العربية من ناحية ، ومن أجل التفرغ لادارة الكفاح المسلح ضد اسرائيل من ناحية ثانية .. ولما كان التزام كافة الدول العربية بتحرير فلسطين التزاما مبدئيا ، وان العمل الفدائي قام بتحمل الجزء الاكبر من مسؤوليات المواجهة مع اسرائيل ، فان المقاومة الفلسطينية استطاعت تجنب الصدام مع الانظمة العربية لعدة سنوات . الاّ ان قيامها باحراج الانظمة التي تقاعست عن مقاومة اسرائيل من ناحية ، وقيام اسرائيل بالرد على هجمات الفدائيين وضرب الدول العربية المجاورة لفلسطين من ناحية ثانية ، أدى الى تناقض أهداف وأساليب عمل المقاومة الفلسطينية مع أهداف وأساليب عمل عدة دول عربية .

ان اتجاه المقاومة الفلسطينية الى ضرب مواقع الجيش الاسرائيلي قوبل بقيام اسرائيل بضرب مواقع الفدائيين والاعتداء على الدول العربية التي احتضنت العمل الفدائي وسمحت بانطلاقه من أراضيها . ولما كانت مهمة الجيوش وواجبات الحكومات تفترض اساسا الدفاع عن الوطن وحماية أنظمة الحكم ، فان تصاعد عمليات المقاومة وازدياد حدة ردود الفعل الاسرائيلية ، وضع انظمة الحكم العربية في الدول المجاورة لفلسطين في مأزق حرج . اذ بينما يعني السكوت على الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة القبول بالهزيمة واللجوء الى الاستسلام ، وبالتالي فقدان الشرعية ، يعني الرد على تلك الاعتداءات عمليا تصعيد العنف وفتح المجال لوقوع حرب عربية ـ اسرائيلية جديدة . ولقد جاء تدخل الجيش العربي الاردني الى جانب قوات المقاومة الفلسطينية اثناء معركة الكرامة في عام ١٩٦٨ ليثبت انه لم يكن بالامكان استمرار سكوت انظمة الحكم العربية على الاعتداءات الاسرائيلية .

ولما كانت الدول العربية التي خرجت لتوها من حرب حزيران (يونيو) تخشى المواجهة مجددا مع جيش اسرائيلي يفوقها عدة وتدريبا وتنظيما ، فقد رأت أن مصلحتها تقتضي تحديد حرية عمل المقاومة الفلسطينية وتنظيم اماكن تواجدها ومعارضة انطلاق الفدائيين من أراضيها . ومع تزايد حدة القيود التي حاولت الانظمة فرضها على المقاومة ، وذلك في وقت شهد تصاعد قوة وشعبية الاعمال الفدائية ، بدأ التناقض بين أهداف وممارسات المقاومة من جهة ، وأهداف وممارسات

غالبية الانظمة العربية من جهة أخرى يتبلور ويتخذ اشكالا صدامية سرية وعلنية . وبينما نجحت كل من سوريا ومصر في تحديد عدد وأماكن تواجد وحرية عمل الفدائيين في أراضيها ، وبالتالي تجنب الصدام المسلح مع المقاومة الفلسطينية ، حالت ظروف تواجد وعمل المقاومة في الاردن دون وقوع الصدامات الدامية مع نظام الحكم فيه . وفي شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وقع صدام دام بين قوات المقاومة الفلسطينية وقوات الجيش الاردني كانت نتيجته خروج المقاومة من الاردن ورحيلها نهائيا عن أراضيه ، وبالتالي خسارتها لقاعدة من أهم قواعد الانطلاق ضد العدو الاسرائيلي ولمركز من أهم مراكز الاتصال والتفاعل مع الجماهير الفلسطينية . ولقد أوضحت تلك الصدامات ومواقف مختلف انظمة الحكم العربية منها رغبة الدول العربية المعنية مباشرة بالصراع مع اسرائيل في تحجيم العمل الفدائي والحيلولة دون نجاحه في توريطها في حرب تحرير شعبية طويلة الامد مع الكيان الصهيوني . ولقد نتج عن ذلك هجرة المقاومة الفلسطينية الى لبنان وحرمانها من فرصة تحدي العدو الصهيوني على طول خطوط المواجهة الاردنية والسورية والمصرية .

وبسبب تضارب آراء ومواقف المنظمات المتعددة داخل صفوف حركة المقاومة وارتباط تلك الآراء والمواقف برغبات وميول واحيانا نزوات حكام بعض الدول العربية ، أصبحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ائتلافا سياسيا عربيا وفلسطينيا ، كما أصبحت قراراتها تتم من خلال عملية توفيقية . اذ بينما حاولت تجسيد ارادة الرفض الجماهيري العربي من خلال أعمالها الفدائية ، اضطرت الى مراعاة تباين وجهات نظر أنظمة الحكم العربية رغم تناقض بعضها مع مطالب الجماهير ومنطلقات العمل الفدائي . وهكذا أصبح بقاء او انهيار الائتلاف الفلسطيني داخل اطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يعتمد اعتمادا كبيرا على روح الوئام أو الخصام التي كانت تسود العلاقات العربية الرسمية . وبسبب ذلك اضطر رئيس اللجنة التنفيذية الى تخصيص جزء متزايد من وقته لمصالحة الملوك والرؤساء العرب وتقريب وجهات نظر مختلف الدول العربية . ولقد نتج عن ذلك كله اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية الى محاكاة الدول العربية ، واضطرارها الى التنازل عن بعض مواقعها الجماهيرية ومنطلقاتها الاساسية ، وبالتالي

التحول تدريجيا من حركة شعبية لتحرير الارض الفلسطينية الى منظمة رسمية تسعى لتمثيل الشعب الفلسطيني لدى الحكومات والمنظمات العربية وغير العربية .

ان اتجاه الجماهير العربية وقواها السياسية الى الالتفاف حول المقاومة الفلسطينية من ناحية ، واتجاه قوى المقاومة الى تجنب الصدام مع أنظمة الحكم العربية من ناحية ثانية ، أدى الى وقوع المقاومة في مأزق استراتيجي بالنسبة لعلاقتها وكيفية تعاملها مع كل من الجماهير والحكومات العربية . اذ بينما قاد نجاحها في الهاب حماس الجماهير العربية الى زيادة الضغوط الشعبية على الحكومات العربية ، أدى قيامها باحتضان قوى التحرر المناوئة لأنظمة الحكم في بعض البلاد العربية الى تعميق حالة عدم الاستقرار التي كانت تعاني منها عدة دول عربية . وفي الوقت نفسه قاد اتجاهها الى تجنب الصدام مع انظمة الحكم العربية ، والسعي من أجل الحصول على دعم معظم أنظمة الحكم الرسمية، الى تعذر قيامها بتنظيم وتوجيه وقيادة الجماهير العربية . وهكذا عجزت المقاومة الفلسطينية ، كما عجز الرئيس جمال عبد الناصر من قبلها ، عن تحديد موقعها الحقيقي من حركة الجماهير العربية ، وبالتالي تطوير وتثوير درع الحماية وأداة العمل الجماهيرية الشعبية .

ولما كان من المستحيل نجاح المقاومة الفلسطينية بمفردها في تحرير فلسطين من الصهيونية ، ورفضها القيام بدور طليعي في تغيير الاوضاع العربية الداخلية ، أخذ العمل الفدائي يفقد ديناميكيته وفاعليته الحقيقية . وفي غياب الحماية الشعبية ، قامت أنظمة الحكم العربية بتضييق الخناق على المقاومة الفلسطينية وتحديد حرية عملها وحصر نشاطاتها ضمن الساحة اللبنانية ، وهي الساحة التي أصبحت فيما بعد هدفا واضحا ومميزا للغارات والاعتداءات الاسرائيلية . وهكذا عجزت حركة المقاومة الفلسطينية عن استغلال تلك الفرصة التاريخية النادرة للالتحام بالجماهير العربية ، وبالتالي التحول تدريجيا من حركة وطنية فلسطينية الى حركة تحرر عربية قومية .

وكما أشرنا سابقا ، أدى قيام القوى العربية « الثورية » بقيادة عملية المواجهة مع اسرائيل في عام ١٩٦٧ الى تحميل تلك القوى الجزء الاكبر من مسؤولية الهزيمة من جهة ، واسقاط الفروقات بين القوى

« التقدمية » والقوى « الرجعية » في العالم العربي من جهة ثانية . ولقد نتج عن ذلك فتح المجال أمام القوى العربية المحافظة غير « الثورية » لتسلم زمام المبادرة في قيادة العمل العربي ، وبالتالي طرح وجهة نظرها كبديل لوجهة النظر « الثورية التقدمية » . وفي الوقت نفسه احدث سقوط الشعارات « الثورية والتقدمية » التي سيطرت على مرحلة ما قبل عام ١٩٦٧ فراغا فكريا وتنظيميا على الساحة العربية ، مما دفع الانسان العربي الى محاولة الهروب من واقعه والغوص في أعماق الماضي بحثا عن تفسير للهزيمة ومنهج لتجاوزها . ولذلك كانت هزيمة حزيران (يونيو) في الواقع البداية الحقيقية لنمو حركة الوعي الديني في البلاد العربية والاسلامية ، واتجاهها الى المناداة بالعودة الى التراث والتمسك بأصول الدين . ولذا جاءت حركة الوعي الديني كرد فعل عربي اسلامي على الهزيمة وكمحاولة فكرية وتنظيمية لاعادة اكتشاف الذات واعادة بناء المؤسسات التي ساهمت في تقدم وازدهار الحضارة العربية والاسلامية لعدة قرون في الماضي ، وهي مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات طابع ديني محافظ .

ان اتجاه الحركات الدينية الى التراث يجعلها ، في فكرها وأساليب عملها ونظرتها الى الحياة بوجه عام، حركات تقليدية محافظة تتطلع بأنظارها الى الماضي وعصوره الغابرة ، وتبتعد في واقعها عن محاكاة حضارة العصر وقيمه وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية . وبسبب حالة التخلف التي يعيشها الانسان العربي بوجه عام ، واحساسه بعدم الاطمئنان الى الحاضر والخوف من المستقبل من ناحية ، وضعف ثقته بالسلطة وقدرته على تسخير العلوم الحديثة والتكنولوجيا من أجل اللحاق بركاب العصر من ناحية ثانية ، اتجه الى البحث عن مخرج ينقذه من واقعه السياسي والاقتصادي المعتم ويحدد امامه معالم الطرق نحو المستقبل . وفي غياب الفكر العلمي القادر على تحديد وتفسير معطيات الحاضر والمستقبل ، وانعدام الممارسات والمؤسسات الديمقراطية التي تسمح بانطلاق العقل وحرية الفكر وتشجيع المبادرات الفردية والنقد الذاتي ، أصبحت الجماهير العربية والاسلامية أكثر ميلا الى التراث وتجاوبا مع الدعوات الدينية ونداءات قياداتها الفكرية والسياسية . وبسبب فشل انظمة الحكم العربية « الثورية » وغير الثورية ، في تقديم

تفسـير علمي وواقعي للهزيمة ، وبالتالي اقتراح اسلوب عملي وعصري لتجاوزها ، أخذت الجماهير العربية تسير في طرق شتى : دينية تراثية أحيانا ، وطبقية مصلحية أحيانا أخرى ، وطائفية اقليمية في غالبية الاحيان .

ان اتجـاه القـطاعات الكبيرة من الجماهير العربية والاسلامية الى الايمـان بضرورة العودة الى التراث والدين كسبيل للخروج من محنة الهـزيمـة وغسـل عارهـا ، كان يقـابله في الوقت ذاتـه تزايـد ايمـان الاسرائيليـين بأن النصر على العـرب جاء نتيجـة لتمسك غالبية يهود فلسطين بدينهم . ولذلك قادت أحداث ونتائج حرب حزيران (يونيو) الى تقـويـة الحـركـات والاتجـاهـات الدينيـة ، الفكـرية والسياسية والاجتماعية ، على جانبي الصراع ، والى مساهمتها بشكل فعال في توجيه الكثير من التطورات التي عاشتها منطقة الشرق الاوسط منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن . اذ بينما ساهمت تلك التطورات في ايصال ائتلاف الليكود العنصري الى الحكم في اسرائيل في عام ١٩٧٧ ، أدت الى سيطرة فلسفته السياسية والاجتماعية والعرقية على المجتمع الاسرائيلي ، وبالتالي مهدت الطريق لظهور مائير كاهانا وحزبه الفاشي الذي ينادي بضرورة التخلص من كافة عرب فلسطين عن طريق الطرد أو القتل أو الرمي في البحر . ومن ناحية أخرى ، ساهمت تلك التطورات في انجاح حركة الخميني واسقاط شاه ايران في عام ١٩٧٩ ، ومقتل الرئيس المصري أنور السادات في عام ١٩٨١ ، وقيام مختلف الحكومات العربية والاسلامية بمراعاة التقاليد الاسلامية والحرص على اقامة الشعائر الدينية في المناسبات والاعياد .

ان ملابسات هزيمة حزيران (يونيو) وقرارات مؤتمر الخرطوم التي جاءت في أعقابها أحدثت انقلابا سياسيا على ساحة العمل العربية . اذ بينمـا اضـطرت الدول « التقـدميـة الاشتـراكيـة » الى التراجع عن سيـاسـاتها اليسارية ومواقفها الهجومية والى العمل على اعادة ترتيب اوضـاعها الداخلية ، اتجهت الدول « المحافظة التقليدية » ، وقد تحررت من ضغوط وطبول اعلام الدول التقدمية ، الى أخذ زمام المبادرة في قيادة وتوجيه السياسة العربية . ولما كانت قرارات قمة الخرطوم قد نصت على قيام الدول العربية الغنية ، ومعظمها محافظ تقليدي ، بمساعدة دول المـواجهـة العـربيـة ، ومعـظمها تقدمي اشتراكي ، فان نفوذ القوى

التقليدية بدأ يطغى على نفوذ القوى غير التقليدية ، ومع تزايد اعتماد دول المواجهة العربية على الدعم المالي للدول التقليدية، وهي مجموعة الدول التي اتجهت مداخيلها من الصادرات النفطية الى الارتفاع واستمرت علاقاتها السياسية والاقتصادية بدول الغرب الرأسمالية في التحسن ، أصبحت تلك الدول مصدر التمويل الاساسي وأهم قنوات الاتصال مع الغرب والمرجع الرئيسي للقرار السياسي على الساحة العربية .

واذا كانت انظمة الحكم التقدمية الاشتراكية ، وهي مجموعة الدول العربية التي اتجهت قبل عام ١٩٦٧ الى توجيه الشعوب العربية ، قد فقدت مصداقيتها لأنها لم تكن تعني ما تقوله ، فان أنظمة الحكم المحافظة التقليدية ، وهي مجموعة الدول العربية التي اتجهت الى الكتمان والسرية ، لم تستطع هي الاخرى كسب ثقة الشعوب العربية لأنها ، بسكوتها وتكتمها ، امتنعت عن قول ما تعني وفشلت في طرح تصور مقبول للمستقبل العربي . وبينما ساهمت المجموعة الاولى في رفع مستوى التوقعات الشعبية ، السياسية والاقتصادية ، وبالتالي تحمل مسؤولية هزيمة حزيران (يونيو) وحالة الاحباط النفسي التي تلتها ، فان المجموعة الثانية ساهمت في خفض مستوى التوقعات والطموحات الشعبية ، وبالتالي تحمل مسؤولية الشك والضياع ومتاهات الحيرة التي تعيشها الجماهير العربية . وفي الحقيقة ، وفي كلتا الحالتين ، لم يكن القول المعلن في البلاد العربية خطة حكومية للعمل على أرض الواقع ، بل كان العمل على أرض الواقع تجسيدا لفكر الطبقة الحاكمة غير المعلن . ولذلك رفعت شعارات الحرية والعدالة والتحرير بينما طبقت على أرض الواقع قوانين كبت الحريات وسياسات الاعتراف باسرائيل .

وعلى العموم ، فان الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ تميزت بالاعداد للحرب ورفع شعارات التحرير من ناحية ، وسيطرة اجواء الحرب النفسية والارهاب الفكري على كافة اوجه الحياة العربية من ناحية ثانية . اذ بينما اتجهت القيادة المصرية الى رفع شعار « ازالة آثار العدوان » وشن حرب استنزاف باهظة التكاليف ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية ، قامت المقاومة الفلسطينية بحمل السلاح واستخدامه لضرب المواقع العسكرية والاقتصادية الصهيونية داخل فلسطين

وخارجها . ونتيجة للمصالحة التي تمت بين انظمة الحكم التقدمية وغير التقدمية في الخرطوم توطدت عرى التعاون بين أجهزة المخابرات العربية وانعدم وجود الملاجىء الآمنة لايواء المفكرين والمعارضين السياسيين. وهكذا دخلت المخابرات العربية عصرها الذهبي حيث طالت يدها وعلا سلطانها وعمّ ظلمها وفسادها وطغيانها . وكما دلت ممارساتها وآثارها على أجساد ضحاياها انطلقت من مبدأ بسيط يقول « هو يفكر ، اذاً هو خائن » ، ومعاملة الخائن ، وأحيانا افراد عائلته واقاربه وأصدقائه ، تبدأ بالاعتقال فالتعذيب فغياهب السجن وتنتهي أحيانا بمصير مجهول . وباختصار ، كانت فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ مرحلة سيطرة السلاح ومنطق القوة وجبروت اجهزة المخابرات على الحياة العربية من ناحية ، وانعدام الحريات العامة وتراجع العمل السياسي الوحدوي الرسمي وغير الرسمي ، من ناحية ثانية .

وتمشياً مع روح المرحلة اتجهت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية الى رفع شعار « من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم » . ولما كان طرح هذا الشعار قد جاء بهدف حصر القرار الفلسطيني ضمن اطر قيادات حركة المقاومة دون غيرها ، فقد أدى الى تراجع أهمية الفكر الثوري واستبعاد غالبية المفكرين الفلسطينيين عن المشاركة في رسم اطر العمل السياسية وغير السياسية . وفي غياب الاطر الفكرية والتنظيمية القادرة على تحديد موقع المقاومة من جماهيرها واعدائها وحركة التاريخ ، انتفت قدرتها على حشد جماهيرها وترسيخ مواقعها . ولذلك أصبح تعلق الجماهير العربية بها ، خاصة الفلسطينية منها ، كتعلقهم بقصص وشخصيات البطولات والمغامرات في العصور العربية الغابرة . ولما كانت انظمة الحكم العربية قد قامت باحتكار كافة القرارات المصيرية والانفراد بتقرير مصير الشعوب العربية ، فان شعار « من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم » لم يكن مجرد شعار نظري لمنظمة فدائية ، بل كان وصفا فعليا لواقع مؤلم ساد الحياة العربية خلال احدى أكثر مراحل تطورها حساسية وخطورة .

ان الذين قاموا بتطبيق شعار « من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم » على الحياة العربية توهموا ان للسلاح عقلا ، وتناسوا ان للعقل سلاحا ، فقاموا باحلال عقل السلاح مكان سلاح العقل . وبدلا من ان

يكون السلاح اداة في يد العقل يوجهها لحماية الوطن والدفاع عن الحريات العامة ويستخدمها من أجل تحرير الارض المغتصبة ، أصبح العقل أداة في يد السلاح الغاشم استخدمها لتبرير تجاوزاته وهزائمه السياسية ووجهها من أجل اشباع شهواته في كبت الحريات العامة واغتصاب حقوق المواطنين . وفي الواقع قامت غالبية انظمة الحكم العربية بوجه عام باعلاء مكانة السلاح حتى أصبح بمثابة العقل والقائد لهذه الامة والفلسفة المسيطرة على حياتها . وفي الوقت نفسه قامت تلك الانظمة بامتهان مكانة العقل وسلاح المنطق حتى أصبح اداة مبتذلة في يد السلاح أحيانا وكمّاً مضطهدا ومنسيا في غالبية الاحيان الاخرى .

ومن أجل تحقيق سيطرة السلاح الكاملة على العقل قامت تلك الانظمة بمخاطبة المثقفين والمفكرين العرب مستخدمة سلاح الترهيب وفراش الترغيب . واذا كان فراش الترغيب قد نجح في اغراء البعض واستمالتهم ، فان سلاح الترهيب نجح في كبت الغالبية واسكاتها . وبينما تمت المضاجعة بين السلطة والمثقفين الذين سال لعابهم على المال والجاه ، تم الطلاق بين السلطة وغالبية المثقفين الذين اتجهوا الى نقد السلطة ومقاومة ارهابها . ولقد نتج عن ذلك انضمام الاقلية لحاشية الحكام المتسلطين حيث أصبحت عماد طبقة المبررين والمطبلين والمهرجين ، وعزل الاغلبية حيث تم ايداع بعضها غياهب السجون والمعتقلات واجبار البعض الاخر على العيش في منافي المهجر العربية والاجنبية .

وفي الواقع بقي معظم المفكرين والمثقفين الملتزمين بالقضايا القومية والانسانية خارج اطر العسكر وبعيدا عن حاشية الطبقة الحاكمة ، بينما انخرط معظم الانتهازيين من مثقفين داخل تلك الاطر كمفلسفين لأقوال العسكر اللامنطقية ومبررين لممارسات الحكم اللاديمقراطية . ومع سيطرة قوة السلاح ومنطق المخابرات على الحياة السياسية انتهى الدور الحقيقي لمنطق العقل وسلاح العلم من الحياة العربية .

ان الصدمة التي احدثتها هزيمة ١٩٦٧ بالامة العربية ادت الى احداث العديد من التحولات الجذرية ، السياسية وغير السياسية ، اذ بينما زاد التفاف الجماهير العربية وقواها السياسية حول المقاومة الفلسطينية ، نشطت حركة الوعي الديني في اطار البحث عن اسباب

الهـزيمـة وايجـاد الاداة القادرة على تجاوزها . وبسَبب ادراك انظمة الحكم لقصـورها وتقصيرها واصرارها على التمسك بالسلطة رغم عدم صلاحيتها اتجهت الى اضطهاد المعارضة وكبت الحريات من ناحية ، والبحث عن مخـرج سلمي لازمتهـا مع اسرائيل يجنبها خوض معركة عسكرية جديدة غير متكافئة من ناحية ثانية . وعلى العموم يمكن تحديد أهم التحولات التي عاشتها البلاد العربية خلال الفترة الممتدة بين حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، في النقاط التالية :

١ ـ اتجاه انظمة الحكم العربية الى القبول بمبدأ تجزئة الصراع مع اسرائيـل الى مراحل، واعتبار ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ واستعادة الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في تلك السنة هدف المرحلة الاولى .

٢ ـ سيطرة العسكر واجواء الحرب النفسية على معظم البلاد العربية واتجاه أنظمة الحكم المختلفة ، التقليدية وغير التقليدية ، الى كبت الحريات واضطهاد المثقفين والمفكرين وحظر العمل السياسي بوجه عام .

٣ ـ قيـام بعض الدول العربية بقبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، والاتجـاه نحـو الاعتراف باسرائيل ضمن حدود ما قبل حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ .

٤ ـ نجـاح المقـاومـة الفلسطينية في استقطاب حركة التحرر العربية والاستحواذ على تعاطف ودعم غالبية الشعوب العربية ، وبالتالي قيـامهـا بتـولي زمام قيادة العمل العربي في صراعه مع اسرائيل والقوى الاستعمارية في تلك المرحلة .

٥ ـ طرح فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل مرحلي للقضية الفلسطينية وفكرة المملكة العربية المتحدة كأساس لتمكـين الفلسطينيين من استرداد هويتهم الوطنية ضمن صيغة اردنية فلسطينية مشتركة .

٦ ـ تراجع اهمية ودور الدول العربية « التقدمية » وتزايد اهمية ودور الدول العربية « التقليدية » ، واتجاه الاخيرة الى اخذ زمام المبادرة في قيادة العمل السياسي على الساحة العربية .

٧ ـ تبلور الاقليميـة كفلسفـة سيـاسيـة واقتصادية وظهور الطائفية كفلسفـة اجتمـاعيـة وسيـاسية ، وانحسار المد القومي وتراجع الحركات الوحدوية والتحررية بوجه عام .

٨ ـ تبلور حركـة الوعي الديني وقيامها بملء بعض الفراغ التنظيمي والعقائدي في عدد من الاقطار العربية .

٣ حرب اكتوبر ومعاهدة كامب ديفيد

ان اصرار اسرائيل على رفض الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ دفع القيادة المصرية والقيادة السورية الى رسم استراتيجية عسكرية واقتصادية هدفها خلق ظروف دولية جديدة تجبر اسرائيل على الانسحاب من تلك الاراضي . وبسبب قناعة العرب بعدم امكانية هزيمة اسرائيل هزيمة عسكرية نهائية في ظل الظروف التي سادت آنذاك ، خاصة بعد أن تبين لهم مدى التزام الولايات المتحدة الامريكية بأمن إسرائيل ووجودها واستمرار تفوقها العسكري عليهم ، اتجهوا الى التخطيط لعملية عسكرية محدودة يكون في مقدورها تحريك الاوضاع السياسية وتركيز اهتمام الرأي العام العالمي على قضية الشرق الاوسط . ولذلك جاءت حرب اكتوبر وما رافقها من اجراءات اقتصادية نفطية كمحاولة لابراز مدى ارتباط الأمن الاقتصادي لدول الغرب الرأسمالية بالاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط .

وفي يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ قامت القوات المسلحة السورية والمصرية بتنفيذ الخطة العسكرية وشن هجوم واسع ومفاجيء على القوات الاسرائيلية التي كانت تتمركز في الاراضي السورية والمصرية التي احتلت عام ١٩٦٧ . ولقد استطاعت القوات العربية المشتركة ، ولأول مرة ، تحقيق بعض الانتصارات الباهرة على قوات اسرائيل والحاق الكثير من الخسائر الفادحة بها . الا أن اسراع امريكا بالتدخل الى جانب اسرائيل واقامة جسر جوي لإمدادها بالعتاد الحربي والاسلحة الحديثة وقطع الغيار ادى الى تغير مجرى الحرب ، وبالتالي تراجع القوات العربية . ولقد توقفت العمليات العسكرية بعد ان قبلت الاطراف المتحاربة قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الذي نص على وقف القتال واعادة تأكيد قرار رقم ٢٤٢ . ومهما قيل عن تلك الحرب ، وعلى الرغم من انها كانت حرب « تحريك لا تحرير » فإنها قضت ، وبشكل نهائي ، على اسطورة تفوق الجندي الاسرائيلي على الجندي العربي ، وطرحت ، ولأول مرة ، امكانية هزيمة اسرائيل هزيمة عسكرية امام الجيوش العربية . وما ان توقفت العمليات العسكرية حتى بدأ كيسنجر ، وزير خارجية امريكا آنذاك ، رحلاته المكوكية بين دمشق والقدس والقاهرة حيث قام بترتيب اتفاقيتي

الفصل بين القوات المتحاربة على الجبهتين السورية والمصرية . ولما لم تنص تلك الاتفاقيات على حل القضية الفلسطينية او تطبيق قرار ٢٤٢ ، فان كيسنجر في الواقع قام باحتواء النتائج الايجابية لحرب اكتوبر ، واعادة الاوضاع السياسية الى حالة الجمود التي كانت تكتنفها قبل وقوع تلك الحرب .

ان قيام امريكا بالانحياز الكامل والعلني الى جانب اسرائيل اثناء حرب اكتوبر دفع الدول العربية المصدرة للبترول الى اتخاذ قرار بخفض انتاج النفط العربي وحظر صادراته لامريكا . ففي يوم ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء المال والنفط العرب في الكويت حيث اتخذوا قرارهم بخفض انتاج النفط بنسبة ٥٪ كل شهر وحظر تصديره الى امريكا ، وذلك حتى يتم انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ . وفي يوم ٤ نوفمبر ، اي بعد اسبوعين تقريبا ، اجتمع الوزراء ثانية لاتخاذ قرار برفع نسبة الخفض في الانتاج لتكون بمعدل ٢٥٪ كدفعة اولى يتم تنفيذها فورا على ان تتبعها نسبة الخفض التي اقرها الاجتماع الأول بمعدل ٥٪ شهريا . ولقد كنت شخصيا صاحب فكرة القرار المعدل الذي تم اقراره في الاجتماع الثاني لوزراء البترول والمالية العرب حيث قمت بطرح تلك الفكرة خلال ندوة عقدت لمناقشة القرار الأول وتقييم احتمالات نجاحه . ولقد شارك في تلك الندوة مجموعة من اساتذة جامعة الكويت وقام تلفزيون الكويت بنقلها على الهواء .

وعلى الرغم من قيام معظم الدول العربية المصدرة للبترول باحترام قرارات خفض الانتاج وحظر التصدير للدول « المعادية » والتي شملت الى جانب الولايات المتحدة الامريكية كل من هولندا والبرتغال وجنوب افريقيا ، فان كمية المعروض من البترول الخام في السوق بقيت على حالها تقريبا . اذ ان عدم التزام بعض الدول العربية بقرارات خفض الانتاج ، وقيام الدول المصدرة غير العربية برفع معدلاته ادى الى تعويض معظم النقص الذي احدثته القرارات العربية . ومن ناحية اخرى ، فان احتفاظ شركات النفط العالمية والدول المستهلكة بكميات كبيرة من الاحتياطي ووجود كميات كبيرة أخرى على ظهر الناقلات العملاقة التي كانت تنقل البترول من مصادر انتاجه الى اسواق الاستهلاك الرئيسية في دول الغرب الصناعية ، سمح بامكانية حصول

الدول المقاطعة على حاجتها من النفط دون عناء كبير .

الا أن حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، والتي اثبتتها مجددا حرب اكتوبر وامكانية استخدام النفط كسلاح ، والتي بلورتها وجسدتها القرارات العربية ، ادت الى وقوع ازمة طاقة عالمية . وعلى الرغم من ان تلك الازمة كانت نفسية اكثر منها فعلية الا أنها قادت الى تغير موازين القوى في سوق النفط العالمية لصالح الدول المصدرة للبترول مما ادى الى رفع اسعاره ٤٠٠٪ تقريبا خلال فترة قصيرة . ففي يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، وخلال اجتماع وزراء نفط الدول الاعضاء في منظمة اوبيك ، تم اقرار رفع سعر برميل البترول الخام من ٣ دولارات تقريبا الى حوالي ٥ دولارات ، وذلك دون الرجوع لشركات البترول العالمية او اخذ موافقتها المسبقة . وفي شهر ديسمبر من نفس العام ، واثناء الاجتماع العادي لوزراء النفط ، قامت اوبيك برفع السعر ثانية ، من حوالي ٥ دولارت للبرميل الواحد الى ١١,٦٥ دولار .

ان قرارات زيادة اسعار البترول بمقدار ٤ مرات تقريبا خلال اقل من ثلاثة شهور ، وقرارات الدول العربية بخفض معدلات الانتاج وحظر التصدير للدول « المعادية » ادت الى نقل السيطرة على عمليات الانتاج والتسعير من ايدي الشركات العالمية الى ايدي الدول المنتجة . اذ أن تعثر المباحثات التي كانت جارية بين الطرفين واصرار الشركات على رفض مطالب الدول المنتجة ، دفع تلك الدول الى استغلال الفرصة الذهبية التي اوجدتها حرب اكتوبر لتصفية حساباتها مع شركات النفط العالمية مرة واحدة . ولقد كانت العوامل الثلاثة التالية اهم الاسباب التي دفعت دول منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبيك) الى اتخاذ قراراتها تلك دون استشارة الشركات العاملة في بلادها .

١ ـ فشل كل المحاولات التي قامت بها الدول المنتجة للبترول في السابق في اقناع او اغراء او ارغام الشركات العاملة في اراضيها على رفع اسعار النفط واحترام سيادتها على مصادر ثرواتها الطبيعية .

٢ ـ اتجاه قيمة الدولار الى الانخفاض ، وهو العملة التي يدفع بها ثمن البترول ، واتجاه معدلات التضخم المالي في مختلف دول العالم الى الارتفاع ، وبالتالي اتجاه القيمة الشرائية لبرميل النفط

الى التناقص المستمر .

٣ ـ اقتناع حكومات الدول المصدرة للبترول بان استغلال النفط بحالته الطبيعية من قبل الشركات صاحبة الامتياز وفي ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك ، كان يمثل في الوقت ذاته استغلالا اقتصاديا لثروات تلك الدول الطبيعية ، وانتقاصا سياسيا لسيادتها الوطنية .

لقد استمرت قرارات خفض انتاج البترول العربي وحظر تصديره لبعض الدول الغربية لبضعة شهور حيث انتهت قبل منتصف عام ١٩٧٤ دون ان تحقق أياً من اهدافها السياسية المعلنة ، واهمها انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ . اذ ان نجاح كيسنجر ، وزير خارجية امريكا ، بابرام اتفاقات فك ارتباط القوات المتحاربة على الحدود السورية والمصرية ، وقيامه بتقديم الوعود المغرية للرئيس المصري انور السادات بشأن تسوية النزاع العربي الاسرائيلي اقنع الاخير بضرورة وقف العمل بتلك القرارات من اجل بدء عملية المفاوضات . ولقد استطاع كيسنجر ، رغم كونه يهوديا صهيونيا وعميل مخابرات امريكية سابق ، كسب ود ثقة الرئيس المصري مما جعله يضفي على الوزير الامريكي لقب « الصديق هنري العزيز » ، ويأتمنه ـ كما يؤتمن القط على الفار ـ على اسرار مصر وخفايا الخلافات العربية . وعلى الرغم من وجود تجربة فيتنام حيّة امام الرئيس السادات ، فانه لم يستطع ادراك اهمية تصعيد الضغوط الاقتصادية وغير الاقتصادية على الخصم اثناء المفاوضات ، كما لم يكن بوسعه استيعاب معنى الشمولية واهمية التعددية في مجابهة الاعداء . ولذلك كانت اتفاقية فك الارتباط الثانية على الجبهة المصرية ووقف العمل بقرارات حظر تصدير النفط العربي ، البداية الحقيقية للتفاوض غير المتكافىء مع اسرائيل عبر حليفتها امريكا ، وهي المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ وادت الى خروج مصر ـ على الاقل مرحليا ـ من المعادلة العسكرية والسياسية للصراع العربي الاسرائيلي .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان الرئيس السادات قام في عام ١٩٧٣ وقبل دخول حرب اكتوبر باشهر قليلة بطرد الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات من مصر . ويعود السبب في ذلك الى رغبة الرئيس

المصري في تحرير نفسه من قيود الخبراء والمستشارين الاجانب اثناء اتخاذ قرارات الحرب وتسيير دفة القتال من جهة ، والى امله في ان يقود ذلك القرار الى كسب عطف امريكا ، او على الاقل تحييد موقفها من جهة ثانية . الا ان ما حدث فعلا جاء مخيبا لآمال السادات ومناقضا لرغباته ، حيث خسر عطف الاتحاد السوفيات ولم يكسب حياد امريكا . ولقد قال العديد من الخبراء السياسيين الامريكيين ، ومن بينهم هنري كيسنجر نفسه ، بأنه كان بوسع السادات ابتزاز ثمن باهظ من امريكا مقابل إخراج السوفيات من أهم الأقطار العربية. إلا أن خبرة الرئيس المصري الدولية وثقافته الدبلوماسية لم تساعداه على فهم معنى المصالح في العلاقات الدولية واهمية اخراج السوفيات من مصر بالنسبة للعلاقات الامريكية السوفيتية . ولذلك قام الرئيس السادات بتقديم خدمة مجانية لامريكا وهدية ثمينة دون مقابل نتج عنها سلب مصر والقضية الفلسطينية وبقية الاقطار العربية فرصة تاريخية كان من الممكن ان تساعدها على تحقيق قدر اكبر من الاهداف بقدر اقل من التضحيات .

وعلى العموم ، يمكن تحديد اهم الاسس التي قامت عليها استراتيجية الرئيس انور السادات قبل وبعد حرب اكتوبر في النقاط التالية :

١ ـ ان منطقة الشرق الاوسط تقع ضمن مناطق النفوذ الامريكية ، وبالتالي فان التعامل مع هذه الحقيقة بواقعية وجدية كان يعني ضرورة انهاء حالة العداء التي كانت تسود العلاقات المصرية الامريكية .

٢ ـ ان علاقة اسرائيل بالقوتين العظميين في هذا العالم ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، تضع الأولى في موقع قوي يمكنها من الضغط على اسرائيل والتأثير في مواقفها السياسية ، بينما تضع الثانية في موقع ضعيف لا يمكنها من التأثير في السياسات والمواقف الاسرائيلية .

٣ ـ ان دعم امريكا لاسرائيل ينبع اساسا من كون الاولى بحاجة الى حليف قوي واداة كفؤ لحماية مصالحها في المنطقة العربية ، خاصة آبار البترول الغنية ، وكون الثانية ، أي اسرائيل ، على

استعداد تام للقيام بتلك المهمة .

٤ ـ ان كون مصر دولة عربية اسلامية وشرق اوسطية يضعها في موقع مميز يمكنها من خدمة اهداف السياسة الامريكية وحماية آبار النفط العربية دون اثارة حساسيات حكومات الدول المصدرة للبترول او استعداء شعوبها ، وذلك على عكس ما كان عليه الحال بالنسبة لاسرائيل .

٥ ـ ان وضع امكانيات مصر العسكرية في خدمة المصالح الامريكية من المرجح ان يؤدي الى اقامة تحالف امريكي مصري على حساب التحالف الاسرائيلي الامريكي ، وبالتالي تحجيم اسرائيل وارغامها على الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وايجاد حل « عادل » للقضية الفلسطينية .

ولذلك اتجه الرئيس السادات الى القول بأن الولايات المتحدة الامريكية تملك ٩٩٪ من الاوراق التفاوضية في منطقة الشرق الاوسط ، مما يجعلها القوة الوحيدة القادرة على حل مشاكله وحمل الاطراف المختلفة على القبول بحل سلمي لمعضلاته . ومن أجل كسب ثقة امريكا وحثها على احلال بلاده محل اسرائيل في استراتيجيتها الامنية قام الرئيس المصري بتقوية علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي واقامة علاقات ود وصداقة مع بعض الدول العميلة للولايات المتحدة كزائير وايران تحت حكم الشاه .

واذا كان الرئيس السادات قد أصاب في تحديد العديد من الافتراضات التي قامت عليها استراتيجيته ، فانه أخطأ في اختيار مكونات تلك الاستراتيجية وأساء استخدام أساليب وتوقيت تنفيذها . ولقد نتج عن ذلك خسارة مصر لدعم واحترام الاتحاد السوفياتي وفشلها في كسب ود او احترام الولايات المتحدة الامريكية ، ونجاحها فقط في تعميق اسباب الخلاف بين مواقف مختلف الدول العربية . ولما كان الرئيس السادات قد قطع خطوط رجعته مع الاتحاد السوفياتي عندما قام بطرد الخبراء السوفيات من بلاده والغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفياتية ، فقد اضطر الى زيادة اعتماد بلاده على الحكومة الامريكية مما وضعه في موقع ضعيف للغاية افقده القدرة على التأثير في مواقفها السياسية . ومع تزايد اعتماد مصر على امريكا رغم موقفها العدائي من

طموحات وحقوق الشعوب العربية ، اخذ موقف مصر القيادي يتراجع على الساحة العربية . ومع تراجع دور مصر القيادي في البلاد العربية ضعفت قدرتهـا التفـاوضيـة وتعمقت تبعيتها السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية .

مؤتمر جنيف ومعاهدة كامب ديفيد

ان نجاح حرب اكتوبر في اثبات امكانية هزيمة اسرائيل عسكريا امام الجيـوش العـربيـة انهت اسـطورة التفوق العسكري الاسرائيلي على العـرب ، وبالتالي انهت احتكار اسرائيل لقرار الحرب في منطقة الشرق الاوسـط . وفي الوقت نفســه اظهرت ازمة الطاقة العالمية التي اثارتها القـرارات البتـروليـة العـربيـة مدى اعتماد اقتصاديات دول الغرب الصنـاعية ورفاه مجتمعاتها على استمرار امدادات البترول العربية . وبالتالي قامت حرب اكتوبر وقرارات حظر تصدير النفط العربي لامريكا بربط رخاء العالم الرأسمالي وتقدمه ربطا مباشرا بالقضية الفلسطينية . ولما أصبح من الواضح ان دعم امريكا العسكري غير المحدود لاسرائيل لا يشكل وحده ضمانة كافية لمنع احتمالات نشوب حرب جديدة في منطقة الشرق الاوسط ، وان استمرار حصول العالم الرأسمالي على احتياجياته من البترول العربي أصبح يعتمد على مدى تفهم الغرب لمطالب العرب ومـظالمهم ، شعـرت أمـريكـا بأن عليها ان تتحرك مجددا لاستيعاب التغيرات الجديدة التي أحدثتها حرب اكتوبر واعادة تشكيلها بما يضمن عودة الاستقرار الى المنطقة .

واذا كانت ادارة الرئيس فورد ووزير خارجيته كيسنجر قد حاولت ـ وبنجاح ـ تفريغ حرب اكتوبر وقرارات حظر تصدير النفط العربي من معظم محتوياتها الايجابية ، فان ادارة الرئيس كارتر اتجهت الى محاولة تفهم حقيقـة وطبيعـة النزاع وايجاد حل مناسب لها . ولذلك ، وبينما حاول كيسنجر اعادة حالة التوازن الى سابق عهدها من خلال احباط الجهود العربية وضمان استمرار تفوق اسرائيل العسكري ، حاول كارتر تغيـير التوازن في المنطقة لصالح السلام والاستقرار ، وذلك من خلال الاعتـراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضمان امن اسرائيل بترتيبات سياسية اكثر منها عسكرية .

ان اتجاه الرئيس الامريكي ، ولأول مرة ، نحو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ومن بينها حقه في تقرير مصيره ، ادى الى تحرك الاطراف العربية المعنية بالحل السلمي تجاه امريكا وبعيدا عن الاتحاد السوفياتي . ولما كانت الدول العربية التقليدية المحافظة هي اقرب الدول العربية الى امريكا ، فان توجهات السياسة الامريكية الجديدة ادت الى زيادة اهمية وفعالية تلك الدول ومعظمها من الدول المصدرة للبترول . وبسبب خلفية انظمة الحكم في تلك الدول ومخاوفها الامنية من اتساع نطاق العنف في منطقة الشرق الاوسط اتجهت الى تشجيع جهود السلام وحث كافة الاطراف المعنية على ايجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية . ومن ناحية اخرى ، قامت المجموعة الاوروبية ، وهي المجموعة التي كانت أكثر اعتمادا على امدادات النفط العربية واكثر تضررا من ارتفاع اسعاره ، بالضغط على امريكا من اجل القيام بدور أكثر ايجابية في حمل الاطراف المعنية على التحرك قدما نحو السلام . ولذلك اتجهت الاطراف المعنية بقضية النزاع العربي الاسرائيلي ، العربية وغير العربية ، الى التحرك في اتجاه جنيف ، مقر المظلة الدولية التي كان من المفروض ان تحمي المفاوضات العربية الاسرائيلية المباشرة بظلها .

الا ان قيام « قوى الرفض » العربية ، ومن بينها معظم فصائل المقاومة الفلسطينية ، برفض مبدأ التفاوض المباشر مع اسرائيل من ناحية ، وعدم حماس الاتحاد السوفياتي لعقد ذلك المؤتمر بسبب عدم تعاطف السوفيات مع القيادة المصرية من ناحية ثانية ، وقيام اسرائيل برفض مبدأ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات المقترحة من ناحية ثالثة ، ادت في مجموعها الى افشال مؤتمر جنيف قبل ان يعقد . ومع استيلاء ائتلاف الليكود اليميني العنصري على مقاليد الحكم في اسرائيل في عام ١٩٧٧ ، وهو العام الذي شهد تعاظم آمال القيادة المصرية بانعقاد مؤتمر جنيف ، انتهى الحديث عن امكانية التوصل الى حل سلمي لقضية النزاع العربي الاسرائيلي يضمن الحد الادنى من تحقيق المطالب العربية واستعادة قدر معقول من الحقوق الفلسطينية .

ان التحرك العربي نحو جنيف كان في الواقع احدى حلقات مسلسل التنازلات العربية المتتابعة تجاه الصهيونية وخطوة متقدمة على طريق

الاعتراف بدولة اسرائيل والقبول بها كقاعدة استعمارية استيطانية في قلب الوطن العربي . ويبدو أن ذلك التحرك التنازلي جاء نتيجة لقناعات عربية كثيرة بلورتها الهزائم العربية العسكرية ، وكرستها مواقف امريكا العدائية لآمال وطموحات الامة العربية ، ومن أهم تلك القناعات :

١ ـ ان فشل العرب في هزيمة اسرائيل عسكريا في السابق واستمرار التزام امريكا بضمان تفوقها عليهم في المستقبل يضعف امكانية نجاح الجيوش العربية في هزيمة القوة الاسرائيلية ، خاصة اذا استمرت علاقات الصراع والوفاق على الساحتين العربية والدولية على حالهما . ولذا فان فشل العرب في تحقيق النصر بالطرق العسكرية اصبح يحتم العمل على تغيير موازين القوى بالطرق السلمية .

٢ ـ ان العلاقة الاستراتيجية التي تربط امريكا ، القوة العسكرية والاقتصادية الأهم في العالم ، باسرائيل ، القاعدة الاستيطانية واداة القمع الامريكية الاكثر عدوانية ، تجعل من مصلحة العرب بل من واجبهم الحيلولة دون تقدم تلك العلاقة وتعمقها وذلك من خلال التحالف مع امريكا واقامة سلام مع اسرائيل ينهي مطامعها التوسعية .

٣ ـ ان تزايد قوة العرب الاقتصادية مع تزايد حدة ازمة الطاقة وارتفاع اسعار النفط سيؤدي الى تعاظم القوة العربية وأهميتها على الساحة الدولية ، وبالتالي سيجعل بالامكان اعادة تحجيم اسرائيل وحرمانها من أهم مصادر دعمها الخارجية .

٤ ـ ان رفض المجموعة الدولية ، وفي مقدمتها الدول الافريقية ودول المجموعة الاوروبية والدول الاسلامية استمرار الاحتلال الاسرائيلي لاراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان من شأنه اجبار اسرائيل وامريكا على القبول بحل عادل للقضية الفلسطينية .

ومن ناحية أخرى ، أخذت الشعبية الكبيرة التي كسبها الرئيس السادات بعد حرب اكتوبر تتلاشى بسرعة بعد فشله في تحقيق أي من أهدافه السياسية او الاقتصادية . اذ بينما فشل في « ازالة آثار

العدوان » عن الاراضي العربية ، جاء تحالفه مع امريكا وشاه ايران وكل القوى الرجعية خلافا لتوجهات القوى الوطنية والقيادات الشعبية العربية والمصرية . وفي عام ١٩٧٧ قام الرئيس السادات بارسال القوات المصرية الى زائير من أجل الدفاع عن نظام حكم موبوتو عميل امريكا والصهيونية في القارة الافريقية ..

وفي المجال الاقتصادي قام الرئيس المصري بتشويه التجربة الاشتراكية الناصرية وتبني سياسة « الانفتاح الاقتصادي » ، وهي السياسة التي اعادت ربط الاقتصاد المصري بالرأسمالية العالمية وادخاله مجددا فلك التبعية . ولقد كان من نتائج تطبيق القوانين والاجراءات الاقتصادية الجديدة عودة الطبقية لمصر واسهامها في تعميق الفجوة بين الفقراء والاغنياء . واذا كانت سياسة « الانفتاح الاقتصادي » قد فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فانها أدت الى تكريس حالة التخلف والتبعية وساهمت في اتساع نطاق الرشوة والفساد . ومع تزايد اعتماد مصر على امريكا واتجاه نظام حكم السادات الى التحالف مع اعداء الشعب المصري في الداخل والخارج اخذت العديد من التناقضات الاجتماعية والمحاور السياسية في التبلور .

وعندما حاول الرئيس السادات، بناء على توجيهات امريكا ، رفع سعر رغيف الخبز قام الفقراء بثورة عارمة جابت شوارع العاصمة وهتفت بسقوط السادات وسياسته الاقتصادية . وانسجاما مع الفلسفة الثابتة لانظمة الحكم العربية في تجنب الاعتراف بالحقيقة اتهمت الحكومة المصرية الشيوعيين باثارة تلك الثورة كما قامت باعتقال عشرات المثقفين والطلبة ورميهم في السجون . وفي الواقع كانت « ثورة الفقراء » في اوائل عام ١٩٧٧ في القاهرة اعلانا شعبيا عن افلاس نظام الحكم المصري سياسيا واقتصاديا وتلاشي ايجابيات حرب اكتوبر كليا وانتهاء مصداقية حكم السادات وسقوط شرعيته .

ولما كان دعم الدول النفطية لنظام حكم السادات قد اخذ في التراجع خلال تلك الفترة ، فان الرئيس المصري وجد نفسه في مأزق تاريخي لم يكن بامكانه التعايش معه او الخروج منه . ويعود السبب في تراجع دعم الدول النفطية الى جمود اسعار البترول وعدم تزايد مبيعاته من ناحية ، وانخفاض القوة الشرائية لبرميل النفط نتيجة لارتفاع معدلات التضخم

من ناحية ثانية ، ولضعف القيادة المصرية وتضعضع اسس التضامن العربي من ناحية ثالثة . وبدلا من مصارحة الجماهير المصرية بالحقيقة ودعوة الدول والقيادات الفكرية العربية للمشاركة في عملية البحث عن حلول جذرية وعملية لمشكلات مصر المستعصية قام الرئيس السادات بزيارة القدس آملا ان ينقذه الاعداء من أزمته الخانقة بعد أن صعب عليه طلب معونة الاصدقاء عند الحاجة . اذ ان اقتناع الرئيس المصري بوصول محاولاته السابقة لحل أزمات مصر السياسية والاقتصادية الى طريق مسدود من ناحية ، وادراكه ان صديقته أمريكا لم تعد مهتمة بايجاد حل شامل لقضية النزاع العربي الاسرائيلي أو مستعدة لتقديم الدعم الكافي لتخليص الاقتصاد المصري من محنته من ناحية ثانية ، دفعه الى العمل على ايجاد الوسيلة المناسبة لكسر الجمود الذي أخذ يحيط بقضية الصراع العربي الاسرائيلي مجددا . واذا كان العمل على كسر الجمود قد تم في العام ١٩٧٣ من خلال القيام بعملية عسكرية محدودة ، فان كسر الجمود هذه المرة جاء من خلال القيام بمغامرة سياسية غير مألوفة . وفي شهر تشرين الثاني ((نوفمبر) ١٩٧٧ قام الرئيس المصري بالسفر الى اسرائيل حيث اجتمع بالقيادات الصهيونية وألقى خطابا في الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي معلنا رغبة بلاده في انهاء حالة الحرب واقامة سلام دائم مع الكيان الصهيوني .

ان قيام الرئيس المصري بتلك الرحلة جاء في الواقع دون استشارة اعوانه وحلفائه ، ودون موافقة غالبية مستشاريه ووزرائه مما جعلها تصيب القيادات والقوى العربية والوطنية بالصدمة والخيبة . ومما يدل على جهل الرئيس السادات بالتاريخ السياسي وبأصول العلاقات والقوانين الدولية انه قام بزيارة القدس على الرغم من عدم اعتراف دول العالم بها كعاصمة لاسرائيل ، وانه الزم حكومته اثناء تلك الزيارة بعدم استخدام القوة كوسيلة لحل النزاع بين البلدين . ولقد جاء اصرار الرئيس المصري على عدم استخدام القوة لتحقيق جلاء قوات الاحتلال الاسرائيلية عن الاراضي المصرية سابقة في تاريخ العلاقات الدولية تم بموجبها تنازل مصر طواعية عن حقها في استخدام القوة لتحرير اراضيها المحتلة . ولذا جاءت مغامرة السادات بزيارة القدس دون ترتيب مسبق ودون هدف واضح ودون شروط محددة ودون تصور علمي

أو واقعي للمتطلبات أو النتائج أو الابعاد .

ان زيارة الرئيس السادات للقدس كانت في الحقيقة عبارة عن مغامرة فاشلة قامت على افتراضات خاطئة واعتقادات وهمية . اذ انطلاقا من الدعاية الاسرائيلية الكاذبة والايحاءات الامريكية المضللة توهم الرئيس المصري ان التنازل عن الحقوق العربية في الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨ كان شرطا كافيا لتحقيق انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وان اعتراف العرب بالكيان الصهيوني ضمن حدود ما قبل حزيران عام ١٩٦٧ كان الثمن الذي لا بد ان يدفعه العرب مقابل تخلي اسرائيل نهائيا عن اطماعها التوسعية . ومما شجعه على تبني تلك الافتراضات اتجاه غالبية الدول العربية المعنية مباشرة بالصراع مع اسرائيل الى القبول بمبدأ الاعتراف بالكيان الصهيوني ، وذلك بعد القبول بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ وابداء الاستعداد للمشاركة في مؤتمر جنيف سيىء الحظ .

وعلى صعيد آخر ، اعتقد الرئيس المصري ان حصوله على حل يقوم على أساس مبادلة الارض بالسلام ، أي الحصول من اسرائيل على الحل الذي نص عليه قرار ٢٤٢ وحاول مؤتمر جنيف تحقيقه ، كان سيؤدي الى اثبات مصداقيته وقدرته على تحقيق ما فشلت الدول العربية الاخرى في تحقيقه . وفي الوقت ذاته توقع الرئيس السادات قيام امريكا بزيادة المعونات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لبلاده ، كمكافأة له على شجاعته واعترافه باسرائيل . وهذا من شأنه في حال حدوثه اعادة بناء الاقتصاد المصري ، وتقويته واعادة تسليح الجيش المصري وتحديثه ، وبالتالي تكريس دور مصر القيادي سياسيا واقتصاديا وعسكريا في المنطقة العربية . وهذا يعني ان مغامرة الرئيس السادات قامت على افتراض واضح اعتقد بامكانية الحصول على حل سياسي تقبل به غالبية الدول العربية من ناحية ، واقناع امريكا برغبة واستعداد وقدرة مصر على القيام بدور اسرائيل في حماية المصالح الامريكية في المنطقة العربية من ناحية ثانية .

وحيث ان مغامرة السادات لم تكن في الواقع سوى محاولة يائسة للخروج من مأزق سياسي واقتصادي خانق ، فان رحلته الى القدس كانت كرحلة الشقي المذنب الذي ذهب لزيارة الاماكن المقدسة طلبا للرحمة

والغفران . ولما كان السيد الذي ذهب الشقي لاستجدائه واسترحامه لا محسنا ولا مؤمنا ولا ربا غفورا ، فان السادات عاد من القدس مكسور الجنـاح والخاطر دون أن يحقق أيّاً من آماله واحلامه . الاّ ان كرامة الرئيس المصري الشخصية ، والتي أطلق عليها ظلما « كرامة مصر » لم تسمح له بالاعتراف بخطأه أمام شعبه وأمته ، مما جعله يرفض العودة الى الحظيرة العـربيـة ويفضـل الاستمرار في طريق المفاوضات حتى النهاية . بل أكثر من ذلك ، قام الرئيس المصري بمهاجمة ملوك ورؤساء الدول العربية الاخرى ، بما في ذلك من ساعده ماليا ومن حالفه في خوض معركة اكتوبر . وفي وجه استمرار تمسك الكيان الصهيوني بسياسته التوسعية ، وتصاعد الضغوط الامريكية على السادات للسير على طريق الصلح المنفرد ، أصبحت رحلة القدس بداية رحلة التراجع المتواصل عن المبادىء ، والتنازل المستمر عن الحقوق .

ان الكرامة العربية والتي يحلو لغالبية العرب الحديث عنها والتفاخر بها ليست في الحقيقة سوى علاقة ثنائية ، شخصية أو عائلية ، تنبع من قيم الحسد والغيرة والتناحر في المجتمع العربي ، وتعبر عن نفسها من خلال فعل يقوم على الاستفزاز من ناحية ، ورد فعل يقوم على الغضب وعـدم التسـامـح من ناحية ثانية . اذ ان وقوع خلاف بين شخصين ينتميان الى الطبقة الاجتماعية نفسها ينتج عنها قيام احداهما بضرب الآخر أو شتيمته بقسوة يعتبر من وجهة نظر المجتمع عملا يشتمل على قيـام الشخص الاول بالاعتداء على كرامة الشخص الثاني واهانته ، ويستوجب بالتالي قيام الشخص الثاني بالانتقام لكرامته . أما اذا كان الشخص المعتدي من افراد الطبقة المسيطرة على المجتمع ، اقتصاديا أو سياسيا أو عرقيا ، فان الاعتداء بالضرب على الشخص الذي ينتمي الى الطبقة الدنيا لا ينظر اليه المجتمع على انه عمل يشتمل على قيام القوي بامتهان كرامة الضعيف ، وبالتالي لا يترتب عليه في غالبية الاحيان قيام الضعيف بالانتقام لكرامته ، بل بالمطالبة « برد الاعتبار » والذي يشمل في العادة تقديم تعويض عن الكرامة التي أهدرت على شكل اعتذار عن الخطأ أو دفع ثمن مادي للشرف الذي أهين . وفي حالة كون الشخص المعتدي من أفراد الطبقة الدنيا والشخص المعتدى عليه من افراد الطبقة العليا ، فان عملية الاعتداء تصبح من الفظائع المجتمعية ، بل وأحيانا

من الجرائم الخلقية التي تستوجب ايقاع أشد العقوبات بالمعتدي . ولذا فان قيام مؤسسات الدولة في البلاد العربية بانتهاك حقوق وحريات المواطنين لا يعتبر من وجهة نظر المحكومين امتهانا لكرامتهم كما لا يعتبر من وجهة نظر الحكام العرب انتقاصا لشهامتهم ، بل علاقة مجتمعية متوارثة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والشعب .

وبسبب ما يعانيه العرب من عقدة النقص تجاه الغرب ، وهي السلطة التي حكمت العرب لعدة قرون ، أصبحت نظرة العرب لعلاقتهم بامريكا وغيرها من الدول الرأسمالية كعلاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقة السلطة باتباعها من المواطنين . ولذلك أصبح الرضوخ لنزوات الاجنبي والقبول باهاناته كالرضوخ للسلطة واطاعة اوامر الحاكم ، كما أصبح التذلل للغرب واستجدائه كالتزلف للحاكم واستعطافه. وفي الواقع ليست الكرامة العربية الّا ثوبا من ثياب الجاهلية ووجها من وجوه العصبية القبلية التي تفقد جوهرها ومعنى وجودها الحقيقي أمام التحديات الخارجية ، وتفرض وجودها على الاحداث فقط عندما تقع « النزاعات الاخوية »» وتحتدم الخلافات العائلية .

وبسبب استمرار تدهور اوضاع مصر الاقتصادية ووصول علاقة السادات بغيره من رؤساء الدول العربية الاخرى الى الحضيض واتجاهه الى « احترام كرامة مصر » لم يكن امامه خيار سوى السير على طريق الحل المنفرد . وهذا يعني القبول بعزل قضية النزاع بين مصر واسرائيل عن قضية فلسطين واختصار تلك القضية من قضية شعب ووطن محتل مع مستعمر الى قضية نزاع على حدود بين دول ذات سيادة . ولذلك جاءت رحلة السادات الى القدس وما تبعها وترتب عليها من تطورات لتقضي على ما تبقى من ايجابيات حرب اكتوبر ولتخيب آمال الامة العربية في القيادة المصرية ولتساهم مساهمة فعالة في تعميق الخلافات والتناقضات العربية . ومن أجل الرد على تحديات الرئيس المصري وخروجه عن الاجماع العربي بعدم التفاوض مع اسرائيل ، اجتمع الملوك والرؤساء العرب في بغداد في أواخر عام ١٩٧٨ حيث اتخذوا عدة قرارات لمواجهة الموقف المستجد ، أهمها : فصل مصر من الجامعة العربية وعزلها سياسيا واقتصاديا ، ودعم عرب فلسطين تحت الاحتلال ، وتقديم المساعدات المالية لدول المواجهة مع اسرائيل ، واقامة

جبهة سياسية موحدة لاحباط مباحثات كامب ديفيد .

واذا كانت مؤتمرات القمة العربية لم تنقصها في أي يوم من الايام الشجاعة الكافية لاتخاذ القرارات « الحاسمة » ورفع الشعارات « الثورية » و « التحررية » فانها افتقدت وفي كل الحالات تقريبا ، الارادة المطلوبة لتنفيذ ما اتخذ من قرارات وما رفع من شعارات . اذ ان اتجاه العقل العربي المسيطر على الحكم الى فصل عملية اتخاذ القرار عن عملية تطبيقه باعتبارهما عمليتين منفصلتين ومختلفتين القيام بالاولى لا يستوجب بالضرورة القيام بالثانية ، جعل بامكان المؤتمرات العربية ، وعلى اختلاف مستوياتها ، اتخاذ القرارات « التاريخية » واصدار البيانات « الثورية » دون توفير أبسط الشروط اللازمة لتنفيذها . ولذلك أصبحت معظم القرارات العربية عبارة عن مواقف مبدئية وسياسية علاقتها بالواقع ضعيفة وامكانيات تطبيقها صعبة ، مما جعل المؤتمرات العربية بوجه عام تنجح نجاحا باهرا في اتخاذ القرارات « المصيرية » وتفشل فشلا ذريعا في تنفيذ البديهيات الاولية . ويعود السبب في ذلك الى ان اتخاذ القرار واعلانه لا يزيد عن كونه عملا كلاميا دعائيا طالما أحسن العرب أداءه ، بينما تعني عملية التنفيذ خلق وتمويل المؤسسات التي تجسد التضامن العربي على المستوى القومي وهو عمل غريب على البيئة العربية وتجربتها التاريخية من ناحية ، ويشكل انتقاصا للسيادة الاقليمية من ناحية ثانية .

وبسبب انعدام وجود المؤسسات المخولة بمتابعة قرارات القمة ، خاصة بعد اضعاف الجامعة العربية وتحويلها الى مسرح للمزايدات السياسية ومنفى للمغضوب عليهم من أبناء الطبقة الحاكمة في البلاد العربية ، أضيفت قرارات مؤتمر بغداد الى غيرها من قرارات مؤتمرات القمة السابقة . وقبل مضي بضعة أشهر على اختتام مؤتمر بغداد قام الرئيس السادات بالتوقيع على معاهدة كامب ديفيد ، وهي المعاهدة التي الزمت اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المصرية المحتلة مقابل اعتراف مصر بها وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية معها . والى جانب ذلك نصت اتفاقية كامب ديفيد على اعتبار سيناء منطقة منزوعة السلاح ترابط فيها قوات دولية معظمها أمريكي ، ودخول مصر واسرائيل في مفاوضات لحل القضية الفلسطينية تقوم على أساس ايجاد صيغة

للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان عزل مصر عن بقية الاقطار العربية واخراجها من اطار الصراع العربي الاسرائيلي كان ولا يزال هدفا رئيسيا لاسرائيل وامريكا في المنطقة العربية . اذ ان عزل مصر عن ساحة الصراع مع اسرائيل وادخالها فلك التبعية الامريكية كان من المؤكد ان يؤدي ـ وذلك كما اثبتت التجارب فيما بعد ـ الى تحرير اسرائيل من شبح القوة العسكرية المصرية واطلاق اليد الاسرائيلية ـ الامريكية لتعبث بمستقبل الامة العربية . وعلى الرغم من ان الرئيس جمال عبد الناصر رفض في سنة ١٩٦٧ عرض اسرائيل وامـريكا باسترداد سيناء دون حرب الاستنزاف ومعارك اكتوبر وذلك مقابل توقيع معاهدة سلام منفرد مع الكيان الصهيوني ، فان الرئيس السادات قبل بأقل من ذلك بكثير في عام ١٩٧٩ ، وذلك بعد التضحيات الكبـيرة التي قدمتهـا مصر وسوريا في سبيل استرداد حقوق الشعب العربي المصري والسوري والفلسطيني واستعادة اراضيهم المحتلة . اذ على الرغم من خروج اسرائيل شبه الكامل من سيناء فان اتفاقية كامب ديفيد لم تحقق عودة السيادة المصرية كاملة اليها ، وذلك لأن مرابطة القـوات متعـددة الجنسيـات في سيناء بشكل دائم وخضوع قيادتها للاوامر الامريكية حرم الحكومة المصرية حق تحريك جيوشها عبر سيناء بحرية ،كما ادى الى انتقاص السيادة المصرية على جزء من الوطن الام .

ولما كان الخروج من سيناء يمثل حلا لابسط جوانب الصراع العربي مع الصهيونية ، وذلك لأن الصحراء المصرية لا تشكل بالنسبة لاسرائيل مطلبـا تاريخيـا ، ولا مكانا صالحا للتوسع السكاني كالضفة الغربية وقـطاع غزة، ولا ضرورة أمنيـة أسـاسيـة كالجـولان ، خاصة اذا تم تجـريدها من السلاح ، فان ما تم تنفيذه فعلا بموجب اتفاقية كامب ديفيد لم يكن خطوة كبيرة أو ايجابية على طريق حل بقية جوانب النزاع العربي الاسرائيلي . ولذلك قامت القوى العربية التقليدية وفي مقدمتها الدول النفـطية ، وهي القوى التي شاركت مصر قيادة العمل العربي لأكثـر من عشر سنوات متتالية ، بالتخلي عن القيادة المصرية وايقاف المعـونـات المـالية اليها ، والتنصل من سياستها الاستسلامية . أما القيادة السورية وهي القيادة التي شاركت مصر في خوض حرب اكتوبر ، فقد أحست بالمرارة تجاه القيادة المصرية ،وبالتالي اتجهت الى مناصبتها

العـداء ومعـارضة كل المحاولات التي بذلت فيما بعد لاعادة مصر الى الحظيرة العربية .

ان نجاح اسرائيل وامريكا بفرض معاهدة كامب ديفيد على مصر ، وهي المعاهدة التي الزمت مصر بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل وتوقيع معاهدة سلام معها ، وفشلت في الوقت ذاته في الزام اسرائيل بالكف عن سياستها التوسعية وخططها الرامية الى تهويد الاراضي العربية ، كانت بمثابة اعلان سلام من جانب مصر مع اسرائيل واعلان حرب من جانب اسرائيل على بقية الاقطار والشعوب العربية الاخرى . وبسبب تكبيل يد مصر وعزلها عن المجموعة العربية قامت اسرائيل بغزو لبنان واحتلال جنوبه في عام ١٩٧٨ وتدمير المفاعل النووي العراقي بالقرب من بغداد في عام ١٩٨١ ، والاعلان عن ضم هضبة الجولان السورية في أواخر ذلك العام ، ومن ثم غزو لبنان واحتلال بيروت واخراج المقاومة الفلسطينية منه في عام ١٩٨٢ . وبغياب مصر عن ساحة العمل السياسي العربية بدأ التنافس بين الدول العربية الاخرى التي تصورت ان بامكانها اخذ دور مصر في قيادة العمل العربي في تلك المرحلة . وبسبب عدم قدرة اي منها على ملء الفراغ الذي احدثه الغياب المصري اخذت المحاور السياسية داخـل المجمـوعة العربية في التبلور ، كما اخذت الصراعات الاقليمية تزداد ضراوة وحدة خاصة بين سوريا والعراق ، والاردن وسوريا ، ومصر وليبيـا ، والجـزائـر والمغـرب ، وليبيـا والسـودان ، والعراق وليبيا ، والسعودية واليمن ، وسوريا ومصر . وبعد دخول العراق حربا طاحنة مع نظام الحكم الاسلامي الجديد في ايران في عام ١٩٨٠ ، وقيام سوريا وليبيا بالانحياز الى جانب ايران ضد العراق ، وانحياز الاردن والدول النفطية الى جانب العراق تلاشت قدرة الدول العربية على تحقيق وحدة العمل العربي او حتى الاتفاق على وحدة الهدف . وبذلك دخل العرب ، افرادا وجماعات وحكومات حالة انعدام الوزن وفقدان الاتزان حيث اخذ الاحسـاس بالضيـاع والفشل وعدم القدرة على الرؤيا السليمة يسود الفكر والحياة والسياسة العربية بوجه عام .

وفي اوائـل عام ١٩٨١ قام الكسـانـدر هيغ، وزير خارجية امريكا آنـذاك ، بالدعوة لاتفاق مصري اسرائيلي اردني سعودي مشترك وذلك ـ على حد تعبيره ـ من اجل حماية آبار البترول العربية في وجه المطامع

السوفياتية . وفي الوقت نفسه قام هيغ وبالتعاون مع اريل شارون ، وزير دفاع اسرائيل عندئذ ، بالاعداد لغزو لبنان والقضاء على المقاومة الفلسطينية وتحويل الاراضي اللبنانية الى قاعدة لقوات حلف الناتو تابعة لأمريكا وخاضعة للاوامر الاسرائيلية . وعلى الرغم من قيام كل من الاردن والسعودية برفض مقترحات هيغ، الا ان دعوته تلك جاءت لترسم معالم السياسة الامريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الاوسط من ناحية ، ولتحدد موقف ادارة الرئيس ريغان من القضية الفلسطينية من ناحية ثانية . اذ بينما قامت تلك السياسة باعتبار منطقة الشرق الاوسط منطقة نفوذ امريكية وساحة من ساحات الصراع مع الاتحاد السوفياتي ، اتجهت الى اهمال قضايا النزاع العربي الاسرائيلي واسقاطها من سلم اولويات السياسة الامريكية . ومع تبلور الموقف الامريكي الجديد وتلاشي وحدة الصف العربي دخلت القوى العربية حالة من الضياع واللاحسم بالنسبة لصراعها مع اسرائيل ، بينما كانت اسرائيل تعد لغزو لبنان وتستعد للقضاء على المقاومة الفلسطينية وحسم الصراع معها حسما نهائيا .

وبسبب مخاوف الدول العربية النفطية واحساسها بعدم الامن ، خاصة بعد تضاعف مداخيلها النفطية في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ وتكرر التهديدات الايرانية ، اتجهت كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية وسلطنة عمان الى تشكيل « مجلس التعاون الخليجي » كمنظمة أمن اقليمية . ومنذ تشكيل ذلك المجلس في عام ١٩٨١ أخذت اهتمامات دول النفط الخليجية بمشاكلها الداخلية والاقليمية تطغى على اهتماماتها القومية ، كما أخذ مفهوم « الامن الخليجي » يحل محل مفهوم « الامن العربي » . وبسبب اعتماد دول مجلس التعاون على السلاح الامريكي وتركز معظم تجارتها النفطية وغير النفطية واستثماراتها المالية في دول الغرب الرأسمالية ، اتجهت تلك الدول الى تعميق تعاونها وزيادة درجة اعتمادها على الولايات المتحدة الامريكية . وهكذا تم استكمال عملية الحاق تلك الدول بالتبعية لامريكا ، حيث أصبحت تلك التبعية تشمل النواحي السياسية والامنية الى جانب النواحي الاقتصادية والمالية والنفطية .

ومن ناحية أخرى ، أدى قيام مصر بتوقيع معاهدة صلح منفرد مع

اسرائيل الى انهاء تحالف المقاومة الفلسطينية مع الحكومة المصرية ، وبالتالي انتقال الثقل المصري بالنسبة للقضية الفلسطينية من صف الحلفاء الى صف الاعداء . وبذلك فقدت فلسطين وشعبها العربي أهم الدول العربية التي تحملت الجزء الاكبر من اعباء المواجهة مع الصهيونية والدفاع عن الحقوق الفلسطينية لأكثر من ثلاثين سنة متواصلة . ومع انتهاء التحالف الفلسطيني المصري وعزل مصر عن المجموعة العربية فقدت الامة العربية قياداتها التقليدية كما فقدت المقاومة الفلسطينية أهم قواعد دعمها الاستراتيجية .

ان اصرار القيادة المصرية في عهد السادات على الاستمرار في السير على طريق الصلح المنفرد مع اسرائيل وزيادة الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية جاء رغم معارضة كل القوى الوطنية والقومية المصرية وغير المصرية في العالم العربي . ومن أجل تبرير سياستها تلك قامت الحكومة المصرية بالادعاء بأن أوضاع مصر الاقتصادية لم تعد تسمح لها باستمرار حالة الحرب مع اسرائيل ، وان اعادة بناء الاقتصاد المصري الذي تضرر من تكرار الحروب أصبحت تحتم خفض ميزانية الدفاع وعودة حالة السلم والاستقرار . ولذلك قالت تلك القيادة بأن انفاق حوالي ثلث الميزانية السنوية على شؤون الدفاع أدى الى حرمان الاقتصاد المصري من مبالغ مالية كبيرة كان من الممكن ان تنفق على مشاريع التنمية الزراعية والصناعية ودعم برامج مساعدة الفقراء ، ورفع مستوى معيشة الفرد المصري بوجه عام .

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فان تلك القيادة ادعت بأن الحروب التي خاضتها مصر في السابق كانت بالنيابة عن الدول العربية الاخرى ، وهي الدول التي بخلت على مصر بدفع حصتها من التكاليف الباهظة لتلك الحروب . واذا كانت مصر قد قدمت ما عليها تجاه الشعب الفلسطيني من خلال خوض الحروب السابقة مع اسرائيل ، فان التزام مصر بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية ـ كما قال السادات ـ مستمر ولكن بالطرق السلمية .

وبالرغم من صحة بعض الإدعاءات السابقة إلّا أن إثارتها جاءت كمحاولة لتبرير تخلّي مصر عن بقية الدول العربية ومن أجل اقناع الرجل العادي في مصر بأن السلام الذي حققه السادات كان من أجل تحسين

أوضاعه الاقتصادية. اذ على الرغم من تجاوز نفقات الدفاع المصرية ثلث الميزانية السنوية إلّا أن الجزء الأكبر منها كان يغطّى من قبل أموال الدعم العربية التي كانت تدفعها الدول النفطية. أما الجزء الأصغر والذي كان يغطّى بأموال مصرية فقد كان يقلّ كثيراً عن حاجة دولة كمصر في ظل ظروف سلام عادية. وكما أشار الكاتب المصري المعروف محمد حسنين هيكل في احدى مقالاته التي نشرت في أوائل عام ١٩٨٦ تقدر قيمة المعونات العربية لمصر والتي قدمت خلال حكم السادات على شكل منح وقروض ميسرة وتحويلات من قبل أبناء مصر العاملين في الدول العربية الأخرى بنحو ٧٠ مليار دولار. واذا استثنيت تحويلات المصريين العاملين في الخارج، فان مقدار ما حصلت عليه مصر سنوياً من أموال دعم ومعونات عربية تقدر بنحو ٤ ـ ٤,٥ مليار دولار، أي حوالي ضعفي المعونات الأمريكية.

وكما أثبتت التجربة فيما بعد بقيت ميزانية الدفاع المصرية على حالها تقريباً، رغم توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل، حيث استبدلت أموال «دعم المجهود الحربي لدول المواجهة العربية» بمعونات عسكرية أمريكية. ومن ناحية أخرى، فان الادعاء بأن مصر كانت تحارب نيابة عن غيرها من الدول العربية الأخرى وأنها قدّمت ما عليها للقضية الفلسطينية كان ادعاء مضللا حاول تجاوز حقائق الواقع وتناسي أطماع اسرائيل في الأراضي المصرية، كما حاول أيضا طمس حقيقة كون اسرائيل قاعدة استعمارية هدفها تكريس التخلّف والتجزئة في البلاد العربية. وفوق ذلك كله كانت تلك الادعاءات بمثابة إهانة وجهها الرئيس المصري لشعب مصر العظيم الذي آمن برسالته القومية والانسانية وقام بتقديم التضحيات ليس دفاعاً عن الغير فحسب بل وأيضاً دفاعاً عن أمته ووطنه وكرامته وحق كل الشعوب المستعمرة في الاستقلال واستعادة حقوقها المسلوبة.

وفي الواقع لم تكن ادعاءات السادات الا محاولة مغرضة لتبرير تنازل مصر عن دورها التاريخي في قيادة الأمة العربية، وإيجاد الأعذار الكافية لما ارتكب نظام حكمه من انحرافات قومية. ومن خلال اثارة النزعات الاقليمية حاول الرئيس السادات إقناع الشعب المصري بضرورة التخلّي عن التزامات مصر بالقضية الفلسطينية وباتفاقات «الدفاع العربي

المشتـرك»، وبالتالي ايجاد مخرج لأزمة الشرعية التي أخذ يعاني منها نظام حكمه في ذلك الوقت.

ان قراراً مصريـاً بعدم دخول المعركة ضد اسرائيل لأي سبب كان يعني، وببســاطة، صعـوبة قيام العرب بشن حرب تتوفر لها امكانيات النجـاح ضد الكيان الصهيوني، كما أن قراراً فلسطينياً بعدم القبول بالحلول السلميـة لأي سبب كان يعني، وببســاطة أيضـاً، استحـالة استتبـاب السلام في منطقة الشرق الأوسط. واذا كان ليس باستطاعة العـرب شن حرب ناجحـة ضد اسرائيـل من دون مصر، فانـه ليس باستطاعتهم أيضاً اقامة سلام دائم معها من دون الفلسطينيين. وهذا يعني باختصار ان حقائق الواقع السياسي في منطقة الشرق الأوسط تشير الى أنه لا حرب من دون مصر ولا سلام من دون الفلسطينيين. ولذلك يبقى مفتاح الحرب والسلام في تلك المنطقة بيد جبهة عربية تقودها مصر عسكـريـاً وسياسياً وتمثل المقاومة الفلسطينية ضميرها وحقوق العرب التاريخية في فلسطين حدودها.

٤ لبنان والمقاومة الفلسطينية

ان قبـول الدول العربية بمشروع روجرز في عام ١٩٧٠ وذلك بعد القبول بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في العام ١٩٦٧، ومن ثم طرح فكرة المملكـة العـربيـة المتحدة من قبل الأردن في العام ١٩٧٢، فرض على المقاومة الفلسطينية التكيّف لمعطيات الواقع السياسي المستجدة والتلاؤم مع تطور القضيـة الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية. اذ ان اتجـاه معـظم الدول العربية المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية الى القبول بمبدأ التفاوض مع اسرائيل والاعتراف بها مقابل انسحابها من الأرض العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ كان يحمل بين طيّاته احتمال تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من السيطرة الاسرائيلية. وهذا يعني امكانية توفير أرض فلسطينية محررة وشعب فلسطيني بحاجة الى قيادة ممـا يفتـح المجـال أمـام منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة قواعدها ومؤسساتها على أرض فلسطينية وبالتالي يمنحها فرصة التحرر ـ ولأول مرة ـ من القيـود التي فرضتهـا عليها الدول العربية المضيفة. ولذلك اتجهت المنـظمـة الى العمل بسرعة على الحصول على الشرعية العربية والشرعية الدولية من جهة، والى تكييف استراتيجيتها لتصبح قادرة على ملء الفراغ الذي كان من المتوقع أن يحدثه الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ثانية.

ومن أجل التمهيد لامكانية عودة منظمة التحرير الفلسطينية للمناطق التي كان من المتوقع تحررها قام المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٧٤ باتخـاذ قرار بإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يحرر من الأراضي الفلسطينية، كما قامت المنظمة بالإسراع في عملية بناء مؤسسات الدولة الرئيسية. وفي العام نفسه قام مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينـة الرباط في المغرب باتخاذ قرار ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسـطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك قُبلت منـظمـة التحرير كعضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة كما دعي السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة. وقبل نهاية ذلك العام وصل ياسر عرفات الى مدينة نيويورك حيث خاطب العالم باسم الشعب الفلسطيني معلناً بأنه يحمل غصن الزيتون

في يد والبندقية في اليد الأخرى، وذلك تعبيراً عن رغبته في السلام وإصراره على المقاومة المسلحة اذا استمرت اسرائيل على رفضها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وبذلك حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على الشرعية العربية والشرعية الدولية وذلك بعد حصولها على الشرعية الفلسطينية مما جعلها تصبح شريكاً فعلياً في كافة الجهود الرامية لحل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية.

وبسبب ضعف الحكومة المركزية في لبنان وتعاطف غالبية القوى الوطنية والقومية اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية من جهة، ورغبة الدول العربية الأخرى حصر نشاطات المقاومة ضمن حدود لبنان من جهة ثانية، نجحت منظمة التحرير في بناء مؤسساتها وترسيخ وجودها على الأرض اللبنانية. ونتيجة لالتفاف جزء كبير من فقراء لبنان وغالبية قواه الوطنية حول المقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتهم الفلسطينيين الذين هاجروا الى لبنان في العام ١٩٤٨ وفرضت عليهم الحكومات اللبنانية المتتابعة العيش في معسكرات شبيهة بمعسكرات الاعتقال، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية احدى أهم القوى السياسية والعسكرية العاملة على الساحة اللبنانية. اذ ان تواجد حوالي نصف مليون فلسطيني على الساحة اللبنانية واتجاههم الى الانخراط في صفوف المقاومة بشكل مباشر وغير مباشر ساعد على ترسيخ جذور المقاومة في لبنان وإضفاء قدر كبير من الشرعية على وجودها وعملها. ولذلك أخذت منظمة التحرير الفلسطينية تتحول تدريجيا من حركة فدائيين الى نظام عربي سياسي جديد توفرت له كافة متطلبات النظام من أرض وشعب ومؤسسات شرعية.

وفي العام ١٩٧٦ قامت قوات حزب الكتائب اللبنانية بمحاصرة مخيم «تل الزعتر» حيث كانت تأوي الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والمعدمين اللبنانيين، ومن ثم قامت بمهاجمته وقتل غالبية سكانه وهدم منازله وإزالة آثاره من الوجود. ولقد كان من نتائج ذلك الحدث تفجير الوضع في لبنان وتزايد حدّة الحرب الأهلية التي كانت قد اندلعت في العام ١٩٧٥ واضطرار المقاومة الفلسطينية الى الدخول كطرف رئيسي في أتونها. ومن ناحية أخرى، قامت الدول العربية بمحاولة التدخل عسكريا لوضع حد لحرب لبنان الاهلية وذلك بعد فشل وساطاتها السياسية، حيث تم تشكيل «قوات الردع العربية»، ومعظمها من القوات المسلحة

السورية، وارسالها الى الأراضي اللبنانية.

لقد جاء تشكيل ودخول قوات الردع العربية الى لبنان بقرار من الجامعة العربية وبعد الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية والحكومة الامريكية وعدم اعتراض الحكومة الاسرائيلية. ويعود السبب في سكوت اسرائيل على دخول أعداد كبيرة من القوات السورية الى لبنان الى رغبتها في إغراق تلك القوات في حرب لبنان الاهلية، وبالتالي الى إضعاف قدرتها على مواجهة تحديات قوات الاحتلال الاسرائيلية. ومن أجل زيادة الضغوط على القوات السورية للتورط في حرب لبنان الطائفية وإضعاف قدرتها على القيام بمهمتها الأمنية، قامت الحكومة الاسرائيلية بالتحالف مع حزب الكتائب اللبناني وإمداده بالمعونات المالية والمعدات العسكرية. ولقد أدّى ذلك الى تشجيع حزب الكتائب على تحدّي القوات السورية واللبنانية والقيام برفض كل الحلول التي اقترحت لحل أزمة لبنان وإنهاء الحرب الأهلية، وبالتالي نجاحه في تشويه الدور السوري والوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية.

ان قيام النظام السياسي في لبنان ومنذ الاستقلال على أساس من الائتلاف الطائفي وليس على أساس من الوحدة الوطنية والمساواة بين مختلف المواطنين جعل الصراع الطائفي وأحيانا العائلي صفة من أهم صفات الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان. اذ بينما اتجهت الطوائف والعائلات التي مكّنتها التركيبة السياسية من الحصول على الكثير من الامتيازات الى العمل على حماية امتيازاتها وتكريس نفوذها قامت الطبقات الفقيرة والقوى الوطنية بمحاولة الإخلال بالتوازن الطائفي القائم والمطالبة بإقامة نظام سياسي جديد على أساس من التساوي بين جميع المواطنين. وبسبب ما ساد الحياة اللبنانية من صراع طائفي وجدت الطوائف المختلفة نفسها تسير في اتجاهين مختلفين، أحدهما داخلي هدفه تعميق الوحدة الطائفية وترسيخها، والثاني خارجي هدفه إقامة التحالفات مع القوى الخارجية من أجل الحصول على الدعم المطلوب في مواجهة الطوائف الأخرى. واذا كانت الطائفة المارونية والتي احتكرت منصب الرئاسة في نظام لبنان السياسي قد اتجهت بوجه عام الى الغرب وذلك طلباً للمزيد من الامتيازات وحماية المصالح الخاصة، فان الطوائف الإسلامية اتجهت بوجه عام الى الدول العربية، وبشكل خاص

مصر وسوريا وذلك طلبا للتأييد السياسي والدعم الاقتصادي.

ولما كانت سوريا هي أقرب الدول العربية الى لبنان وانها خضعت تاريخيا لقيادة مسلمة ذات توجهات قومية لاطائفية، فان غالبية مسلمي لبنان اتجهوا الى سوريا حيث أقاموا مع حكوماتها المتعاقبة علاقات سياسية وطيدة نتج عنها تولّي سوريا قيادة وزعامة الشارع الإسلامي في لبنان. إلّا أن تزايد أعداد الفدائيين الفلسطينيين في لبنان وكون غالبيتهم العظمى من المسلمين دفع الشارع الإسلامي في لبنان الى التقرّب منهم والتحالف معهم. وهكذا أخذت المقاومة الفلسطينية تحل محل سوريا في المعادلة اللبنانية وتقوم تدريجيا بالاستيلاء على مواقعها القيادية بين صفوف الطوائف المسلمة والقوى القومية. ومما ساعد على الإسراع في حدوث تلك التطورات وصول المقاومة الفلسطينية مباشرة بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، زعيم الشارع اللبناني المسلم في ذلك الوقت، وقيامها باستقطاب معظم القوى القومية والتحررية في الوطن العربي ونجاحها بوجه عام في كسب ثقة وتأييد غالبية الشعوب العربية. ولقد حدث ذلك كله بينما كان الصراع على الساحة اللبنانية يتحول تدريجيا من صراع طائفي وعائلي ضمن أطر وكوادر الطبقة الحاكمة الى صراع طبقي وسياسي هدفه استعادة الفقراء لحقوقهم وتأكيد هوية لبنان العربية. ولذلك جاء دخول قوات الردع العربية في صيف عام ١٩٧٦ كمحاولة عربية لاعادة توازن القوى الطائفي والطبقي الذي اختل من ناحية، وكبادرة سورية لاستعادة مكانتها السابقة بين صفوف المسلمين والقوى القومية اللبنانية من ناحية ثانية.

ولما كانت الشرعية في لبنان وقت دخول قوات الردع العربية لا زالت في يد الطائفة المارونية، فان قوات الحكومة السورية قامت بالانحياز الى جانب القوات الكتائبية في صراعها مع قوات الثورة الفلسطينية. إلّا أن كون توجهات الكتائب السياسية غربية لا عربية، وكون توجهات الحكومة السورية عربية قومية أدّى الى تبلور عدم امكانية التقاء الأهداف السورية مع الأهداف الكتائبية في المدى الطويل. ولقد نتج عن ذلك ارتداد القوات السورية واتجاهها الى الوقوف في الصف المعادي للقوات والأهداف الكتائبية، خاصة بعد اتضاح حقيقة وأبعاد تحالف تلك القوات مع الحكومة الاسرائيلية. إلّا أنه على الرغم من قِصَر فترة التحالف

السوري الكتائبي فانها أدّت الى تقوية الموقف الطائفي للكتائب وتدعيم مطالبهم السياسية وغرس بذور الشك وعدم الثقة بين القيادة السورية وغالبية القيادات الوطنية الفلسطينية واللبنانية. ومما ساعد على تعميق الإحساس بالمرارة وعدم الثقة على الجانب الفلسطيني وقوف سوريا موقف المتفرج بينما كانت القوات الكتائبية تقوم بارتكاب مذابح مخيم «تل الزعتر» على مرأى ومقربة من القوات السورية. ولقد نتج عن ذلك كله زيادة تعقيد المسألة اللبنانية واضطرار كافة الأطراف والقوى السياسية الى الدخول في حلقة مفرغة من العنف والاقتتال كانت نتيجتها الوحيدة إطالة أمد الحرب وزيادة ضحاياها وفشل كافة الأطراف المعنية من لبنانية وعربية ودولية في ايجاد الحل السياسي المناسب لها.

ويعود السبب في فشل المبادرات العربية التي حاولت وضع حد لحرب لبنان الأهلية الى رفض القوى العربية الرسمية الاعتراف بالطبيعة القومية والاجتماعية للصراع على الساحة اللبنانية. اذ أن اتجاه تلك القوى الى حل الصراع من خلال إيجاد صيغة توفيقية طائفية جديدة تقوم على أساس تعديل الصيغة الطائفية القديمة كان يعني العمل على مساعدة الطبقات والطوائف المسيطرة على الاحتفاظ بامتيازاتها السابقة والتي كانت سبباً من أسباب الصراع وهدفاً من أهدافه. ونتيجة لتدخل العديد من القوى الأجنبية في تلك الحرب، خاصة اسرائيل وايران، تحولت حرب لبنان الاهلية من ثورة اجتماعية قومية الى حرب أهلية طائفية.

ومن ناحية أخرى، أدّى فشل المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية في تحديد موقعها من حركة التاريخ العربي بدقة الى وقوعها ضحية الجهل وقصر النظر. اذ أن اصرار بعض تلك القوى على تحقيق النصر النهائي على قوى الطائفية والطبقية في لبنان كان يعني الإصرار على ان الثورة الشعبية هي طريق الطبقات الفقيرة والقوى الوطنية لتحرير نفسها من الاستغلال الاقتصادي والسيطرة الطائفية في مختلف الأقطار العربية. ولما كان مثل ذلك الإنجاز في حالة تحققه يمثل تهديداً لمواقع الطبقات الحاكمة في غالبية البلاد العربية، ويشكل خطراً على مصالح الدول الغربية الرأسمالية، بما في ذلك اسرائيل، فان كل تلك القوى التفت حول هدف إفشال الثورة اللبنانية. ولذلك دخل العديد من

أنظمة الحكم العربية وغير العربية طرفاً مباشراً أو غير مباشر في حرب لبنان الأهلية حيث قامت بدعم واحد أو أكثر من أطراف النزاع العاملة على الساحة اللبنانية. وخلال تلك الأثناء قامت الكتائب بإنشاء علاقة تعاون وتحالف مع اسرائيل حصلت بموجبها على السلاح والتدريب والتمويل اللازم لبناء جيش قوي استُخدم في الدفاع عن الطائفية والطبقية وقام في العام ١٩٨٢ بارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا ضد اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من معرفة غالبية أنظمة الحكم العربية بطبيعة العلاقات الاسرائيلية الكتائبية، فان قادة الكتائب استطاعوا، ودون عناء كبير، الحصول على دعم أو على الأقل سكوت العديد من الجهات العربية الرسمية وغير الرسمية.

وعندما توطدت العلاقة بين اسرائيل وقادة حزب الكتائب ، خاصة بعد وصول ائتلاف الليكود الى الحكم في العام ١٩٧٧ قام بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل آنذاك ، بالادلاء بتصريحه الشهير حول القضية اللبنانية والذي قال فيه « بأن اسرائيل لن تسمح بتصفية المسيحيين في لبنان » . وعلى الرغم من ان المسيحيين كانوا الطرف اللبناني الاهم والاقوى خلال سنوات الحرب الاهلية وحتى قيام اسرائيل بغزو لبنان في صيف العام ١٩٨٢ ، وانهم لم يكونوا في اي من الايام مهددين بخطر التصفية ، فان تصريحات بيغن جاءت في الواقع لتعلن ان اسرائيل اصبحت طرفا اساسيا في الحرب الدائرة في لبنان ، وانها تعتبر نفسها احدى اهم القوى التي ستشارك في تحديد مصيره السياسي . ولذلك اخذت حكومة بيغن في تقديم العون للكتائب بصورة علنية ومباشرة كما بدأت تتبادل الزيارات مع القادة الكتائبيين والتدخل الى جانبهم اثناء الاشتباكات المسلحة مع قوات المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية .

ان دخول القوات السورية الى لبنان في العام ١٩٧٦ واصطدامها مع القوات الفلسطينية وبعض القوى الوطنية اللبنانية المتحالفة معها ادى الى خلق حالة من التوتر وعدم الثقة بين تلك القوى من ناحية ، والحكومة السورية من ناحية ثانية . وبسبب انحياز بعض فصائل المقاومة الفلسطينية الى جانب الموقف السوري اصبح من المتعذر توحيد قوات المقاومة الفلسطينية ، كما اصبح من السهل تبادل الاتهامات واحيانا الصدامات الدامية بين مختلف فصائل الثورة الفلسطينية . وفي وجه تلك

التحـديـات قامت قيـادة منـظمـة التحرير الفلسطينية بالاصرار على استقلالية القرار الفلسطيني وعدم الخضوع للارادة السورية من جهة ، واخضـاع عملية اتخاذ القرار الفلسطيني لمتطلبات الحفاظ على وحدة فصـائل المقاومة الفلسطينية من جهة ثانية. وفي الواقع أصبح القرار الفلسـطيني يصـاغ من خلال عمليـة توفيقيـة حاولت مراعاة مواقف ومصالح مختلف فصائل المقاومة وانظمة الحكم العربية التي ارتبطت بها مما جعله يفتقد القدرة في بعض الحالات على اتخاذ القرارات والمواقف ذات الصبغة الحاسمة .

وعنـدمـا اصبـح من المتعذر اقامة تحالف قوي وسليم بين القوات السـورية والقوات الفلسطينية ، ونتيجة لقيام تحالف قوي ومعاد بين اسرائيل وحزب الكتائب اللبنانية اضطر الطرفان السوري والفلسطيني الى الانتقـال من موقـع الهجـوم الى موقـع الدفاع عن النفس في وجه التحديات الكتائبية والغارات الاسرائيلية واجهزة اعلام القوى المعادية . وبسبب ضعف الحكومة المركزية في بيروت واتجاه مؤسسات الدولة الى التفكـك ، قامت القـوات المختلفة ، اللبنانية والسورية والفلسطينية ، بمحاولة ملء الفراغ الذي احدثه غياب الدولة اللبنانية . ولقد نتج عن ذلك ظهـور عدة دويـلات على أسس طائفيـة تفاوتت في درجة كفاءتها وشعبيتهـا واخـلاصهـا لوحدة ارض لبنان وشعبه حيث قامت بادارة المناطق التي سيطرت عليها واقامة علاقات تحالف احيانا وعلاقات عداء احيانا اخرى مع القوى والدويلات المنافسة .

ومع تحول منظمة التحرير الفلسطينية الى نظام مسؤول عن الامن والصحة والتعليم والتموين وما الى غير ذلك من خدمات بدأت تصطدم مع بعض القوى السياسية والطائفية اللبنانية التي لم تستفد بالقدر الكافي من وجود المقاومة الفلسطينية ، او التي حالت المقاومة دون نجاحها في بناء قوتها الذاتية . وعلى الرغم من عدم نجاح الطائفية في التسلل الى صفوف المقاومة الفلسطينية الا انها اوقعت منظمة التحرير الفلسطينية في تناقض مع العديد من القوى المحيطة بها ، كما اشغلتها عن متابعة الهـدف الرئيسي الذي قامت من اجله . اذ بينمـا اضـطرت في بعض الحالات لفرض سيطرتها على مناطق رغم ارادة سكانها ، لم يعد بامكانها الاطمئنان الى دعم وتأييد كافة القوى الوطنية اللبنانية لمواقفها ، وبالتالي

توجيه كافة قواها لمواجهة التحديات الاسرائيلية .
وبعد قيام مصر بتوقيع معاهدة كامب ديفيد في العام ١٩٧٩ ودخول العراق حرب استنزاف شرسة مع ايران في العام ١٩٨٠ ، وانشغال الحكومة الاسرائيلية بمشاكلها الداخلية نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية ، انخفض مستوى الاهتمام والدعم الخارجي الذي كان يغذي الحرب الاهلية اللبنانية . ومع حلول العام ١٩٨١ بدأت الاوضاع في لبنان وكأنها تسير في اتجاه الاستقرار على اساس الامر الواقع ، خاصة بعد وصول قوات الاطراف المتصارعة الى حالة من التوازن المتكافىء تقريبا واقتناعها جميعا بعدم قدرة اي منها على حسم النزاع بالطرق العسكرية . وفي منتصف ذلك العام قام فيليب حبيب ، المبعوث الشخصي للرئيس الامريكي ريجان بترتيب اتفاقية هدنة بين القوات الفلسطينية والقوات الاسرائيلية ، وذلك بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود اللبنانية الاسرائيلية من ناحية ، وخلق ظروف اكثر ملاءمة لايجاد حل سياسي للأزمة اللبنانية من ناحية ثانية . ولما كانت تلك الهدنة قد ادت الى تهدئة الاوضاع السياسية وتخفيف حدة الاشتباكات العسكرية على الساحة اللبنانية ، فان منظمة التحرير قامت بمحاولة استغلالها والعمل في الاتجاهات الاربعة التالية :

١ ـ توثيق الصلة مع عرب فلسطين الذي كانوا يعيشون تحت سيطرة قوى الاحتلال الصهيوني وذلك من اجل توحيد قواهم وتصعيد مقاومتهم وتقوية التفافهم حول منظمتهم . ومما ساعد المنظمة وشجعها على السير في ذلك الاتجاه قيام القيادات الوطنية التي طردتها اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالانضمام الى صفوف المقاومة الفلسطينية .
٢ ـ تدعيم المؤسسات الفلسطينية غير العسكرية في لبنان والاتجاه الى تدريب اعداد اكبر من الفدائيين واقامة قواعد عسكرية جديدة ومجهزة تجهيزا حديثا بالقرب من الحدود اللبنانية الفلسطينية ، وذلك انتظارا لتحسن ظروف مواصلة الكفاح المسلح ضد القوات الاسرائيلية .
٣ ـ ترسيخ شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وذلك من خلال

تقوية العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول الاجنبية واقامة قنوات الاتصال مع عدة جهات دولية رسمية وغير رسمية .

٤ ـ ابـداء موقف اكثـر مرونة تجاه الحلول السلمية ورغبة اكثر للمشـاركة في المباحثات السياسية واستعدادا واضحا للعمل من خلال المنظمات والمؤتمرات الدولية .

غزو لبنان في العام ١٩٨٢

ان نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في تقوية مراكزها وتدعيم قواتها العسكرية في لبنان ، خاصة في منطقة الجنوب القريبة من حدود التماس مع القـوات الاسرائيليـة من ناحيـة ، ونجـاحها في تحقيق المزيد من المكـاسب السيـاسيـة على الساحة الدولية من ناحية ثانية ، أدى الى تصاعد المقاومة العربية لقوى الاحتلال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . ولما كانت تلك المقاومة تستمد قوتها وزخمها من قوة منظمة التحرير الفلسطينية وتزايد اقبال العالم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فان تحقيق حلم بيغن وشارون في ضم ما تبقى من أراضي فلسطين الى الدولة الصهيونية أصبح مرهونا بالقضاء على منظمة التحـرير وعلى ما كانت تجسده من شرعية سياسية وما تطالب به من حقـوق وطنيـة وتاريخية . ولذلك قررت حكومة الليكود ان الطريق الى نابلس وغـزة والخليل واريحا لا بدّ وان تمر من صيدا وبيروت وصبرا وشاتيلا ، كما اقتنعت بأن تثبيت الهوية الاسرائيلية في فلسطين لن يتأكد بشكل نهائي الا اذا قام على انقاض الهوية الفلسطينية .

وبحصول تلك القناعات بدأت عملية الاعداد لغزو لبنان وذلك بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية واخراج القوات السورية وفرض معاهدة سلام اسرائيلية لبنانية على الطريقة الاسرائيلية . وفي الوقت ذاته قامت الحكومة الاسرائيلية بالعمل على كسب تأييد الادارة الامريكية واقناع الرئيس ريغـان ووزيـر خارجيتـه آنذاك الكسندر هيغ بأن نجاح تلك العملية من شأنه فتح ابواب منطقة الشرق الاوسط على مصراعيها لدخول النفـوذ الامريكي وخروج النفوذ السـوفياتي ، وبالتالي ضمان مصالح أمريكا في المنطقة العربية .

ان اتجـاه حكـومـة بيغن الى محاولة القضاء على المقاومة العربية

للاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، خاصة بعد فوز الليكود مجددا بالاغلبية في انتخابات عام ١٩٨١ وتعيين شارون وزيراً للدفاع دفع الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ قرارها بغزو لبنان . ومما شجعها على اتخاذ ذلك القرار رغبة ادارة الرئيس الامريكي ريغان ووزير خارجيته الكسندر هيغ في القضاء على المقاومة الفلسطينية تمهيدا لاعادة رسم الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الاوسط دون وجود الفلسطينيين ودون مشورة السوريين ودون اعتبار لوجهة نظر ومصالح السوفيات . ولذلك جاءت عملية الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ بهدف تصفية المقاومة الفلسطينية كقوات عسكرية وهوية سياسية ، وكسر شوكة القوات السورية واخراجها من الاراضي اللبنانية ، واعادة تنصيب الكتائب على قمة الهرم السياسي والطائفي في لبنان وتحويله الى قاعدة جديدة لحلف الناتو بعد احكام السيطرة الامريكية عليه حكومة وشعبا واقتصادا وتوجهات سياسية .

وعلى الرغم من تعدد اهداف امريكا على الساحة اللبنانية ، فان قيامها بالتواطؤ مع اسرائيل كان يرمي الى تحقيق الاهداف الرئيسية التالية :

١ ـ تصفية قوات المقاومة الفلسطينية وتدمير كافة المؤسسات التي اقامتها منظمة التحرير الفلسطينية في الاراضي اللبنانية .

٢ ـ الحاق هزيمة عسكرية بالقوات السورية واخراجها من لبنان ، والحاق هزيمة سياسية بالحكومة السورية وبتحالفها مع الاتحاد السوفياتي .

٣ ـ الحاق هزيمة نفسية بالحكومات والشعوب العربية واعادة ترتيب اوضاع الشرق الاوسط بما يكفل تكريس النفوذ والمصالح الامريكية .

ان كون منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرر وطني جعل مواقفها ونشاطاتها تتناقض مع الاهداف الامريكية الاسرائيلية ، وبالتالي جعلها احدى أهم العقبات التي كانت تحول دون تحقيق تلك الاهداف في المنطقة العربية . وبسبب انتماء المنظمة لمجموعة دول العالم الثالث المعادية للاستعمار ، ونجاحها في تحقيق العديد من المكاسب السياسية

على الساحة الدولية أصبحت رمزا من رموز التحرر العالمي ومصدر دعم سياسي وغير سياسي للعديد من حركات التحرر في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينيــة . ولذلك فان القضــاء عليهــا أصبــح جزءا لا يتجـزأ من استـراتيجيـة الحكومة الامريكية المعادية لحركات التحرر ، خاصة في امريكا اللاتينية وافريقيا ، وشرطاً من شروط ضمان الحفاظ على الامر الواقع وتكريس المصالح الامريكية في العديد من مناطق العالم المضطربة .

ومن ناحية أخرى ، فان اتجاه ريغان الى اعتبار الاتحاد السوفياتي « امبراطورية الشر » في هذا العالم وتصور العلاقات الدولية من خلال صراع تنافسي بين الشرق بزعامة السوفيات والغرب بزعامة امريكا ، جعله يصمم على اخـراج السـوفيـات من منـطقة الشرق الاوسط . ولما كان التحالف السوفياتي مع سوريا قد أدى الى تقوية مواقفها المناوئة لامريكا والمعادية لاسرائيل ، فان الحاق هزيمة عسكرية وسياسية بسوريا أصبح هدفـا من اهـداف الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية في عهد ريغان وبيغن . اذ بينما كان من المتوقع ان تؤدي الهزيمة العسكرية الى اثبات تفوق السلاح الامريكي على السلاح الروسي ، فان الهزيمة السياسية من شأنهـا اثبـات عدم فائدة التحالف مع السوفيات وعدم استعداد القادة السوفيات للتورط في الصراع العربي الاسرائيلي دفاعا عن حلفائهم السوريين .

وبعـد هزيمـة القـوات العسكرية السورية وتصفية قوات المقاومة الفلسطينية واظهار عجز السوفيات عن القيام بدور ايجابي دفاعا عن حلفائهم العرب يصبح بالامكان فرض نظام حكم طائفي على لبنان يعمل على خدمة المصالح الامريكية ويقود لبنان بعيدا عن انتماءاته العربية والوطنيـة . كمـا ان القضـاء على قوات ومـؤسســات منظمة التحرير الفلسـطينيـة كان يهـدف الى القضاء على الهوية الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني ، وبالتالي فتح المجال لبروز قيادات فلسطينية بديلة في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون لديها الاستعداد للتعاون مع اسرائيل والقبول بحل سياسي للقضية الفلسطينية حسب المخططات الاسرائيلية ولما كان من شأن تلك التطورات خلق حالة احباط لدى الشعوب العربية ووضع القيادات السياسية في موقف الدفاع عن النفس أمام شعوبها وفي

وجه المطامع الاسرائيلية ، فان نتيجتها الوحيدة ستكون دفع تلك القيادات في اتجاه الارتماء في احضان امريكا طلبا للدعم السياسي والحماية العسكرية . وبذلك يصبح بالامكان تحقيق حلم هيغ ، وزير خارجية أمريكا آنذاك ، في اقامة تفاهم استراتيجي بين اسرائيل ومصر والاردن والسعودية ، هدفه حماية المصالح الامريكية في المنطقة ، وتكريس الامر الواقع كحقيقة سياسية ، والحيلولة دون عودة النفوذ السوفياتي الى منطقة الشرق الاوسط أو قيام حركات تحررية أو ثورية جديدة في الوطن العربي قادرة على مواجهة التحديات الامريكية والاسرائيلية .

وعلى الرغم من عدم اعلان الحكومة الامريكية موافقتها الصريحة على قيام اسرائيل بغزو لبنان ، فانها كانت على علم تام بعملية الغزو وبالامور التي استهدفتها . وكما اثبتت المعلومات التي نشرت قبل عملية الغزو وبعدها كانت ادارة الرئيس ريغان قد اطلعت مسبقا على تفاصيل الخطة وتوقيتها وحجم القوات التي ستشارك في تنفيذها . ودون الدخول في شرح تفاصيل الاتصالات التي تثبت التواطؤ الامريكي ، فاننا سنكتفي بذكر بعض الوقائع التي قامت اجهزة الاعلام الامريكية بتسجيلها :

١ ـ أعلنت محطة تلفزيون « ان. بي. سي » يوم ١٩٨٢/٤/٨ ، أي قبل بدء عملية الغزو بنحو شهرين ، بأن اسرائيل تنوي القيام بعملية عسكرية كبيرة في لبنان من المتوقع اشتراك ١٢٠٠ دبابة فيها . كما أضافت تلك المحطة ان دخول القوات العسكرية الاسرائيلية الى لبنان سيتم بثلاثة محاور رئيسية : الأول سيتجه الى البقاع لمنع تقدم القوات السورية والحيلولة دون قيامها بارسال الامدادات للداخل ، والثاني سيتجه نحو المخيمات الفلسطينية المتواجدة في مناطق صيدا وصور ، والثالث سيتجه نحو بيروت تحت غطاء جوي وبحري مكثف .

٢ ـ قال هيغ ، وزير الخارجية الامريكي للوفد الاسرائيلي الذي كان يزور واشنطن برئاسة شارون ، وزير الدفاع الاسرائيلي حينذاك وذلك في حوالي منتصف شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ بانه لا يكاد يعرف النوم بسبب تفكيره في احتمالات مضاعفات عملية الغزو الاسرائيلي للبنان .

٣ ـ وفي يوم ١٩٨٢/٥/٢٦ ، أي قبل بدء عملية الغزو بتسعة أيام فقط ، صرح هيغ في خطابه المشهور عن الشرق الاوسط في مدينة شيكاغو بأن الحكومة الامريكية تنوي انهاء الحرب الاهلية في لبنان من خلال القيام قريبا بعملية دولية .

٤ ـ وفي يوم ١٩٨٢/٦/٢١ ، أي بعد اسبوعين تقريبا من بدء عملية الغزو ، وبينما كانت القوات الاسرائيلية تحاصر بيروت وتقوم بتدمير معالمها الحضارية ، قال بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل حينذاك ، وهو يقف الى جانب الرئيس الامريكي ريغان بعد اجتماعه به في البيت الابيض ، بأن لامريكا واسرائيل أهدافا مشتركة في لبنان .

وكما هو معروف للمهتمين بقضايا الاعلام والسياسة في واشنطن ، فان المسؤولين في الحكومة الامريكية هم أهم مصادر المعلومات بالنسبة لمحطات التلفزيون والجرائد الرئيسية ، وهذا يعني ان ما اذاعته محطة تلفزيون «ان . بي . سي .» قبل شهرين تقريبا من قيام اسرائيل بغزو لبنـان كان مصدره أحد المسؤولين الكبار في الحكومة الامريكية . ولما كانت تلك المحطة لم تكشف عن نوايا اسرائيل العدوانية تجاه لبنان فقط ، بل قامت أيضا بكشف تفاصيل الخطة العسكرية الاسرائيلية ، فان عدم اعتراض امريكا عليها كان أحد أهم الاسباب التي شجعت اسرائيل على القيام بها . وكما أثبتت الاحداث فيما بعد ، قامت الحكومة الامريكية بتـزويـد اسرائيـل بالاسلحة وقطع الغيار والعتاد الحربي أثناء عملية الغزو ، كما قامت بتحمل تكاليف الحرب وزيادة المعونات الاقتصادية والعسكرية للكيان الصهيوني . وهذا يعني ان الحكومة الامريكية كانت شريكا في العدوان على لبنان في عام ١٩٨٢ ، وهو العدوان الذي أستهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة ودفن الهوية الوطنية للشعب الفلسـطيني ، واغتصـاب لبنان سياسيا وأمنيا واقتصاديا بعد تدمير منجزاته الحضارية والثقافية .

وعلى الرغم من نجاح قوات الغزو الاسرائيلية في الوصول الى بيروت خلال أيـام قليلة فانها وقفت أمام حاجز المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية حوالي ثلاثة أشهر تقريبا دون أن تتمكن من اختراقه . ولما كانت القوات الاسرائيلية قد قامت بقطع الكهرباء والماء والمواد الغذائية عن سكان بيروت معظم ايام الحصار ، واتجهت الى استخدام سلاح الطيران

والقصف المدفعي من البر والبحر لاجبار المقاتلين العرب على الاستسلام ، فان أجهزة الاعلام الغربية اضطرت - ولأول مرة - للتحدث عن الوحشية الاسرائيلية وشجاعة المقاومة العربية . وفي الوقت نفسه أدى القصف الاسرائيلي المتواصل للعاصمة اللبنانية الى سقوط آلاف الضحايا وتدمير معظم المباني والمؤسسات في بيروت الغربية ، بما في ذلك المدارس والمستشفيات .

وتجنبا لوقوع المزيد من الدمار والضحايا الابرياء ، وتحت الحاح معظم القوى العربية والدولية الصديقة وافقت القيادات الفلسطينية على الخروج من لبنان وذلك بعد تعهد امريكا بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية والقيام بحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من القوات الاسرائيلية والكتائبية . ومن أجل الاشراف على عملية انسحاب قوات المقاومة الفلسطينية والحفاظ على أمن المخيمات الفلسطينية وصلت الى بيروت قوات دولية فرنسية وايطالية وامريكية .

وفي يوم ١/٩/١٩٨٢ أعلن الرئيس الامريكي ريغان مبادرته المشهورة بشأن القضية الفلسطينية والتي نادت بانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة حكم ذاتي في تلك المناطق مرتبط بالاردن . وعلى الرغم من عدم تجاوب تلك المبادرة مع التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وعدم اقرارها بحقه في تقرير المصير ، فان الجانب العربي تجنب رفضها وان كان أيضا قد تحاشى الاعلان عن القبول بها . أما حكومة بيغن فقد قامت برفضها جملة وتفصيلا ، واتجهت الى حشد قواها وقوى حلفائها وعملائها على الساحة الامريكية وذلك من أجل العمل على مقاومة تلك المبادرة واسقاطها . وفي غياب الدعم الكافي من الكونغرس الامريكي ، ومعارضة اللوبي الصهيوني ، وفشل الادارة الامريكية في الضغط على الاطراف المعنية للقبول بها ، كان مصير مبادرة ريغان السقوط ودخول عالم النسيان .

وخلافا للتعهدات الامريكية ، قامت القوات الاسرائيلية بعد انسحاب القوات الفلسطينية والدولية من بيروت باقتحام العاصمة اللبنانية والاشراف على ذبح أكثر من ألفي فلسطيني في مخيمي صبرا وشاتيلا ، وهي المذابح التي ارتكبها بعض القوات الكتائبية بتحريض وتشجيع من القيادة الاسرائيلية. ونتيجة لذلك عادت القوات الدولية الى لبنان وفي

مقدمتها قوات البحرية الامريكية ، حيث أعلن الرئيس ريغان بأن تلك القوات ستبقى في بيروت حتى يتم انسحاب كافة قوات الاحتلال الاجنبية واعادة السلام والاستقرار الى الاراضي اللبنانية . الا ان فشل الحكومة الامريكية في استخدام نفوذها لدى الحكومة الاسرائيلية لحملها على الانسحاب أدى الى قيام الاخيرة بالعمل على تكريس احتلالها وزيادة حدة الحرب الاهلية .. ولقد كان من نتيجة تلك التطورات اكتشاف القوى الوطنية اللبنانية لحقيقة الاطماع الاسرائيلية ، وتعرفهم على طبيعة العلاقة الاستراتيجية التي تربط امريكا باسرائيل وتفرض بالتالي على الاولى القيام بدعم الثانية وتأييد سياستها التوسعية ، حتى ولو كان ذلك على حساب لبنان ووحدته الوطنية . ومع تكشف تلك الحقيقة جاء ميلاد حركة المقاومة الوطنية اللبنانية ، وهي الحركة التي استهدفت قوات الاحتلال الاسرائيلية وقوات الدعم الامريكية .

ان عدم تحديد طبيعة مهمة قوات البحرية الامريكية في لبنان من جهة ، وفشل الحكومة الامريكية في ترجمة سياستها المعلنة تجاه المسألة اللبنانية الى خطوات ومشاريع عملية من جهة ثانية ، أدى الى انحياز تلك القوات الى جانب اسرائيل وحلفائها الكتائبيين ، وبالتالي الدخول كطرف في الصراع الدائر على الساحة اللبنانية . وبعد قيام قوات الاسطول السادس الامريكي باستخدام المدفعية الثقيلة لقصف العديد من القرى اللبنانية ومواقع قوات المقاومة الوطنية اللبنانية والسورية ، أصبحت قوات البحرية الامريكية ، شأنها في ذلك شأن قوات الاحتلال الاسرائيلية ، هدفا من اهداف قوات المقاومة اللبنانية . ولقد نتج عن ذلك تزايد حدة العداء العربي للسياسة الامريكية ، وتزايد عدد الاصوات الامريكية المنادية بانسحاب قوات البحرية الامريكية من لبنان ، واتجاه حلفاء امريكا الغربيين ، خاصة الايطاليين والفرنسيين ، الى انتقاد سياستها وممارستها بشدة ، وبالتالي اضطرار الحكومة الامريكية للبحث عن مخرج سريع ينقذها من الورطة اللبنانية .

وفي أوائل عام ١٩٨٣ بدأ جورج شولتز وزير الخارجية الامريكي بالضغط على الحكومة اللبنانية ، مستغلا ضعفها وحاجتها للدعم الامريكي ، وذلك من أجل الخضوع لارادة اسرائيل وتوقيع معاهدة صلح مع حكومتها . ولقد نتج عن ذلك توقيع اتفاقية ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣ ،

وهي الاتفاقية التي نصت على انسحاب القوات الاجنبية من لبنان وتزامن انسحاب القوات الاسرائيلية مع انسحاب القوات السورية والفلسطينية ، واعتبار المناطق اللبنانية المحاذية لحدود دولة اسرائيل وبعمق ٥٠ كلم تقريبا منطقة أمنية تخضع لاشراف قوات اسرائيلية ولبنانية مشتركة . كما نصت تلك الاتفاقية أيضا على بدء المفاوضات بين الدولتين لتطبيع العلاقات وفتح الحدود للتجارة والسياحة والمرور . وفي الواقع جاءت تلك الاتفاقية لتتويج النصر العسكري الذي حققته القوات الاسرائيلية في صيف السنة السابقة ومن أجل تحويل ذلك النصر الى مكاسب سياسية وحقائق أمنية واقتصادية تقوم بتجسيد الاهداف الاستراتيجية لعملية الغزو الاسرائيلية .

ولما كان شولتز قد استكمل مفاوضاته بشأن تلك الاتفاقية دون اشراك السوريين او استشارتهم ، وانها نصت على امور عدة تدخل في صميم السيادة السورية ، فان سوريا قامت فورا بمعارضتها ورفض الالتزام بها . وحيث ان اقامة علاقات سياسية واقتصادية طبيعية بين لبنان واسرائيل كان يعني ازالة حاجز نفسي وعملي جديد امام التغلغل الاسرائيلي الى قلب الوطن العربي ، وان توقيع معاهدة صلح مع لبنان بعد إخراج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت كان يعني منح اسرائيل فرصة تاريخية لتوجيه قدراتها العسكرية ضد دول المواجهة العربية الواحدة تلو الاخرى ، فان كل القوى الوطنية والقومية العربية قامت برفض تلك الاتفاقية واتجهت الى الوقوف ضدها . وبعد اتضاح مدى ما تشكله تلك الاتفاقية من خطر على الامن العربي ، واصرار كل من سوريا والمقاومة الفلسطينية على رفضها ، وتزايد حدة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد اطرافها ورموزها ، أخذت تلك الاتفاقية تفقد شرعيتها وقدرة الحكومة اللبنانية على الدفاع عنها . وبسبب عدم توفر اجماع لبناني على القبول بها أو قدرة امريكية على فرضها أو غطاء عربي لتمريرها ، اضطر الرئيس اللبناني فيما بعد الى التخلي عنها والغائها رسميا .

وقبل نهاية عام ١٩٨٣ بدا واضحا ان السياسة الامريكية الاسرائيلية فشلت في تحقيق اهدافها على الساحة اللبنانية ، خاصة بعد اضطرار قوات الاحتلال الاسرائيلية الى الانسحاب من الجبال المطلة على بيروت دون قيد أو شرط ، وقيام أحد الفدائيين اللبنانيين في شهر اكتوبر

من ذلك العام بتدمير مقر قيادة البحرية الامريكية في لبنان وقتل ٢٤١ جنديا وضابطا امريكيا خلال عملية انتحارية . ونتيجة لذلك ، وبدلا من اتجاه ادارة الرئيس ريغان الى التساؤل عن اسباب فشلها وتحديد عوامل استعداء العرب ضدها ، قامت بالكشف عن وجهها الحقيقي المعادي لاماني وتطلعات الشعوب العربية وتوقيع معاهدة تحالف استراتيجي مع الحكومة الاسرائيلية . ولقد نصت تلك الاتفاقية على التعاون في مختلف مجالات العمل السياسي والعسكري والاقتصادي والامني وتبادل المعلومات والتنسيق بين أجهزة المخابرات ، خاصة فيما يتعلق بنشاطات المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتحركات الجيوش العربية واتجاهات التغير السياسي في البلاد العربية . ولما كانت اتفاقية التعاون الاستراتيجي الاسرائيلية ـ الامريكية قد تم توقيعها بينما كانت قوات اسرائيل تحتل الاراضي اللبنانية ، وانها لم تنص على التزام اسرائيل بالانسحاب من لبنان أو قبولها بحل سياسي للقضية الفلسطينية ، فان ريغام قام في الواقع بدعم مواقف اسرائيل العدوانية وتأييد سياستها التوسعية . وبسبب ما حصلت عليه اسرائيل نتيجة لتلك الاتفاقية مع معونات اقتصادية وعسكرية غير محدودة وحرية عمل سياسية وعسكرية غير معهودة أصبح بامكانها التركيز على عملية اعادة ترتيب اوضاعها الداخلية والاسراع في عملية تهويد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . وهكذا جاءت تلك الاتفاقية لتساهم في تكريس الامر الواقع ولتعيد للكيان الصهيوني بعض الثقة بالنفس ولتعلن عن انضمام القوة الامريكية الى جانب القوة الاسرائيلية في معاداتها لاماني وطموحات الامة العربية .

ومن ناحية أخرى، قام الرئيس ريغان في اوائل العام ١٩٨٤ بسحب من كان قد تبقى من قوات البحرية الامريكية في لبنان وذلك على الرغم من التزاماته السابقة بعدم الرحيل عن الاراضي اللبنانية قبل انسحاب كافة القوات الاجنبية واقرار السلام وانهاء الحرب الاهلية . ولذلك جاء الانسحاب الامريكي اعلانا صريحا عن فشل سياسة أمريكا الشرق أوسطية ، وتخليها عن التزاماتها لأصدقائها العرب واصرارها على تقديم كل الدعم المطلوب لاسرائيل لتمكينها من العبث بمستقبل الشعوب العربية .

الا ان تزايد حدة المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني للاراضي اللبنانية ، وهي المقاومة التي كانت تشنها قوات لبنانية وفلسطينية ، أدى الى تزايد خسائر اسرائيل البشرية والاقتصادية . ومع تزايد الضغط الشعبي في اسرائيل من أجل الانسحاب من لبنان ، خاصة بعد تكاثر عدد القتلى والجرحى بين الجنود الاسرائيليين واستمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية ، وجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها بين شقي رحى ، احدهما خارجي جسدته الخسائر المادية والبشرية المتزايدة على الارض اللبنانية ، وثانيهما داخلي جسدته الضغوط الشعبية وقوى السلام الاسرائيلية وتدهور الاوضاع الاقتصادية وتزايد التذمر في صفوف الجيش الاسرائيلي . وبعد قيام شمعون بيريز بتشكيل حكومة ائتلاف موسعة شارك فيها الليكود والعمل ، وذلك في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ كان قرار الانسحاب من لبنان من أوائل القرارات التي اتخذتها حكومته الجديدة . وهكذا حاولت اسرائيل اسدال الستار على آخر حلقات المغامرة الاسرائيلية في لبنان والتي كلفت الكيان الصهيوني أكثر من ٥٠٠٠ بين قتيل وجريح وما يزيد على ٣ مليارات دولار دون ان تحقق أيّا من اهدافها السياسية .

وعلى العموم ، أثبتت تجربة لبنان فيما بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ ان كسب معركة عسكرية لا يؤدي بالضرورة الى كسب معركة سياسية ، وان من الممكن ، اذا أساء المخططون حساباتهم ، ان يتحول النصر العسكري الى هزيمة سياسية واستراتيجية . اذ على الرغم من تمكن اسرائيل من احتلال بيروت واخراج المقاومة الفلسطينية منها وتوجيه ضربة مؤلمة لسلاح الطيران السوري ، فانها لم تستطع تحقيق اهدافها الاساسية على الساحة اللبنانية أو الساحة الفلسطينية . فمن ناحية ، استمرت منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني حيث فشلت المغامرة الاسرائيلية في تحويل الهزيمة العسكرية الفلسطينية الى هزيمة سياسية ، مما أدى الى استمرار رفض سكان الضفة الغربية وقطاع غزة التعاون مع قوات وسلطات الاحتلال الصهيونية . ومن ناحية أخرى ، خسرت اسرائيل معظم اصدقائها اللبنانيين كما فشلت في فرض اتفاقية سلام على الشعب اللبناني تتمشى مع أهدافها وتطلعاتها التوسعية . وبينما دخلت اسرائيل الاراضي اللبنانية في العام ١٩٨٢ على

أمل كسب صديق أو عميل جديد (الحكومة اللبنانية) والتخلص من عدو قديم (المقـاومـة الفلسـطينيـة والقوى الوطنية اللبنانية والقوات السورية) خرجت من لبنان في العام ١٩٨٥ بعد خسارة صديق قديم (الكتائب اللبنانية) وكسب عدوجديد (القوى الاسلامية اللبنانية) .

أمـا بالنسبـة لسـوريـا فان خسارتها العسكرية أمام قوات الغزو الاسرائيليـة لم ترغمهـا على الخـروج من لبنـان أو الرضوخ للمطالب والتهـديـدات الاسرائيليـة والامـريكيـة . وبسبب مسـارعـة الاتحاد السوفياتي بتعويض سوريا عما فقدته من سلاح وتزويدها بصواريخ جديـدة أكثـر فاعلية ، ونجاحها في ارغام الحكومة اللبنانية على الغاء اتفاقية ١٧ مايو (ايار) مع الحكومة الاسرائيلية ، خرجت سوريا من الحـرب اللبنـانية أقوى مما كانت عليه قبلها من الناحيتين العسكرية والسياسية . وبعد اضطرار قوات الاحتلال الاسرائيلية الى الانسحاب جزئيـا من الاراضي اللبنانية دون قيد أو شرط ، ورحيل قوات البحرية الامريكية من بيروت دون أداء مهمتها الامنية ، اتضحت حقيقة وأبعاد الهـزيمـة السيـاسية الاسرائيلية والامريكية . وبذلك خسرت اسرائيل فرصـة اقـامة نظام حكم موالٍ لها في لبنان على الرغم من نجاحها في احتلال معظم الاراضي اللبنانية ، كما ساهمت فعليا في اضعاف مواقع اصدقائها وحلفائها اللبنانيين على الرغم من نجاحها في كسب معركتها العسكرية ضد القوات السورية والفلسطينية .

وبسبب تصاعد المقاومة العربية في الأراضي اللبنانية المحتلة، ونتيجة لتزايد خسائر اسرائيل الاقتصادية والبشرية أصبح التواجد الاسرائيلي في جنوب لبنان بشكل عملية استنزاف للاقتصاد الاسرائيلي ولمعنويات الجيش الاسرائيلي ولتماسك المجتمع الاسرائيلي. وهكذا تحولت السياسة الاسرائيليـة في لبنـان من سيـاسـة هجـومية ترمي الى فرض الهيمنة الصهيونية على الأراضي اللبنانية الى سياسة دفاعية تحاول الخروج من الورطة اللبنانية بأقل الخسائر الممكنة. وبذلك أصبح الهدف الاسرائيلي من استمرار تواجد قوات الاحتلال في منطقة الجنوب يقتصر على العمل على تقليـل الخسائر المادية والبشرية والمعنوية، بعد اتضاح الفشل في تحقيق المكاسب السياسية.

وبـاختصـار يمكن تحـديد أهم الدروس المستخلصة من التجربة

اللبنانية في النقاط التالية:

- اتضاح حقيقة وأبعاد «حدود القوة الاسرائيلية» العسكرية والسياسية. اذ ان فشل اسرائيل في فرض شروطها على أضعف دولة عربية، وتزايد موجة الرفض داخل المجتمع الاسرائيلي لحرب هجومية غير مبررة، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والمالية بسبب عملية الغزو تكاتفت معا لتبلور، وبوضوح بالغ، حدود قدرة اسرائيل على استخدام القوة العسكرية الضاربة لتحقيق أهداف سياسية محدودة.
- ان النجاح في كسب معركة عسكرية لا يضمن النجاح في كسب معركة سياسية، وان من الممكن ـ اذا أساء القادة المخططون حساباتهم ـ أن يتحول النصر العسكري الى هزيمة سياسية وكابوس معنوي واقتصادي يصعب التعايش معه، أو التخلص منه. اذ بينما صعب على الحكومة الاسرائيلية الانسحاب كليا من لبنان دون الحصول على «الضمانات الأمنية المناسبة» أصبح استمرار تواجدها في الجنوب يشكل عملية استنزاف لقواها الاقتصادية وإحباط لقواها المعنوية.
- ان النصر العسكري على أهميته لا يضمن الحصول على الأمن السياسي أو العسكري، وان مطلب أحد أطراف الصراع بالسلام لا يمكن أن يتحقق دون شعور الطرف الآخر بامكانية حصوله على السلام بناء على أسس يفهمها وضمن أطر يطمئن اليها.
- ان بامكان شعب عربي ضعيف ومحتل ـ اذا توفرت له المعدات العسكرية المتواضعة والقيادة الوطنية الملتزمة ـ ان يلحق بقوة اسرائيلية وأمريكية ضاربة هزيمة نفسية واقتصادية وسياسية ذات أبعاد استراتيجية محلية ودولية.
- ان الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي أفرزتها معاناة الشعب الفلسطيني في المخيمات وفي بلاد المهجر وفي ظل الاحتلال الصهيوني، لم يكن بالامكان القضاء عليها.

واذا كانت التجربة اللبنانية قد أثبتت أنه سيكون من شبه المستحيل نجاح اسرائيل مستقبلا في استخدام القوة العسكرية الضاربة لفرض الحل السياسي الذي تريده على البلاد العربية، فانها أثبتت أيضاً عجز العرب عن مواجهة التحديات الاسرائيلية في المرحلة الراهنة وسقوط شعارات وحدة الهدف والتضامن العربية. اذ على الرغم من المواقف

البطولية والتضحيات العظيمة للفدائيين الفلسطينيين واللبنانيين فان الحرب الاسرائيلية الفلسطينية على الساحة اللبنانية أظهرت مدى العجز العربي على المستوى الرسمي، ومدى اليأس والقنوط العربيين على المستوى الشعبي، ومدى عزلة المقاومة الفلسطينية عربيا على المستويين الشعبي والرسمي. ولما كانت المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية التي تصدّت لقوى الغزو الاسرائيلية تمثل في الواقع حصيلة ما كان قد تبقى من قوى التحرر العربية، وهي القوى التي حاولت أن تجسّد بنضالها ومواقفها ضمير الأمة العربية، فإن تلك الحرب أظهرت مدى انحسار المد القومي والوعي الشعبي والتطلعات التحررية على طول العالم العربي وعرضه.

ومع اتضاح حجم العجز العربي على المستوى الرسمي أثناء قيام القوات الاسرائيلية بغزو لبنان وحصار بيروت لم يعد بامكان الدول العربية الادعاء بوحدة الهدف أو رفع شعارات التضامن أو الاهتمام بالمشاغل نفسها أو الالتزام بمسؤوليات وأولويات القضايا القومية. وبعد تبلور عمق اللامبالاة العربية على المستوى الشعبي أثناء ارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا بدأت مختلف أنظمة الحكم العربية تحس بأنها أصبحت في مأمن من سخط الجماهير وغضبها، وبالتالي أخذت تولي قضاياها القطرية جلّ اهتمامها.

وبسبب اتجاه العمل الفلسطيني تاريخيا الى التأثر بتطورات الواقع العربي وتناقضاته، فان تبلور التمحورات والخلافات السياسية الحادة على المستوى الرسمي أدّى ـ كما سبق ايضاحه ـ الى انهيار التضامن العربي، وبالتالي دخول العمل الفلسطيني مرحلة صعبة من التصدع الداخلي وتضارب المواقف والولاءات السياسية. وفي الواقع كان لاتضاح حقيقة سقوط الإجماع العربي من جهة، وعزلة المقاومة الفلسطينية عن الجماهير العربية من جهة ثانية، الأثر الأكبر في إضعاف المقاومة واتجاه بعض أنظمة الحكم العربية الى محاولة ضرب وحدتها وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني. وبسبب افتقاد المقاومة الفلسطينية لغطاء رسمي قوي بعد خروج مصر والاختلاف مع سوريا، وغياب المظلة الشعبية الواقية في عصر اللامبالاة والاقليمية، اضطرت منظمة التحرير الى التنازل عن مواقعها الهجومية السابقة والانتقال الى مواقع دفاعية هشّة.

وبعد رحيل المقاومة الفلسطينية عن لبنان وتشتت المقاتلين والقيادات السياسية والعسكرية في عدة بلاد عربية بعيداً عن حدود التماس مع فلسطين، أصبح من الصعب على المقاومة الفلسطينية تهديد أمن اسرائيل أو الاستمرار في تجسيد نواة حركة التحرر العربية كما كان عليه الحال في السابق. وبسبب تراجع المد القومي وتبلور الاقليمية واتجاه منظمة التحرير الفلسطينية الى القبول بمبدأ الحل السلمي القائم على أساس «مبادلة الأرض بالسلام»، أخذت حركة المقاومة الفلسطينية في التحوّل تدريجيا من حركة تحرر وطنية هدفها الأساسي تحرير فلسطين من الصهيونية الى منظمة سياسية هدفها المرحلي صيانة حق تمثيل الشعب الفلسطيني والحفاظ على هويته الوطنية والدفاع عن وجودها في وجه الضغوط العربية والاعتداءات الاسرائيلية والامريكية المتكررة.

ان خروج المقاومة الفلسطينية من العاصمة اللبنانية في العام ١٩٨٢ من جهة، وتمزق وحدتها الوطنية والنضالية من جهة ثانية، أدخلاها ـ كما أسلفنا ـ مرحلة الدفاع عن النفس وعصر تآكل المؤسسات والتراجع عن المكتسبات. ويعود السبب في ذلك الى عجز منظمة التحرير الفلسطينية أثناء وجودها في لبنان عن بلورة «المشروع الفلسطيني» المتكامل، وهو المشروع الذي يقوم على وضوح الفكر العقائدي وتحديد الهدف المستقبلي واقامة المؤسسات والروابط العضوية مع الجماهير والقوى المعنية ورسم خطة العمل القادرة على ايصال الشعب وقياداته الى الهدف المنشود وتطوير الأداة الكفء لتحمل أعباء المواجهة مع الأعداء. وبعد العام ١٩٨٢ اتجهت المنظمة بكافة فصائلها الى اهمال ضرورة تقييم التجربة السابقة وتحديد معطيات المرحلة التاريخية الراهنة، كما عجزت مجدداً عن رسم تصور لمستقبلها وتطوير برنامج العمل القادر على اخراجها من أزمة التراجع والتآكل.

واذا كان عقد السبعينات قد شهد اتجاه الكيانات الاقليمية العربية الى محاصرة المشروع الفلسطيني في لبنان والحيلولة دون تطوره واكتماله، فان بداية عقد الثمانينات شهدت ظهور مؤامرة دولية للقضاء على ذلك المشروع ودفنه دون اراقة دمعة واحدة على قبره. ولولا حاجة بعض الكيانات الاقليمية العربية للمقاومة الفلسطينية كساحة وأداة لادارة صراعها مع الكيانات الاقليمية الأخرى، لأضحى المشروع

الفلسطيني مع منتصف الثمانينات جزءاً من مأساة الشعب الفلسطيني، وفصلا من فصول تاريخه الملأى بالتجارب الفاشلة والذكريات المريرة.

ان عجز منظمة التحرير الفلسطينية عن بلورة «المشروع الفلسطيني» المتكامل اقترن أيضاً بفشل عربي واضح، رسمي وشعبي، في بلورة «مشروع عربي» متكامل في مقدوره استيعاب معطيات المرحلة ومواجهة تحدياتها المصيرية. وفي الوقت ذاته كان يقابل العجز الفلسطيني والفشل العربي نجاح اسرائيلي باهر في بلورة «المشروع الصهيوني»، كمشروع استعماري استيطاني متكامل في قلب الوطن العربي، وهو المشروع الذي استهدف اقامة وطن قومي ليهود العالم في فلسطين وقام بانشاء مؤسسات الحركة الصهيونية المتعددة ونجح في ربط غالبية يهود العالم بها من خلال الديانة اليهودية واثارة ذكريات الاضطهاد والعنصرية. ومن ثم قام بخلق دولة اسرائيل على جزء من أرض فلسطين في العام ١٩٤٨ كنواة للهدف المنشود وكأداة لاستكمال بناء «المشروع الصهيوني» في المنطقة العربية. ومما ساعد الحركة الصهيونية على النجاح في تحقيق أهدافها تلك قدرتها الفائقة على تجنيد طاقات اليهود أينما وجدوا وشجاعتها الكافية على تحديد موقعها الحقيقي من حركة التاريخ، وبالتالي، تقرير حاجتها للتحالف مع القوى الاستعمارية ذات المصالح الحيوية في المنطقة العربية.

واذا كان ارتباط المشروع الصهيوني بالمشروع الاستعماري العالمي قد ضمن له امكانيات النجاح، فان ارتباط المشروع الفلسطيني بالمشروع العربي أدى الى تحديد امكانياته وحال دون تطوره. اذ بينما جاء المشروع الصهيوني كامتداد طبيعي للمشروع الاستعماري الغربي وارتبط به ارتباطاً عضوياً، جاء انطلاق المشروع الفلسطيني كميلاد غير طبيعي لواقع عربي متخلف وكامتداد شاذ لمشروع عربي هلامي لا زال في دور التكوين. وبحكم نشأته وطبيعة تكوينه استطاع المشروع الصهيوني توظيف علاقته بالغرب الرأسمالي الاستعماري من أجل الحصول على المعونات الاقتصادية والعسكرية والمعارف العلمية والتكنولوجية والتأييد السياسي والإعلامي والخبرة في التعامل سياسياً وعسكرياً واعلامياً مع الحكومات والجيوش والشعوب العربية. أما

المشروع الفلسطيني وبحكم روابطه العضوية بعالم عربي مجزأ ومتخلف وتابع، فقد فشل في توظيف علاقته بذلك العالم لتطوير الذات بالقدر الكافي للسير بثبات نحو الهدف، كما فشل أيضا في استيعاب أهمية توظيف تلك العلاقة لاستكمال بناء المشروع العربي وإخراجه الى حيّز الوجود. وفي الواقع جاء اعلان القيادة الفلسطينية عن تمسكها بمبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية» بمثابة الخطأ الذي قارب مرتبة الخطيئة، وذلك لأنه حرم المشروع الفلسطيني فرصة الإسهام في بلورة المشروع العربي من ناحية، وحكم على المشروع الأول بسبب ارتباطه العضوي بالثاني واعتماده عليه، ان يبقى مجرد تصور لمشروع غير قابل للاستكمال أو التنفيذ من ناحية ثانية. ولذلك لم يكن من المستغرب، بل كان من الطبيعي أن ينجح المشروع الصهيوني في الحاق الهزائم المتكررة بمختلف القوى العربية، الرسمية وغير الرسمية، وان يفشل المشروع العربي والفلسطيني في الحاق الهزائم بالقوى الاستعمارية والصهيونية والامريكية.

وبينما يعود نجاح المشروع الصهيوني الى استكمال مقوماته الاساسية، العقيدة والخطة والاداة والتصور المستقبلي، يعود فشل المشروعين الفلسطيني والعربي الى عجز القوى العربية عن تحديد موقعها الحقيقي من حركة التاريخ وفشلها في رسم تصور واضح لمستقبلها وخلق الخطة والاداة المؤهلة لقيادتها واتجاهها بوجه عام الى الاستسلام لظروف ومتناقضات واقع حياتها.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان قيام اسرائيل، وبالتواطؤ مع أمريكا، بغزو لبنان في العام ١٩٨٢ وذلك بعد النجاح في ابتزاز اتفاقية كامب ديفيد من مصر واخراجها من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كان بمثابة الخطوة قبل الأخيرة لاستكمال المشروع الصهيوني في المنطقة العربية. ولذلك فان فشل تلك المحاولة ـ وكما سنأتي على تعليله فيما بعد ـ يعتبر بداية التراجع بالنسبة للحكم الاسرائيلي، وانجازا متواضعا على طريق هدم المشروع الصهيوني كما رسمه وتخيله رواد الحركة الصهيونية الأوائل. وهذا يعني أنه أصبح بامكان العرب، ولأول مرة في تاريخ صراعهم مع الصهيونية، المشاركة في اعادة صياغة شكل ومضمون ذلك المشروع، وبالتالي تحديد مستقبله في المدى الطويل.

وعلى العموم، فان الفترة التي تلت حرب اكتوبر في العام ١٩٧٣ وانتهت بفشل المغامرة الاسرائيلية في لبنان، كانت حافلة بالاحداث والتطورات الهامة على الساحتين العربية والفلسطينية. اذ بينما قادت معاهدة كامب ديفيد الى اخراج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي وحرمان الامة العربية من قيادتها التاريخية، أدى نشوب حرب الخليج، وما تبعها وترتب عليها من تمحورات سياسية ومخاوف أمنية الى تكريس الاقليمية وتلاشي وحدة الصف العربي. ومن ناحية اخرى، ساهم خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان وتمزيق وحدتها الوطنية وانشغال سوريا بتطورات حرب لبنان الطائفية الى انتهاء التفكير في تحرير فلسطين، على الاقل في المرحلة الحالية. وعلى الرغم من تزايد عداء السياسة الامريكية للقضايا والتطلعات العربية ورفض اسرائيل مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان واستمرارها في تهويد تلك المناطق، فان تلك الفترة شهدت سقوط كل المحظورات وتحليل كل المحرمات بالنسبة لتعامل العرب مع اسرائيل وامريكا. وباختصار يمكن تلخيص اهم ما شهدته تلك الحقبة التاريخية من تطورات على الساحة العربية في النقاط التالية:

١ـ اتجاه غالبية انظمة الحكم العربية «الثورية» وغير الثورية، الى العمل على تكريس توجهاتها ومؤسساتها الاقليمية، والتخلي عن الالتزام بالقضايا القومية، وزيادة درجة اعتمادها على الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من أجل الحصول على المعونة الاقتصادية وطلب الوساطة السياسية وضمان الحماية العسكرية والامنية.

٢ـ حصول منظمة التحرير الفلسطينية على الشرعية العربية والدولية وعلى حق تمثيل الشعب الفلسطيني من جهة، وتقصيرها في تحديد موقعها من حركة التاريخ ومن جماهيرها الفلسطينية والعربية بدقة من جهة ثانية.

٣ـ سيطرة المال على السياسة والحكم في البلاد العربية، بشكل مباشر احيانا وباشكال غير مباشرة في غالبية الاحيان الاخرى، واتجاهه بوعي ومن دون وعي الى المساهمة في تكريس حالة التخلف والتجزئة والتبعية التي تعيشها مختلف الدول والشعوب العربية.

٤ـ صدأ سلاح النفط بعد استخدامه مرة واحدة فقط ودون تحقيق اي

من أهـدافـه المعلنـة، وتـراجـع اهميـة النفط العربي السياسية والاقتصادية خاصة على الساحة الدولية.

٥ـ انهيـار امكـانيـات العمل العربي الموحد، وتبلور الاقليمية كواقع سيـاسي واقتصـادي واحيـانـا ثقافي، وبروز التيارات والتنظيمات الطائفية والدينية كقوى سياسية واجتماعية واحيانا اقتصادية.

٦ـ قبول العقل العربي بوجود اسرائيل واتجاهه الى الاعتراف بها ككيان سياسي قائم على الارض الفلسطينية وذلك قبل حصول ذلك الكيان على اعتراف الدول العربية بصورة رسمية.

٧ـ انهيـار آمـال الامة العربية في امكانية نجاح قياداتها السياسية والفكرية في بلورة تصور واضح لمشروع فلسطيني وعربي متكامل في مقـدوره كشف حقيقـة وابعاد المشروع الصهيوني ومواجهته من ناحية، ومؤهل لاخراج تلك الامة من حالة التخلف والتجزئة والتبعية التي تعيشها من ناحية ثانية.

٥ ابعاد الصراع على الساحة الاسرائيلية

ان قيام دولة اسرائيل في فلسطين في العام ١٩٤٨ جاء نتيجة لجهود الحركة الصهيونية التي اسست في اواخر القرن التاسع عشر وبسبب دعم ومساندة العديد من القوى الاجنبية ذات المصلحة في ابقاء العالم العربي يعيش حالة من التخلف والتجزئة والتبعية. اذ ان سعي الصهيونية العالمية الى اقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين التقى مع أهداف بريطانيا وفرنسا ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من اجل خلق دولة اجنبية في قلب الوطن العربي ترتبط بالغرب مصلحيا وتختلف عن جيرانها حضاريا وتعمل ـ بسبب تناقض اهدافها مع اهدافهم ـ على تعميق اسباب الخلافات وقوى التمزق والتشتت في الحياة العربية بوجه عام.

ولما كانت الحركة الصهيونية عندما اتخذت قرارها باقامة كيان سياسي لليهود في فلسطين لا تملك القدرة على تغيير الجغرافيا السياسية والجغرافيا السكانية بالقدر الكافي لخلق الظروف الملائمة لوضع قرارها موضع التنفيذ، فقد اتجهت الى الاستعانة بالقوى الاستعمارية ذات القدرة على توجيه مجرى الاحداث في المنطقة العربية. اذ ان ادراك تلك الحركة الى انه لم يكن بالامكان اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين دون الغاء المقومات الوطنية لشعب فلسطين العربي من ناحية، وفرض واقع جديد وغريب على المنطقة العربية باسرها من ناحية ثانية، جعلها تقوم بمحاولة تحقيق اهدافها من خلال العمل في مساعدة القوى الاستعمارية على تحقيق مطامعها في تلك المنطقة. وهكذا ادركت الحركة الصهيونية منذ نشأتها حاجتها الى التحالف مع القوى الاستعمارية الكبرى ووضع امكانياتها في خدمتهم، وذلك مقابل الحصول منهم على الدعم والتأييد لاهدافها السياسية وممارساتها السكانية والعسكرية.

واليوم، وبعد مرور ما يقارب ٤٠ سنة على قيام دولة اسرائيل ونجاح الكيان الصهيوني في كافة حروبه ضد الجيوش العربية، لا زالت اسرائيل بحاجة ماسة لاستمرار دعم القوى العظمى لها وتجنيد امكانياتها لخدمة مصالح القوة الاكثر قدرة على التأثير في مجرى الاحداث الدولية. واذا كانت الصهيونية العالمية قد اتجهت اولا الى التحالف مع بريطانيا، وهي

القوة الكبرى التي اصدرت وعد بلفور في العام ١٩١٧ وفتحت باب الهجرة اليهودية الى فلسطين، ومن ثم سهلت عملية انشاء الكيان الصهيوني فيها في العام ١٩٤٨، فان اسرائيل قامت فيما بعد بالتحالف مع فرنسا، وهي القوة الكبرى التي مكنت اسرائيل من بناء قوتها العسكرية في الخمسينات واوائل الستينات، خاصة الجوية والبحرية والنووية، وتآمرت معها في غزو مصر في العام ١٩٥٦. وبعد تراجع نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة العربية، واتجاه الدولتين الى تبني سياسات اقل انحيازا لوجهة النظر الاسرائيلية، قامت الحركة الصهيونية بالتركيز على الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى التي مكنت اسرائيل من الحصول على الشرعية الدولية وتحقيق النصر على الجيوش العربية في العام ١٩٦٧، ومن ثم قامت بامدادها بالمعونات الاقتصادية والعسكرية الكافية لتثبيت وجودها وتكريس احتلالها للاراضي العربية.

لقد كان هدف الحركة الصهيونية منذ نشأتها وحتى الآن تحقيق الحلم الذي ينادي باقامة «دولة اسرائيل الكبرى» من النيل الى الفرات. ومن اجل تحقيق ذلك الحلم اتجهت الحركة الصهيونية ـ كما سبق ايضاحه ـ الى التحالف مع القوى العالمية القادرة على المساعدة في تحقيق ذلك الهدف او الراغبة في انجازه، حتى ولو كان من شأن ذلك التحالف عودة اللاسامية الى المجتمعات التي تعيش بها الاقليات اليهودية. ولذلك قامت الحركة الصهيونية باستخدام كافة اساليب الترغيب والترهيب لحمل الاعداد الكبيرة من يهود العالم على الهجرة الى فلسطين من ناحية، وتصعيد الضغوط على عرب فلسطين لحملهم على ترك مدنهم وقراهم واضعاف الروابط التي تربطهم بارضهم من ناحية ثانية.

وبسبب اصرار الحركة الصهيونية على اقامة دولة يهودية في فلسطين غير مرتبطة بالعرب او معتمدة عليهم، اتجه المهاجرون الأوائل من يهود اوروبا الى انشاء اقتصاد يهودي مغلق استفاد من علاقته بالدول الغربية وقام باستغلال الارض العربية وعمل على حرمان عرب فلسطين من الاستفادة من الفرص المتاحة. ولذلك رفض المستعمرون الصهاينة فتح المجال امام العمال العرب للعمل في المزارع والمصانع التي اقامتها ومولتها الحركة الصهيونية، كما قاموا بمقاطعة الاقتصاد العربي وتضييق فرص التقدم والتوسع امامه. وفيما بعد قام الصهاينة بإنشاء

عدة منظمات ارهابية سرية استخدت في عمليات ارهاب عرب فلسطين وارتكاب الجرائم ضدهم وذلك من اجل تشريدهم من مدنهم وقراهم وتفريغ جزء كبير من الارض الفلسطينية من سكانها.

وبعد توقف القتال بين قوات الصهيونية والجيوش العربية في العام ١٩٤٨، واستكمال اتفاقات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لفلسطين في العام ١٩٤٩، قامت الاطراف المتحاربة، العربية والاسرائيلية باعتبار اتفاقات الهدنة اتفاقات مؤقتة لوقف اطلاق النار. وبينما اتجهت غالبية الدول العربية الى اعادة ترتيب اوضاعها الداخلية، خاصة بعد وقوع الانقلابات العسكرية في عدة اقطار عربية، اتجهت اسرائيل الى العمل على الحصول على الشرعية الدولية واستكمال استعداداتها العسكرية لخوض الجولة الثانية من الحرب مع الامة العربية. وبينما قامت الدول العربية برفع شعار «تحرير فلسطين من الصهيونية» دون توفير متطلبات النجاح لوضع ذلك الشعار موضع التنفيذ، قامت اسرائيل برفع شعار السلام مع العرب والعمل على توفير المتطلبات الضرورية لاحتلال ما تبقى من فلسطين. ولذلك اتجه زعماء اسرائيل من امثال بن غوريون وموشي ديان الى التركيز على بناء القوة العسكرية واعتبارها وسيلة التفاهم الوحيدة مع العرب من ناحية، والى رفض تعريف حدود اسرائيل ومطامعها التوسعية من ناحية ثانية.

وبسبب ارتفاع اعداد ونسب اليهود الذين هاجروا الى فلسطين من دول آسيوية وافريقية بعد قيام دولة اسرائيل، ونتيجة لقيام الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الاوسط وبين مجاميع كبيرة من الدول النامية التي تنتمي الى العالم الثالث، اصبح من الصعب على قادة اسرائيل تحديد الهوية السياسية والهوية الحضارية للدولة الجديدة. وبينما اتجه البعض الى اعتبار اسرائيل دولة اجنبية ذات هوية سياسية وحضارية غربية، حاول البعض الآخر التركيز على اهمية الموقع الجغرافي والتنوع السكاني والمطالبة بانتماء اسرائيل الى منطقة الشرق الاوسط وشعوبها وحضاراتها غير الاوروبية. وعلى الرغم من احتدام النقاش حول هذه القضية، فانها حسمت، وبشكل نهائي، بعد قيام اسرائيل بالاشتراك في العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وبعد اتجاه الاتحاد السوفياتي الى دعم الشعوب العربية في كفاحها ضد المطامع

الاستعمارية. اذ بينما اكتشفت اسرائيل مدى التقاء اهدافها مع اهداف قوى الاستعمار الغربي في البلاد العربية، اكتشفت ايضا حاجتها لتلك القوى وقدرتها على القيام بدور الاداة الكفء لحماية مصالحها وتحقيق اهدافها. ولذلك قامت الحكومات الاسرائيلية المتتابعة بترسيخ تحالفها مع الدول الغربية الرأسمالية. ولقد نتج عن ذلك سيطرة اليهود الاوروبيين على الحكم واتجاههم الى اضطهاد اليهود الشرقيين وتحقير حضاراتهم واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية.

وعلى الرغم من نجاح اسرائيل في سنة ١٩٥٦ في احتلال قطاع غزة وسيناء اثناء العدوان الثلاثي على مصر، الا ان تلك السنة انهت مرحليا حلم الكيان الصهيوني في ضم ما تبقى من ارض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) الى دولة اسرائيل. اذ ان قيام الدولتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، بالضغط على الحكومة الاسرائيلية من اجل الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها في ذلك العام ادى الى اقناع القيادة الاسرائيلية بان الظروف الدولية حينئذ لم تكن مواتية للاستيلاء على الاراضي التي تم احتلالها بالقوة. ولذلك اتجه بن غوريون، رئيس وزراء اسرائيل آنذاك، الى القبول بحدود العام ١٩٤٩ من ناحية، والى بناء قوة عسكرية قادرة على حماية تلك الحدود وشن «الحروب الوقائية» التي تستلزمها عمليات حرمان الاعداء من بناء قوة عسكرية منافسة من ناحية ثانية. وهكذا اخذ مفهوم الامن القائم على تعبئة المجتمع بكامله للدفاع عن الوطن في وجه الاعداء الذين يرفضون السلام يحتل المكانة الاولى في تفكير قادة اسرائيل وخططهم العسكرية. ومن اجل تحقيق اهدافها تلك قامت الحكومات الاسرائيلية المتتابعة برفع شعارات السلام والعمل على تعبئة الرأي العام العالمي ضد الدول والشعوب العربية التي رفعت شعارات تحرير فلسطين والقضاء على اسرائيل.

ومن اجل الحصول على دعم وتأييد امريكا حكومة وشعبا ومؤسسات اعلامية، خاصة بعد تبلور الدور الامريكي الهام والحاسم في اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٥٦، قامت الحكومة الصهيونية برسم وتنفيذ خطة سياسية اعلامية تقوم على انكار وجود شعب فلسطين من ناحية، وترسيخ قناعات الامريكيين بحقوق

اليهود المزعومة في فلسطين من ناحية ثانية. ولما كانت القضية الفلسطينية هي قضية عربية قومية وانسانية، وان صراع الصهيونية مع الشعوب العـربيـة هو صراع سيـاسي وحضاري، اتجه الاعلام الصهيوني الى التشكيك في انسانية وعقلانية الفرد العربي والى تحقير حضارته وطمس معالمها واسهاماتها في تقدم الشعوب الغربية. وبنفس القوة قام الاعلام الصهيوني بالتركيز على اسهامات اليهود الثقافية والعلمية والتأكيد على حقيقـة كون اسرائيل جزء من الحضارة الغربية الرأسمالية واداة من ادوات الغرب السياسية والعسكرية. وباختصار، قام الاعلام الصهيوني برسم صورة لاسرائيل ولشعبها وانجازاتها وتطلعاتها متوافقة تماما مع تطلعـات الغـرب واهـدافـه ومثله ومصـالحـه، ورسم صورة للعـرب ولحضارتهم وقيمهم ومسلكهم متناقضة تماما مع مصالح الغرب وقيمه الحضارية ومواقفه الفكرية والسياسية. ولذلك اصبح من السهل، بل من الطبيعي، تعاطف الامريكيين مع يهود دولة اسرائيل، وبالتالي تصديق ادعاءاتهم ومقولات اعلامهم، وفي الوقت ذاته من الصعب عدم كراهية العرب ومعاداة حضارتهم، وبالتالي الشك في نواياهم والتشكيك في مقولات اعلامهم.

ومـع حلول العـام ١٩٦٧ كانت الظروف الدولية قد تغيرت لصالح اسرائيل مما شجعها على اختلاق ما يكفي من الاعذار للقيام بغزو البلاد العربية المجاورة لفلسطين واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسينـاء، اذ ان ازديـاد درجة التقارب بين امريكا واسرائيل من جهة، وازدياد درجة التباعد بين مصر وامريكا من جهة ثانية، شجع اسرائيل على القيام بعدوانها وضمان وقوف الحكومة الامريكية الى جانبها. ولقد كان هدف العدوان الاسرائيلي في تلك السنة ضرب القوة العربية المتنامية، والحيلولة دون نجـاح العـرب في بناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة التحديات الاسرائيلية في المستقبل، وارغام الدول العربية بعد هزيمتها على توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل والاعتراف بها.

وبعـد قيـام امـريكـا بالحلول محل القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) في منطقة الشرق الاوسط اخذت المصالح الاسرائيلية تلتقي مع المصالح الامريكية. اذ بينما سعت امريكا الى خلق وتطوير اداة كفء في تلك المنطقة تكون بمثابة قاعدة حربية وقوة عسكرية قادرة على

ملء الفراغ الذي احدثه الانسحاب البريطاني، سعت اسرائيل الى تعميق تحالفها مع القوة العظمى القادرة على منحها ما تحتاج من مساعدات عسكرية ومعونات مالية ودعم سياسي لتحقيق اهدافها بعيدة المدى في المنطقة العربية.

وعلى العموم، شهدت الفترة ١٩٤٧ـ١٩٦٧ العديد من التطورات الهامة بالنسبة لاسرائيل، والتي قد يكون ابرزها:

١ـ نجاح الحركة الصهيونية في حمل الاعداد الكبيرة من يهود العالم على الهجرة الى فلسطين والانخراط في الجيش الاسرائيلي، وذلك من خلال تقديم الاغراءات المادية للمهاجرين واثارة النزعات الدينية والقومية والخوف من الاضطهاد والعنصرية بين الاقليات اليهوية المقيمة في مختلف دول العالم. ومن اجل الاسراع في تهجير المترددين منهم قامت الحركة الصهيونية بخلق واثارة التناقضات بين الاقليات اليهودية والمجتمعات الشرقية والغربية التي كانوا ينتمون اليها ويعيشون فيها.

٢ـ العمل على تجميع يهود العالم من حول الكيان الصهيوني وربط تصوراتهم المستقبلية واحساسهم بالامن والطمأنينة بقيام دولة اسرائيل وازدهارها. ومن اجل تحقيق ذلك الهدف قامت الحركة الصهيونية برسم استراتيجيتها تجاه يهود العالم على اساس اقناعهم بان عدم حاجة البعض للهجرة الى فلسطين في اي وقت من الاوقات لا يعني بالضرورة انتفاء الحاجة في المستقبل. اذ في غياب الضمانات الكاملة لاستمرار تمتعهم بالحرية والمساواة في المجتمعات الغربية، وفي ضوء تجارب اليهود السابقة مع النازية والفاشية يصبح لزاما على كافة يهود العالم تأمين مستقبل ابنائهم من خلال بناء «دولة اسرائيل» لتكون الملجأ الآمن والملاذ الاخير لهم من الاضطهاد والعنصرية.

٣ـ اتجاه الحركة الصهيونية نحو التحالف مع القوى الاستعمارية ذات المصالح الحيوية في المنطقة العربية وقيامها بوضع امكانيات اسرائيل العسكرية في خدمة تلك القوى ومن اجل الدفاع عن مواقفها وحماية مصالحها.

٤ـ استغلال ذلك التحالف لبناء جيش صهيوني قوي وتطوير

التكنولوجيا الحربية المتقدمة من ناحية، وتسخير اجهزة اعلام تلك القوى لاقناع الرأي العام العالمي بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين وعداء العرب دولا وشعوبا وحضارة للقيم والمصالح الغربية من ناحية ثاينة.

٥- تكريس احساس يهود اسرائيل بعدم الامن والحاجة لبناء جيش قوي في مقدوره هزيمة كل الجيوش العربية مجتمعة، وتربية جيل كامل من اليهود على الايمان بالقوة العسكرية والحرب الوقائية كوسيلة للدفاع عن اسرائيل وارغام العرب على القبول بها. ومن اجل تعميق الاحساس بالتماسك قامت القيادة الاسرائيلية بتربية الاطفال والشباب على كراهية العرب ومناصبتهم العداء واحتقار حضارتهم واقناعهم بان كافة شعوب العالم تكره اليهود وتتمنى التخلص منهم.

٦- العمل على خلق مجتمع يهودي متجانس في فلسطين يرتكز على اللغة العبرية والديانة اليهودية كاطار ثقافي وحضاري، وعلى كراهية العرب والتميز عن مختلف شعوب العالم كاطار سياسي واجتماعي.

٧- سيطرة اليهود الغربيين على الحكم واتجاههم الى ممارسة التفرقة ضد اليهود الشرقيين الذين اصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية، وحرمان الاقلية العربية التي استمرت في العيش في فلسطين (عرب اسرائيل) من معظم حقوقها السياسية وغير السياسية.

من نصر ١٩٦٧ الكاسح الى هزيمة ١٩٧٣ الجزئية:

بعد قيام الكيان الصهيوني باستخدام القوة العسكرية لاحتلال كل من سيناء والجولان وما تبقى من اراض فلسطينية في العام ١٩٦٧، اخذ المجتمع الاسرائيلي في الانقسام على نفسه بسبب تباين مواقف قطاعاته المختلفة من الوضع القانوني للاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في ذلك العام، خاصة اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينما اتجه البعض الى اعتبارها «مناطق محتلة» وورقة تفاوضية في يد اسرائيل من اجل الحصول على ما تريده من تنازلات عربية، اتجه البعض الآخر الى اعتبارها «مناطق محررة» تقع ضمن حدود «اسرائيل التاريخية» وجزء لا يتجزأ من «ارض الميعاد». وإذا كان حزب العمل الذي حكم خلال سنوات

الاحتلال الاولى وحتى العام ١٩٧٧ قد اتجه الى تبني وجهة النظر الاولى، فان حزب حيروت المعارض (حزب بيغن وشامير وشارون)، وهو الحزب الذي استولى على الحكم فيما بين سنين ١٩٧٧ـ١٩٨٤ اتجه الى تبني وجهة النظر الثانية. وبسبب قيام الولايات المتحدة الامريكية باحباط المحاولات الدولية الرامية الى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء (الاراضي المحتلة) من ناحية، وعجز الدول العربية عن تحريرها من ناحية ثانية، اتجهت اسرائيل الى استعمار تلك المناطق وتشجيع الصهاينة على استيطانها.

وفي غياب القدرة العربية على تحرير «الاراضي المحتلة»، وعجز الارادة الدولية ومعاناتها من الشلل، اصبحت قوة اسرائيل العسكرية تملي حدود اهدافها السياسية واطماعها التوسعية. واذا كانت القوة العسكرية الاسرائيلية قد فشلت في تمكين الكيان الصهيوني من الاستيلاء على المزيد من الاراضي العربية في العام ١٩٥٦ وذلك بسبب قيام امريكا بضم صوتها لصوت المجموعة الدولية التي رفضت مبدأ التوسع على حساب الغير بالقوة، فان وقوف امريكا ضد الارادة الدولية وانحيازها الكامل لجانب اسرائيل ابتداء من العام ١٩٦٧ ادى الى تمكين القوة العسكرية الاسرائيلية في ضم القدس والجولان وتكريس الاحتلال الصهيوني للمزيد من الاراضي العربية. ولذلك قامت اسرائيل باستخدام المزيد من القوة العسكرية لفرض الامر الواقع الذي قامت بخلقه اصلا، وارغام السكان العرب على القبول به والرضوخ لمتطلباته.

واذا كان الموقف الامريكي قد تسبب في تعطيل ارادة المجموعة الدولية، فانه ادى ايضا الى تشجيع الكيان الصهيوني على ارتكاب الجرائم ضد المواطنين العرب ومخالفة القوانين والاعراف الدولية والتنكر لمبادىء وقرارات هيئة الامم المتحدة. ونتيجة لذلك قامت الحكومة الاسرائيلية ببناء المستعمرات اليهودية في «الاراضي العربية المحتلة» واستخدام الجيش لحماية المستوطنين اليهود، كما اتجهت الى استخدام العنف ضد المواطنين العرب وذلك من اجل قمع مظاهرات الاحتجاج وكبت الحريات وتكريس الحكم العسكري. وبسبب تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية ضد اسرائيل قامت سلطات الاحتلال باستخدام اسلوب العقاب الجماعي ضد الفدائيين الفلسطينيين وضد كل من

تعاطف معهم من الفلسطينيين الآخرين، حيث تم الزج بهم في السجون والمعتقلات واخضاعهم لاساليب التعذيب الوحشية والقيام بهدم بيوتهم ومصادرة املاكهم وتشريد عائلاتهم.

ان اتجاه اسرائيل الى اهمال رأي المجموعة الدولية وقيامها برفض مبدأ «مقايضة الارض بالسلام»، كما نص عليه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ للعام ١٩٦٧، ادى الى كشف الوجه الحقيقي للاستعمار الصهيوني وتعرية اهداف اسرائيل التوسعية. ومن اجل تبرير عمليات الاحتلال وبناء المستعمرات في «الاراضي المحتلة» ورفض مبدأ الانسحاب منها قامت الحكومة الاسرائيلية بالعمل على ربط احتلالها لتلك الاراضي بحاجتها للأمن، وبالتالي اعتبار استمرار السيطرة على «المناطق المحتلة» وبشكل خاص الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ضرورة امنية. ولذلك اتجه الاعلام الصهيوني، والى حد ما الاعلام الامريكي الى التركيز على الامن واحتياجاته بدلا من التركيز على السلام ومتطلباته، والى ربط مفهوم الامن بالارض والتوسع بدلا من ربطه بالترتيبات الامنية والضمانات السياسية الدولية. ولذلك جاءت كل مشاريع السلام التي اقترحتها اسرائيل وامريكا خلال تلك الفترة واهمها مشروعي «الون» و«روجرز» لتطالب بتعديل حدود العام ١٩٦٧، وتنادي بالسماح لاسرائيل بالاحتفاظ ببعض «الاراضي المحتلة» وتصر على احكام سيطرة الجيش الاسرائيلي على معظم الاراضي التي لا تشملها عملية تعديل الحدود. وعلى الرغم من ان التقدم الكبير في صناعة الاسلحة، خاصة المدفعية بعيدة المدى والصواريخ عابرة القارات، قد أضعف مفهوم الامن المرتبط بالارض، فان الدعاية الاسرائيلية استمرت في اصرارها على ابراز البعد التقليدي للأمن، وهو البعد الذي يرتكز على الجغرافيا والتواجد العسكري. ويعود السبب في التستر خلف مفهوم الامن التقليدي الى رغبة حكام اسرائيل في اخفاء اهدافهم الحقيقية والرامية الى ضم المزيد من الاراضي العربية بعد تفريغها من سكانها وزيادة اعداد الصهاينة الذين يقومون باستيطانها. وبعد قيام القوات المصرية والسورية بهجوم مفاجىء على القوات الاسرائيلية في العام ١٩٧٣ وتمكن القوات العربية من تحقيق بعض الانتصارات على القوات الصهيونية، اصبح مفهوم الامن الاسرائيلي المرتبط بالارض قضية مقدسة لم يعد بامكان الحكومات الاسرائيلية

المتابعة التنازل عنها.

ان قيام اسرائيل بفرض سيطرتها على الاراضي العربية التى احتلتها في العام ١٩٦٧ أدّى إلى تكريس دور الكيان الصهيوني كقوة احتلال اجنبية ودولة استعمارية. اذ بينما فرض الاحتلال على سكان تلك المناطق حكما عسكريا طاغيا حرمهم من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية والادارية، قام ببناء المستعمرات في تلك الاراضي وتشجيع المتطرفين من الصهاينة على الاقامة فيها. وبينما قامت اسرائيل بسجن ونفي القيادات الوطنية، اتجهت الى مصادرة اراضي المواطنين وحرياتهم وهدم المخيمات واعادة توطين اللاجئين وفرض سيطرتها الكاملة على النشاطات الاقتصادية والمصادر الطبيعية «للمناطق المحتلة».

ومن ناحية اخرى، ادى انهيار الحدود بين الاراضي العربية التي احتلتها قوى الصهيونية في العام ١٩٤٨ وتلك التي احتلتها في العام ١٩٦٧ الى انتقال السكان من عرب ويهود عبر الحدود وذلك من اجل التعرف على ما كان يجري خلفها. وبينما اتجه عرب الضفة الغربية وقطاع غزة الى المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨ لتفقد ما حدث لممتلكاتهم من بيوت ومزارع وبيارات برتقال في المدن والقرى الفلسطينية التي شردوا منها في السابق، اتجه الصهاينة الى الضفة الغربية وقطاع غزة للتعرف على شعبها وطبيعة ارضها وتاريخها. ولقد ادى احتكاك لاجئي عام ٤٨ بيهود اسرائيل الى استيقاظ مجموعة كبيرة منهم على حقيقة كونهم يعيشون على اراضٍ كانت ملكا لغيرهم من عرب فلسطين الذين شردهم القتل والارهاب الصهيوني. ونتيجة لاكتشاف تلك الحقيقة، وبسبب تواجد حوالي ١,٢ مليون عربي في الضفة الغربية وقطاع غزة سقطت في اواخر الستينات اول واكبر اكذوبة صهيونية في كون فلسطين «ارض بلا شعب»، وهي الاكذوبة التي قامت على اساس التنكر لوجود وحقوق الشعب الفلسطيني.

ان اكتشاف تلك الحقائق ادى الى ايقاظ غالبية الاسرائيليين على طبيعة وابعاد القضية الفلسطينية، خاصة بعد تبلور المقاومة الفلسطينية وقيام القوات المصرية بشن حرب استنزاف ضد القوات الاسرائيلية عبر خطوط وقف اطلاق النار في سيناء. ومع ارتفاع حدة المقاومة الوطنية ضد قوى الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتزايد اعمال الفدائيين

الفلسطينيين عبر الحدود الفلسطينية عادت المشكلة الفلسطينية لتصبح الهاجس الاول ليهود اسرائيل والقضية الاساسية لمحور الصراع العربي الاسرائيلي. وتبعا لمواقف الجهات والاحزاب المختلفة من قضية ارض وشعب ومستقبل فلسطين سار المجتمع الاسرائيلي في ثلاث اتجاهات رئيسية:

١ـ اتجاه يرفض الاعتراف بوجود ارض اسمها «فلسطين» وينكر وجود شعب اسمه «شعب فلسطين»، وبالتالي يرى حل مشكلة اراضي وسكان «المناطق المحتلة» ضمن اطار الحلم الصهيوني في اقامة دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات. ولذلك قالت جولدا مائير، رئيسة وزراء اسرائيل، في عام ١٩٧٠ بانه «لا يوجد شعب اسمه شعب فلسطين».

٢ـ اتجاه يميل الى الاعتراف بوجود ارض فلسطين وشعب فلسطين ويبحث عن حل لمشكلة اسرائيل و«المناطق المحتلة» من خلال الاعتراف بالهوية الفلسطينية ومقايضة «الاراضي المحتلة» بالسلام بعد اقامة الترتيبات السياسية والامنية التي تسلب الفلسطينيين قدرة وحق المطالبة مستقبلا بالعودة الى «أرض اسرائيل».

٣ـ اتجاه ثالث يقف بين التيارين الاول والثاني لم يعد بامكانه انكار وجود شعب فلسطين ولكن يرفض الاعتراف بحق ذلك الشعب في استعادة هويته الوطنية على جزء من ارضه التاريخية. ولذلك يقوم الحل الذي يطرحه هذا التيار على اساس الانسحاب الجزئي من «الاراضي المحتلة» وربطها اداريا بالاردن وامنيا وسياسيا واقتصاديا بالكيان الصهيوني.

ويتضح مما سبق ان التيار الثالث يلتقي جزئيا مع التيار الثاني في المدى القصير حيث يشاركه الاعتراف بوجود شعب فلسطين، ويلتقي كليا مع التيار الاول في المدى الطويل حيث يشاركه رفض الاعتراف بالهوية السياسية والحقوق التاريخية لذلك الشعب على ارض فلسطين. اذ بينما يعني الاحتلال بالنسبة للتيار الاول، والذي قاده حزب حيروت والاحزاب الدينية، العودة الى «ارض الميعاد»، فانه يعني بالنسبة للتيار الثاني والذي قاده اليسار الاسرائيلي ورقة تفاوضية من اجل حصول اسرائيل على السلام الدائم والشرعية العربية والدولية. اما بالنسبة للتيار الثالث،

والذي قاده حزب العمل، فان الاحتلال يعني خطوة تكتيكية من اجل الحصول على الشرعية العربية في المدى القصير وخطوة استراتيجية على طريق استكمال بناء المشروع الصهيوني في المنطقة العربية في المدى الطويل.

وبعد ادراك غالبية يهود اسرائيل لحقيقة قيام دولتهم على اشلاء وانقاض ودماء شعب فلسطين، اتجه اتباع التيار الاول الى مطالبة الحكومة الاسرائيلية بتكرار تجربة العام ١٩٤٨ وبالتالي التخلص من عرب «الأراضي المحتلة» وضمها رسميا الى دولة اسرائيل. اما اتباع التيار الثاني فقد احسوا ببعض الذنب تجاه ما اوقعته الصهيونية بعرب فلسطين من كوارث مما جعلهم يطالبون بعدم تكرار تلك التجربة خوفاً من تعميق الاحقاد العربية واثقال الضمير اليهودي بالمزيد من الجرائم والذنوب. اما اتباع التيار الثالث فقد اتجهوا الى الوقوف حيارى بين التيارين الاول والثاني، يريدون التمسك بالارض انسجاما مع العقيدة الصهيونية واطماعها التوسعية، ولا يجرؤون على ضمها حفاظا على الطابع اليهودي للدولة الاسرائيلية، ويتخوفون من اتخاذ قرار بطرد سكانها ومصادرة املاكهم لما قد يترتب على ذلك من مضاعفات عربية ودولية. ولذلك اتجه المجتمع الاسرائيلي بوجه عام الى المطالبة بالاحتفاظ باكبر جزء ممكن من «الاراضي المحتلة» والتمسك بالطابع اليهودي العنصري لدولة اسرائيل وتحاشي تلطيخ الضمير اليهودي بالمزيد من دم عرب فلسطين بقدر المستطاع. وهكذا جاءت طروحات التيارات الثلاثة، من منتهى التطرف الى غاية الاعتدال ومن اقصى اليمين الى اقصى اليسار، لتطرح تصوراتها لحل «المسألة الاسرائيلية» كما جسدتها وبلورتها احداث حزيران للعام ١٩٦٧ وذلك دون اعتبار حقيقي للأبعاد السياسية والانسانية والتاريخية «للمسألة الفلسطينية».

ومع تزايد عدد المستوطنين الصهاينة والمستعمرات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وقيام الحكومة الاسرائيلية بربط اقتصاد ومرافق تلك المناطق بجسم الكيان الصهيوني من جهة ثانية، اخذت اعداد وحجج الداعين الى الانسحاب من تلك المناطق في التراجع، بينما اخذت اعداد وحجج المطالبين بضمها في التزايد. وعلى العموم، شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ العديد من التطورات

الهامة على الساحة الاسرائيلية، والتي قد يكون ابرزها:

١ـ تراجع اهمية مفهوم الامن القائم على الترتيبات السياسية والاتفاقات الدولية واستبداله بالمفهوم الذي يقوم على الارتباط بالاراضي والجغرافيا ويعتمد على التوسع والتهديد باحتلال اراضي الغير بالقوة.

٢ـ تراجع دعوات السلام وشعاراته وتزايد التركيز على اهمية استيطان «الأراضي المحتلة» وحاجة اسرائيل إليها كضرورة أمنية واقتصادية.

٣ـ اتجاه غالبية المجتمع الاسرائيلي وجهة يمينية ودينية متطرفة ذات عقيدة عنصرية وميول فاشية ونازية، وبالتالي السماح للطبقة الحاكمة باضطهاد عرب فلسطين وكبت حرياتهم ومصادرة املاكهم.

٤ـ انحياز امريكا الكامل الى جانب اسرائيل وقيامها بتعطيل الارادة الدولية التي حاولت ايجاد حل سياسي معقول للقضية الفلسطينية، وبالتالي نجاح امريكا باستثناء اسرائيل دون غيرها من دول العالم الاخرى الاعضاء في هيئة الامم المتحدة، من واجب الخضوع للقوانين والاعراف الدولية، خاصة فيما يتعلق باراضي وسكان «الاراضي المحتلة».

٥ـ وفي غياب القدرة العربية على تحرير «الاراضي المحتلة» او تهديد امن اسرائيل، وبسبب شلل الارادة الدولية اصبحت حدود اطماع اسرائيل التوسعية لا تحدها سوى حدود امكانياتها العسكرية، وبالتالي تحولت القوة الاسرائيلية العسكرية من وسيلة لحماية امن دولة اسرائيل الى وسيلة للتوسع والسيطرة واداة لاحتلال اراضي الغير وسلب حرياتهم ومصادرة حقوقهم واملاكهم.

من هزيمة ١٩٧٣ العسكرية الى هزيمة ١٩٨٢ السياسية

ان التزام حزب العمل بالعقيدة الصهيونية من جهة، واضطراره للتحالف مع الاحزاب الدينية من اجل الحصول على اغلبية برلمانية من جهة ثانية، جعلاه يرفض فكرة «مقايضة الارض بالسلام» ويتنكر لمبدأ «عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة». وبسبب اطمئنانه لاستمرار دعم امريكا السياسي والاقتصادي والعسكري اتجه الى العمل على خلق الظروف المناسبة وتوفير الشروط الكافية لتحقيق رؤيته لمستقبل «الاراضي

العربية المحتلة». ولذلك قامت حكومة حزب العمل بوضع مخطط بناء المستعمرات في تلك الاراضي، خاصة في المناطق القريبة من حدود فلسطين مع الدول العربية المجاورة وفي المواقع الاستراتيجية، وسن القوانين الكفيلة بربط اقتصاديات وسكان تلك المناطق بالكيان الصهيوني برباط من التبعية.

ونتيجة لوقوع حرب اكتوبر في اواخر العام ١٩٧٣ خلافا لتوقعات القيادة الاسرائيلية، وبسبب نجاح القوات العربية في هزيمة القوات الاسرائيلية هزيمة جزئية، اخذت اسرائيل حكومة وشعبا واحزابا سياسية تعيد تقييمها ومراجعتها لاسس علاقاتها بالدول العربية وموقفها من القضية الفلسطينية. الا ان قيام كيسنجر، وزير خارجية امريكا آنذاك، بترتيب اتفاقيات «فك الارتباط» بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية والسورية، ونجاحه في اقناع المجموعة العربية بانهاء العمل بالاجراءات الاقتصادية النفطية، ادى الى تفريغ حرب اكتوبر من معظم انجازاتها الايجابية.

ومن ناحية اخرى، ادى نجاح تلك الحرب في اثبات امكانية هزيمة اسرائيل عسكريا امام الجيوش العربية وانهاء احتكار الكيان الصهيوني لقرار الحرب في منطقة الشرق الاوسط الى تقوية التحالف الاستراتيجي بين امريكا واسرائيل وحاجة الاخيرة للمعونات الامريكية. ولما كان عنصر المفاجأة قد ساهم في انجاح الخطط العربية وتمكين القوات السورية والمصرية من اختراق دفاعات العدو وتجاوزها، فان مخاوف اسرائيل الامنية من احتمالات تواجد القوات المسلحة العربية بالقرب من المدن الاسرائيلية اخذت تتعمق وتترسخ في نفوس الاغلبية. ولذلك اخذ مفهوم الامن المرتبط بالارض والجغرافيا يسيطر على تفكير المجتمع الاسرائيلي ويدفع به في اتجاه الاصرار على عدم السماح بعودة «المناطق المحتلة» للسيادة العربية. وهكذا ساهمت حرب اكتوبر في تقوية حجج المطالبين باستمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية لاسباب امنية واضعاف حجج الداعين الى التنازل عنها كجزء من صفقة سياسية.

ونتيجة لفشل الحكومة الاسرائيلية في التنبؤ بهجوم القوات العربية المشتركة في اواخر العام ١٩٧٣، وبسبب كبر حجم الخسائر المادية والبشرية التي منيت بها القوات الاسرائيلية اخذت اسهم حزب العمل

الحاكم في التراجع. ومع تراجع شعبية وأهمية حزب العمل اخذت شعبية واهميـة الاحزاب الدينية واليمينية المتطرفة في التصاعد. ونتيجة لذلك تشجعت القـوى اليمينيـة والدينيـة المتـطرفـة على تحـدي الحكـومة الاسرائيلية حيث اتجهت الى اقامة المزيد من المستعمرات في «الاراضي العـربيـة المحتلة»، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالقرب من التجمعـات السكانية والادعاء بان تلك الاراضي هي جزء لا يتجزأ من «ارض اسرائيـل التـاريخية». وتمشيا مع موجة التطرف اليمينية التي اخـذت تطغى على الحيـاة الاسرائيليـة، اتجه حزب العمل الحاكم الى التجـاوب مع مطالب القـوى الدينيـة والعنصريـة، وبالتالي التوسع في سيـاسـة بنـاء المستعمرات وربط اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيــلي برباط من التبعية. وفي اواخر العام ١٩٧٢ قال الوزير بلا وزارة ورئيس لجنـة المستوطنات في الحكومة الاسرائيلية بان «سياسة الاستيطان لا تستثني اية مناطق من الاراضي المحتلة، وان تلك السياسة لا تقـوم على اسس امنية فقط وانما على اسس امنية وتاريخية». ومن ناحية ثانية اتجه حزب العمل الى التصلب في موقفه تجاه مستقبل تلك المنـاطق ورفض مبادلتها بالسلام مع الجهات العربية المعنية. اذ قال شمعون بيرين، وزير دفاع اسرائيل في اواخر عام ١٩٧٦، وذلك في سياق تعليقه على موضوع مشاركة الكيان الصهيوني في مؤتمر جنيف للسلام، بان مشاركة اسرائيل في اعمال ذلك المؤتمر لا تهدف الى تقديم تنازلات اقليمية للاطراف العربية، بل الى تحسين سمعة اسرائيل الدولية.

ولما كانت حرب اكتوبر قد اجبرت الكيان الصهيوني على انفاق اموال باهـظة في عمليـة اعـادة بناء الجيش الاسرائيلي، وبالتالي زيادة درجة اعتمـاد اسرائيل على المعونات الاقتصادية والعسكرية الامريكية، فان الحكومة الاسرائيلية اتجهت بعد العام ١٩٧٣ الى الاستثمار المكثف في صنـاعـة الاسلحة والصناعات الالكترونية. ويعود السبب في ذلك الى رغبتها في تقليل درجة اعتمادها على مصادر السلاح الخارجي وتطوير صناعة متقدمة قابلة للتصدير تزيد دخلها من العملات الصعبة. ومع تزايد انتاج الصناعات الجديدة، ومن اجل خلق السوق الكبير الذي يبرر التوسع في عمليات الانتاج والاستثمار، خاصة في مجالي البحث والتطوير، قامت اسرائيل وبمساعدة امريكا احيانا، بغزو اسواق السلاح الرئيسية

في كل من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية.

ولما كانت قيادة حزب العمل قد خضعت وباستمرار لسيطرة المهاجرين من يهود اوروبا الشرقية وانها اتجهت الى معاملة اليهود الشرقيين (المهاجرين من يهود افريقيا وآسيا) كمواطنين من الدرجة الثانية، فان تزايد اعداد هؤلاء واتجاههم الى الانخراط في صفوف المعارضة ادى الى تقليص القاعدة الشعبية للحزب الحاكم. وبعد مرور اربع سنوات تقريبا على حرب اكتوبر ونتيجة لضعف حزب العمل الحاكم وتعرض حكومته حينئذ (حكومة اسحاق رابين) للفضائح، فشل ذلك الحزب في الحصول مجددا على الاغلبية البرلمانية. ومع تزايد اعداد الصهاينة الذين «في دمهم كراهية العرب» من ناحية، ويأس اليهود الشرقيين من امكانية تحسن اوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكم العمل من ناحية ثانية، وصل ائتلاف الليكود العنصري برئاسة مناحيم بيغن الى الحكم في العام ١٩٧٧.

ومنذ استيلاء الليكود على الحكم في اسرائيل اتجهت حكومة بيغن الى الاسراع في سياسة تهويد «المناطق المحتلة» وذلك من خلال اقامة الاعداد الكبيرة من المستعمرات الجديدة، ليس فقط بالقرب من الحدود وفي المواقع الاستراتيجية، وانما ايضا في المناطق المكتظة بالسكان وبالقرب من المدن الرئيسية. وانسجاما مع مواقف القوى السياسية الرئيسية التي شاركت في تأليف الحكومة (حزب حيروت والاحزاب الدينية) اتجه بيغن الى استكمال ربط اقتصاديات ومرافق الضفة الغربية وقطاع غزة باقتصاد وجسم الكيان الصهيوني واعتماد ميزانية سنوية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار للانفاق على مشاريع الاستيطان واغراء المستوطنين على الاقامة في المستعمرات الجديدة. وعلى الرغم من سيطرة الصهاينة المتعصبين على المستعمرات الجديدة، فان موجات المستوطنين الجدد لم تقتصر على المتدينين والمتعصبين فقط، بل شملت ايضا الاعداد الكبيرة من اليهود العاديين الذين جذبتهم الاغراءات المادية واغرتهم الاوضاع المعيشية الجيدة التي وفرتها حكومة الليكود لسكان تلك المستعمرات. وخلال بضع سنوات من حكم الليكود كان عدد المستعمرات اليهودية التي اقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تجاوز المئة، كما تجاوز عدد سكانها العشرين الف شخص.

وفي العـام ١٩٧٨ صرح روفـائيـل ايتـان، رئيس اركـان الجيش الاسرائيـلي آنـذاك، بقـوله «لا يمكن الدفـاع عن دولة اسرائيل بدون الاراضي المحتلة». اما بيغن، رئيس الوزراء، فقد اتجه الى اطلاق اسماء عبرية على الضفة الغربية وقطاع غزة وتسمية سكانها «عرب اسرائيل». وفي محاولة للرد على دعوات الصهاينة المتطرفين الذين طالبوا بالاعلان رسميا عن ضم تلك المناطق لجسم الكيان الصهيوني، قال بيغن «لا يجوز قيام الحكومة بضم اراض هي ملك لها ولشعبها». وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيـد مع نظام حكم السادات، وهي الاتفاقية التي نصت بين اشياء اخرى على انسحاب اسرائيل من سيناء، قال بيغن «بان اسرائيل اوفت بالتزاماتها تجاه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢». اما شارون، وزير دفـاع اسرائيـل في حكومة الليكود الثانية (١٩٨١ـ١٩٨٤) فقد طالب جيشه في اواخر العام ١٩٨١ بالاستعداد لحماية المنطقة الممتدة من ليبيا والصومال في افريقيا الى ايران وباكستان في آسيا باعتبارها منطقة نفوذ اسرائيليـة. وقبـل نهاية ذلك العام، وبعد فشل فيليب حبيب، المبعوث الشخصي للرئيس ريجان، في ترتيب صفقة اسرائيلية سورية على غرار الصفقـة المصرية الاسرائيلية، قامت حكومة بيغن بالاعلان رسميا عن ضم هضبة الجولان السورية. وهكذا اصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة والجـولان من وجهـة النظر السياسية والعقائدية لائتلاف الليكود الحـاكم جزء لا يتجـزأ من ارض اسرائيـل، كمـا غدت من وجهة نظر المـؤسسـة العسكـرية ضرورة امنية حتمية. ومع انتهاء الحديث عن الحلول السلميـة القائمة على اساس مبادلة الارض بالسلام، اتجهت الحكومة الاسرائيلية الى التركيز على القوة العسكرية كأداة للتعامل مع شعب فلسطين وغيره من الشعوب العربية، واستخدامها كوسيلة لفرض الامر الواقع على عرب فلسطين وبقية المنطقة العربية.

واذا كانت اتفاقية كامب ديفيد قد اقرت ـ فعليا ـ خروج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي، فانها قادت ـ عمليا ـ الى اطلاق يد اسرائيـل وقوتها العسكرية للعبث بمستقبل «الاراضي المحتلة» ومصير الشعوب العربية. ولذلك قامت اسرائيل في اوائل العام ١٩٨١ باحتلال جنوب لبنان، كما قامت في منتصفه بعبور اجواء اكثر من دولة عربية وتدمير المفاعل النووي العراقي بالقرب من العاصمة بغداد. ولقد جاء

ذلك كله دون ان تواجه التحديات الاسرائيلية بما تستوجب من مواقف واجـراءات عربيـة تتجاوز الشكوى لمجلس الامن الدولي الذي اصبح بالنسبة للدول العربية بمثابة «حائط المبكى» ليهود الشتات في ظل عهود المذلة والاهانة. ولذلك كانت فترة ما بعد كامب ديفيد وحتى تبلور هزيمة اسرائيل السياسية على الارض اللبنانية فترة عربدة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية واتجاهها الى رسم حدود مطامع اسرائيل التوسعية واستكمال بناء المشروع الصهيوني في المنطقة العربية. وانسياقا مع هذا الإطار في التفكـير والتخـطيط والتنفيذ قامت القوات الاسرائيلية في صيف العام ١٩٨٢ بغزو لبنان وذلك بهدف تدمير منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطنية وعالمية من جهة، والقضاء على الهوية الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني من جهة ثانية، وفرض صلح على لبنان على الطريقة الاسرائيلية بعد طرد القوات السورية من جهة ثالثة. وبالتالي محاصرة الاردن وسـوريـا واجبارهما على السير على طريق كامب ديفيد وتوقيع معـاهـدات صلح منفردة تحصل اسرائيل بموجبها على كامل الشرعية العـربية. وعلى العموم، شهدت تلك الفترة من حياة الكيان الصهيوني العديد من التطورات الهامة التي قد يكون ابرزها:

١ـ حصول اسرائيل على نصر سياسي كبير على يد الحكومة المصرية وذلك على الرغم من هزيمتها، ولأول مرة، هزيمة عسكرية ومعنوية محدودة امام الجيوش العربية.

٢ـ اتجـاه سياسة الليكود القائمة على استخدام القوة في تعاملها مع العـرب الى الاسراع في عمليـة تهـويد الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وبالتالي اغلاق كافة الخيارات امام القوى العربية المعنية بايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية.

٣ـ فشل اسرائيل في طمس الهوية الوطنية الفلسطينية وانهاء المقاومة العربية للاحتلال، وذلك على الرغم من لجوئها الى استخدام اساليب البطش والارهاب ضد المواطنين وقياداتهم الوطنية.

٤ـ تزايد اهمية ونفوذ الحركات الدينية والعنصرية المتطرفة واتجاهها الى ارتكـاب اعمـال القتل احيانا واعمال الارهاب والتزوير احيانا اخـرى، وذلك من اجل تحقيق اهدافها الرامية الى الاستيلاء على المزيد من الاراضي العربية واجبار اكبر عدد من سكانها على الرحيل

من اوطانهم.

٥ـ سقوط القناع الاخير عن وجه الصهيونية واكتشاف قطاعات كبيرة من الرأي العام العالمي حقيقة التوجهات العنصرية والسياسة البربرية للمؤسسة العسكرية والسياسية الاسرائيلية، خاصة اثناء حصار بيروت وارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا.

٦ـ فشل الكيان الصهيوني في تحقيق النصر السياسي الذي كان يبغيه من المغامرة اللبنانية وتبلور حدود قوة اسرائيل العسكرية وقدرتها على ترجمة الانتصارات العسكرية الى حقائق سياسية.

٧ـ تزايد اعتماد اسرائيل على امريكا من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، واتجاه كلتا الدولتين، الاسرائيلية والامريكية، الى تبادل الخدمات والتعاون في مجال حماية المصالح المشتركة ومقاومة قوى التحرر والتقدم العربية وغير العربية.

٨ـ ظهور بوادر العديد من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الطبيعة الجذرية، وذلك نتيجة لحرب لبنان واطالة امد الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية والقطاع، والفشل في القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية.

ابعاد هزيمة ١٩٨٢ السياسية:

ان فشل اسرائيل في تحقيق غالبية اهدافها السياسية على الساحة اللبنانية وتحول قواتها بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية الى قوة احتلال واغتصاب اجنبية ادى الى تصاعد اعمال المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية. ونتيجة لموجة الاحتجاج العارمة التي قادتها «قوى اليسار» الاسرائيلية بعد مذابح صبرا وشاتيلا واضطرار حكومة بيغن لتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في مسؤولية اريل شارون، وزير الدفاع، عن تلك المذابح ظهرت بوادر تصدع المؤسستين العسكرية والسياسية. ومع تزايد خسائر اسرائيل المادية والبشرية في لبنان ارتفعت حدة التذمر داخل صفوف الجيش الاسرائيلي كما تعالت أصوات الاسرائيليين المطالبين بالخروج من لبنان ووضع حد لمأساة التورط في حربه الاهلية. وهكذا بدأت علامات التمزق والتفكك الواسع تتبلور بشكل واضح داخل المجتمع الاسرائيلي وتأخذ ابعادا اجتماعية ونفسية

وسكانية الى جانب الابعاد السياسية والاقتصادية.

وبسبب ارتفاع تكاليف استمرار التواجد العسكري الاسرائيلي في الاراضي اللبنانية واصرار حكومة الليكود على مواصلة سياسة تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة المزيد من المستعمرات اليهودية فيها، دخل الاقتصاد الاسرائيلي مرحلة التدهور والوهن والتبعية الفعلية. اذ بينما اخذت معدلات التضخم المالي ترتفع بشكل جنوني، اخذ حجم العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري يتزايد بشكل كبير، كما اخذت الديون الخارجية تتراكم بشكل متسارع. وقبل سقوط حكم الليكود في العام ١٩٨٤ كانت اسرائيل قد اصبحت تحتل المكانة الاولى في العالم بالنسبة لنصيب الفرد من الديون الخارجية ومن العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، كما اصبح نصيب الفرد من المعونات الخارجية ليس اعلى معدل في العالم فقط وانما اصبح ايضا يقارب نصف مجموع الدخل الفردي. وفي الوقت ذاته شهدت معدلات الانتاجية والاستثمار والنمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا ادى الى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل الفردي وتدهور المستويات المعيشية بوجه عام.

ومع تبلور حقيقة ما كان يعانيه الاقتصاد الاسرائيلي من مشاكل هيكلية جذرية يصعب علاجها خلال فترة زمنية قصيرة، كما يصعب التعايش معها لفترة طويلة اخذ الكيان الصهيوني يفقد جاذبيته بالنسبة للراغبين في الهجرة من الخارج وقدرته على توفير الحياة الافضل بالنسبة ليهود الداخل. ونتيجة لذلك اخذت اعداد المهاجرين من يهود العالم الى فلسطين في التناقص، واعداد المهاجرين منهم الى الخارج في التزايد. اذ بينما بلغ عدد اليهود الذي هاجروا الى اسرائيل في العام ١٩٨٤ حوالي ١٩ الف شخص، من بينهم حوالي ٨٠٠٠ من يهود الفلاشا الذين تم تهريبهم من اثيوبيا والسودان، قدر عدد اولئك الذين هاجروا من اسرائيل بحوالي ٣١ ألف شخص. ولقد قال ميتياهو بيليد في مقال نشر في حداشوت بتاريخ ٣/١٢/٨٥ ان عدد اولئك الذين تركوا اسرائيل في العام ١٩٨٤ ولم يعودوا بلغ في الحقيقة حوالي ٩٦ الف شخص. اما العام ١٩٨٥ فقد شهد وصول حوالي ١١ الف مهاجر فقط، من بينهم ٢٠٠٠ من يهود الفلاشا، مما جعل معدل الهجرة ينخفض بمعدل ٤٠٪ تقريبا خلال عام واحد. اما اعداد المهاجرين من يهود اسرائيل الى

الخارج في ذلك العام فانها تقدر بحوالي ٣٥ الف شخص على الاقل، اي بزيادة مقدارها ١٣٪ عن العام ١٩٨٤. ومن ناحية اخرى، تشير الاحصاءات المختلفة الى ان اكثر من ٣٠٠ الف اسرائيلي يعيشون بصفة دائمة في الخارج، غالبيتهم العظمى استقرت في الولايات المتحدة الامريكية، وان اكثر من نصف مليون اسرائيلي يحتفظون بجنسيات اخرى الى جانب جنسيتهم الاسرائيلية.

وتدل نتائج دراسة ميدانية اجريت في اسرائيل في صيف العام ١٩٨٤، وذلك بهدف التعرف على اسباب ودوافع هجرة الاسرائيليين الى الخارج، وتحديد نسبة الراغبين في الهجرة، وموقفهم من الحياة في اسرائيل، والجهة التي يرغبون الهجرة اليها، ان حوالي ٢٦ بالمائة من سكان اسرائيل أبدوا رغبتهم في الهجرة وقت إجراء الدراسة.

كما أشارت البيانات المستخلصة من تلك الدراسة أيضا الى ان حوالي ٦٨ بالمائة من الراغبين في الهجرة يعتبرون العامل الاقتصادي العامل الاهم في دفعهم للتفكير جديا في الهجرة الى الخارج. وبالاضافة الى ذلك، أشارت تلك البيانات الى ان اكثر من نصف الاسرائيليين يعتقدون بأن الكيان الصهيوني كدولة ومجتمع وعقيدة، فشل في تحقيق احلامهم وتطلعاتهم التي هاجروا من أجلها الى فلسطين.

ولما كانت عملية هجرة البعض من أوطانهم للخارج تأتي في العادة نتيجة لتفاعل المهاجرين مع واقع حياتهم، فانها لا بد وان تعكس احساس البعض بعدم امكانية تحقيق طموحاتهم في اوطانهم وقناعة البعض الآخر بعدم امكانية حل مشاكلهم ضمن اطار دولتهم ورفض الآخرين لقيم وتطلعات وطريقة حياة مجتمعاتهم بوجه عام. وهذا يعني ان الهجرة اليهودية المعاكسة من فلسطين الى الخارج هي عملية استنزاف لقدرات اسرائيل البشرية والعلمية والخلقية، وذلك لأنها تقوم بدفع الاكثر طموحا وتعليما وشبابا، والاقل تعصبا، للهجرة من فلسطين. وهي عملية من شأنها تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واضعاف اسس ومقومات اسرائيل وعقيدتها الصهيونية على المدى الطويل.

وبعد انقضاء حوالي ١٩ عاماً على احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، واسناد مهام الحفاظ على الأمن وقمع المقاومة

العربية لقوات الجيش الاسرائيلي، أصبحت عمليات اعتقال المواطنين العرب والزج بهم في السجون دون محاكمة والاعتداء على حرياتهم بسبب وبدون سبب، أمرا عاديا يمارسه الجيش الاسرائيلي بشكل يومي. ولما كان الجيل الذي يشكل عصب ذلك الجيش من اليهود قد تربى ونضج بعد العام ١٩٦٧، فان قضية الاحتلال وتعذيب المواطنين العرب واحتقار تراثهم ومقدساتهم اصبحت بالنسبة له امرا طبيعيا وعملا روتينيا. ولذلك اتجه الجيش الاسرائيلي الى التساؤل عن اسباب الخروج عن الامر المألوف وطرح مفاهيم الانسحاب، وذلك بدلا من مواصلة الاعمال المعتادة وابتكار اساليب حديثة لتعذيب عرب فلسطين واخضاعهم نهائيا لسلطات ورغبات الاحتلال. ومع استمرار المقاومة الوطنية في الداخل ومن الخارج من ناحية، وتصاعد ردود الفعل الاسرائيلية عليها من ناحية ثانية، تعود الجيش والمجتمع الاسرائيليان على ارتكاب أعمال العنف والقتل والارهاب ضد العرب بوجه عام وعرب فلسطين بوجه خاص. وبالتالي أصبح من السهل عليهم، بل من المنطقي تبني السياسات العنصرية وارتكاب الجرائم الخلقية واللجوء الى استخدام الاساليب النازية في مقاومة تطلعات الشعب الفلسطيني وهدر حقوقه.

ومن أجل تبرير عمليات قتل وارهاب الفلسطينيين، أطفالا وكهولا، نساء ورجالا، قال بيغن في العام ١٩٨٢ بأن الشعب الفلسطيني شعب ارهابي، كما اتجهت حكومته الى تربية أطفال اسرائيل تربية عنصرية تنظر الى العرب نظرة احتقار وازدراء. وبينما قال روفائيل ايتان اثناء قيام جيشه بغزو لبنان بأن العرب عبارة عن صراصير وحشرات لا بد من اصطيادهم وقتلهم، دأب مائير كاهانا على استخدام تعبير «الكلاب» في كل مرة جاء بها على ذكر الفلسطينيين. ولقد كان من نتيجة ذلك اتجاه المجتمع الاسرائيلي بأسره، خاصة أجياله الصاعدة من طلاب مدارس، وجهة عنصرية معادية للعرب، لا تعترف بحقوقهم ولا تؤمن بانسانيتهم. ولذلك دلت احدى استطلاعات الرأي العام التي اجريت في حوالي منتصف عام ١٩٨٤ على ان أكثر من ٩٠ بالمائة من طلاب المدارس الثانوية في اسرائيل يرون ضرورة التخلص من عرب فلسطين اما بطردهم او قتلهم.

ان تقبل المجتمع الاسرائيلي لمصادرة أملاك العرب وهدم بيوتهم والاعتداء بالقتل والارهاب على قياداتهم الوطنية دفع قادة اسرائيل العسكريين الى التطرف، كما شجعهم على استخدام العنف ضد الفلسطينيين ومعاملتهم معاملة وحشية. ولقد ادى ذلك الى تشجيع البعض على تشكيل الخلايا السرية وذلك بهدف هدم المقدسات الدينية وقتل القيادات الوطنية وارهاب المواطنين واستفزازهم واختلاق الصدامات معهم تمهيدا لارغامهم على ترك مدنهم وقراهم والنزوح من وطنهم. وفي مثل تلك الاجواء كان من الطبيعي ان ينجح كاهانا في انتخابات الكنيست، وان تجد أفكاره النازية استحسانا واقبالا بين صفوف طلاب المدارس والعاطلين عن العمل «والذين في دمهم كراهية العرب» من العنصريين والمتدينين والمتطرفين. ولقد جاء نجاح مائير كاهانا في انتخابات عام ١٩٨٤ رغم قيام حزبه بتبني سياسة فاشية نازية توسعية لا تعترف بحقوق عرب فلسطين ولا تقبل بالتعايش معهم وترفض السماح لهم باستمرار العيش في بلادهم. اذ بينما ينادي كاهانا بضم كافة الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ وطرد كافة العرب من فلسطين، بما في ذلك عرب سنة ١٩٤٨، فانه يعلن ان الصهيونية لا تؤمن بالديمقراطية و«ان الحرية هي اهم الاخطار التي تهدد اسرائيل واليهودية» وان بناء دولة «اسرائيل التاريخية» يتطلب استخدام العنف ضد العرب الذين يصفهم بالكلاب ويتهمهم بالتسبب في مشاكل اسرائيل الاقتصادية. ولذلك يقول كاهانا، والذي يلقب نفسه باليهودي النازي، «ان هنالك اعداء لا بد من القضاء عليهم».

ودون الدخول في شرح فلسفة وممارسات الكاهانية، سنحاول فيما يلي تحديد اهم التغيرات التي نتجت عنها، وابراز بعض التطورات والمواقف الآخذة في التغير والتبدل في الوقت الراهن داخل اسرائيل:

١ـ تعرية اليمين الاسرائيلي الفاشي، بما في ذلك الليكود، على حقيقته من ناحية، وتحريره من قيود ومتطلبات الحكم التي كانت تفرض عليه اللجوء الى الكذب والرياء والنفاق والخداع من ناحية ثانية. وبالتالي اتجاه الاحزاب اليمينية، الدينية والعنصرية، الى التنافس فيما بينها نحو المزيد من التطرف تجاه العرب، والمطالبة علنا بعدم التنازل عن شبر واحد من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ (الضفة

الغـربية وقطاع غزة والجولان). وبينما اتجهت بعض قوى اليمين الاسرائيلي الى التذرع بالدين اليهودي لتبرير تمسكها بتلك الاراضي، اتجـه البعض الآخـر الى الادعـاء بأحقية اليهود في تلك الاراضي لاسباب تاريخية. وبوجه عام، تعزو الغالبية الاسرائيلية رغبتها في التمســك بتلك الاراضي لدواعي امنيــة واقتصــاديــة. وكمــا دلت استطلاعات الرأي العام التي أجريت في اسرائيل في صيف ١٩٨٥، يؤيد حوالي ٤٢ بالمائة من طلاب المدارس الثانوية كاهانا ويتعاطفون مع افكاره ويرون في طرد العرب من فلسطين الحل النهائي لمشاكل اسرائيـل. اما نسبة التأييد بين طلاب المدارس الدينية فقد بلغت حوالي ٦٠ بالمائة وبين الجنود الاسرائيليين حوالي ٢٠ بالمائة. وتمشيا مع موجـة التـطرف ضد العـرب، وانسجاما مع الجو العام الذي أوجدته وغذته الاحزاب اليمينية قامت وزارة شمعون بيريز بالموافقة على عودة استخدام سياسة العنف والاضطهاد ضد العرب، ومنها هدم المنازل والاعتقال دون تهم واستئناف عمليات الطرد والترحيل، واللجوء من جديد لتبني سياسة «القبضة الحديدية» والعقاب الجماعي.

٢ـ ان تزايـد خطر ما يمثله كاهانا من أفكار ومواقف وممارسات على تمـاســك المجتمــع الاسرائيــلي وسمعة اسرائيل الدولية وعلاقاتها المستقبلية بامريكا وبيهود العالم في الخارج، أدى الى بلورة مواقف اليسار الاسرائيلي، واتجاه القوى اليسارية بوجه عام الى المطالبة بايجــاد حل سريــع للقضية الفلسطينية. ويقوم الحل المقترح على اســاس «مبادلة الارض بالسلام» واعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وذلك مقابل اعتراف العرب، بما فيهم الفلسطينيين، بحق اسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٣ـ اتجاه كل القوى السياسية الرئيسية في اسرائيل، بما في ذلك العمل والليكـود وبعض الاحزاب الدينية الى العمل على عزل كاهانا والى الحيلولة دون سيـطرة افكـاره وشعـاراتـه على الشبـاب والفقراء والجهلاء في اسرائيل. ولما كانت افكار كاهانا المعلنة هي معتقدات الليكود غير المعلنة، فان حملة التشهير بكاهانا والتنديد بأفكاره أدت

في الواقـع الى زيادة تفسخ اليمين الاسرائيلي وتسرب الشكوك الى نفسه وسيطر الاضطراب على مواقفه وتنظيماته.

واذا كانت عملية غزو لبنان قد ساهمت في كشف العديد من مشاكل اسرائيل السياسية وغير السياسية، فانها قامت ايضا بتوضيح الفروق بين الحـروب الهجـومية والحروب الدفاعية، ونتيجة لذلك انتهى عصر اجمـاع الشعب الاسرائيـلي على ضرورة استمـرار قيـام جيشه بشن الحروب ضد الدول العربية. وبسبب عجز ذلك الجيش عن اقتحام بيروت اثناء تواجد قوات المقاومة الفلسطينية فيها، وفشله في حماية نفسه من ضربـات المقـاومـة الوطنيـة اللبنـانية خلال عملية الانسحاب، اخذت معنوياته بالهبوط وثقته بنفسه بالتراجع. ولقد وصف شارون تلك الحالة بقـوله «التقـويض الذي حدث داخـل الجيش». ومـع تزايـد شكـوك الاسرائيليين بحكمة وامانة قيادتهم السياسية والعسكرية، خاصة بعد استقالة بيغن وتنحية شارون عن وزارة الدفاع، ضعفت الثقة بقدرات الجيش القتـالية والاطمئنان الى تنشئته الخلقية والديمقراطية. ولذلك جاءت استقالة بيغن من رئاسة الوزارة الاسرائيلية لتعلن في الواقع انتهاء عصر القيادات السياسية التاريخية من حياة اسرائيل والدخول عصر القيادات البيروقراطية والانتهازية.

وفي غياب القيادات التاريخية واختفاء دورها من الحياة السياسية تتعذر المقدرة على الحسم بالقضايا المصيرية، ويضيق مجال المناورة في دائرة العلاقات الدولية ويقصر مدى الرؤية المستقبلية وتصبح السلطة هدفا آنيا وليس وسيلة لخدمة أهداف مجتمعية وقومية. وفي ظل اوضاع كهذه تتجه أعداد المحاور السياسية الى التضاعف، والتيارات الفكرية الى التناقض، والمؤسسة السياسية، وربما العسكرية أيضا، الى التفكك، كما تأخذ اسس ومقومات الاجماع الوطني في التراجع والاندثار. وهذا يعني ان المـرحلة القادمة من حياة الكيان الصهيوني ستكون مرحلة اللاحسم بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية والقطاع والجولان، ومرحلة اختصـار الاحلام الاستعمارية التوسعية، وفترة اخصاب ملائمة لنمو وتكاثر العديد من المشاكل والازمات الداخلية.

الجزء الثاني

واقع الهزيمة وأسبابها

لقد جاء وقوع الاحداث التاريخية الهامة كالثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الصينية، وقبلها جميعا الفتوحات الاسلامية، نتيجة لسيادة فكر معين وتأصله في النفوس وقيامه بخلق حركة تغير ذاتية. وباستثناء الفترة القصيرة التي شهدت تبلور التوجهات الوحدوية فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات من هذا القرن، جاء وقوع معظم الاحداث الهامة في الحياة العربية نتيجة لفعل تطورات خارجية او كرد فعل عربي لاحداث دولية طارئة. وفي الواقع جاء وقوع الحدث في الوطن العربي في غياب الفكر الفلسفي وانعدام وجود حركات التغير الواعية وفقدان القدرة الذاتية على استيعاب تجارب الماضي وتحديد معالم الواقع ومعطياته واستقراء توجهات المستقبل وابعاده. ولقد أدى ذلك الى ارباك المؤسسة الحاكمة وانهاك الطبقة المسيطرة وتعميق درجة المعاناة من القلق والخوف والضياع.

ومما ساهم في تكريس تلك الاوضاع ان المؤرخين العرب بوجه عام، ومؤرخي العصر الحديث منهم بوجه خاص، اتجهوا الى التركيز على الحدث التاريخي دون ايضاح اسبابه وتحديد دوافعه وتحليل أبعاده. اذ قام هؤلاء في الواقع بوصف ظاهر التاريخ دون الغوص في اعماقه، وابراز علاقة القائد السياسي بالحدث دون تحليل دور العامل الاقتصادي او الاجتماعي او الفكري في تشكيل الحدث وتوجيهه.

ولذا سنحاول في هذا الجزء من دراستنا التركيز على أسباب الحدث التاريخي ودوافعه وذلك بهدف وضع الحدث في اطاره المجتمعي ـ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري ـ السليم. اذ دون فهم الدافع الحقيقي وراء الحدث وتحديد اطاره الفكري والسياسي فانه لن يكون بالامكان تحديد علاقة الحدث بالماضي والحاضر، واستيعاب أهميته بالنسبة للمستقبل والطموحات.

٦ سياسة الثراء وفقر السياسة

ان هزيمة القوى التقدمية والثورية في العام ١٩٦٧ فتح المجال واسعا أمام القوى المحافظة التقليدية لأخذ زمام المبادرة في قيادة العمل السياسي على الساحة العربية. ولما كانت الدول العربية المحافظة قد اكتسبت أهميتها في تلك المرحلة من قدرتها على دعم الجهود العسكرية لدول المواجهة من ناحية، وعلاقاتها الخاصة بدول الغرب الرأسمالية من ناحية ثانية، فان تزايد ثروات تلك الدول واشتداد تقاربها من امريكا أديا الى زيادة اهميتها العربية والدولية. وبعد قرارات حظر تصدير النفط العربي الى بعض الدول الغربية في اواخر العام ١٩٧٣ وارتفاع اسعاره بنسبة ٤٠٠ بالمائة تقريبا خلال بضعة شهور، اصبحت الدول العربية المصدرة للبترول، وبشكل خاص دول الخليج العربي، مركز اهتمام العالم ومحط انظاره. اذ بينما ساعدت قرارات خفض معدلات الانتاج وحظر الصادرات على بلورة الأهمية الاستراتيجية للنفط، أدت زيادة الأسعار الى مضاعفة العوائد النفطية والثروات المالية للدول المصدرة له. ولقد كان من نتيجة ذلك الاسهام في زيادة قدرة الدول البترولية على تقديم المعونات الاقتصادية لتمويل المشاريع العسكرية والتنموية في الدول العربية الاخرى، وزيادة تشعب وترابط المصالح التجارية والمالية والأمنية بين غالبية الدول المصدرة للبترول ودول الغرب الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

ان زيادة عائدات الصادرات النفطية بمقدار ٤ مرات تقريبا خلال فترة زمنية قصيرة كانت سببا في احداث ثورة نفسية واجتماعية، اقتصادية وسياسية في غالبية البلاد العربية. وبينما تركزت تلك الثورة في الاقطار العربية المصدرة للبترول شملت آثارها كافة نواحي الحياة في الدول العربية النفطية وغير النفطية. وبسبب حلول الثروات الهائلة بشكل مفاجىء، وتزايد الأهمية الدولية بشكل كبير ودون مقدمات، فان تعامل المجتمعات النفطية مع تلك التغيرات الكبيرة والمفاجئة لم يكن قائما على اسس علمية او جزء من استراتيجية واضحة، بل جاء كرد فعل لظروف طارئة كانت ـ بحكم طبيعتها وحجمها ـ غريبة كل الغرابة عن واقع حياة تلك المجتمعات وتجربتها التاريخية. الا ان تلك الثروات،

وبسبب ما احـدثتـه من تغـيرات جذرية في طريقة تفكير وحياة غالبية المجتمعات العربية ادت الى دخول العالم العربي بوجه عام مرحلة جديدة من حياته تميزت بتفكك العديد من اطر الحياة التقليدية وما ارتبط بها من علاقات اجتماعية ومجتمعية. وفي المقابل ساهمت تلك التغيرات في بروز العقلية التجارية واتجاهها الى السيطرة على الحياة الاقتصادية، وتبلور اخـلاقيـات التكـالب على المـال وتكـديسـه كظاهـرة اجتماعية واقتصــادية وسياسية في آن واحد. ونتيجة لذلك قامت الثروة النفطية بتقويض اسس ومقومات سيطرة السلاح على الحياة السياسية والفكرية في معـظم الاقطار العربية وارساء عهد سيطرة المال على مختلف اوجه الحيـاة العـربيـة. وفي ضوء تلك التطورات اخذ مفهوم «من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم» في التراجع عن مواقعه القيادية، بينما اخذ مفهوم «من لا يملك المال لا يحق له ان يتكلم» يحل محله ويفرض نفسه ومنطقه وقيمه على غالبية اوجه الحياة العربية.

الثروة النفطية وحالة التخلف العربي:

ان نجـاح الدول المصدرة للبترول بمضاعفة الاسعار مرتين تقريبا خلال بضعة شهور في اواخر العام ١٩٧٣ جاء مصحوبا بحدوث أزمة طاقة عالمية والحاق الكثير من الضرر باقتصاديات معظم دول العالم غير النفطية. واذا كانت غالبية دول العالم الثالث، بما في ذلك الدول العربية، قد اعتبرت عملية تصحيح اسعار النفط اول نصر حقيقي تحققه الدول النامية على الدول الصناعية، فان العديد من الاصوات المعادية لحركة تحـرر وتقـدم دول العـالم الثـالث قامت بالمطالبة باحتلال آبار النفط والحيلولة دون تمكـين الدول البتـروليـة من السيـطرة على ثرواتهـا الطبيعية. الا ان تمكن شركات النفط العالمية، ومعظمها شركات امريكية، من الاستفـادة من زيادة الاسعار وتحقيق ارباح خيالية، وكون علاقة امـريكـا بالدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي علاقة قوية، خاصة مع حكومة شاه ايران التي كانت تعدها امريكا لتكون بوليسها الدولي في تلك المنطقة، ادى الى عدم قيام دول الغرب الصناعية بمحاولة احتلال آبار النفط الخليجية. ومما شجع أمريكا على عدم الاقدام على احتلال الآبارالنفطية ان عملية زيادة الاسعار ادت في الواقع الى تقوية

المـركز التنافسي للاقتصاد الامريكي والعملة الامريكية. اذ ان ارتفاع درجة اعتماد اليابان ومعظم دول اوروبا الغربية على واردات النفط من الخارج، وذلك مقارنة بدرجة اعتماد امريكا على الواردات النفطية جعل حجم الاضرار التي لحقت بالاقتصـاد الامـريكي ضئيلة جدا اذا ما قورنت بما لحق باقتصاديات حلفائها الاوروبيين واليابانيين من اضرار. ولما كان الاقتصاد الامريكي والعملة الامريكية في تلك الفترة يعانيان من ضعف شديد، وان اقتصاديات وعملات دول الغرب الرئيسية الاخرى كانت تتمتع بقوة غير عادية، فان ارتفاع اسعار النفط ساهم في تقوية المركز التنافسي للصناعة والعملة الامريكية.

اضف الى ذلك ان انشغـال امـريكـا بالحرب الفيتنامية ومعاناتها من ملابسات وأبعاد تلك الحرب على الساحة الدولية أضعفا قدرتها ورغبتها على التورط في مغامرة عسكرية جديدة في منطقة الخليج العربي القريبة من الحدود السوفياتية. ومن ناحية اخرى، فان تدفق الثروات النفطية الهائلة بشكل مفاجيء وقبل استكمال بناء الهياكل والمؤسسات القادرة على استيعـاب المـداخيـل البتـرولية، ادى الى ارباك حكومات الدول المصدرة للنفط، خاصة الخليجية منها، واتجاهها الى الاستعانة بالخبرات والايدي العاملة الاجنبية واستثمار معظم فوائض مداخيلها النفطية في دول الغرب الرأسمالية.

وبسبب تركز انظار العالم على تلك الدول وتزايد اعداد العاملين فيها والطامعـين في ثرواتها من الاجانب اخذ الخوف والشك يسيطران على حكوماتها وشعوبها. اذ بينما اخذت تنظر الى الغريب القادم الى بلادها نظرة ارتيـاب باعتبـاره طامعـا في ثرواتهـا او ناهبـا لأمـوالها، أخذت تصريحات العديد من الدول العربية والاجنبية الاخرى تخيفها وترهبها، وذلك بغض النظر عن مصادر تلك التصريحات وأهميتها الحقيقية. ومن أجل ضمان عدم التورط في خضم الاحداث السياسية العربية والدولية، واضعـاف فرص تأثـر مواطنيهـا بالافكار السياسية والمواقف القيمية والاجتماعية التي حملها الوافدون والاجانب معهم، اتجهت تلك الدول الى رسم سيـاسة داخلية وخارجية يمكن تحديد عناصرها الرئيسية في النقاط التالية:

-١- الوقـوف موقف الحيـاد من معـظم الخلافات والنزاعات العربية

والقيـام بدور الوسيط غير المنحاز لتقريب وجهات النظر الرسمية والحيلولة دون تطور الخلافات الى صراعات عسكرية.

٢- العمل على عزل مواطنيها عن العاملين في بلادها من مواطني الدول العـربية والاجنبية، والحيلولة دون قيام تفاعل خلاق ومنتج بين الجانبين، وذلك من خلال سن وتطبيق قوانين التفرقة بين المواطنين و«غير المواطنين».

٣- الاتجاه نحو اقامة العلاقات الخاصة مع دول الغرب الرأسمالية وذلك من أجل الحصول على الدعم السياسي والحماية العسكرية والاجنبية عندما تقتضي الضرورة ذلك.

٤- تقديم المعونات المالية السخية للعديد من دول العالم الثالث، وفي مقدمتها الدول العربية، وذلك من أجل شراء سكوتها على سياسة التفرقة والتمييز الداخلية ومساعدتها على بناء بعض المشاريع التنموية.

٥- محـاولة الاستفـادة من كل الفـرص المتـاحة عربيا، ومن بينها الخـلافـات العـربيـة - العربية وذلك من أجل تعزيز استقلالها وحيادها وتكريس دورها القيادي على الساحة العربية.

ان ادراك حكومات الدول البترولية لمدى تخلف شعوبها من النواحي الاجتماعية والثقافية عن غالبية الشعوب العربية الاخرى، وكون معظم العرب العاملين في بلادها من ذوي المؤهلات العلمية والثقافية المرتفعة نسبيا دفعها الى القيام بسن القوانين التي حالت دون تمتع «الاجانب» بنفس الخـدمات الحكومية والمزايا الوظيفية والحريات السياسية التي وفرتها الدولة للمواطنين. ولقد نتج عن ذلك انفراد «المواطنين» باحتكار الثروة والسلطة والقدر المسموح به من الحرية. ومن أجل ارضاء الشعب وتعويضـه على فترة الحرمان الطويلة التي عاشها خلال عهود التخلف والفقر والحاجة، قامت تلك الحكومات برفع مستوى الخدمات الصحية والثقـافية والاجتماعية واقتصار بعضـها على المواطنين دون غيرهم من العـاملين في بلادهـا. وبسبب تدفق الثروات الهائلة والتوسع الكبير في مجال الخدمات اتسع نطاق العمليات التجارية والنشاطات الاقتصادية بوجـه عام، وهي النشاطات التي قامت أساسا على اكتاف «الوافدين» والاجانب وجنى المواطنون ثمارها الرئيسية.

ان القوانين والاجراءات التي قامت الدول البترولية بسنها وتطبيقها في بلادها ادت عمليا الى منع قيام اوضاع طبيعية تسمح بحدوث تفاعل وتكامل بين الاجانب والمواطنين من جهة، وقفل الباب أمام تطور علاقات عمل طبيعية من شأنها اتاحة المجال لتسلم الكفاءات العلمية والفنية المؤهلة مهام المسؤولية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية من جهة اخرى. وهكذا ساهمت تلك القوانين في خلق بيئة مصطنعة سمحت بقيام المجتمعات الاولى على الرغم من تخلفها النسبي، باستغلال المجتمعات الثانية والسيطرة عليها.

وبسبب صغر حجم سكان، وأحيانا مساحة، معظم الدول النفطية، فان مواردها البشرية عجزت عن تحمل اعباء التوسع الهائل في النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدمات الحكومية، كما عجزت اقتصادياتها البدائية عن استيعاب مداخيلها الهائلة من الصادرات البترولية. ولذلك اضطرت حكومات تلك الدول الى استيراد اكثر من ثلاثة ملايين عامل وموظف وفني من مختلف اقطار العالم، غالبيتهم من البلاد العربية، والى استثمار الجزء الأكبر من فوائضها المالية في دول الغرب الصناعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. ولقد نتج عن التوسع الكبير في مختلف النشاطات الاقتصادية، خاصة ما كان يتعلق منها بقطاعات التشييد والبناء والخدمات الصحية والتعليمية والتجارة والمعاملات المالية فتح باب الاثراء الفاحش على مصراعيه. وبسبب توفر المال لدى الدولة واتجاهها الى ارضاء العامة وشراء سكوت الطبقات الخاصة والعائلات المعروفة، اصبح الاسراف في الاستهلاك على المستوى الشخصي والانفاق التظاهري والتفاخري على مستوى الدولة أهم سمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول. واذا كان الاسراف والتبذير على المستويين الفردي والجماعي، الشعبي والرسمي قد أديا الى اهدار الكثير من فرص التنمية الحقيقية، فانهما ساهما أيضا في انتشار الفساد والرشوة والواسطة بوجه عام.

ومن ناحية اخرى، كان اتجاه الدول النفطية الى تطبيق قوانين التفرقة ضد العاملين فيها من العرب من العوامل الرئيسية التي ساعدت على ترسيخ الولاءات الاقليمية وتبلور العنصرية والطائفية كحقيقة اجتماعية واحيانا كضرورة اقتصادية حياتية. اذ بينما ساهمت قوانين احتكار

الثروة والسلطة من قبل مواطني الدول البترولية في تقوية احساسهم بالتميز الاجتماعي والاقتصادي عن الغير، أدت الى دفعهم، وبقوة، في اتجاه الدفاع عن تلك القوانين والتمسك بها، وذلك بسبب الامتيازات التي منحتهم اياها. اما بالنسبة لتجمعات الاجانب والوافدين فان موقف المجتمعات البترولية منهم أدى الى تعميق احساسهم بالمرارة ودفعهم الى الالتفاف حول الشعارات الاقليمية واعتماد الطائفية والقبلية كاطار انتماء اجتماعي وأداة عمل اقتصادي.

ومن أجل ضمان التمتع بالثروة الهائلة واستمرار القدرة على استغلال جهد العاملين من الوافدين قامت حكومات الدول النفطية بتقديم المعونات المالية السخية للدول غير النفطية، خاصة الدول المصدرة للايدي العاملة ودول المواجهة العربية. ولما كانت تلك المعونات قد قدمت للحكومات المعنية ومن خلالها، وان معظمها انفق على بناء الجيوش وتقوية اجهزة الامن والمخابرات فقد أدت الى تصدير الرشوة والفساد وتكريس أنظمة الحكم القائمة والاسهام في اثراء الطبقات المسيطرة سياسيا واقتصاديا على المجتمع. ولما كان لكل شيء ثمن، فان معونات دول النفط الغنية لغيرها من الدول العربية أدت في الواقع الى شراء سكوت حكام الدول الفقيرة وغالبية مثقفيها على تجاوزات الطبقات الحاكمة والثرية في الاقطار النفطية من جهة، وتقبل مسلكياتها ومواقفها وقيمها، على الرغم من تخلف معظمها وانحراف بعضها، كجزء من التجربة والتركة الحضارية العربية من جهة ثانية. وفي الوقت ذاته اتجهت حكومات بعض الدول النفطية الى محاولة فرض قيم ومسلكيات الماضي على جيرانها وعلى بعض الشعوب الاسلامية التي زاد اعتمادها على المعونات المالية، وذلك من أجل تكريس شرعية طريقة حياة المجتمعات البترولية وتعميق تمسك الغير بقيم الماضي التراثية. ومما ساعدها وشجعها على السير في ذلك الاتجاه توفر المال لديها بكثرة وتخوف الطبقات الحاكمة فيها من مضاعفات استمرار اتساع الفجوة التي كانت تفصل أغنياء الأمة العربية عن فقرائها على المستويين الفردي والقطري، وما قد تثيره تلك المضاعفات من آثار على نفسية ومسلكية وتطلعات الطبقات والشعوب الفقيرة بوجه عام. وهكذا قامت الثروة النفطية بارساء اسس تحالف الطبقات الحاكمة والطبقات الغنية في غالبية الاقطار العربية، والاسهام

في تكريس التجزئة السياسية ونظم الحكم الاقليمية، وتشجيع الاستغلال الاقتصادي والفساد الاجتماعي واضعاف فرص تطور تيارات تحررية وتنموية حقيقية في الوطن العربي بوجه عام.

وكما أشرنا سابقا، فان صغر حجم سكان معظم الدول البترولية اذا ما قورن بحجم ثرواتها البترولية ومواردها المالية جعلها مطمع العديد من القوى الأجنبية، الدولية والاقليمية، كما كان سببا من اسباب تعميق احساسها بالخوف وعدم الاطمئنان. ومن أجل الحصول على الطمأنينة ـ وذلك في غياب القدرة الذاتية على حماية النفس والتهرب من العمل ضمن الاطر القومية ـ اتجهت غالبيتها الى زيادة درجة تقاربها مع امريكا وتعاونها معها واعتمادها عليها، والى الاستثمار المكثف في أجهزة الامن والمخابرات وبناء الجيوش والقواعد العسكرية. ومع تشعب المصالح الاقتصادية والمالية والعسكرية التى اخذت تربط امريكا بغالبية الدول العربية المصدرة للنفط زاد اعتماد تلك الدول على امريكا سياسيا وامنيا، كما تعمقت درجة تبعيتها للرأسمالية العالمية. وهكذا، أخذت تلك الدول تخرج تدريجياً من اطر العمل العربية القومية وتدخل ببطء في اطار دولي توجهه وتسيطر عليه المصالح الغربية والقوة السياسية والعسكرية الامريكية.

وفي الواقع أدت الثروة النفطية في السبعينات الى تبلور مجتمع رفاه بترولي احس بتميزه عن الغير ورغبته في الابتعاد عنهم وحاجته للتمسك بأطر العمل القطرية حفاظا على مصالحه وامتيازاته. وبسبب تولي الدولة في المجتمعات البترولية لمسؤولية توفير الخدمات العامة واحتياجات مجتمع الرفاه، واتجاهها للسكوت على تجاوزات وأحيانا انحرافات المسؤولين والاثرياء، وعدم قيامها بفرض نظام للضرائب على الدخول، أخذ الاحساس بالانتماء للوطن وبالمسؤولية تجاه المجتمع يفقد معانيه وأبعاده الحقيقية. وهكذا اضافت الثروة النفطية عاملا جديدا من عوامل تعميق التفرقة والطبقية، ودافعا اضافيا لتشجيع الطبقات الحاكمة والثرية على اهمال مسؤولياتها الاجتماعية، الوطنية والقومية، وتيارا مصلحيا يعمل في الاتجاه المعاكس لقوى الوحدة والعدالة في البلاد العربية.

وباختصار قامت الثروة النفطية في تلك المرحلة بالمساعدة على تكريس

كبت الحريات وتعميق الاقليمية على المستوى السياسي، وانتشار الفساد والرشوة، وعودة التمسك ببعض المواقف القيمية المتخلفة على المستوى الاجتماعي، واتجاه الاغنياء الى استغلال الفقراء وسلب أموال الشعب وتسخير مقدرات الوطن لخدمة مصالحهم الذاتية على المستوى الاقتصادي. وفوق ذلك كله قامت الثروة النفطية باستخدام المال لالباس تلك التطورات والظواهر المرضية السياسية منها والاجتماعية، لباسا من الشرعية الحضارية العربية والاسلامية.

خصائص المجتمع النفطي:

بعد اجتياز مرحلة الخوف من احتمال قيام امريكا باحتلال آبار النفط العربية وتقبل المجتمع الدولي لعملية تصحيح أسعار النفط واستكمال عملية قيام الدول المصدرة للنفط بالسيطرة على مواردها الطبيعية، أصبح بالامكان الاطمئنان لاستمرار تدفق العائدات النفطية وقيامها بدور فاعل وهام في الحياة العربية. وقبل انتهاء عقد السبعينات، ونتيجة لملابسات الثورة الايرانية وما أحدثته من آثار على أسواق النفط العالمية، ارتفعت اسعار النفط مرة ثانية وتزايدت معها العائدات النفطية بنسبة تعادل ٢٥٠ بالمائة خلال سنتين تقريبا. ولقد أدى ذلك الى زيادة أهمية الثروة النفطية في الحياة السياسية والاجتماعية العربية، والى تكريس اهمية الدول العربية المصدرة للنفط ومكانتها الدولية. ونتيجة لذلك اتجهت الدول النفطية الى تقديم المزيد من المعونات المالية للدول العربية الفقيرة ودول المواجهة، والى توظيف قدر أكبر من الفوائض المالية في دول الغرب الرأسمالية. ولقد نتج عن ذلك زيادة ثقة الدول الغنية بنفسها واعتزازها بمعطيات وطريقة حياتها من ناحية، وتعميق اعتماد اقتصاديات الدول العربية الفقيرة على الدول الغنية من ناحية ثانية، وتزايد درجة تشابك المصالح الاقتصادية والمالية للدول النفطية مع دول الغرب الرأسمالية من ناحية ثالثة.

ولما كان الربح المادي يمثل أهم دوافع العمل في مجتمعات الغرب الرأسمالية، وان المصالح الاقتصادية تشكل جوهر علاقاتها الدولية، فان ثروة النفط العربية أصبحت عامل جذب هام بالنسبة لتلك المجتمعات، مما دفعها الى التقارب من المجتمعات العربية والعمل على زيادة حجم

التبادل التجاري والثقافي معها. ومن أجل تشجيع دول النفط وأثريائه على شراء منتجاتها الصناعية والاستهلاكية والاستثمار في اقتصادياتها الرأسمالية، قامت حكومات تلك الدول بزيادة درجة اهتمامها بحكام الدول النفطية واحترام وجهة نظرهم السياسية وتقاليدهم وعاداتهم الاجتماعية. ولقد استوجب ذلك قيام الحكومات والمجتمعات الغربية بتقبل طريقة حياة وتفكير المجتمعات النفطية، والعمل في الوقت نفسه على ابقاء تلك المجتمعات على حالها من التخلف والتبعية، وذلك من خلال العمل على تشجيع الرشوة والفساد وتعطيل محاولات التحديث ونقل التكنولوجيا الى البلاد العربية. وهكذا اخذ الكثير من القيم التراثية المتخلفة والمواقف المجتمعية السيئة والمسلكيات المنحرفة التي أوجدتها وغذتها الثروة النفطية في غالبية الاقطار العربية تكتسب شرعية حضارية دولية بعد اكتسابها الشرعية الحضارية العربية.

وبينما تميزت المجتمعات النفطية بقدرتها الهائلة على الاسراف والتبذير وعجزها شبه الكامل عن العمل المنتج، تميزت بالابتعاد شبه الكلي عن العلمية والعقلانية في التفكير والتحليل. اذ بينما قامت الحكومات باعطاء المواطنين فرصا خيالية لكسب المال وتكديس الثروات دون جهد حقيقي، لم تفرض عليهم تحمل مسؤوليات حقيقية تجاه اوطانهم ومجتمعاتهم. وبينما اتجهت الى تسليم المواطنين مسؤوليات العمل في المواقع الهامة والحساسة، لم تقم بسن وتطبيق الانظمة الادارية المناسبة لتقييم الاداء والمحاسبة على الاخطاء. ولما كانت عملية التوظيف قد استخدمت من قبل تلك الحكومات كأداة لتوزيع دخل النفط بين المواطنين وتحقيق مجتمع الرفاه، فان المكافأة لم تقترن بحسن الاداء، كما ان اسناد المسؤوليات لم يقترن بالامانة او القدرة على العطاء. ولذلك قام البعض باستغلال مواقعهم عن جشع والاساءة لاوطانهم عن جهل، وبالتالي الاسهام في اضاعة الكثير من الفرص لدفع مجتمعاتهم في الاتجاه السليم وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التي اتاحتها الثروة النفطية الهائلة.

ولما كان التنافس الاقتصادي والتميز الاجتماعي في غالبية المجتمعات النفطية قد قام على أسس عائلية وقبلية واحيانا طائفية، فان التفرقة ضد الاجانب والتكالب على المال أصبحا أهم عوامل الوحدة الوطنية، خاصة

في غيـاب الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية وضعف الشعور بالانتماء للوطن. وفي الواقع قامت الوحدة الوطنية في غالبية تلك المجتمعات على عاملين رئيسيـين: اولهما تطبيق قوانين التفرقة ضد الاجانب، وبالتالي تميـز المـواطنين في نظر القانون والدولة عن الوافدين، وثانيهما الولاء العائلي والقبلي والطائفي كاطار للاحساس بالانتماء وأداة للحصول على الجـاه والثـروة. وبينمـا قاد العـامل الاول الى اعطاء المواطنين فرصا اقتصادية وخدمات اجتماعية وثقافية ومعاملة حكومية خاصة لم يكن من حق الاجانب التمتع بها، سمح لهم باستغلال الوافدين، والاعتداء احيانا على حريتهم وكرامتهم، والحيلولة دون حصولهم على الكثير من حقوقهم الاساسية. أما العامل الثاني فقد جعل من حق ابناء بعض العائلات والقبائل والطوائف دون غيرهم شغل المناصب السياسية والاقتصادية الهـامـة في المجتمع، كما جعل من حق العائلات الحاكمة اغداق المال والجـاه على المـوالين والمقـربـين من أفراد وعائلات دون اخضاع تلك العمليات لرقابة قانونية او مجتمعية سليمة.

ومن ناحية أخرى، فان تلك القوانين والممارسات ادت الى احساس الاجانب بوجه عام، والوافدين من البلاد العربية والآسيوية بوجه خاص، بالمرارة تجاه الدول التي كانوا يقومون بخدمتها وبالاغتراب والاستياء تجاه المجتمعات التي دأبوا على التعامل معها. وبسبب تدني اوضاعهم المعيشيـة بشكـل عام وحـرمـانهم من ممـارسـة حقـوقهم السياسية والاقتصـاديـة وأحيانا الاجتماعية والفكرية من ناحية، وانعدام الامل بتحسن تلك الاوضاع في المستقبل من ناحية ثانية، أصبح الاحساس بالبـؤس والالم والتشـاؤم الطابع الأعم لحياة وتفكير الغالبية، خاصة المثقفين منهم. ونتيجة لسوء الاوضاع الحياتية في معظم الدول العربية والآسيـويـة المهاجر منها، وضيق فرص العمل وتدني الدخول مقارنة بمثيلاتها في الدول النفطية، أصبحت حياة غالبية الوافدين في دول النفط الغنيـة، الخليجية منها وغير الخليجية، كتجربة حياتية في مصيدة تم الوقوع فيها وصعب الخروج منها وتعذر التعايش معها وتحقيق الذات من خلالها.

وهكـذا تبلور المجتمـع النفطي على حقيقته فاذا به تجمعا لعائلات وقبـائـل متنافسة فيما بينها ومتميزة بسبب قوانين التفرقة عن غيرها،

تنطلق من قيم وتقاليد العصور الوسطى، وتعمل من خلال دوائر حكومية بيروقـراطيـة غير منتجـة، اقتصادها قائم على تصدير النفط والتجارة بالسلع الاستهـلاكيـة وتجـارتهـا وسيلة للاستغـلال وانتشار الرشوة والفساد. وبينما اتجهت الى استخدام أحدث نتاج الثورة التكنولوجية من أجل تكريس قيم واخلاقيات ومسلكيات مجتمع رفاه استهلاكي غير منتـج، وحـاولت توجيـه التحـولات الاجتماعية والثقافية وجهة سلفية تقليدية محافظة، تجاوزت بتطلعاتها الاستهلاكية عصر الفضاء. وبسبب تناقض قيم ومسلكيات عصر الفضاء، والتي تقوم بوجه عام على العمل الجمـاعي والبحث العلمي واطلاق الحريات العامة وتشجيع المبادرات الفـردية وسياسة العقلانية والتنظيمات المؤسسية في المجتمع، مع قيم ومسلكيات العصور الوسطى والمجتمعات القبلية، والتي تقوم بوجه عام على سيـادة التقليـد، والضمان العائلي وغلبة العقلية الفردية والقبلية وسيطرة السلطة الابوية على مختلف اوجه الحياة، دخلت تلك المجتمعات حالة من عدم الاتزان وانعدام الوزن. اذ بينما فشلت في تفسير معنى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها، عجزت عن تحديد معـالم الطريق نحـو المستقبـل أو استيفـاء الشروط المـطلوبـة للقيام باستغلال امكانياتها وثرواتها لصالح الاجيال القادمة. وبسبب اتجاه الطبقات المسيطرة الى استخدام قيم الماضي وعلاقاته المجتمعية لتكريس مواقعها السياسية وحماية امتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية، وجدت نفسها مضطرة ـ بحكم انتشار التعليم وزيادة الوعي في المجتمع ـ الى استخدام وسائل العصر البوليسية والمخابراتية في كبت الحريات واحكام السيـطرة على الحكم. ولما كانت قيم ومسلكيـات وتنـظيمـات العملية الانتاجية الحديثة تختلف كل الاختلاف عن قيم ومسلكيات وتنظيمات الحيـاة القبليـة، فان تلك المجتمعـات عجـزت عن خلق المـؤسسـات الاقتصـاديـة والثقـافيـة والسيـاسية القادرة على توظيف الامكانيات والثروات الطبيعية والبشرية لخدمة المجتمع وبناء قدراته الذاتية. ولقد نتج عن ذلك كله قيام جيل واحد، هو جيل النفط الحالي، باحتكار ثروات ومقـدرات الاجيـال العربية القادمة وتبذيرها دون وازع من ضمير او احساس بمسؤولية وطنية او قومية.

وعلى صعيد آخر، ساهمت مضاعفة المداخيل من الصادرات النفطية

ـ كما سبقت الاشارة اليها ـ في مضاعفة حجم النشاطات الاقتصادية، وبشكل خاص ما كان يتعلق منها بالانفاق الحكومي، وارتفاع مستوى الاستهلاك وتزايد حجم المعاملات التجارية والمالية. ولقد كان من نتيجة ذلك ظهور طبقة من التجار والوسطاء والسماسرة وقيامها باحتكار معظم العمليات التجارية والمالية وغالبية المناقصات الحكومية. وبسبب سيطرة تلك الطبقة على عمليات الاستيراد الرئيسية ونجاحها في احتكار معظم المقاولات والمناقصات الحكومية الهامة أصبحت مصالحها ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح الشركات ومؤسسات الخدمات الاجنبية، وهي الشركات والمؤسسات التي قامت بتعيين طبقة التجار والسماسرة وسيطا بينها وبين الحكومات العربية. ولما كانت وظيفة الوسيط الاساسية هي كسب المناقصات والعقود الحكومية لصالح الشركات الاجنبية فان تلك الطبقة اتجهت الى رشوة المسؤولين وتشجيع الفساد واستخدامه جسرا للعبور فوقه الى السلطة والمال.

وكلاء التجارة وسماسرة المال:

ان اتساع النشاطات الاقتصادية، خاصة ما كان يتعلق منها بتجارة الاستيراد والمقاولات والخدمات الاستشارية والهندسية، قاد الى ظهور نظام الوكالات التجارية واتجاه معظم الحكومات العربية، النفطية وغير النفطية، الى الاعتراف به والتعامل من خلاله. وبموجب ذلك النظام قامت الشركات الاجنبية الكبيرة بتعيين وكلاء محليين لها في البلاد العربية مهمتهم تسويق منتجاتها وخدماتها وتمثيلها لدى السلطات الحكومية والاشراف على برامج الدعاية لها بوجه عام. وبسبب أهمية الدولة واجهزتها ومؤسساتها المختلفة بالنسبة للشركات العالمية وما تحاول تسويقه من بضائع وخدمات، فان اختيار الوكلاء المحليين تم أصلا على أساس قربهم من السلطة ووضعهم المالي وقدرتهم على التأثير في القرار الخاص بالمشتريات والمناقصات الحكومية. ولما كان المقربون من السلطة في غالبية الاحيان هم من الاثرياء واصحاب النفوذ، فان نظام الوكالات التجارية ادى في الواقع الى سيطرة القلة على النشاطات الاقتصادية الرئيسية، وبالتالي ساعد على تكريس الثروة وتكديسها في أيدي مجموعات صغيرة من الافراد والعائلات التي كانت تجلس على قمة الهرم

الاقتصادي والسياسي في المجتمع.

ومن أجل الحفاظ على المصالح الذاتية وتقوية المواقع الاقتصادية والسياسية، اتجه افراد تلك الطبقة الى التنافس فيما بينهم احيانا، والى التعاون احيانا أخرى. اذ بينما قاموا في العادة بالتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء والسيطرة على الاسواق التجارية العامة واخراج صغار التجار والمستوردين من الاسواق، اتجهوا في بعض الحالات الاخرى، خاصة المتعلقة منها بالمناقصات والمشاريع الكبيرة الى التعاون فيما بينهم، بشكل علني أحيانا وسري في غالبية الاحيان الاخرى، وذلك من أجل اقتسام العقود والمناقصات والارباح وحصر المعاملات الحكومية الرئيسية ضمن مجموعة صغيرة ومحددة من الموردين والتجار. وبينما ساهمت المنافسة بين الوكلاء التجاريين في تمكين القلة من السيطرة على معظم النشاطات الاقتصادية الرئيسية، فانها ساعدت ايضا على تكريس احتكار تلك القلة للثروة والمال والجاه. اما عمليات التعاون والتآمر فقد أدت الى خداع الدولة وشراء سكوت المسؤولين وتعظيم الارباح المحققة من المناقصات، وبالتالي نهب اموال الشعب وتوجيهها لاشباع جشع القلة المسيطرة على المجتمع وخدمة مصالح الشركات الاجنبية.

ومن ناحية أخرى، أدى ارتفاع مستويات الاستهلاك والاستيراد من الخارج الى انخفاض معدل المدخرات الشعبية بوجه عام، وحصرها في الطبقة التجارية التي احتكرت أهم النشاطات الاقتصادية في المجتمع. وبحكم تجربتها في العمل التجاري والمالي، وعلاقاتها الوثيقة بأهم الشركات العالمية، وتعاملها بالعديد من الاجهزة والمنتجات الصناعية والالكترونية المعقدة، أصبحت طبقة التجار الشريحة الاجتماعية الاكثر معرفة بأصول التنظيم الاداري والافضل تأهيلا لقيادة وتوجيه النشاطات الاقتصادية. وفي الواقع اصبحت تلك الطبقة تحتكر الى جانب المال، معظم الخبرة الفنية المتواضعة التي توفرت لدى المجتمع في مجالات الاستيراد والتمويل والتسويق والادارة، مما جعلها الطبقة الوحيدة المؤهلة ماليا وفنيا واداريا لقيادة عملية التنمية في المجتمع، وذلك على الرغم من قصور تجاربها وتقصيرها في تحمل مسؤولياتها في هذا المجال. الا ان قيام طبقة التجار باحتكار حق تسويق البضائع والخدمات الاجنبية ذات الجودة العالية والسمعة العالمية، وتمكنها في غالبية

الاحيان من الحصول على الارباح الطائلة دون مخاطر حقيقية او جهد كبير، وذلك لمجرد كونها «الوكيل المعتمد للشركة الاجنبية» دفعها الى الابتعاد عن الخوض في مجالات التصنيع وما تتطلبه من جهود مضنية ومخاطر مالية. وبسبب ارتباط مصالح هذه الطبقة مع مصالح الشركات الاجنبية من ناحية، وتعارضها مع مصالح الشركات الوطنية التي حاولت منافسة الشركات الاجنبية من ناحية ثانية، اصبحت طبقة الاغنياء العرب واحدة من اهم عقبات التنمية في البلاد العربية وعميلا محليا معتمدا لقوى الرأسمالية العالمية.

ومن جهة اخرى، كان لاتساع نطاق النشاطات الاقتصادية، خاصة التجارية والمالية، وسهولة انتقال المال بين غالبية الدول العربية، وقيام العاملين في الدول النفطية بتحويل جزء من اموالهم للدول غير النفطية، الاثر الاكبر في زيادة عدد ونمو حجم البنوك العربية. وبينما كان من المفروض ان تقوم البنوك في البلاد العربية بتجميع المدخرات من صغار وكبار المدخرين وتوجيهها للاستثمار في المشاريع الانتاجية، قامت معظم تلك البنوك بتجميع المدخرات وايداعها في بنوك دول الغرب الرأسمالية. وعلى الرغم من تمتع البنوك العربية في غالبية الاحيان بحق الاستثمار المباشر، فانها اختارت استثمار معظم ما لديها من اموال وودائع في البنوك الاجنبية، وبالتالي الابتعاد عن الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان مثل هذا التصرف لم يقتصر فقط على البنوك التجارية بل شمل ايضا معظم البنوك المركزية ومؤسسات الادخار العربية. اما الجزء البسيط الذي استثمر في الاقتصاديات العربية فقد اتجه معظمه الى قطاع المباني السكنية وتجارة الاراضي والعقار والمضاربة في الاسواق المالية. ولقد نتج عن ذلك قيام تلك البنوك بالمساهمة في خلق الاجواء المناسبة لارتفاع الاسعار وزيادة حدة التضخم ومساعدة طبقة التجار على زيادة ثرواتها، وبالتالي الحاق الاضرار بدخول ومدخرات واوضاع الموظفين والفقراء، وزيادة اتساع الفجوة التي كانت تفصلهم عن التجار والملاك والاغنياء.

ومن خلال تجميع المدخرات وايداعها في البنوك الاجنبية قامت البنوك العربية ـ عمليا ـ بحرمان المستثمرين العرب والعديد من الدول العربية من الحصول على التمويل اللازم للقيام بالكثير من المشاريع

الاستثمارية، خاصة الصناعية والزراعية. ولما كانت البنوك العربية بوجه عام قد تجنبت الاستثمار المباشر، وحالت دون حصول الكثير من البرامج الصناعية والمشاريع الانتاجية على التمويل اللازم، ونجحت ـ في الوقت ذاته ـ في اقناع صغار وكبار المدخرين بايداع أموالهم لديها، فان سياساتها الخاصة بالاستثمار والاقراض ساهمت في الحقيقة في ابطاء عملية التنمية في البلاد العربية. وحيث ان عمليات تجميع المدخرات وايداعها في البنوك الاجنبية لا تشتمل على قدر كبير من المخاطرة او المغامرة، كما لا تحتاج لقدر كبير من الخبرة والذكاء، فان دور المسؤولين عن تلك البنوك اقتصر تقريباً على دور الوسيط بين المدخر في البلاد العربية والمؤسسة الاستثمارية والبنوك الاجنبية في دول الغرب الرأسمالية. وبسبب تجاوز أسعار الفائدة على الودائع في البنوك الاجنبية لاسعار الفائدة التي دفعتها البنوك العربية، وقيام نسبة كبيرة من المدخرين العرب برفض تسلم الفوائد المستحقة على ودائعهم لاسباب دينية، تمكنت البنوك العربية من تحقيق ارباح كبيرة واحيانا خيالية. وحيث ان الربح ـ كما يعرفه علم الاقتصاد ـ يأتي نتيجة النجاح في القيام بعملية استثمارية غير مضمونة النتائج، فان معظم الارباح التي حققتها البنوك العربية ليست في الواقع الا عمولات مالية لا علاقة لها بالعملية الاستثمارية. ولما كان حق الاستثمار المباشر الذي اقرته معظم الحكومات العربية قد جعل المؤسسات البنكية مؤسسات استثمارية ذات مسؤولية اجتماعية، فان اتجاهها الى التركيز على الاستثمار في الخارج جعل دورها يتنافى مع متطلبات الخدمة الوطنية والمصلحة القومية.

ومع استمرار تدفق الثروات المالية وتزايد قوة التيارات الدينية، خاصة بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران تبلورت ظاهرة انشاء البنوك وبيوت المال الاسلامية «غير الربوية». ولما كانت تلك البنوك قد قامت على أساس دفع نسبة من ارباحها السنوية للمدخرين بدلا من الفوائد التي تدفعها البنوك التجارية العادية، وانها ـ بحكم فلسفتها الدينية ـ اعتبرت الفائدة نوعا من الربا المحرم في الاسلام، فان اعمالها البنكية اقتصرت على تمويل العمليات التجارية والقيام ببعض النشاطات الاستثمارية والتي انحصرت تقريبا في تجارة الاراضي والعقار. وفي مجال

تمويل العمليات التجارية، قامت تلك البنوك باستيراد البضائع لحساب زبائنها من التجار واعادة بيعها لهم بسعر أعلى من سعر الشراء، وبالتالي تحقيق نسبة متواضعة من الارباح. ولما كانت عمليات الشراء والبيع واسعار وكميات المواد المستوردة يتم في العادة الاتفاق عليها مسبقا بين البنك والتاجر الراغب في الاستيراد، فان دخل البنوك الاسلامية من العمليات التجارية لا يمكن اعتباره ربحا بالمعنى الاقتصادي المعروف بل عمولة تجارية. واذا كانت تلك البنوك قد قامت بالتغلب على مشكلة علاقة الفائدة بالربا وايجاد حل مقبول لها من النواحي النفسية والدينية، فان دورها في الحياة الاقتصادية لا يختلف كثيرا عن دور البنوك التجارية. وبسبب تراجع نشاطات الاستيراد والتسويق في البلاد العربية بوجه عام، وتقلص حجم عمليات المتاجرة بالعقار، فان من المحتمل ان تقوم تلك البنوك بدور ايجابي في عمليات التنمية الحقيقية، الا اذا قامت بايجاد مخرج فقهي مناسب، وما أكثر المخارج الفقهية المناسبة، لتوظيف اموالها بصفة مباشرة او غير مباشرة لدى مؤسسات الاقراض وبيوت المال العالمية.

ان حصول طبقة الوكلاء والتجار وسماسرة المال على الثروات الطائلة جاء في معظم الحالات دون جهد حقيقي، أو نتيجة لجهد متواضع غير موازٍ للمكافأة المادية. اذ ان وجود غالبية هؤلاء في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالقرب من الشخص المناسب وقبولهم القيام بالخدمات المناسبة جعل عملية اثرائهم صدفة تاريخية لا علاقة لها بالكفاءة العلمية او الخبرة العملية او الالتزام بالقضايا الوطنية. ولذلك، وبينما يندر وجود ثري في الدول الرأسمالية لا يقف على رأس مؤسسة اقتصادية كبيرة، فانه يندر وجود ثرى عربي يفهم معنى ودور المؤسسة الصناعية او الاستثمارية في الحياة الاقتصادية. وبسبب كون الحظ اساس الثراء في غالبية الحالات، وافتقار معظم الاثرياء العرب للمؤهلات العلمية وعراقة الممارسات الاقتصادية، فان غالبيتهم افتقدت القدرة على فهم القيمة الحقيقية للثروة، كما عجزت عن استيعاب دور المال في حياة المجتمع وأهميته بالنسبة للعملية التنموية.

وفي أوائل الثمانينات، وبسبب اتجاه الدول الرئيسية المستهلكة للنفط الى خفض درجة اعتمادها على النفط بوجه عام ونفط العرب بوجه خاص،

أخذت السوق العالمية للنفط تتحول تدريجيا من سوق يسيطر عليها ويتحكم في اسعارها المنتجون الى سوق يسيطر عليها ويوجهها المستهلكون. اذ بينما بلغ معدل الانتاج العربي من النفط نحو ٢١ مليون برميل في اليوم خلال العام ١٩٧٩، انخفض ذلك المعدل الى نحو ١٦ مليون برميل في اليوم خلال العام ١٩٨١، والى أقل من ١٠ ملايين برميل في اليوم في العام ١٩٨٥، وبينما بلغ سعر برميل النفط في المعدل نحو ٣٤ دولارا في العام ١٩٨٣، انخفض ذلك السعر الى أقل من ٢٨ دولارا في العام ١٩٨٥ والى حوالي ١٤ دولارا في أوائل العام ١٩٨٦ والى اقل من عشرة دولارات في اواسط ذلك العام. ولقد كان من نتيجة ذلك انخفاض عائدات الصادرات النفطية العربية في العام ١٩٨٥ الى حوالي نصف ما كانت عليه في العام ١٩٨١، وبالتالي اتجاه الاهمية الدولية للنفط العربي والدول المصدرة له الى التدهور. وبسبب استمرار اسعار النفط في التراجع خلال عام ٨٦ انخفضت العائدات النفطية ثانية خلال ذلك العام الى حوالي ٦٠ بالمائة مما كانت عليه في العام ١٩٨٥. اذ ان قيام دول منظمة اوبك في أواخر العام ١٩٨٥ بتبني استراتيجية جديدة تقوم على تأمين نسبة معينة من سوق النفط العالمية بدلا من استراتيجية حماية الاسعار أدى الى تدهور سعر برميل النفط الى حوالي نصف ما كان عليه خلال بضعة أسابيع. ويعود السبب في ذلك الى ان سياسة حماية الاسعار استوجبت الحد من الانتاج وتوزيع حصصه بين المنتجين، بينما استوجبت سياسة تأمين حصة معينة من الطلب العالمي زيادة الانتاج وخفض الاسعار على أمل اجبار بعض المنافسين على الخروج من السوق.

ومع تراجع الاهمية السياسية والاقتصادية للمجتمعات النفطية على الساحة العربية، تراجعت قدرة الحكومات العربية على الاستمرار في سياسة الاسراف والتبذير، كما تقلصت فرص الثراء ونهب الاموال من قبل طبقة الوكلاء والتجار وسماسرة المال. ولقد نتج عن ذلك تزايد أهمية الثروة والاثرياء في الحياة الاقتصادية والسياسية، خاصة بعد تبلور ابعاد الازمة الاقتصادية والمالية التي أخذت تعاني منها كافة الاقطار العربية. ومع تزايد اهمية الثروة وتضاؤل فرص الحصول عليها انخفضت القيمة الشرائية لعرق العمال وضمائر المتطلعين للجاه والمال،

كما ازدادت قدرة اصحاب الثروات من حكومات ومؤسسات وافراد على ابتزاز قدر أكبر من التنازلات من الفقراء والمحتاجين وشراء عدد أكبر من السياسيين والمثقفين. ومن جهة ثانية، فان وعي اثرياء النفط بظروف وأسباب اثرائهم غير العادية وغير الطبيعية، وكونهم يمثلون نقطة الثراء الفاحش في بحر الفقر المتزايد في البلاد العربية، جعلهم يدركون صعوبة استمرار تدفق الاموال ويفتقدون الاحساس بالطمأنينة تجاه ما يمتلكون من ثروات. ولذلك اتجه جميع أفراد هذه الطبقة تقريبا اما الى الرحيل عن الوطن والاقامة في الخارج اقامة دائمة او شبه دائمة، أو ايداع كل او معظم اموالهم في بنوك اجنبية واستثمارها من خلال مؤسسات غربية رأسمالية. واذا كان البعض قد استمر في العيش في البلاد العربية وذلك على الرغم من القيام بتهريب الاموال الى الخارج، فان ذلك يعود لاسباب اجتماعية وعائلية جعلت من الصعب التكيف مع حياة الغرب وحالت دون القبول بطريقة حياته، خاصة فيما يتعلق منها بتربية الابناء. اما البعض الآخر والذي استمر في التردد على البلاد العربية بشكل منتظم والاحتفاظ ببيت للاقامة واحيانا بمكتب للاتصالات، فان ذلك يعود الى اصرار ذلك البعض على استنزاف ما تبقى وما استجد من ثروات عربية من ناحية، والاحتفاظ بمواقعه الاجتماعية والاقتصادية، واحيانا السياسية من ناحية ثانية.

ولما كانت الثروة - كما أوضحنا سابقا - قد جاءت نتيجة لصدفة تاريخية وانها لم تكن في معظم الحالات مصحوبة بجهد حقيقي اوكفاءة علمية او مقترنة باقامة مؤسسات استثمارية ناجحة، فان غالبية أثرياء الامة العربية فشلوا في تجاوز الحاجز النفسي والحضاري الذي يفصل عادة طبقة الاغنياء عن الفقراء. ولذلك اتجه اثرياء عصر النفط بوجه عام، الخليجيون منهم وغير الخليجيين، الى التصرف كاثرياء على المستوى الشخصي والاجتماعي تجاه انفسهم وعائلاتهم ومحيط معارفهم، والى التصرف كفقراء على المستوى الوطني والقيمي تجاه مجتمعاتهم وبلادهم. ومن أجل الحصول على غطاء ثقافي لواقع التخلف الذي تعاني منه أغلبية الاثرياء على المستوى الشخصي، واضفاء بعد حضاري لحياة الترف والتبذير واحيانا الابتذال على المستوى الاجتماعي اتجه بعضهم الى شراء ضعفاء النفوس من المثقفين واغرائهم

بالانضمام الى حاشية اهل المال والجلوس على موائد الثروة.

مثقفو المال والسلطة:

ان قيام بعض المثقفين العرب بالانضمام الى حاشية أغنياء عصر النفط واتجاه بعضهم الى الجري وراء فتات الاثرياء جعلهم يشكلون شريحة اجتماعية تابعة للمال والثروة، هدفها التمتع بحياة الترف والاسراف واملها الحصول على الثراء وما يستتبع الثراء عادة من سلطة وجاه. وبسبب قرب الثروة من السلطة واندماجهما غالبا في طبقة واحدة، واتجاه الفجوة التي تفصل السلطة عن الشعب في معظم الاقطار العربية الى الاتساع، أخذت طبقة مثقفي المال والسلطة في الابتعاد عن الشعب ومشاكله والانعزال عن هموم واهتمامات غيرها من المثقفين. وهكذا أصبحت تلك الشريحة من المثقفين العرب، وذلك بحكم علاقاتها المصلحية واوضاعها الاجتماعية وطريقة حياتها ونوعية تطلعاتها، تقتصر تعاملها على أهل الجاه والمال وتعيش في احياء سكنية منعزلة وبعيدة نسبيا عن احياء العامة من أبناء الشعب. وبسبب تشابك مصالح الطبقة الغنية واحيانا الطبقة الحاكمة ايضا مع مصالح الغرب الرأسمالي، أصبح مثقفو المال والسلطة في غالبية البلاد العربية منبر دعاية هام لثقافة الغرب ونظم حياته الاقتصادية ومنتجاته الاستهلاكية ومواقفه وقيمه واحيانا افكاره السياسية. وبحكم استمرار تواجد أفراد هذه الشريحة من المثقفين في البلاد العربية واتجاهها من حيث التطلعات وطريقة الحياة نحو الغرب، برزت كطبقة مميزة شرقية الجذور وغربية التوجهات، خلفيتها عربية وتطلعاتها اوروبية وامريكية. وهكذا أخذ هؤلاء، والذين يمكن ان يطلق عليهم اسم «المستغربون العرب» يسعون للتعرف على دقائق حياة وثقافة المجتمعات الغربية الرأسمالية أكثر من سعيهم للتعرف على دقائق حياة وثقافة الشعوب العربية والاسلامية، ويسلكون في حياتهم اليومية بوجه عام نموذجا حضاريا أقرب الى حضارة الغرب منه الى الحضارة العربية. وبانعزال هؤلاء عن ثقافة وتطلعات وطريقة حياة واماكن معيشة الغالبية العظمى من ابناء الشعب العربي لم يعد بامكانهم الاحساس بهموم العامة بصدق او التعبير عن مشاعرها وتطلعاتها بدقة او تحليل وتفسير مشاكلها ومظالمها بأمانة. وفي الواقع

أصبح «المستغربون العرب» وذلك بسبب تعارض مصالحهم وتناقض تطلعاتهم مع مصالح وتطلعات الطبقات الفقيرة والمستغلة والمهملة من أبناء الامة العربية، جزءا من المشكلة التي تواجه الشعوب العربية بدلا من ان يكونوا جزءا من الحل واداة من أدواته.

وعلى صعيد آخر، استطاع اصحاب المال واهل الجاه أيضا اغراء بعض المثقفين العرب الذين استقروا خارج الوطن العربي بالانضمام الى حاشية المال ودخول فلك التحالف المسيطر على الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في غالبية الاقطار العربية. وبسبب ارتباط هؤلاء عاطفيا واحيانا عائليا ووظيفيا بالبلاد العربية، واتجاههم الى اقامة روابط عضوية ومصلحية مع الطبقة المسيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في العديد من الاقطار العربية اصبحوا حلقة اتصال هامة بين اثرياء وحكام البلاد العربية واثرياء وحكام دول الغرب الرأسمالية. وبحكم معرفة هؤلاء بمعظم اوجه حياة ومواقف الشعوب العربية، وتزايد اهتمامهم ومعرفتهم بطريقة حياة واسلوب تفكير وتوجهات الطبقة المسيطرة على الاقتصاد والحكم في غالبية البلاد العربية، أصبحوا بالنسبة لحكومات وإعلام، واحيانا اجهزة مخابرات، الغرب الرأسمالي بوجه عام، والامريكي بوجه خاص، «خبراء الشؤون العربية والاسلامية».

ولما كان هؤلاء قد اتجهوا الى حصر علاقاتهم الرئيسية واتصالاتهم الاساسية بالطبقة الحاكمة والطبقة الثرية، فان رؤيتهم للواقع العربي ولحياة الشعوب العربية بوجه عام أصبحت مستمدة من رؤية طبقة الحكام وحياة الترف التي عاشها أثرياء النفط. أضف الى ذلك، ان تزايد اهتمام حكومات دول الغرب الرأسمالية خاصة الامريكية، بما يجري من تطورات اجتماعية وسياسية في البلاد العربية، وهو الاهتمام الذي رافق وقوع ازمات الطاقة وتلا سقوط شاه ايران، دفع تلك الحكومات واجهزتها المختصة الى تشجيع، واحيانا مساعدة، «خبراء الشؤون العربية والاسلامية» على تعميق اتصالاتهم بالحكام والبلاد العربية. ولما كانت اهتمامات الدول الرأسمالية تنحصر اساسا في تحديد طبيعة وحجم الاخطار التي تحيط بمصالحها حاضرا ومستقبلا، فان اجهزتها المختصة اتجهت الى الاستعانة بخبرة الخبراء العرب وتوظيف علاقاتهم بالطبقة

الحاكمة من أجل دراسة مواقف وتوجهات مختلف الطبقات الاجتماعية في البلاد العربية، وبشكل خاص الطبقات الحاكمة والطبقات المؤهلة لتسلم الحكم في المستقبل. اذ ان كون المعدات العسكرية لا تزيد عن كونها ادوات في يد القيادة السياسية جعل عملية التعرف على خصائص وميول وتوجهات ومخاوف الطبقة الحاكمة هدفا من الاهداف الرئيسية لاجهزة مخابرات ومراكز بحوث الدول الرأسمالية. وهكذا اخذ مثقفو السلطة والمال المقيمون في الخارج يبرزون كشريحة اجتماعية سياسية اكاديمية مميزة جعل بالامكان تسميتها مجموعة «المستشرقين العرب»، وهي المجموعة التي أخذت تقوم بدور حلقة الوصل وقناة الاتصال بين الطبقة الحاكمة والثرية في البلاد العربية والاجهزة المختصة في دول الغرب الرأسمالية. وبسبب كون هذه الشريحة المثقفة تعيش حياتها في الغرب وتستمد معلوماتها الاساسية عن العالم العربي من آراء ومواقف ومسلكيات الحكام وتصرفات وقيم ونمط حياة الاثرياء وكتابات وتحليلات الخبراء الاجانب، فان فهمها لحقيقة ما يجري على الارض العربية من تغيرات وتحولات اصبح فهما قاصرا وسطحيا. ولما كانت غالبية كتابات «المستشرقين العرب» قد جاءت بناء على رغبة الحكام العرب او حاجة الاجهزة المعنية في المجتمعات الغربية، فقد افتقدت العمق في البحث والتحليل، والموضوعية في التفسير والتعليل. وبسبب ضآلة معرفتهم بالواقع العربي على حقيقته من ناحية، واختلاف معطيات ذلك الواقع عن واقع الحياة في المجتمعات الغربية من ناحية ثانية، وقصور أدوات التحليل النظرية التي تعودوا دراستها وتدريسها في الجامعات الغربية من ناحية ثالثة، جاءت كتابات غالبية «المستشرقين العرب» سطحية وغير ذات قيمة حقيقية بالنسبة للفقراء والمضطهدين والملتزمين في البلاد العربية.

وإذا كان «المستغربون العرب» يقضون معظم وقتهم في البلاد العربية ويوجهون جل اهتمامهم للكتابة والحديث عن حياة المجتمعات الغربية، فان «المستشرقين العرب» يعيشون ويعملون في بلاد الغرب الرأسمالية ويوجهون معظم كتاباتهم للحديث عن التطورات السياسية والاجتماعية في البلاد العربية. وفي كلتا الحالتين يقوم هؤلاء واولئك من المستغربين والمستشرقين بخدمة اهداف الطبقة الحاكمة والطبقة الثرية ومصالح

الغرب الرأسمالية، وبالتالي يساهمون، بوعي احيانا ومن دون وعي في غالبيـة الاحيان الاخرى، في تكريس واقع التخلف والتجزئة والاحباط الذي تعيشـه مختلف شعوب الامـة العـربيـة. ان ارتبـاط مصـالح «المستغربين» و«المستشرقين» من المثقفين العرب بتحالف طبقتي الحكام واثـرياء عصر النفط من ناحية، ونجاح ذلك التحالف في السيطرة على المجتمـع، خاصة مؤسساته الثقافية والاعلامية من ناحية ثانية، جعل غالبيـة تلك المؤسسات بيئة طبيعية لتفريخ المزيد من «المستغربين» ومنبر دعاية لتكريم المستشرقين. وبسبب سيطرة اجهزة الاعلام الرسمية على الثقـافـة العـربيـة بوجه عام، وخضوع الصحافة غير الرسمية لرقابة الدولة، أصبحت كتـابات واقوال واشعار واغاني مثقفي السلطة والمال تطغى على الحياة الثقافية والفكرية والادبية في العديد من البلاد العربية. وبينما حاول هؤلاء الحصول على الجاه والثراء من خلال نفاق السلطة وتملق المال، اتجه الحكام الى استخدام تلك الشريحة من المثقفين كأداة لتبـريـر ما صعب تبـريـره من اقوال وافعال، كما اتجه الاثرياء، الى استخدامها كغطاء ثقافي وحضاري لتغطية ما صعب التستر عليه من تصرفات واعمال.

واذا كان التعاون مع السلطة والتحالف مع المال لا يشكل خطيئة بحد ذاته، وان الانعزال عن السلطة والابتعاد عن المال لا يشكل فضيلة في كل الحالات، فان محاولة تحليل اوضاع وتوجهات بعض المثقفين العرب على النحـو الذي سبق ايضاحه يهدف اولا وأخيرا الى المساعدة في تحديد موقع هؤلاء من حركة المجتمع ودورهم في صياغة مستقبله. ولما كان لكل شيء ثمن، فان انخراط المستعربين والمستشرقين في حاشية المال والسلطة كان سببا في تنازلهم عن الكثير من قيمهم وتراجع قدرتهم على تجديد وتـأصيـل معارفهم. وحيث ان فاقد الشيء لا يعطيه، فإن مثقفي المال والسلطة أصبحـوا ـ والحـالة هذه ـ غير قادرين على العـطاء الفكري والثقافي السليم وغير مؤهلين للدفاع عن قضايا المجتمع ومصالح الطبقات الفقيرة. وفي الوقت ذاته مكنهم موقعهم من حياة المجتمع الاقتصادية والثقـافيـة والاعـلاميـة من اقامة حاجز منيع حول غالبية المؤسسات الثقافية والبحثية والاعلامية حال بدوره دون بروز غيرهم من المثقفين الواعين والملتزمين بقضايا مجتمعاتهم وامتهم.

وبعد قيام المال العربي بالعمل على افساد ورشوة المسؤولين الحكوميين، ونجاحه في اقامة تحالف مصلحي قوي بين الطبقة الغنية والطبقة الحاكمة، واتجاهه الى شراء سكوت المعارضين وولاء المنافقين والطامعين، دخل العالم العربي مرحلة جديدة وفريدة من نوعها اقتصر فيها حق التفكير والتعبير على اصحاب الثروات، وحق التنظير والتنظيم على ارباب السلطات. واذا كانت مرحلة «من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم» والتي سادت في الستينات والسبعينات قد مكنت حملة السلاح من التعبير عن مواقفهم وآرائهم من خلال فوهات البنادق وممارسة الحكم من خلال السجون والمعتقلات، فان مرحلة «من لا يملك المال لا يحق له ان يتكلم» والتي ستستمر على الاغلب حتى نهاية الثمانينات، جعلت بامكان اصحاب الثروة التكلم من خلال ثقوب جيوبهم المثقلة بالمال وممارسة السلطة والجاه من خلال شراء الذمم والضمائر.

٧ الاجماع العربي والبحث عن الشرعية

لقد جاء النضال العربي ضد الحكم التركي وضد قوى الغرب الاستعمارية في اواخر القرن الماضي واوائل القرن الحالي نضالا باسم القومية العربية ومن أجل التخلص من الحكم الاجنبي واعادة توحيد الامة العربية في دولة واحدة. ولما كانت تركيا قد حكمت باسم الدين واعتبرت نفسها وريثة الخلافة الاسلامية، فان تصاعد الفكر والمشاعر القومية في تركيا نفسها كان ايذانا بتراجع اقبال مختلف شعوب الامبراطورية العثمانية على «الدولة الاسلامية الاممية» من ناحية، وتزايد اقبالهم على النضال من أجل اقامة الدولة القومية من ناحية ثانية. وفي الوقت ذاته جاء تحالف العرب مع قوى الحلفاء اثناء الحرب العالمية الاولى كشرط لتحرير مختلف الاقطار العربية وحصولها على الاستقلال في ظل سيادة عربية قومية. ولذا اصبح العمل العربي من اجل اقامة الدولة العربية الموحدة والمحررة والمستقلة الهدف الاساسي لنضال الشعوب العربية وقواها السياسية المنظمة والمبرر الأول لشرعية أنظمة الحكم القائمة في الاقطار العربية المستقلة.

ان ارتباط غالبية الشعوب العربية بعضها ببعض بروابط ثقافية وقيم اجتماعية وعادات وتقاليد حضارية ولغة واحدة مشتركة وتجربة تاريخية ودينية مميزة واحيانا بروابط قرابة ونسب قبلية، جعل انبثاق المفهوم القومي امرا طبيعيا واحيانا عملا تلقائيا. وعلى صعيد آخر، وبسبب تنوع وتفاوت نصيب مختلف الاقطار العربية من الثروات الطبيعية والبشرية، وكون بعض تلك الاقطار امتدادا جغرافيا، واحيانا بشريا، لبعضها الآخر، اصبح العمل من أجل اقامة الدولة القومية ضرورة اقتصادية وقضية انسانية. ونتيجة تمتع بعض الاقطار العربية بمواقع استراتيجية من النواحي العسكرية، وقدرتها على التأثير في أمن غيرها من الاقطار المجاورة، أصبح مطلب الوحدة العربية أيضا ضرورة سياسية وضمانة أمنية. وهكذا أصبح العمل من أجل اقامة دولة الوحدة القومية محاولة لاستئناف التكامل الجغرافي والبشري والاقتصادي والامني الذي يسود علاقة الاجزاء القطرية بالكل القومي من ناحية، وتسخيره لاعلاء شأن الامة وتحقيق اهدافها القومية والانسانية من ناحية ثانية. ولذلك لم

يحاول دعاة القومية العربية الأوائل تحديد مفهوم دولة الوحدة العربية وذلك لكونها النقيض للتجزئة السياسية التي فرضتها قوى الاستعمار الغربي على الامة والارض العربية. وفي ضوء ذلك، وبسبب ظروف الاحتلال والسيطرة الاجنبية، أصبحت كافة حركات التحرر والاستقلال القطرية آنذاك حركات قومية اجبرتها الظروف ومتطلبات مواجهة قوى الاستعمار المحلية حصر نشاطاتها السياسية، وأحيانا العسكرية، ضمن أطر قطرية. ولذلك جاء انتقال المناضلين والثوار العرب من قطر عربي لآخر امرا طبيعيا، كما جاء دعم مختلف الشعوب العربية لمناضليها دعما كاملا لم يعرف في غالبية الاحيان الحدود الاقليمية او النعرات الشعوبية والطائفية، او المعتقدات الدينية والايديولوجية. واذا كانت القاهرة قد قدمت الدعم السياسي والمادي، وأحيانا العسكري، لجميع حركات التحرر العربية، فان الشعوب العربية في كل من الاردن والعراق وسوريا لم تتردد في قبول قيادات وحكام من شبه الجزيرة العربية. ولذلك أصبح النضال من أجل ارساء المفاهيم الوحدوية والتحررية جزءا لا يتجزأ من عملية اقامة البناء القومي المتكامل والقادر على الاسراع في تحرير بقية الاقطار العربية، كما أصبح النضال القطري من أجل تحرير بعض الاقطار العربية جزءا لا يتجزأ من عملية استكمال بناء الدولة القومية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت الاقطار العربية التي كانت قد حصلت على استقلالها السياسي حينئذ بتأسيس جامعة الدول العربية، وذلك كخطوة اولى نحو خلق الاطار السياسي للدولة القومية، وايجاد الاداة القادرة على توفير متطلبات الدعم اللازم لاستكمال تحرر بقية الاقطار العربية. وهكذا أخذ الاجماع العربي يتبلور في تلك المرحلة حول شعارين رئيسيين: **إقامة الدولة العربية الموحدة وتحرير كافة الأقطار العربية من السيطرة الاجنبية**. وهذا يعني، ان أنظمة الحكم القطرية أصبحت تستمد شرعيتها ومبررات وجودها من الالتزام بالعمل على استكمال تحرر بقية الأقطار العربية من ناحية، والايمان بحتمية وضرورة قيام دولة الوحدة القومية من ناحية ثانية.

ولما كان من الصعب استكمال المقومات الرئيسية للدولة القومية قبل تحرير معظم الاقطار العربية والقضاء على أهم معاقل الاستعمار في البلاد العربية، فان هدف التحرر من السيطرة الاجنبية اخذ يستحوذ

على الأهمية والاولوية بالنسبة لبرامج عمل القوى الثورية وغالبية أنظمة الحكم القطرية. وهكذا اصبح «التحرر من الاستعمار» شرطا مسبقا من شروط تحقيق الوحدة العربية، كما اصبح مفهوم «التحرر» يقتصر على التخلص من السيطرة الاجنبية ولا يشتمل على ضرورة التخلص من قوى الاستغلال والقهر الداخلية. وفي العام ١٩٤٨، وبعد قيام بريطانيا بالاعلان عن انتهاء انتدابها على فلسطين، اتجهت العديد من القوى العربية المسلحة، الرسمية وغير الرسمية، الى فلسطين، وذلك من أجل الاسهام في تحريرها وتخليص أهلها من براثن الصهيونية العالمية. ولقد جاء ذلك العمل تأكيدا لحقيقة التزام العرب على المستويين الرسمي والشعبي بهدف التحرر من الاستعمار من ناحية، وارتباط مفهوم الشرعية السياسية بالعمل على تحرير كافة الاقطار العربية من السيطرة الاجنبية من ناحية ثانية. ولما كانت الحركة الصهيونية هي حركة استعمارية توسعية، فان الالتزام بمواجهتها أصبح أهم اسس الشرعية العربية بالنسبة لغالبية أنظمة الحكم القطرية، خاصة التي تواجدت منها في منطقة المشرق العربي حيث تركزت المطامع الصهيونية. وبسبب هزيمة الجيوش العربية على الارض الفلسطينية وفشلها في اداء المهمة القومية التي انيطت بها، ضعفت شرعية أنظمة الحكم التي شاركت في محاولة تحرير فلسطين، مما ادى فيما بعد الى سقوطها او سقوط رموزها الرئيسية الواحد تلو الآخر. اذ ان عدم قدرة العقل العربي آنذاك على تصديق امكانية هزيمة سبعة جيوش عربية امام قوات المنظمات الارهابية الصهيونية ادى الى قيام غالبية القيادات الحزبية والثقافية العربية باتهام أنظمة الحكم القطرية بالتآمر على فلسطين والقبول بمبدأ تقسيمها واقامة دولة يهودية على اراضيها. وفي الوقت ذاته قادت الهزيمة العسكرية على الارض الفلسطينية الى تعرية الفئة الحاكمة وكشف مدى قصورها وتقصيرها في اعداد وتسليح وتنظيم وصيانة كرامة الجيوش والامة العربية.

وفي ضوء تلك التطورات وبسببها جاء قيام أنظمة الحكم «الثورية» على انقاض أنظمة الحكم «العميلة» ليؤكد مجددا عمق ارتباط مفهوم شرعية انظمة الحكم السياسية بقضية تحرير الارض العربية من السيطرة الاجنبية. وفي الواقع قامت أنظمة الحكم الجديدة بترسيخ

مفهوم التحرر من الاستعمار وتعميق ارتباطه بمفهوم الوحدة العربية القومية من ناحية، واعادة تأكيد حقيقة ارتباط شرعية وجود انظمة الحكم القطرية بالعمل على تحقيق هدفي الوحدة والتحرير من ناحية ثانية. **وهكذا أصبح الالتزام بالقضاء على الكيان الصهيوني في فلسطين جوهر الاجماع العربي على المستوى الرسمي، كما اصبح الايمان بشعاري الوحدة والتحرير رمز الوعي والالتزام السياسي على المستوى الشعبي.**

ولما كانت انظمة الحكم العربية التي اطاحت بها الانقلابات العسكرية قد قامت اساسا في ظل سيطرة الاستعمار الغربي على البلاد العربية، وان فشلها في حماية ارض وعرب فلسطين كان أهم أسباب سقوطها وفقدانها الشرعية السياسية، فان أنظمة الحكم الجديدة أخذت تكتسب شرعيتها وشعبيتها من الالتزام بمبدأين اساسين: اولهما تحرير فلسطين من براثن الصهيونية، وثانيهما القضاء على معاقل ورموز الاستعمار وقوى التجزئة في البلاد العربية. ولذلك صاحب اندلاع تلك «الثورات»، خاصة في مصر وسورية والعراق، وقيام جيل جديد بتولي مهام القيادة السياسية والعسكرية في أهم الاقطار العربية، حدوث تفاؤل جماهيري واسع، وأحيانا ايمان قاطع بقرب تحقيق الحلم العربي في تحرير وتوحيد كافة الاقطار العربية. الا ان اتجاه تلك الانظمة لتبني سياسة تقوم على محاربة الاستعمار الغربي ومقاومة احلافه العسكرية، ومعاداة القوى العربية المتعاونة مع القوى الاستعمارية ادى الى حدوث تناقض بين مواقف واهداف انظمة الحكم الثورية القومية ومواقف وأهداف انظمة الحكم القطرية التقليدية. ومما ساعد على تعميق ذلك التناقض قيام غالبية الجماهير العربية بالالتفاف حول القيادات الثورية من ناحية، واتجاهها الى عدم الاعتراف بشرعية أنظمة الحكم التقليدية من ناحية ثانية.

ونتيجة لتناقض أهداف ومصالح القوى العربية الثورية مع أهداف ومصالح قوى الغرب الاستعمارية، واتجاه الاولى الى الالتزام بالقضاء على اسرائيل، اداة الاستعمار الغربي في فرض التخلف وتكريس التجزئة على الارض العربية، دخل الجانبان في معركة صراع على الوجود والحدود. وفي الوقت ذاته ادت المواجهة التي قادتها القوى العربية الثورية ضد

الاحلاف الاستعمارية التي استهدفت تكريس الامر الواقع وتدعيم بعض أنظمة الحكم القطرية الى تصعيد المواجهة وتعميق التناقض بين أنظمة الحكم الثورية وغيرها من أنظمة حكم غير ثورية، عربية وغير عربية. ونتيجة لذلك اضطرت حركة التحرر والوحدة العربية الى العمل في اتجاهين متوازيين ومتلازمين:

الاول داخلي: هدفه توحيد الصفوف وتقوية درجة التلاحم بين التنظيمات والقوى المختلفة، وتعميق الايمان والالتزام بالمبادىء الاساسية، وتحديد وتعريف طبيعة الاهداف وادوات تحقيقها السياسية وغير السياسية.

والثاني خارجي: هدفه زيادة الاتصالات والتفاعل مع العديد من حركات وقوى التحرر الآسيوية والافريقية والاستفادة من تجاربها النضالية وتوجهاتها الفكرية. ومن خلال عمليتي التلاحم الداخلي والتفاعل الخارجي اخذت القوى العربية الثورية تدرك تدريجيا أهمية الابعاد الاقتصادية ـ الاجتماعية لحركة النضال ضد الاستعمار وقواه الداخلية من ناحية، وعلاقة تلك الابعاد بتحقيق أهداف مرحلة ما بعد التحرر والاستقلال من ناحية ثانية.

ونتيجة لزيادة الوعي بمعطيات الواقع العربي ومتطلبات تغييره اتجهت القوى القومية الى رفع شعارات العدالة الاجتماعية (الاشتراكية) والحرية، وذلك الى جانب شعارات الوحدة والتحرر من السيطرة الاجنبية. الا ان رفع الشعارات «الثورية» و«التقدمية» جاء في الواقع دون وعي حقيقي وكامل بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودون تحديد علمي وعملي لمتطلبات تحقيقها الثقافية والادارية. ونتيجة لرفع تلك الشعارات دون تحديد مضامينها بدقة تعددت الاجتهادات حول تفسيرها، مما أدى فيما بعد الى خلق المحاور الفكرية والسياسية المتباينة داخل صفوف الحركة الثورية ، خاصة فيما يتعلق بأبعاد تلك الشعارات وكيفية ومراحل تطبيقها. ومن ناحية اخرى ساهمت عملية رفع الشعارات «الثورية» و«التقدمية» في زيادة مخاوف القوى العربية المحافظة وانظمة الحكم التقليدية، وبالتالي تعميق حدة واسباب تناقضها مع القوى العربية «الثورية».

الا ان الاتجاه الى رفع الشعارات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التقدمية، وهي الشعارات التي نادت بالوحدة العربية، والتحرر من الاستعمار والسيطرة الاجنبية، وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، فرض على القوى القومية طرح تصورات واضحة لماهية تلك الشعارات وتحديد ادوات وكيفية تحقيقها. وبقدر ما كان تحديد معنى التحرر والوحدة سهلا في ظل الاحتلال والسيطرة الاجنبية، كان تفسير شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية صعبا في ظل انظمة الحكم «الثورية التقدمية». وبسبب تباين خلفيات وتجارب واوضاع، واحيانا ثقافات وتطلعات ومطامع القيادات «الثورية» اختلفت القوى الوحدوية التقدمية فيما بينها واختلقت الاعذار والمبررات لبناء تجارب قطرية لاقومية. وحيث ان من الصعب التوفيق بين رفع الشعارات القومية وتطبيق المشاريع القطرية أخذت الخلافات الشخصية والمزايدات السياسية تطغى على علاقات قيادات جبهة القوى الوحدوية التقدمية، كما اخذت التجارب الاقليمية القطرية تعاني من الارتباك والتخبط والانتهازية.

الا انه على الرغم من الاختلافات الواضحة، واحيانا التناقضات الحادة، بين المواقف الفكرية والتوجهات السياسية لقيادات أنظمة الحكم «الثورية» فان تلك القيادات التقت فيما بينها على ضرورة القضاء على الاقطاع والطبقية والتحرر الكامل من السيطرة الاجنبية والاطاحة بأنظمة الحكم «الرجعية». ولقد نتج عن ذلك اتجاه انظمة الحكم العربية بوجه عام الى التكتل حول محورين سياسيين اجتماعيين تبلورا فيما بعد على شكل معسكرين متناقضين، واحيانا متصارعين، احدهما «ثوري تقدمي» وثانيهما «رجعي محافظ». وبينما عانى المعسكر الأول من الاضطرابات الفكرية وضبابية الرؤية السياسية، عانى المعسكر الثاني من عدم استقرار الاوضاع الداخلية والاتهام بالعمالة للقوى الاستعمارية، كما عانى المعسكران معا من ضعف وأحيانا انعدام المصداقية السياسية والعجز شبه كامل عن تحقيق المطالب الشعبية. وبغض النظر عن كل الخلافات والتناقضات، وبسبب ارتباط مفهوم الشرعية السياسية في ذهن المواطن العربي بقضيتي الوحدة والتحرر، فان كلا المعسكرين استمر في رفع شعاري تحرير الارض الفلسطينية وتحقيق الوحدة العربية.

وفي الستينـات، وبعـد تحـرر معظم الاقطار العربية من السيطرة الاجنبية، واضطرار الاستعمار الغربي لحمل عصاه والرحيل التام عن البلاد العربية، اختصرت قضية «التحرير» في قضية واحدة مصيرية، هي القضية الفلسطينية. ومن ناحية ثانية، أدى فشل المحاولات الوحدوية، المصرية السورية، والسورية المصرية العراقية، والعراقية السورية ، الى تشجيع أنظمة الحكم الثورية على التركيز على شعار «محاربة الاستعمار والرجعيـة العربية» واحلاله محل شعار «الوحدة العربية». اما القوى العربية غير الثورية، الرسمية وغير الرسمية، فقد اتجهت الى رفع شعار التمسك بالدين واحياء التراث كمفاهيم اجتماعية لحركة التطور العربية، والاستمرار في التركيز على تحرير فلسطين من الصهيونية. وهكذا أصبح الالتـزام العـربي بتحـريـر فلسـطين وتمكين الشعب الفلسطيني من «استعادة كامل حقوقه المسلوبة» اساس الاجماع العربي على المستويين الرسمي والشعبي وأهم مقومات شرعية انظمة الحكم العربية. وهذا يعني ان أوائـل الستينـات شهدت تراجع الاهتمام بقضية الوحدة العربية وزيادة التمسك بشعار «تحرير فلسطين من الصهيونية» وادخال قضايا العدالة الاجتماعية ومحاربة الرجعية العربية من جانب الانظمة الثورية، وقضـايـا العـودة للتعـاليم الدينيـة واحياء التراث من جانب الانظمة التقليدية، كمقومات إضافية للشرعية السياسية.

ولما كانت ممارسات وأهداف انظمة الحكم الثورية وغير الثورية قد أصبحت ممارسات واهداف قطرية ـ اقليمية، فانها اختلفت فيما بينها حول كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية إلّا في عدائهـا للحـركـة الوحدويـة القومية النقية والتزامها بالصمود امام التحديات الاسرائيلية. ونتيجة لذلك برز على الساحة العربية فيما يتعلق بقضيـة الوحـدة العـربيـة اجماعان: **اجماع شعبي يؤمن بضرورة وحتميـة قيـام دولة الوحـدة القـومية، واجماع رسمي يعمل على تكريس الإقليمية ويتجه نحو القبول بواقع التجزئة السياسية.**

سقوط الشعارات الوحدوية:

بعـد تبلور قصور وتقصير أنظمة الحكم «الثورية» في مجال العمل الوحدوي من ناحية، ونجاح أنظمة الحكم «الرجعية» في اجتياز مرحلة

الخطر والشك من ناحية ثاني، اتجهت كافة الأنظمة العربية إلى العمل على ترسيخ الاوضاع القائمة واتباع سياسة «الحفاظ على الامر الواقع». وفي الوقت نفسه دفعها الايمان بعدم القدرة على مواجهة التحديات الاسرائيلية منفردة، خاصة بعد قيام الكيان الصهيوني باستكمال خططه لتحويل مجرى نهر الاردن، الى البحث عن صيغ أكثر «واقعية» لتوحيد الجهود العربية وخوض معركة التصدي للاعتداءات الصهيونية. ولذلك اندفعت تلك الانظمة في اتجاه الاعتراف المتبادل بالحدود السياسية والحواجز الاقليمية، والتفكير في اقامة منظمة سياسية فلسطينية للمشاركة في تحمل مسؤولية تحرير فلسطين امام الشعوب العربية. ومع انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في اوائل العام ١٩٦٤، وهو المؤتمر الذي دعت اليه القيادة الناصرية واقر قيام «منظمة التحرير الفلسطينية» أسقط شعار «الوحدة العربية» من قواميس انظمة الحكم الرسمية، حيث حل محله شعار «وحدة العمل العربي المشترك» وهو الشعار الذي استبدل فيما بعد بشعار «التضامن العربي». وفي الواقع قام ذلك المؤتمر بالتصديق رسميا على قرار انظمة الحكم العربي بالتخلي نهائيا عن التزاماتها السابقة باقامة دولة الوحدة القومية، والاعلان عن رغبتها في التنازل عن جزء من التزاماتها المتعلقة بتحرير فلسطين من الصهيونية.

وفي العام ١٩٦٧ قامت اسرائيل بالحاق أكبر هزيمة سياسية وعسكرية ونفسية بالجيوش والحكومات العربية كانت نتيجتها كشف أبعاد العجز والتقصير العربيين على المستوى الرسمي، وتعرية واقع التخلف العربي على المستوى الشعبي. ولما كانت انظمة الحكم «الثورية» قد تحملت الجزء الاكبر من مسؤولية التصدي للاستعمار والصهيونية، فان هزيمة سنة ١٩٦٧ العسكرية كانت ايضا هزيمة للشعارات التي رفعتها تلك الانظمة، ولأساليب العمل السياسي والاقتصادي التي مارستها، وللمؤسسات الحزبية التي اقامتها، وللعقلية التي جسدتها. ولذلك كانت أحداث تلك الهزيمة وتبعاتها الضربة القاضية التي وجهتها اسرائيل والقوى الاستعمارية الامريكية لمعطيات وشعارات ومفاهيم مرحلة ما قبل العام ١٩٦٧، وبالاخص قضايا الوحدة والاشتراكية والايمان بالعمل الجماعي المنظم (العمل الحزبي).

وفي محاولة للدفاع عن وجودها وشرعيتها، وخوفا من ان يغدو مصيرها كمصير أنظمة الحكم «العميلة» التي قادت عملية المواجهة مع الصهيونية سنة ١٩٤٨ الى اسقاطها، اتجهت الانظمة العربية بوجه عام الى تحميل الجزء الاكبر من مسؤولية الهزيمة للاستعمار من جهة، والاجهاض على معظم ما كان قد تبقى من حرية فكرية وثقافية وتنظيمات سياسية من جهة ثانية، والاسراع في استكمال بناء اجهزة ومؤسسات الدولة القطرية، وفي مقدمتها أجهزة الأمن والمخابرات والبوليس من جهة ثالثة. ومن خلال اشاعة جو من الارهاب والاضطهاد، وبسبب ضبابية الانتماء العقائدي والسياسي، نجحت الانظمة العربية في تكريس الاقليمية واعطائها بعدا ثقافيا واقتصاديا الى جانب ابعادها السياسية والجغرافية. ومما ساعد على انجاح تلك التحولات السلبية حدوث المصالحة بين انظمة الحكم «الثورية» وانظمة الحكم «الرجعية» أثناء انعقاد مؤتمر القمة في الخرطوم وتزايد عائدات النفط العربية، وقيام الدول المصدرة للبترول بتقديم المعونات المالية للدول غير البترولية.

وعلى الرغم من أهمية تلك التحولات فانها لم تكن تستهدف تفسير الهزيمة، كما انها لم تحاول تحديد معالم الطريق نحو المستقبل، بل ساهمت بوعي احيانا، وبدون وعي في غالبية الاحيان الاخرى، في تكريس واقع الهزيمة على مختلف المستويات الفكرية والنفسية والسياسية. ولذلك احدث سقوط الشعارات «الثورية» و«التقدمية» والقبول بتبعات الهزيمة والاتجاه بقوة نحو الإقليمية، إحساسا عاما لدى الجماهير العربية بالرغبة في الهروب من الواقع والحاجة الى البحث عن تفسير لمعنى الهزيمة وايجاد منهج علمي واداة عملية لتجاوزها. وكرد فعل عربي واسلامي على الهزيمة جاءت حركة الوعي الديني كمحاولة فكرية لاعادة اكتشاف الذات والقدرات وكخطوة تنظيمية لاعادة بناء المؤسسات التي ساهمت في تحقيق تقدم ازدهار الحضارة الاسلامية لعدة قرون خلت.

وفي اعقاب الهزيمة التقى الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر قمة في الخرطوم حيث اقروا تبني اللاءات الثلاث المشهورة:

لا صلح مع اسرائيل، ولا اعتراف بها، ولا تفاوض معها.

وفي مواجهة الموقف العربي الذي اصر على رفض الاعتراف باسرائيل والموقف الاسرائيلي الذي أصر على رفض الانسحاب من «الاراضي

المحتلة» قام مجلس الامن الدولي باصدار القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، وهو القرار الذي نص على انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلتها في ذلك العام، وعلى حق كافة دول المنطقة، بما في ذلك اسرائيل، بالعيش بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها. وبعد صدور ذلك القرار، وعلى الرغم من اهماله لحقوق الشعب الفلسطيني، قامت بعض الدول العربية بالقبول به واتخاذه اساسا لتحركها السياسي من أجل ايجاد حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي. ولما كانت بعض القوى العربية قد قامت برفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، فان قبول البعض به ورفض البعض الآخر له أدى الى عودة جو المزايدات السياسية وظهور تسميات وتصنيفات جديدة عبرت عن نفسها بعبارات «القابلين» و«الرافضين» و«جبهة الرفض» و«جبهة المعتدلين». ولقد نتج عن ذلك تحطيم اهم اسس الاجماع العربي في تلك المرحلة، وهو الاجماع الذي تبلور حول الالتزام بالقضاء على اسرائيل وتحرير فلسطين.

وبعد فشل حرب الاستنزاف المصرية في «ازالة آثار العدوان»، وفشل الجهود الدولية في حمل اسرائيل على الانسحاب من «الاراضي العربية المحتلة»، اتجهت الانظمة العربية الى الاعداد لخوض معركة عسكرية وسياسية واقتصادية جديدة ضد الكيان الصهيوني. وفي الوقت ذاته، كان العمل الفدائي الفلسطيني يرسخ جذوره على الساحة الفلسطينية ويمد قواعده الى عدة ساحات عربية اخرى ويثير، نتيجة لذلك، مخاوف العديد من انظمة الحكم العربية وغير العربية.

وفي وجه تلك التطورات، وقبل ايام قليلة من موعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الذي كان يتوقع قيامه بتحديد خطوط استراتيجية «ازالة آثار العدوان»، تحركت الحكومة الامريكية، حليف اسرائيل الاستراتيجي في عدوانها على الشعوب والاماني العربية، حيث طرحت مشروعا للسلام اطلق عليه حينئذ اسم «مشروع روجرز»، وذلك نسبة الى وليام روجرز وزير خارجية امريكا آنذاك. ولقد جاء «مشروع روجرز»، والذي قام على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وركز على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، كمحاولة لامتصاص النقمة العربية المتزايدة ضد امريكا من ناحية، ولافشال مؤتمر القمة العربي المنتظر من ناحية ثانية، ولشرخ وحدة الصف

العربي الذي كان يسير في اتجاه رسم استراتيجية عربية للتحرير من ناحية ثالثة. وبالرغم من فشل مشروع روجرز في تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط وعجزه عن حل قضية الصراع العربي الاسرائيلي، فانه نجح نجاحا باهرا في تحقيق اهدافه الاخرى على الساحة العربية.

ان قبـول القيـادة المصرية بمشروع روجرز في العام ١٩٧٠، وهي القيادة القومية التي تحملت الجزء الاكبر من عبء المواجهة مع اسرائيل، كان سببـا رئيسـا في زيادة حدة الخلافات العربية وتبلور التناقضات داخـل صفوف المقاومة الفلسطينية. اذ بينما اتجهت فصائل المقاومة المـوالية لمصر والتابعة لبعض اجهزتها الى القبول بالمبادرة الامريكية، قامت غالبية فصائل المقاومة الاخرى برفضها والاصرار على مقاومتها. ونتيجة لذلك دخلت حركة المقاومة الفلسطينية ـ ولاول مرة ـ في دوامة من الصراعات الداخلية والخارجية، السياسية والعسكرية. وقبل ان يدخل مشروع روجرز عالم النسيان، وذلك بسبب قيام اسرائيل برفضه وتخلي امـريكـا عن متـابعتـه، كانت المقاومة الفلسطينية قد خسرت قواعدها العسكـريـة في الاردن، كما كانت وحدة الموقف العربي تجاه القضية الفلسـطينيـة قد انتهت وتلاشت. وهكذا كان «مشروع روجرز» ضربة اضافية هامة توجه لوحدة وتماسك الصف العربي، وسببا رئيسا لتجدد الاتهـامات والمزايدات السياسية على الساحتين العربية والفلسطينية، وخطوة كبيرة ونوعية على طريق التنازلات العربية المتلاحقة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني.

وبعـد قيـام اسرائيـل برفض مشروع روجـرز وامتناع امريكا عن ممارسة الضغوط عليها لحملها على احترام الارادة الدولية من ناحية، وتمـزق وحـدة الصف العـربي وتعـدد الولاءات الاقليمية والسياسية العربية من ناحية ثانية، أخذ الاهتمام بقضية النزاع في الشرق الاوسط في التراجع، كما أخذ الامل العربي بامكانية نجاح المبادرات السياسية في التلاشي. ولقد نتج عن ذلك اقتناع القيادة العربية، وبشكل خاص السـوريـة والمصريـة والفلسطينية، بأنه لا مناص من استخدام القوة العسكرية لاجبار اسرائيل على الانسحاب من «الاراضي العربية المحتلة». وفي اواخـر العام ١٩٧٣ جاءت حرب رمضان وما رافقها من اجراءات اقتصادية نفطية كمحاولة لاعادة تركيز انظار العالم على المنطقة العربية

ولربط قضية الامن الاقتصادي لدول الغرب الرأسمالية بقضايا السلام والاستقـرار في منطقة الشرق الاوسط. الا انه على الرغم من ايجابيات وانجازات حرب اكتوبر العسكرية والنفسية، والتي قضت على اسطورة تفـوق الجندي الاسرائيل على الجندي العربي وانهت احتكار اسرائيل لقرار الحرب في المنطقة العربية، فان الجهود العربية المشتركة فشلت في «إزالة آثار العدوان» كما عجزت عن تحقيق انسحاب اسرائيل من أي جزء من «الاراضي العربية المحتلة».

ان ادراك القيادة المصرية، والتي كان الرئيس أنور السادات يتولى زمام أمرها حينئذ، بانه لم يكن بالامكان تحقيق كافة الاهداف العربية المتـوخـاة في تلك المرحلة، دفع الرئيس السادات الى الاسراع في تجيير انجازات حرب اكتوبر المحدودة لخدمة مصالح شخصية وقضايا قطرية، وذلك بدلا من توظيفها لخدمة المصالح والقضايا العربية القومية. ولذلك قام الرئيس المصري، بناء على توجيهات كيسنجر، بالتوسط لدى الدول العربية المصدرة للنفط لوقف العمل بقرارات المقاطعة الاقتصادية من ناحية، والاتجاه نحو وضع امكانيات مصر في خدمة المصالح الامريكية من ناحية ثانية. اذ ان انحياز امريكا الكامل الى جانب اسرائيل خلال حرب اكتوبر اقنع القيادة المصرية، وعلى ما يبدو غالبية القيادات العربية الاخرى، بأن تلك المرحلة من تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي لم تكن تسمـح بتصفية الكيان الصهيوني من خلال معركة عسكرية. ونتيجة لذلك، وبسبب التزام امريكا الكامل بأمن اسرائيل وتفوقها العسكري على كافة القوى العربية مجتمعة، أصبح البحث عن حل سياسي والعمل من خلال وساطة «وصداقة» امريكا ضرورة حيوية. وهكذا اندفعت غالبية القـوى العـربيـة الى السـير حثيثـا على طريق الحل السلمي وتكثيف الاتصالات السياسية.

وعلى صعيد آخر قادت احداث حرب اكتوبر العسكرية والاقتصادية الى ارتفـاع اسعـار النفـط، وبالتالي مضاعفة مداخيل الدول العربية المصـدرة للبتـرول مرتين خلال أسابيع قليلة. ولما كانت تلك الدول قد تحملت الجزء الاكبر من تكاليف المجهود الحربي لدول المواجهة العربية، فان رغبتها في احتكار التمتع بالثروة دفعتها الى العمل على اخراج النفط والمـال العـربيين من المعركة السياسية. ولذلك اتجهت تلك الدول الى

تشجيع الدول العربية غير النفطية على السير على طريق الحلول السلمية من جهة، واستخدام المال لتكريس وتقوية الحواجز الاقليمية من جهة ثانية. الا ان تلك الدول في اندفاعها نحو تسخير الثروة النفطية لخدمة المصالح القطرية والطبقية الذاتية تناست طبيعة الظروف وأهمية المعطيات التي مكنتها من مضاعفة العائدات من الصادرات النفطية. اذ لولا هزيمة امريكا في فيتنام لكان من السهل على حكومة واشنطن التورط مجددا في عملية عسكرية لاحتلال آبار النفط العربية، كما انه لولا حرب اكتوبر العربية القومية ومساهمتها في خلق جو أزمة امدادات نفط عالمية لكان من السهل استمرار سيطرة شركات النفط الاجنبية على اسعار واسواق النفط الدولية لسنوات طويلة. وهكذا تحولت ايجابيات حرب اكتوبر العسكرية والنفسية والاقتصادية من سلاح كان من المفروض ان يستخدم لاعادة بناء صرح الحضارة العربية واستعادة الامة لكرامتها وتقوية عرى تماسكها، الى خنجر أغمد في قلب القضايا القومية الاساسية، وعلى رأسها القضايا الوحدوية والتحررية.

ان سقوط شعار اقامة دولة الوحدة القومية في منتصف الستينات حمل بين طياته أيضا تراجعا عربيا مبطنا تجاه قضية الالتزام بتحرير كافة الاقطار العربية من السيطرة الاجنبية. اذ ان التخلي عن هدف اقامة الدولة القومية والسعي حثيثا لتدعيم اسس وترسيخ مقومات الدولة القطرية جعل من الممكن، بل من الطبيعي، تراجع الالتزام بتحرير الاقطار العربية المحتلة. ومن أسباب ذلك التراجع كون عملية التحرير لم تعد شرطا مسبقا وخطوة أساسية لتحقيق هدف اقامة الدولة القومية، وهو الهدف الذي تم اسقاطه من قواميس أنظمة الحكم الرسمية وتشويه صورته في مخيلة وضمير الاغلبية العربية بمساعدة الانظمة «الثورية» والثروة النفطية. ولذلك شهد اواسط السبعينات سقوط شعار الالتزام بتحرير فلسطين من الصهيونية، وتضعضع شعار «وحدة العمل العربي المشترك»، وانتهاء الحديث تماما عن الوحدة العربية، وتبلور الاقليمية كحقيقة جغرافية وسياسية. وهكذا أصبحت القضية الفلسطينية، ولأول مرة، قضية قطرية أكثر منها قضية قومية، كما اصبح على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية تحمل الجزء الاكبر من اعباء المواجهة العسكرية مع الكيان الصهيوني. وفي ضوء تلك التطورات

اخذت ملامح الموقف العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية تتبلور بشكل واضح، فإذا به يسير بثبات وتدرج نحو الاعتراف بدولة اسرائيل، والتنازل نهائيا عن الاراضي العربية التي احتلت في العام ١٩٤٨، وبالتالي عدم الاعتراض على قبول البعض بمشاريع الحلول السلمية واجراء المفاوضات السرية مع الزعامات الاسرائيلية والصهيونية. ونتيجة لقبول مختلف الاطراف العربية بمبدأ وحق الاختلاف حول «كيفية حل القضية الفلسطينية» سقط شعار «وحدة الصف العربي» واستبدل بشعار «التضامن العربي».

وفي اعقاب تلك التطورات بدأ الحديث عن الدول العربية «المعنية مباشرة بالصراع مع اسرائيل» والدول العربية «غير المعنية مباشرة» بذلك الصراع. وبينما اشتملت المجموعة الاولى بوجه عام على الدول المجاورة لفلسطين وتلك التي احتلت اراضيها من قبل القوات الاسرائيلية (الاردن وسوريا ومصر ولبنان والعراق) وذلك بالاضافة لمنظمة التحرير الفلسطينية، شملت المجموعة الثانية الدول العربية الاخرى المهتمة بالقضية الفلسطينية، والتي - بحكم التطورات والتسميات الجديدة - لم تعد ترتبط ارتباطا مباشرا بقضية الصراع مع اسرائيل. وبينما اصبح من حق المجموعة الاولى (الدول المعنية) تبني السياسات والمواقف التي تراها مناسبة وضرورية لادارة الصراع مع الكيان الصهيوني، أصبح من واجب الثانية (الدول غير المعنية بشكل مباشر) التضامن مع المجموعة الاولى وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها والضروري لمساعدتها على تحقيق اهدافها.

إلا انه على الرغم من كل تلك التطورات السلبية بقي التزام الدول «غير المعنية» بدعم جهود الدول «المعنية» مشروطاً بقيام الأخيرة بايجاد حل شامل لكافة جوانب الصراع العربي الاسرائيلي تقبل به كل الاطراف المعنية، بما في ذلك الطرف الفلسطيني. وهذا يعني زوال الإلتزام العربي بتحرير فلسطين، وانتهاء الاجماع الرسمي حول الموقف الواجب اتخاذه حيال تلك القضية واستبداله باجماع يقوم على اساس ايجاد حل سلمي شامل لقضية الصراع مع اسرائيل. **وهكذا اختصر الاجماع العربي بالنسبة للقضايا السياسية في قضية واحدة محدودة لا علاقة لها بالوحدة او التحرير، الا وهي قضية الحل السياسي الذي يعترف**

بدولة اسرائيل ولا يتنازل عن حقوق شعب فلسطين.

تبلور الاقليمية السياسية:

إن اتجاه مختلف القوى العربية بوجه عام الى التركيز على القضايا السياسية المشتركة دون غيرها من القضايا غير السياسية، واعتماد تلك القضايا محورا للإجماع العربي وأساسا لشرعية انظمة الحكم، جعل سقوط شعارات الوحدة والتحرير سببا رئيسيا لتشتت الولاءات السياسية وتضعضع الشرعية. وفي ضوء ذلك وبسببه سارعت انظمة الحكم القطرية الى توظيف كافة امكانياتها الاقتصادية والسياسية والامنية والاعلامية لتدعيم المؤسسات الاقليمية واقناع جماهيرها بأن صيانة «الوحدة الوطنية» (الاقليمية) وتحقيق التنمية الاقتصادية هي أهم مبررات الوجود وأبرز دعائم الشرعية. ومن ناحية اخرى، اتجهت تلك الانظمة الى التمسك بقضية ايجاد حل شامل «وعادل» للقضية الفلسطينية والقاء مسؤولية القرار الخاص بالحلول السلمية على عاتق القوى العربية المعنية، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية. وانسجاما مع هذا التوجه العام جاء قرار مؤتمر القمة العربي في الرباط في العام ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وبسبب تضاعف مداخيل الدول النفطية وقيام الدول العربية الغنية بمساعدة الدول العربية الفقيرة، زادت قدرة انظمة الحكم القطرية على رشوة البعض وإرهاب البعض الآخر ورفع مستوى معيشة الاغلبية، وبالتالي تحقيق هدف صيانة «الوحدة الوطنية». وحيث ان الاجراءات التي اتخذت لتحقيق تلك الاهداف لم ترق الى مصاف الحلول الجذرية، كما انها لم تحاول تعميق وتطوير مفاهيم الانتماء للوطن والمسؤولية الاجتماعية، فقد أدت الى احداث العديد من التحولات السلبية. اذ بينما قادت الى زيادة الفوارق الطبقية ورفع مستوى التوقعات الشعبية وبلورة مجتمع عربي كثير الاستهلاك قليل الانتاج، ساهمت ايضا في اتساع نطاق الرشوة والفساد في معظم الاقطار العربية. ومن خلال تقديم المعونات المالية واقامة بعض المشاريع العربية المشتركة، التقت مصالح الطبقات الغنية والفئات الحاكمة في مختلف الاقطار العربية، مما ادى الى

قيام تحالف بين تلك الطبقات على المستويين القطري والقومي. ولذلك جاء النجاح الذي حققته انظمة الحكم القطرية مبنيا على شراء سكوت غالبية الطبقات المثقفة وخلق طبقات اجتماعية وطفيلية ذات مصلحة حقيقية في بقاء انظمة الحكم الاقليمية من ناحية، واضطهاد المعارضة السياسية وكبت الحرية الفكرية من ناحية ثانية.

ان قيام تحالف قوي بين الفئات الحاكمة والطبقات الغنية في مختلف الاقطار العربية جعل من مصلحة تلك الطبقات بوجه عام تكريس الامر الواقع والابقاء على علاقات تبادل المصالح والمنافع بين انظمة الحكم القطرية. ومع نمو وترعرع الاقليمية وقيامها بكبت الحريات السياسية والفكرية، واحيانا النقابية، أصبح بامكان الطبقات المسيطرة على المجتمع الانفراد بالحكم والابتعاد عن غيرها من الطبقات المحكومة. واذا كان ثراء الدول النفطية هو أهم اسباب اندفاعها نحو تشييد صرح الاقليمية، فان اندفاع الدول العربية الفقيرة نحو التجاوب مع الدعوات الاقليمية جاء بسبب تزايد ثروات وسلطات الطبقات الحاكمة في تلك البلاد مع استمرار تخليها عن الالتزامات القومية واستعدادها لارضاء حكام الاقطار الغنية.

ومن خلال غيوم الاقليمية والفردية التي القت بظلالها الكثيفة على مختلف الاقطار العربية انطلق الرئيس السادات الى زيارة القدس في اواخر العام ١٩٧٧، وذلك بهدف تحقيق مآرب شخصية وخدمة مصالح قطرية. اذ ان ادراكه لما كانت تتمتع به مصر من أهمية عربية ودولية، خاصة ضمن اطار الصراع العربي الاسرائيلي وترتيبات الامن العربية، دفعه لتوظيف تلك الاهمية في عملية انتهازية هدفها خدمة مصالح حكمه الاقليمي وقضايا مصر القطرية. وفي حمى الاندفاع نحو التفاوض مع اسرائيل غاب عن الرئيس المصري ادراك مدى ارتباط أهمية مصر الدولية بمكانتها العربية، وارتباط قدرتها على تحقيق اهدافها السياسية وغير السياسية بأهميتها الدولية. ولذا قاد خروج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي الى تدهور مكانتها العربية وأهميتها الدولية وقدرتها على تحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية.

ومن أجل تبرير عملية السير على طريق الصلح المنفرد حتى النهاية، قام الرئيس السادات بالادعاء بان مصر دخلت معاركها السابقة مع اسرائيل نيابة عن الغير من الدول العربية، وانه آن الاوان لتوجيه

القـدرات المصريـة بعيـدا عن الصراعات العسكرية ومن أجل التنمية الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، وبسبب ما واجهته زيارة السادات من رفض ومعارضة عربية، اتجه نظام الحكم المصري الى اختلاق المعارك السياسية والاعلامية مع عدة انظمة حكم عربية والعمل على ايهام ابناء مصر العربية بأن مصالحهم تتناقض مع مصالح الغير من الشعوب والاقطار العربية. وفي الواقع جاءت رحلة السادات كمحاولة يائسة لانقاذ نظام حكمه من الحصار الذي كان يحيق به، وذلك بسبب فشله في تحقيق التنمية الاقتصادية وقيامه باطلاق يد طبقة وكلاء التجارة وسماسرة المال للعبث بمستقبل الاقتصاد والشعب المصري من ناحية، ولجـوئه الى استخدام الارهاب والاعتقال وكبت الحريات ضد المثقفين والمعارضة السياسية، خاصة بعد وقوع «ثورة الجياع» في اوائل العام ١٩٧٧ من ناحية ثانية. واذا كانت رحلة السادات قد بدأت باحلام وردية وآمـال عريضــة بالتخلص من كابـوس التململات الشعبية والمشاكل الاقتصادية وتهاوي الشرعية، فانها انتهت باعادة مصر الى فلك التبعية الغربية الرأسمالية وتمكين الكابوس المخيف من مد اجنحته على معظم الاقطار العربية الاخرى.

وبعد اقتناع انظمة الحكم القطرية بانتصار الاقليمية والذي توجته معاهدة كامب ديفيد في العام ١٩٧٩، وكرسه كل من خروج مصر من الجـامعـة العـربية واشغال سوريا بمحاولة فض التناحرات الطائفية والمـذهبية في لبنان وتورط العراق في الحرب الخليجية، أخذت الولاءات القطرية والمصالح الطبقية تستحوذ على الاهمية والاولوية وتشغل المكانة التي كانت تشغلهـا في المـاضي القـريب الولاءات القـوميـة وللقضايا التحـرريـة. ولمـا كانت افضـل صور الوحدة الوطنية (تبلور الولاءات الاقليمية) تتجلى عادة اثناء تعرض الوطن (القطر) لاخطار خارجية، فان العديد من انظمة الحكم العربية اتجهت الى تصعيد الخلافات، واحيانا اختـلاق النـزاعـات مع بعض القـوى الخـارجيـة. وحيث ان الوجود الاستعماري على شكل جيوش وقواعد عسكرية كان قد اختفى من البلاد العـربية، وان القبول بالحلول السلمية انهى الالتزام العربي بتحرير فلسـطين وفرض تغييب العداء للصهيونية، فان تنافس الدول العربية المتجاورة استغل لتغذية مفهوم «الاخطار الخارجية». وهكذا أصبحت

الخلافات والنزاعات العربية ـ العربية عاملا من عوامل تقوية «الوحدة الوطنية» ومصدرا هاما من مصادر الشرعية السياسية بالنسبة لغالبية انظمة الحكم العربية. ولذلك كثرت الخلافات القطرية وتعددت النزاعات الاقليمية، وقادت تلك الخلافات والنزاعات في بعض الحالات الى وقوع صدامات دموية بين ابناء الامة الواحدة والمصير المشترك. ومن تلك الخلافات، الخلافات الليبية العراقية، والعراقية السورية، والسورية الاردنية، والسورية الفلسطينية، والفلسطينية الليبية، والليبية التونسية، والمغربية الجزائرية، والسعودية اليمنية، واليمنية اليمنية. ونتيجة لذلك سقط شعار «التضامن العربي» آخر وأضعف الشعارات الوحدوية وانتهى الحديث تماما عن المصالح والاخطار القومية، واتجهت كل الانظار الى التركيز على قضايا «الوحدة الوطنية» ومتطلبات حماية الحدود الاقليمية وضرورة الحصول على الضمانات الامنية من دول الغرب الرأسمالية.

ومع تزايد حدة الخلافات القطرية وانسلاخ مركز الثقل الرئيسي (مصر) عن الجسم العربي وانشغال مراكز الثقل الفرعية (سوريا والعراق والسعودية) بهمومها القطرية ومشاكلها الامنية، اتجهت مجاميع الدول العربية الى تشكيل المحاور السياسية. اذ بينما قامت دول الخليج النفطية الغنية (السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان) بتشكيل مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمن اقليمية، اتجه الاردن ومصر والعراق الى التحالف فيما بينها وذلك من أجل درء الاخطار الايرانية ومواجهة التحديات السورية الليبية. ومن ناحية اخرى، قامت سوريا وليبيا واليمن الديمقراطي وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية بتشكيل «جبهة الرفض العربية» وذلك من اجل احباط مشاريع الحلول السلمية. وفي ظل تلك الظروف نجحت المحاور السياسية العربية في تحديد وتعريف الهدف الذي تقف ضده والجهة التي تعاديها، وعجزت تماما عن تحديد وتعريف الهدف الذي تعمل من أجله والجهة التي تحاول التحالف معها والقضية التي تناضل من اجلها.

وبسبب كون السياسات القطرية ومحاولات توريط الشعب في نزاعات اقليمية مع انظمة حكم عربية اخرى، سياسات ومحاولات لا علاقة لها

بالمصالح الحقيقية لغالبية الجماهير العربية، فان تلك الجماهير أخذت تكتشف خطأ معظم تلك السياسات وانحراف بعض القيادات. ونتيجة لذلك اتجهت الغالبية الى الابتعاد عن الولاءات الاقليمية واستبدالها بولاءات دينية سلفية أحيانا، وطبقية مصلحية احيانا أخرى، وقبلية او طائفية او مذهبية في «غالبية الاحيان»، وقومية تقدمية في بعض الحالات القليلة.

ونتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وقيام الدول العربية الخليجية بقيادة السعودية بزيادة الانتاج والتسبب في تدهور الاسعار في اوائل العام ١٩٨٦، تضاءلت قدرة الدولة القطرية على صيانة الوحدة الوطنية وضمان الحفاظ على المستويات المعيشية المرتفعة وشراء سكوت المعارضة السياسية الداخلية والخارجية، العربية وغير العربية. وفي ضوء التحولات الاجتماعية والسياسية السلبية وتراجع مصداقية وامكانيات انظمة الحكم القطرية، اصبحت مقومات الدولة القطرية الاساسية (الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية) ضعيفة ومهددة بالتآكل، وربما الاندثار. وليس أدل على ذلك من تحول الحرب الطبقية في لبنان الى حرب طائفية ومذهبية كريهة، وتحول الخلافات الايديولوجية في اليمن الديمقراطي الى حرب قبلية دموية، وتعرض السودان والعراق من قبل الى حروب أهلية انفصالية، وتكرر وقوع الانتفاضات الشعبية ذات الاصول الدينية والتوجهات السياسية والحاجة الاقتصادية في كل من مصر وتونس وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية.

واذا كان الدور الذي قام به المال منذ اوائل السبعينات قد فشل في تقديم الحلول الاقتصادية الجذرية، فان «الاقليمية» فشلت هي ايضا في بناء الدولة العصرية القادرة على حماية حدودها السياسية وضمان وحدة شعبها وتحقيق تقدم اقتصادها. اذ بينما كان المال بمثابة المسكِّن الذي حال دون استفحال الألم، فانه فشل في تقديم العلاج المناسب للقضاء على المرض. واذا كانت الاقليمية السياسية هي الحلم الذي غرر بالمواطنين، فانها فشلت في منحهم الحرية السياسية والحياة الاقتصادية التي تتناسب مع امكانياتهم وطموحاتهم. واذا كانت الولاءات القبلية والطائفية والمذهبية والدينية والطبقية هي صمام الامان الذي قام بتأخير انفجار البركان، فانها قد تكون اداة تفجيره الرئيسية اذا استمر التدهور

الحـالي في الاوضـاع الاقتصـاديـة والسياسية. ومع تراجع العائدات النفـطيـة وتضاؤل دور المال في الحياة السياسية، واستمرار معدلات التـزايد المرتفعة في السكان، وارتفاع معدلات البطالة، واستمرار كبت الحريات السياسية والفكرية، والاصرار على تكريس الاتجاهات الاقليمية التي ثبت فشلها وعجزها، فانه سيكون من الصعب الحيلولة دون وقوع الاضطرابات السياسية الواسعة، وربما الجذرية في العديد من الاقطار العربية خلال السنوات العشر القادمة.

٨ المباحثات السياسية والتشبث بمسيرة السلام

بعد أن وقّع بيغن، رئيس وزراء اسرائيل السابق، اتفاقية كامب ديفيد مع نظام حكم السادات في العام ١٩٧٩، وهي الاتفاقية التي نصت على انسحاب اسرائيل من سيناء مقابل اعتراف مصر بها وتطبيع العلاقات معها، قال بيغن بأن اسرائيل اوفت بالتزامها تجاه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وهو القرار الذي نص على «مبادلة الارض بالسلام». وحالما تبين ان اتفاقية كامب ديفيد نصت على اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سارع كيسنجر، وزير خارجية امريكا الاسبق، وأحد صهاينة امريكا المشهورين من اليهود، بزيارة بيغن قائلا له «انك وقعت اليوم على قرار اقامة الدولة الفلسطينية». اما اسحاق شامير، خليفة بيغن، فقد رفض اتفاقية كامب ديفيد جملة وتفصيلا واتجه اثناء توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية الى تشجيع بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ومحاولة تفريغها من سكانها العرب

وبعد قيام الملك حسين بطرح اطار للسلام مع اسرائيل يقوم على أساس «مبادلة الارض بالسلام» في اواخر العام ١٩٨٤، رد عليه شارون قائلا بأن اسرائيل على استعداد لمقايضة «السلام بالسلام»، وانها لن تنسحب من «الاراضي العربية المحتلة». اما عيزرا وايزمان، والذي يعتبر أكثر القوى المشاركة في الحكم اعتدالا في اسرائيل، فقد قال «أرجو ان يفهم الملك حسين بأنه لن يسترد القدس اطلاقا». وعندما سئل وايزمان عن موقف اسرائيل من قضية الانسحاب، قال «اننا لا نتكلم عن انسحاب، بل عن ترتيبات خاصة تتعلق بسكان المناطق المحتلة، وذلك كما نصت عليه اتفاقية الحكم الذاتي.» ولقد جاءت تصريحات وايزمان في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه شبكة (ABC) الامريكية في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، وذلك بعد اعلان المبادرة الاردنية. اما اسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل في السبعينات ووزير دفاعها الحالي فقد قال «ان اسرائيل لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك بغض النظر عن طبيعة اعمال المنظمة وأقوالها، وذلك لان الاعتراف الاسرائيلي بها سيفرض التفاوض معها، وبالتالي ارجاع الضفة الغربية وقطاع غزة للفلسطينيين».

ومن ناحية اخرى، اتجهت الاحزاب الدينية واليمينية المتطرفة، والتي اصبح مائير كاهانا وحزبه كاخ الصوت المعبر عن مواقفها وتطلعاتها، الى تبني سياسة توسعية عنصرية تقوم على أساس التمسك بكافة الاراضي الفلسطينية وطرد كافة سكانها العرب منها، بما في ذلك عرب سنة ١٩٤٨. ولذلك يرفض كاهانا حتى مجرد الاعتراف بوجود قرى عربية في فلسطين، اذ يقول «لا يوجد شيء اسمه قرى عربية في اسرائيل، بل قرى اسرائيلية يسكنها العرب مؤقتاً». وفي محاضرة القاها كاهانا في الجامعة العبرية واستهلها بعبارة «تحيات لليهود والكلاب» قال «عندما ذهبت الى رام الله خرج العرب لاستقبالي واذ بهم يمشون على اربعة أرجل.» ولذلك يرفض كاهانا ليس فقط الاعتراف بوجود الفلسطينيين او حقوقهم، وانما ايضا بانسانية كافة العرب على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم. وكما تدل تصريحات ومواقف قيادة ائتلاف الليكود تقوم سياسته تجاه اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس ضمها لاسرائيل بعد تفريغها من غالبية سكانها العرب. ولذلك اتجه ذلك الحزب الى مصادرة الاراضي العربية واستخدام اساليب الخداع والتزوير والتهديد والابتزاز من أجل نقل ملكيتها من ايدي العرب الى أيدي اليهود، وذلك الى جانب بناء المستوطنات وربط الضفة والقطاع بجسم الكيان الصهيوني. اما سياسة حزب العمل فتقوم على اساس اقتسام تلك الاراضي مع الاردن، والسماح بعودة الادارة المدنية العربية الى تلك المناطق التي ستكون من نصيب الاردن بموجب اتفاقية سلام. وهذا يعني استمرار السيطرة الاسرائيلية على الاسواق والموارد الطبيعية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة من النواحي الاقتصادية، والسيطرة العسكرية على الجبال والتلال والمواقع الاستراتيجية.

وعلى الرغم من كل عيوب ونواقص مفهوم الحكم الذاتي الذي نصت عليه معاهدة كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر وفشله في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فان حزبي العمل والليكود اتجها بعد العام ١٩٨٤ الى رفض ذلك المفهوم جملة وتفصيلا. ويعود السبب في ذلك الى تعارض مفهوم الحكم الذاتي مع رؤية كل من الحزبين الحاكمين لمستقبل اراضي وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الواقع كان عيزرا وايزمان وحتى اواخر العام ١٩٨٥ القوة السياسية الوحيدة في اسرائيل

التي استمرت في الحديث عن الحكم الذاتي والدفاع عنه واعتباره الصيغة الاكثر قدرة على حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

إن إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب ما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد تعني ببساطة توحيد تلك الاراضي جغرافيا، واخضاع سكانها من النواحي الادارية لسلطة فلسطينية ذات صلاحيات محدودة سياسيا وتشريعيا. ولما كانت عملية توحيد اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تتعارض مع سياسة العمل الرامية الى ايجاد حل مع الاردن على اساس اقتسامها، وان اقامة سلطة فلسطينية مهما كانت ضعيفة، تتعارض مع سياسة الليكود الرامية الى ضم تلك الاراضي بعد تفريغها من غالبية سكانها، فان كلا الحزبين الاسرائيليين، العمل والليكود، اتجها الى رفض ذلك المفهوم رفضا باتا. وفي الواقع كان الاتفاق على عدم الخوض في قضايا السلام مع العرب احد الشروط الرئيسية لدخول الليكود في ائتلاف حكومي مع العمل في اواخر العام ١٩٨٤ وتشكيل حكومة «الوحدة الوطنية»، او كما أطلق عليها في اسرائيل حينئذ حكومة «الشلل الوطني».

أما كاهانا وغيره من الفئات والاحزاب اليمينية والعنصرية المتطرفة، والتي أصبحت اليوم تمثل ما يقارب ٢٠ بالمائة من الرأي العام الاسرائيلي، فقد اتجهت الى رفض كل مفهوم للسلام لا يقوم على أساس الاحتفاظ بكافة الاراضي الفلسطينية.

وتنطلق تلك القوى من افتراض بسيط يقول بأن كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن هي جزء من اراضي اسرائيل التاريخية، وان التنازل عن اي شبر منها هو بالتالي تفريط بحقوق اليهود التاريخية والدينية. ولذلك اتجهت تلك القوى الى المطالبة بالتمسك بتلك الاراضي، وطرد كافة سكانها العرب. ومن أجل كسب المزيد من التأييد الشعبي لتلك المواقف والافكار اتجه كاهانا الى اتهام العرب بالتسبب في كافة مشاكل اسرائيل الاقتصادية وغير الاقتصادية، خاصة البطالة والفقر وسوء الاوضاع المعيشية بوجه عام. ومن ناحية اخرى تتصف مواقف كافة القوى السياسية الرئيسية في اسرائيل بالعداء المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرفض الكامل لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة اي من حقوقه المشروعة وخاصة السياسية منها.

اذ بينما يرفض كاهانا وإيتان، رئيس الاركان السابق، وأتباعهما مجرد الاعتراف بانسانية الشعب الفلسطيني الذي يصفون أفراده بالكلاب والصراصير، اتجه بيغن وشارون وشامير الى اعتبار الشعب الفلسطيني بأكمله شعبا ارهابيا، والاصرار على كون الاردن هي «الدولة الفلسطينية». أما حزب العمل، والذي قام في السابق بانكار وجود شعب فلسطين، فانه لا زال يرفض الاعتراف بحق ذلك الشعب في تقرير مصيره ويصر على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية. والى جانب رفض تلك القوى السياسية مبدأ الاعتراف بحقوق وممثلي واحيانا انسانية الشعب الفلسطيني يرفض الرأي العام الاسرائيلي هو الآخر مبدأ «مقايضة الارض بالسلام» مع العرب رفضا يكاد يكون تاما.

ففي استطلاع للرأي العام الاسرائيلي اجراه معهد جالوب في أواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤ لحساب «مركز الدراسات والنشر» في واشنطن، واستهدف تحديد موقف المجتمع الاسرائيلي من قضية السلام مع العرب، قال حوالي ٨٥ بالمائة من الاسرائيليين انهم يرفضون مبدأ «مبادلة الارض بالسلام» بينما قال ١٠,٧ بالمائة فقط انهم يقبلون بذلك المبدأ. اما بالنسبة لمواقف اتباع الاحزاب الرئيسية من مشروع حل سلمي يقوم على أساس مبادلة الارض بالسلام فان اتباع العمل كانوا أقل تشددا في رفضهم لذلك المبدأ من اتباع الليكود. اذ بينما بلغت نسبة الرفض بين اتباع العمل حوالي ٨٢ بالمائة ونسبة القبول نحو ١٥,٤ بالمائة، بلغت نسبة الرفض بين اتباع الليكود ٩٢ بالمائة ونسبة القبول حوالي ٥,٥ بالمائة فقط. وعندما سئل الاسرائيليون عن رأيهم في اثر السلام على الوحدة الوطنية الاسرائيلية وذلك في حالة تحققه على اساس مقايضة «الأرض بالسلام» قال حوالي ٦٩ بالمائة منهم بأن السلام سيؤدي إلى إضعاف الوحدة الوطنية وزيادتها تفككا، بينما قال حوالي ٩ بالمائة فقط بأن من الممكن أن يؤدي السلام الى تقوية الوحدة الوطنية في اسرائيل. أما بالنسبة لأثر السلام على الأوضاع الاقتصادية الاسرائيلية فان اكثر من نصف المجتمع الاسرائيلي يشعر بأن السلام سيؤدي الى زيادتها سوءا أو لن يكون بامكانه المساعدة على تحسنها.

وفي دراسة غير منشورة اعدتها وكالة الاستعلامات الامريكية عن تطور الرأي العام الاسرائيلي خلال عشر سنوات (١٩٧٣ـ١٩٨٣) دلت

النتائج المختلفة على اتجاه الاسرائيليين نحو التشدد في رفض مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. اذ تدل البيانات التي اوردتها تلك الدراسة، والخاصة بموقف الرأي العام الاسرائيلي من مبادرة الرئيس ريغان التي أعلنها يوم ١/٩/١٩٨٢ ان حوالي ٩ بالمائة من الاسرائيليين فقط ابدوا استعدادهم للقبول بما جاء في تلك المبادرة. وبينما رفضها حوالي ٥٤ بالمائة، قال ٣٥ بالمائة آخرون بأنهم يقبلون بها كأساس فقط للتفاوض مع الاردن، وذلك لاعتقادهم بأنه قد يكون بامكانها اغراء الحكومة الاردنية على بدء جولة من المفاوضات المباشرة مع الكيان الصهيوني. وعندما سئل الاسرائيليون تحديدا عن موقفهم من الاقتراح الخاص باقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالاردن مع احتفاظ الجيش الاسرائيلي بحق التواجد في المواقع الاستراتيجية في تلك المناطق، قالت الغالبية بأنها ترفض ذلك الاقتراح. وبينما بلغت نسبة الرفض ٦٤ بالمائة ونسبة القبول ١٨ بالمائة في العام ١٩٧٨، بقيت نسبة الرفض على حالها بينما انخفضت نسبة القبول الى ١٣ بالمائة فقط في العام ١٩٨٢.

إن احساس غالبية الاسرائيليين بارتكاب الكثير من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني من ناحية، وقناعتهم بعدم أحقيتهم في التواجد على أرض فلسطين من ناحية ثانية، يجعلهم يعيشون حالة من الشعور بانعدام الامن الشخصي وعدم الاستقرار النفسي. ولذلك يصر المجتمع الاسرائيلي قيادة وشعبا على رفض كل المقترحات التي من شأنها بلورة شخصية فلسطينية او عودة الجيوش العربية الى احتلال مواقع أكثر قربا من اماكن التجمع اليهودية في فلسطين. ويعبر كاهانا عن هذا الموقف بقوله «لا اريد ان أفقد بلدي بسبب القنابل العربية او الاطفال العرب».

وتشير دراسة وكالة الاستعلامات الامريكية التي سبقت الاشارة اليها الى ان حوالي ٧٧ بالمائة من الاسرائيليين يصرون على التمسك بأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لاسباب أمنية، بينما يصر ٩ بالمائة منهم على التمسك بتلك الاراضي لاسباب دينية و٥ بالمائة منهم فقط يودون الاحتفاظ بها لاسباب اقتصادية. وعندما سئل الاسرائيليون عن رأيهم في اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة اعتراف

منظمة التحرير الفلسطينية بدولة اسرائيل قال ٨٣ بالمائة منهم بأنهم يرفضون اقامة الدولة الفلسطينية، بينما وافق ٧ بالمائة فقط منهم على اقامة تلك الدولة. وعندما خير الاسرائيليون بين «الأرض» أو «السلام» قالت الغالبية بأنها تود التمسك بالارض رغم قناعتها بأن ذلك سيؤدي الى انعدام امكانية التوصل الى حل سلمي مع العرب.

ومما يدل على تسارع توجه المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين المتطرف، والذي يمثل مجموعة القوى السياسية المطالبة بعدم الانسحاب من أي شبر من فلسطين وبطرد كافة عربها بما في ذلك عرب سنة ١٩٤٨، تزايد الدعم والتأييد لمواقف وافكار كاهانا ورافائيل ايتان العنصرية. وتشير استطلاعات الرأي العام التي أجريت في صيف العام ١٩٨٥ الى ان نسبة تأييد طلاب المدارس الثانوية لافكار كاهانا تبلغ حوالي ٤٢ بالمائة بين طلاب المدارس الحكومية وحوالي ٦٠ بالمائة بين طلاب المدارس الدينية، وحوالي ٢٠ بالمائة بين أفراد الجيش الاسرائيلي. كما أشارت تلك الاستطلاعات ايضا الى ان بامكان حزب كاخ الذي يرأسه كاهانا الفوز بما لا يقل عن ٩ـ١١ مقعدا برلمانيا في حالة اجراء انتخابات جديدة للكنيست الاسرائيلي في ظل الظروف التي سادت وقت اجراء الدراسة.

ولما كان كاهانا لا يمثل إلّا جزءا من اليمين الاسرائيلي المتطرف، والذي يضم مجموعة القوى السياسية المطالبة بطرد كافة عرب فلسطين من أراضيهم وضم تلك الاراضي لاسرائيل ورفض مبدأ التفاوض بشأن مستقبلها، فان اليمين العنصري أصبح اليوم يمثل ما لا يقل عن ٢٠ بالمائة من مجموع يهود فلسطين. وهذا يعني انه قد يكون بامكان الاحزاب والحركات اليمينية العنصرية المتطرفة الفوز بحوالي ١٥ـ٢٠ مقعدا في انتخابات الكنيست القادمة. وحيث ان معظم المكاسب السياسية والاجتماعية التي حققها كاهانا واتباع اليمين العنصري كانت ـ وكما أشارت استطلاعات الرأي العام ـ على حساب الليكود والاحزاب الدينية، فان من المتوقع ان يصبح الائتلاف العنصري ـ في حالة تشكيله كقوة سياسية واحدة ـ ثالث أهم كتلة سياسية في اسرائيل.

وعلى الرغم من ان جميع الاسرائيليين تقريبا يقولون بأنهم يرغبون في اقامة سلام مع العرب، فانهم يختلفون فيما بينهم اختلافا كبيرا وعميقا فيما يختص بطبيعة الحل ومكوناته ومتطلباته ومراحل تنفيذه. وفي الوقت

نفسه، تبدي الغالبية العظمى تخوفا واضحا من السلام وآثاره السلبية المحتملة على وحدة المجتمع الاسرائيلي واوضاعه الاقتصادية وعلى أمنهم واستقرارهم الذي قد يصبح اكثر تهديدا من قبل العرب.

ولذا تشير كل الدلائل، ومنها تاريخ الصهيونية ومواقف وممارسات الاحـزاب الاسرائيلية الرئيسية الحاكمة وغير الحاكمة، الى عدم رغبة، وربمـا قدرة غالبيـة المجتمـع الاسرائيلي وقواه السياسية المنظمة على التوصل الى حل سلمي مع اية جهة عربية يقوم على اساس انسحاب اسرائـيـل من كل او حتى معـظم الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، والسماح بعودتها للسيادة العربية.

اما الموقف الامريكي، وبسبب تجاربه الفاشلة في السابق خاصة في لبنان، وارتياحه للمواقع التي يحتلها في المنطقة العربية في الوقت الحاضر، فانه يسير في اتجاه تجميد الوضع الراهن وتكريس الامر الواقع. ولذلك تحاول الحكومة الامريكية ابطاء «عملية السلام» بقدر الامكان وحصر مشاركتها فقط في تحقيق قيام حوار مباشر بين اسرائيل وطرف عربي قادر وراغب في التفاوض مع الكيان الصهيوني. وفي الواقع تعتبر الحكومة الامريكية المفاوضات العربية الاسرائيلية المباشرة هدفها الاول والاخير ودافعهـا الوحيـد الذي يدعوها الى المشاركة في الإتصالات والتحركات الجـاريـة بشـأن ايجـاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. ولذلك قال ريتشارد ميرفي، مساعد وزير الخارجية الامريكية في النصف الثاني من العام ١٩٨٥، «ان هدف امريكا هو المفاوضات المباشرة وايجاد الشريك الاردني الفلسطيني القادر على التفاوض مع اسرائيل... ومن هذا المنطلق نقيم امكانيات اجتماعنا بوفد اردني فلسطيني مشترك ونوعية الاسماء التي يمكن ان تشارك في ذلك الوفد.... ولذا فاننا نشجع وسنساهم في كل جهد يؤدي الى المفاوضات المباشرة ونقاوم كل تحرك يتعارض مع تحقيق هذا الهدف.

وبسبب تباعد وجهات نظر الاطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي فيما يختص بطبيعة ومكونات وشروط ومراحل «الحل السلمي» فانه ليس من المتوقع نجاح تلك الاطراف في ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، بل من المؤكد فشلها حتى في تقريب وجهـات نظر ومواقف الاطراف المختلفة. وعلى سبيل المثال يقوم الحل

الذي تتحدث عنه اكثر القوى الاسرائيلية «اعتدالا» على ما يلي:

١ـ استمرار التمسك بمدينة القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل.

٢ـ استمرار التمسك باراضي الضفة الغربية التي اقيمت عليها اكثر من ١٥٠ مستعمرة والتي تبلغ مساحتها حوالي ٢٥ بالمائة من مجموع أراضي الضفة.

٣ـ استمرار خضوع تلك المستعمرات في حالة توقيع معاهدة سلام مع العرب للقوانين الاسرائيلية.

٤ـ استمرار تواجد القوات العسكرية الاسرائيلية في المناطق الاستراتيجية وعلى الجبال والتلال المطلة على المدن والطرق الرئيسية في كل من الضفة والقطاع.

٥ـ اقامة الترتيبات السياسية المقترحة مع الاردن دون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومثل هذا التصور للحل الاسرائيلي المقترح يعتبر حلا مرفوضا من قبل كافة الاطراف العربية، بما في ذلك الاطراف المصرية التي وقعت على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني.

اما بالنسبة للجانب العربي فان الحل الذي توحي اكثر القوى العربية «اعتدالا» استعدادها للقبول به فيقوم على ما يلي:

١ـ انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧ مع امكانية اجراء بعض التعديلات على الحدود، بشرط ان تكون تلك التعديلات طفيفة وعلى كلا الجانبين.

٢ـ عودة السيادة العربية الى القدس الشرقية وايجاد ترتيبات خاصة تسمح لليهود بزيارة الاماكن المقدسة.

٣ـ اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يسمح بسيطرتهم على شؤونهم الادارية والاقتصادية وموارد بلادهم الطبيعية ويؤدي بعد فترة انتقالية محددة الى قيام الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره دون تدخل من القوى الخارجية.

٤ـ ان تتم ممارسة حق تقرير المصير ضمن اتحاد اردني ـ فلسطيني كونفدرالي مشترك.

ومثل هذا التصور للحل العربي المقترح والذي يمثل اقصى التنازلات

العربية في ظل الظروف الراهنة، يعتبر مرفوضا من قبل غالبية الشعب الاسرائيلي وقواه السياسية المنظمة، بما في ذلك عيزرا وايزمان اكثر القوى السياسية الحاكمة «اعتدالا» في اسرائيل.

وعلى الرغم من نجاح اسرائيل في كسب كافة حروبها مع العرب، وتمكنها من الاستيلاء على المزيد من الأراضي العربية، ومصادرة الكثير من الحقوق الفلسطينية، وحمل نظام حكم السادات على توقيع معاهدة صلح منفردة، الا انها فشلت فشلا ذريعا في تحقيق السلام الذي تريده مع الشعوب والدول العربية. وفي الحقية يبدو الكيان الصهيوني اليوم، وربما اكثر من أي وقت مضى، أبعد ما يكون عن التمتع بثمار انتصاراته العسكرية واضعف ما يكون على مواجهة تحديات السلام مع الفلسطينيين.

وبعد قيام اسرائيل بغزو لبنان في صيف عام ١٩٨٢، وفشلها في اعادة ترتيب الأوضاع السياسية اللبنانية كما يحلو لها، وذلك على الرغم من نجاحها في كسب المعركة العسكرية، اتضحت حقيقة وابعاد «حدود القوة الاسرائيلية» العسكرية والسياسية. اذ ان فشل اسرائيل في فرض شروطها على اضعف دولة عربية وتزايد موجة الرفض داخل المجتمع الاسرائيلي لمبررات ونتائج حرب هجومية غير ضرورية من ناحية، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والمالية التي ساهمت تلك الحرب في تعميقها من ناحية ثانية، ادت في مجموعها الى بلورة حدود قدرة اسرائيل على استخدام القوة العسكرية الضاربة لتحقيق أهداف سياسية محدودة. اضف الى ذلك ان تلك الحرب قضت، وبشكل نهائي، على «الاجماع» الاسرائيلي الذي ظل قائما لمدة ٣٥ سنة متواصلة تجاه قضايا الحرب والسلام مع العرب، كما عملت في الوقت ذاته على تعرية ذلك المجتمع وكشف ما يعانيه من مشاكل اجتماعية واقتصادية ذات علاقة وطيدة بحالة الحرب التي لا زالت تسود العلاقات العربية الاسرائيلية. ولقد كان من نتيجة ذلك تشجيع بعض القوى، بما في ذلك حركة «السلام الآن» والكثير من ضباط وجنود الجيش الاسرائيلي، على انتقاد سياسة الحكومة والتنديد بالعديد من مواقفها السياسية وممارساتها العسكرية. وهذا يعني انه لم يعد بامكان اية حكومة اسرائيلية اتخاذ قرار بشن حرب جديدة على البلاد العربية المجاورة مع الاطمئنان الى وقوف الغالبية

العظمى الى جانبها واجماع الرأي العام الاسرائيلي على تأييدها.

ولذلك أصبح من الواضح ان كسب معركة عسكرية لا يضمن بالضرورة كسب معركة سياسية، وان من الممكن ان يتحول النصر العسكري الكاسح الى هزيمة سياسية وازمات مجتمعية ذات أبعاد استراتيجية داخلية وخارجية. وبسبب قيام العرب برفض الحلول السلمية على الطريقة الاسرائيلية ـ الامريكية، أثبتت حرب لبنان مجددا، كما أثبتت حرب سنة ١٩٦٧، انه لن يكون باستطاعة اسرائيل حاليا او مستقبلا استخدام الجيش الاسرائيلي لفرض الحل السياسي الذي تريده على الاطراف العربية، خاصة وان حلولها المتوخاة لا تزيد عن كونها صكوك استسلام ووثائق تنازل عن حقوق الفلسطينيين التاريخة وكرامة الامة العربية.

ودون الدخول في شرح تفاصيل الحلول السياسية المقترحة والحلول العسكرية المكنة نقول باختصار، بان الظروف الراهنة، شأنها في ذلك شأن الظروف السابقة، لا توفر الحوافز والدوافع الكافية لحمل التحالف الاسرائيلي الامريكي المشترك على البحث جديا عن معادلة مقبولة ومعقولة «لمبادلة الارض بالسلام» مع العرب، كما انه لن يكون باستطاعة ذلك التحالف فرض الحل الاستسلامي الذي يريده على الشعوب العربية مهما تعاظمت قوة اسرائيل العسكرية ومهما تكررت حالات استخدامها. ولذا فان حل القضية الفلسطينية وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي لن يتحقق على الاغلب الا من خلال حدوث احد الاحتمالين التاليين:

أ ـ نجاح الجانب العربي في هزيمة اسرائيل هزيمة عسكرية كاسحة على ارض المعركة بغض النظر عن طبيعة ومدى الدعم الامريكي لها. او

ب ـ احساس التحالف الاسرائيلي الأمريكي في مرحلة قادمة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي بان حقائق الواقع في تلك المرحلة وقواه الفاعلة لم تعد تخدم المصالح الامريكية الاسرائيلية المشتركة، وان متطلبات الحفاظ على تلك المصالح اصبحت تقتضي القبول بمبدأ «مبادلة الارض بالسلام».

ولما كانت الاستراتيجية العسكرية في غالبية البلاد العربية هي استراتيجية قطرية دفاعية، وان امريكا لا زالت تتمسك بدعمها الكامل

وحمايتها الشاملة للكيان الصهيوني، فان من المشكوك فيه ـ في ظل مثل هذه الظروف ـ قيام القوة العسكرية العربية بالتوجه لتحرير فلسطين، او النجاح في مهمتها في حالة قيامها بالهجوم على اسرائيل. ومن ناحية ثانية، تشير حقائق الواقع ومعطياته في المرحلة الراهنة الى عدم توفر الدوافع الكافية والضرورية لتشجيع التحالف الاستعماري، الاسرائيلي الامريكي، على القبول بحل «سلمي عادل» للقضية الفلسطينية. اذ تشير تلك المعطيات والمتغيرات الى استمرار ذلك التحالف في العمل على تكريس مواقعه وتوظيف توازن القوى الدولي الراهن لخدمة مصالحه من جهة، والاصرار على رفض كل ما من شأنه تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه المشروعة وتمكين الامة العربية من استعادة بعض كرامتها المهدورة من جهة ثانية. ولذلك يصبح العمل العربي الواعي والهادف لتغيير معطيات واتجاه تطور موازين القوى العربية الاسرائيلية المدخل الرئيسي، وربما الوحيد، لتحسين امكانيات نجاح اي من الاحتمالين القادرين على حل القضية الفلسطينية.

دواعي التشبث بالمساعي السلمية:

على الرغم من اقتناع اطراف النزاع الرئيسيين، العرب من ناحية، والاسرائيليين والامريكيين من ناحية اخرى، بعدم امكانية التوفيق بين المواقف المتباعدة، واحيانا المتناقضة في ظل الظروف الراهنة، فان الجانبين يحاولان التمسك بما يسمى «بالتحركات السياسية الرامية الى ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية». ويعود السبب في مواصلة الجانبين للمساعي السلمية، والتي تبدو وكأنها تسير في حلقة مفرغة لا بداية ولا نهاية لها ولا امل في الخروج منها، الى كون تلك المساعي تمثل «الشر الاصغر» الذي يمكن احتماله والتعايش معه، بينما يمثل التخلي عنها «الشر الأكبر» الذي لا يمكن احتماله او التعايش معه.

فمن وجهة النظر العربية يعني الاعلان عن فشل المساعي السلمية وانتهاء عملية البحث عن حل سلمي للقضية الفلسطينية اضطرار الجانب العربي الى تبني الخيار البديل، وهو الخيار العسكري، وما يترتب على ذلك الخيار من متطلبات ونتائج. وهذا يستوجب بطبيعة الحال حشد الجماهير العربية للقتال وتدريبها وتسليحها، وربما توجيهها

لخوض معركة استنزاف طويلة ومكلفة ضد قوات اسرائيل التي تتفوق عليها عتادا وتدريبا. وهذا يعني ان الاعتراف بفشل المساعي السلمية سيفرض على الدول العربية المعنية مباشرة بالصراع مع اسرائيل القبول بتحمل كافة الاعباء الاقتصادية والمخاطر العسكرية والسياسية التي ستترتب على تبني الخيار العسكري من ناحية، وتدريب وتسليح الجماهير العربية التوّاقة لتحرير فلسطين من ناحية ثانية. ونتيجة لكون موازين القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط لا زالت تعمل لصالح اسرائيل وحليفتها امريكا، وبسبب طبيعة ونوعية أنظمة الحكم العربية والقوى السياسية المسيطرة في المرحلة الراهنة، فان متطلبات الخيار العسكري تبدو وكأنها تتجاوز قدرات وربما طموحات غالبية القوى السياسية التي تتصدى اليوم لقيادة العمل العربي.

ومن وجهة النظر الاسرائيلية يعني الاعلان عن فشل المساعي السلمية اضطرار المجتمع الصهيوني في فلسطين الى تقبل العيش في واقع يسوده الارهاب وينعدم فيه الامن ولا يحمل بين طياته الامل بتحسن تلك الاوضاع في المستقبل. ولما كان الواقع الحالي يشير الى تدهور الاوضاع الاقتصادية، وتراجع المستويات المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة، وتفكك الروابط الاجتماعية، وتمحور القوى السياسية، وتبلور عنصرية يمينية فاشية متنامية، وتراجع جاذبية اسرائيل والصهيونية بالنسبة ليهود العالم، فان الامل في الخروج من ذلك المأزق اصبح جزءا لا يتجزأ من الامل في تحقيق السلام في المنطقة. ولذا، فان الاعلان عن انتهاء عملية البحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية يعني تكريس حالة اليأس والاحباط بين يهود فلسطين من ناحية، واتجاه الشعب الامريكي وغالبية يهود العالم الى التساؤل عن اسباب ومبررات استمرار دعمهم للكيان الصهيوني من ناحية ثانية، وهو الدعم الاقتصادي والعسكري الذي لا تبدو له نهاية ولن يؤمل منه خيرا اذا استمرت الاوضاع الراهنة على حالها. ولذلك لا يجرؤ أي حزب حاكم في اسرائيل، حتى ولو كان حزب كاهانا، على التخلي صراحة وعلنا عن مبدأ البحث عن حل سلمي للقضية الفلسطينية حتى وان كانت التحركات السياسية حركات ذاتية بهلوانية والحلول المستهدفة تصورات خرافية وهمية.

اما بالنسبة للجانب الامريكي، فان التحركات السياسية لا تزيد عن كونها مناورة دبلوماسية هدفها اقناع الدول العربية باهتمام الحكومة الامريكية بوجهة النظر العربية واستعدادها التام للقيام بدور الوسيط المحايد من أجل التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية. واذا كان الانشغال العربي بالتحركات السياسية قد ادى في الماضي الى اتجاه العرب الى اهمال متطلبات العمل على غالبية الجبهات الاخرى، فانه ساعد ايضا على نجاح كل من اسرائيل وامريكا في تثبيت المكاسب الاسرائيلية الامريكية التي خلقتها وخلفتها ظروف الصراع والاحتلال في البلاد العربية. ولذا تتمسك امريكا، كما تتمسك اسرائيل، بالمساعي السلمية من أجل اشغال العرب عن البحث عن خطة بديلة وجادة من جهة، ومن أجل تكريس الامر الواقع الذي يخدم مصالحها الاقتصادية والامنية في البلاد العربية من جهة ثانية، وكي يكون بامكانها زيادة اعتماد اسرائيل وغالبية الدول العربية عليها من جهة ثالثة.

اما اهتمام نظام الحكم المصري المتزايد بالمساعي السلمية فيعود في الواقع الى الرغبة المصرية الجامحة في العودة الى الحظيرة العربية دون شروط ودون التخلي عن قيود وارتباطات معاهدة كامب ديفيد المجحفة بالحقوق والكرامة العربية. اذ على الرغم من قناعة ذلك النظام بان الحكومة الاسرائيلية لا تنوي التخلي عن اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وانها ترفض حتى مجرد العودة الى مباحثات الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد، وانها لا زالت تماطل في حل قضية «طابا» بناء على أسس اتفاقية السلام بين البلدين، فان الحكومة المصرية ترمي بكل ثقلها في اتجاه المفاوضات العربية الاسرائيلية المباشرة. ولذلك يقوم نظام حكم الرئيس حسني مبارك بمحاولة التوسط لدى مختلف الاطراف العربية والاسرائيلية والامريكية من أجل بلورة اطار تفاوضي عربي اسرائيلي جديد وحث الاطراف المعنية على بدء المفاوضات المباشرة من خلاله. أي الاسهام في خلق اطار تفاوضي جديد شبيه باطار كامب ديفيد واضفاء الشرعية العربية والدولية على كلا الإطارين القديم والجديد، وترسيخ مفهوم المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل كحقيقة من حقائق الحياة السياسية العربية المعاصرة. وهذا من شأنه في حالة تحققه اضفاء الشرعية العربية على كامب ديفيد كاطار

تفاوضي عربي ـ اسرائيلي، والسماح بعودة مصر الى الحظيرة العربية مثقلة بقيود وارتباطات والتزامات معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية.

ومن ناحية اخرى، تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في التحركات السياسية الدولية من أجل تكريس حق تمثيلها للشعب الفلسطيني وتأكيد حقيقة كونها طرفا اصيلا وفاعلا في المعادلة العربية الاسرائيلية، خاصة بعد اهتزاز تلك الحقائق في اعقاب الخروج من بيروت وتصدع الوحدة الوطنية الفلسطينية. ولذا تبدو المشاركة في «التحركات السياسية الرامية الى ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية» فرصة لاعادة تأكيد الوجود والدور الفلسطيني من ناحية، ومهلة لالتقاط الانفاس «واعادة ترتيب البيت الفلسطيني» من ناحية ثانية، ومحاولة للظهور بمظهر الطرف «المعتدل» على الساحة الدولية من ناحية ثالثة، وذلك استعدادا لمواصلة الكفاح المسلح وتصعيده ضد قوى الاحتلال الصهيوني بعد انقشاع غيوم «المساعي السلمية» والتحركات السياسية.

ولما كانت «عملية البحث عن السلام» ـ كما تشير مواقف مختلف القوى العربية والاسرائيلية والأمريكية ـ لا تتعارض، بل تستجيب لرغبات واحيانا احتياجيات غالبية الاطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي، فان تلك الاطراف ابدت حرصها على ديمومة وتجديد حيوية التحركات السياسية. ولذلك دأبت اجهزة الاعلام الرسمية، الاسرائيلية والامريكية والعربية، على وصف رحلات ووساطات المسؤولين الامريكيين «بالنجاح في دفع عجلة السلام الى الامام»، وذلك على الرغم من ان نجاحها اقتصر في معظم الحالات على كشف المزيد من التناقض بين المواقف العربية والمواقف الاسرائيلية من ناحية، وتباعد وجهة النظر العربية عن وجهة النظر الامريكية من ناحية ثانية.

وبوجه عام، يشكل قيام أحد الاطراف المعنية بالصراع الاسرائيلي بأخذ زمام المبادرة من أجل الاعلان عن فشل «المساعي السلمية» والتخلي عن «المبادرات السياسية» سببا كافيا لاتهام الرأي العام العالمي له بمعاداة السلام وتعطيل مسيرته، خاصة اذا كان ذلك الطرف عربيا. وهذا من شأنه اعطاء الطرف الآخر قضية جديدة لاستخدامها دعائيا ضد الطرف الاول، وسببا كافيا للتشهير به والتشكيك في نواياه ومواقفه.

وعلى الرغم من تعدد الاسباب التي استخدمت عربيا لتبرير استمرار

التمسك «بعملية السلام»، فان الادعاء بان المبادرات السياسية هي الطريق الاقصر «لتخليص عرب الضفة الغربية وقطاع غزة من وطأة الاحتلال وانقاذ ما يمكن انقاذه من الارض العربية»، كان اكثر تلك المبررات جاذبية للجماهير الفلسطينية، خاصة تلك التي لا زالت تعاني من بطش وارهاب قوى الاحتلال الصهيونية. الا ان جاذبية هذا الادعاء من النواحي الاعلامية تخفي في الواقع اعترافا عربياً ضمنيا بعدم الرغبة، وربما القدرة ايضا، على استخدام البدائل الاخرى لتحرير الارض والاهل من الصهيونية.

واخيرا، فان اتجاه غالبية القوى العربية الى الرمي بثقلها وراء «الخيار السياسي» جعلها تهمل خيارات وساحات العمل الاخرى غير السياسية، خاصة الاقتصادية والسكانية والاعلامية وساحة اسرائيل الداخلية. وفي الوقت ذاته نسيت تلك القوى او تناست العديد من الحقائق والتجارب التاريخية، ومن بينها التجربة الامريكية في فيتنام. اذ ان فشل القوة العسكرية الامريكية في هزيمة الثورة الفيتنامية على أرض المعركة أدى الى نجاح ثوار فيتنام في ابتزاز الحل السياسي المرغوب من عساكر وساسة امريكا اثناء مفاوضات باريس. وهذا يعني ان حدود القدرة السياسية لا بد وان تخضع اولا لحدود القدرات العسكرية والاقتصادية، ومن ثم لحدود القدرات الاخرى المتعلقة بالسكان والجغرافيا والتجربة الحضارية والتاريخية. ولذلك أصبح السعي العربي الحثيث لايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية، وذلك بعد تبلور حدود القدرة العسكرية العربية والتردد، وأحيانا التخاذل في استخدام القدرات الاخرى، هو في حقيقة الامر توجها عربيا نحو القبول بالهزيمة والتوقيع على وثيقة الاستسلام.

وهكذا تقام وتزين اعمدة الحلول السلمية لتكون الخيط الرفيع الذي يفصل بين سواد اليأس القاتم الذي تخشاه غالبية القوى العربية والاسرائيلية الحاكمة وبصيص الامل الخافت الذي تنتظره الجماهير التواقة للسلام والحرية، بينما هي في حقيقة الحال لا تزيد عن كونها السراب الذي يبتعد عنا كلما اقتربنا منه، والحيوان الجريح الذي يعض يدنا كلما مددناها لمساعدته. ولذا، ومهما زينت اعمدة السلام وتعددت مناراته فانها ستبقى اعمدة دخان ومنارات لهب حارق لا تنير الطريق الى

مستقبل مشرق وواعد، بل تكشف مخاطر استمرار «الامر الواقع»، ولا تنبىء بقرب حلول الفرج، بل تزيد من احتمالات وقوع الكوارث.

٩ سقوط المفاهيم الثورية وعودة التبعية

لقد شهد عقدا الخمسينات والستينات تصاعد موجة التحرر العالمي في مختلف بقاع افريقيا وآسيا من جهة، وانحسار المد الاستعماري وتراجع نفوذه من جهة ثانية. وبينما كانت اوروبا في تلك الفترة مشغولة في اعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، كانت امريكا مشغولة في اعادة ترتيب العلاقات الدولية بما يضمن لها الحفاظ على التركة الاستعمارية التي ورثتها عن حلفائها الاوروبيين. اما الاتحاد السوفياتي فقد كان مشغولا في رسم وتنفيذ سياسة داخلية تقوم على بناء قوة عسكرية مضاهية للقوة العسكرية الامريكية، وسياسة خارجية تقوم على مساعدة كافة حركات التحرر العالمية المناوئة للاستعمار. ولذلك جاء قيام الثورات وحركات التحرر العربية في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر في تلك المرحلة كجزء من حركة التحرر العالمي وفي ظل ظروف تاريخية مواتية لنجاح الشعوب المكافحة في الحصول على استقلالها وتحقيق الكثير من اهدافها.

ومنذ ميلادها اتجهت حركة التحرر العربية الى رفع شعارات الوحدة والتحرر ومقاومة الاستعمار وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، واتخاذ موقف سياسي تجاه الخارج يقوم على الحياد بين المعسكرين المتنازعين من جهة ثانية، وهما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي. وبسبب التقدم النسبي الذي حققه العرب في المجالات الثقافية والعلمية والاقتصادية منذ بداية القرن العشرين وحتى ذلك الوقت استطاعت حركة التحرر العربية بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر المشاركة، وبفعالية، في قيادة وتوجيه مسار حركة التحرر العالمية. وهكذا توفر لحركة التحرر العربية الظروف الخارجية المناسبة للمناورة السياسية على الساحة الدولية، وعوامل القوة الداخلية اللازمة لتمكينها من تحقيق معظم اهدافها الوحدوية والتحررية.

الا ان العرب، وكما أثبتت التجربة فيما بعد، فشلوا في استغلال الظروف الخارجية التي وفرتها ملابسات الصراع بين القوتين العظميين كما عجزوا عن تسخير عوامل القوة الداخلية لتعزيز قدراتهم الذاتية، مما

جعلهم يفشلون في تحقيق الحد الادنى من المطالب القومية، الوحدوية والتحررية، السياسية والاقتصادية. اذ بدلا من تحرير فلسطين تعددت الهزائم على يد اسرائيل، وبدلا من اقامة دولة الوحدة القومية او نواتها الحقيقية تبلورت الاقليمية السياسية وتعمقت جذور الطائفية، وبدلا من انجاز التحولات الاجتماعية التقدمية عادت طريقة حياة وقيم العصور الوسـطى للسيطرة على حياة وتطلعات قطاعات كبيرة من جماهير الامة العربية، وبدلا من تحقيق الاستقلال الاقتصادي عادت معظم الاقطار العربية الى الدوران في فلك التبعية للرأسمالية العالمية.

وعلى الرغم من الاهمية القصوى والملحة لتحديد اسباب الفشل الذي منيت به الامة العربية بوجه عام، وحركة التحرر العربية بوجه خاص، فان المحاولات القليلة التي قام بها بعض المفكرين العرب لم تكن كافية، كما ان الاجابات التي أعطيت حتى الآن لم تكن شافية. وفي الحقيقة تبدو غالبيـة الدراسـات التي حاولت البحث في هذا الموضوع الهام وكأنها محاولات لتبرير أسباب الفشل أكثر منها محاولات لتحديد اسبابه. اذ ان حساسية البحث في بعض القضايا السياسية المرتبطة بأنظمة الحكم من جهة، وعدم قدرة بعض الباحثين على التحرر من معتقداتهم الفكرية والقيميـة من جهـة ثانيـة، ولجوء الغالبية الى استخدام اطر التحليل النـظري التي تطورت ضمن بيئـة حضارية لا صلة لها بواقع الحياة العربية من جهة ثالثة، جعل الاجابات التي أعطيت حتى الآن اما جزئية او قاصرة او خاطئة.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان بعض «المفكرين» العرب من مثقفي السلطة والمال ومثقفي المعارضة على حد سواء اتجهوا في الآونة الاخيرة الى القول بأن العالم العربي يعيش اليوم مرحلة «النهضة» وليس حالة من التخلف. واذا كان مثل هذا الادعاء يعتبر مخالفا للواقع، فانه يعتبـر أيضـا اهـانة قاسية توجه من قبل هذه الفئة لآلام وتضحيات وتـطلعات الاغلبية الفقيرة والمضطهدة من أبناء الامة العربية. اذ على الرغم من الثروات الطبيعية الكثيرة التي تملكها الامة العربية والعائدات النفطية الهائلة التي تحققت على مدى الـ (١٥) سنة الاخيرة، فان العرب فشلوا في ارساء مقومات نهضة صناعية او علمية او زراعية في بلادهم. وعلى سبيل المثال فانه على الرغم من وجود الاراضي الزراعية الشاسعة في

أقطار عربية لا زال اعتماد العرب على الواردات الغذائية يتزايد عام بعد عام. اذ بينما كان العالم العربي من المناطق المصدرة للمواد الغذائية في الاربعينات، وبقي ينتج نحو ٩٠ بالمائة من احتياجاته من الغذاء حتى أوائل السبعينات، أصبح اليوم أكثر أجزاء العالم الثالث استيرادا للمواد الغذائية. ولقد بلغ مجموع ما انفقه العرب على المواد الغذائية المستوردة من الخارج في عام ١٩٨٦ نحو ٢٤ مليار دولار، أي ما يعادل عشر الدخل القومي الاجمالي. ولما كان معدل استهلاك الفرد العربي من الغذاء في الوقت الحاضر يساوي نصف استهلاك الفرد الاوروبي تقريبا ونحو ٤٠ بالمائة من استهلاك الفرد الامريكي، فان من المتوقع استمرار الزيادة في معدل الاستهلاك الفردي من الغذاء في مختلف الأقطار العربية. وفي حالة استمرار المعدلات الراهنة للزيادة في السكان وفي انتاج الغذاء واستهلاكه على حالها، فان جميع صادرات العالم العربي، بما في ذلك النفط، سوف لن تكفي في نهاية القرن الحالي لتسديد فاتورة الواردات من المواد الغذائية.

ومن ناحية ثانية، استمرت الفجوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي تفصل العالم العربي عن العالم المتقدم بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، في الاتساع. اذ على الرغم من الثراء الفاحش الذي تتمتع به القلة من الاقطار العربية والفئات الاجتماعية، فان معدل الدخل الفردي في البلاد العربية يقل في الوقت الراهن عن ٢٠٠٠ دولار في السنة. واذا استثنينا المملكة العربية السعودية، والتي يقدر انتاجها القومي الاجمالي بنحو ثلث الناتج القومي العربي، فان الدخل الفردي يصبح أقل من ١٣٠٠ دولار في السنة. اما اذا استثنيت دول النفط الغنية (السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين وعمان وليبيا) فان الدخل الفردي بالنسبة للمواطن العربي يصبح في حدود ٨٠٠ دولار في السنة فقط، أي ما يعادل نصف الدخل الفردي في تركيا، وثلث الدخل الفردي في المكسيك، وربع الدخل الفردي في يوغسلافيا، وأقل من خمس الدخل الفردي في اليونان، ونحو ثمن الدخل الفردي في سنغافوره.

أضف الى ذلك، ان نسبة الامية في عدة أقطار عربية لا زالت تتجاوز ٨٥ بالمائة من السكان، وان نحو نصف الاطفال العرب لا زالوا خارج صفوف الدراسة، وان عدد الاميين في مصر، أكبر وأهم الاقطار العربية،

لا زال في تزايد مستمر.

ان اتجاه القلة من المثقفين العرب اليوم الى الادعاء بأن العالم العربي يعيش مرحلة من «النهضة» وليس حالة من التخلف، ليس في حقيقته سوى محاولة للدفاع عن تجربة معينة وتبرير واقع حياتي وامتيازات اجتماعية فئوية خاصة. اذ بينما ينطلق مثقفو السلطة والمال من حياة البذخ والترف التي يعيشونها، ويعتمدون في تحليلاتهم على تجاربهم الخاصة في الاقتراب من حياة مجتمعات الغرب الرأسمالية التي يحاولون محاكاتها، ينطلق مثقفو المعارضة من اصحاب هذا الرأي من حقيقة كونهم جزءا لا يتجزأ من التجربة «الثورية التقدمية» السابقة التى يحاولون، خلافا للتاريخ والواقع، الادعاء بنجاحها. ولذلك يصبح من الطبيعي ان تتجه الفئة الاولى الى تمجيد الواقع وتعداد انجازاته دفاعا عن مصالحها ومواقعها وامتيازاتها الراهنة، وان تتجه الفئة الثانية، دفاعا عن ماضيها وتاريخها، الى اعتبار «النهضة» الحالية ثمرة من ثمار تجربة وفكر الماضي الذي ساهمت في صياغته وقيادته. وهكذا، بينما تحاول فئة مثقفي السلطة والمال تزييف الواقع، تحاول القلة من مثقفي المعارضة تزييف الماضي. وتحاول الفئتان معا، ولاسباب متباينة واحيانا متناقضة، قبول الامر الواقع واعتباره اساسا صالحا لتحقيق الاهداف المرجوة في المستقبل.

ولما كنا نعتقد بأن الواقع العربي بحالته الراهنة هو أبعد ما يكون عن النهضة، وان القوى الرئيسية الفاعلة فيه، والتي انتجتها وبلورتها التجارب السابقة، الثورية وغير الثورية، لا تحمل اسباب الامل في حدوث النهضة في المستقبل، فاننا سنحاول في الصفحات القليلة التالية القاء بعض الضوء على بعض الاسباب الرئيسية التي ادت الى سقوط المفاهيم والتجارب الثورية وعودة كل الاقطار العربية تقريبا الى الدوران في فلك التبعية للدول الرأسمالية. وعلى الرغم من تعدد جوانب النهضة وجوانب التخلف وتباين وجهات النظر حول أهمية الجوانب المادية والجوانب غير المادية، فان مقاييس التقدم القادرة على تحديد طبيعة وقياس حجم النهضة لا بد وان تكون مقاييس نسبية ذات أبعاد افقية وعمودية. وبينما تقوم المقاييس الافقية بقياس مدى التقدم الذي تحقق بالنسبة للغير من الشعوب والامم، تقوم المقاييس العمودية بقياس مدى التغير

الكمي، واحيانا النوعي، بالنسبة للماضي ومعطياته الحياتية، المادية وغير المادية، وبالنسبة للمستقبل وطموحاته المجتمعية، السياسية وغير السياسية.

ولذلك يصبح من الضروري الحكم على «النهضة» العربية بمقدار ما حققته من تقدم في مجالات العمل الاساسية، ألا وهي: مجال الوحدة بين الاقطار العربية، والحرية الفكرية والسياسية والاجتماعية على الساحة القطرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتوجيه الامكانيات العربية المادية والبشرية لتطوير المؤسسات والقدرات الذاتية المنتجة، وتحرير الوطن العربي من التبعية الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية للقوى الاجنبية، وتمكين الانسان العربي من احتلال مكانته اللائقة داخل اطار مجتمعه، وتمكين الوطن العربي من احتلال مكانته اللائقة داخل اطار المجموعة الدولية، وتمكين الحضارة العربية الاسلامية من احتلال مكانة لائقة ضمن المسيرة التاريخية للحضارة الانسانية.

ومهما قيل عن التغير الذي حدث، وربما التقدم الذي تحقق في مجالات عدة كمجال التعليم والصحة والتغذية والاسكان والمواصلات، فان تلك التغيرات كانت في مجملها تغيرات محدودة غير متكاملة حتمتها في معظم الحالات ضرورات تاريخية معينة، أهمها: الزيادة المضطردة في السكان، وحاجة الغرب الرأسمالي لتوسيع أسواق منتجاته، واكتشاف الثروة النفطية الهائلة في أكثر بقاع العالم العربي تخلفا واقلها سكانا. ولذلك لا يمكن، كما لا يجوز، اعتبار التغيرات التي حدثت في بعض الاقطار العربية دليلا على حدوث نهضة او اساسا لقيام النهضة في المستقبل القريب وحدوث تقدم عربي بمعناه الجذري الشامل.

وفي الواقع تشير المقاييس الافقية الى اتساع الفجوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية الخ... التي تفصل العالم العربي عن غالبية شعوب العالم الاخرى. وفي اعتقادنا سيبقى حلم حدوث النهضة العربية مرتبطا بامكانية تبلور مشروع قومي حضاري متكامل في مقدوره تقييم التجارب السياسية والاقتصادية السابقة بعلمية وحرية وواقعية، واعادة بناء العلاقات المجتمعية والقطرية على أسس جديدة قوامها الايمان بالوحدة العربية وبحق الفرد في ممارسة كافة حقوقه، بما

في ذلك المشـاركـة الكاملة في الحكم، وتسخير امكانيات الامة العربية لتحقيق الأهداف القومية والانسانية، وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. أما بالنسبة لاسباب سقوط المفهوم الثوري وفشل التجارب العربية السابقة «التقدمية وغير التقدمية» فانه قد يكون أهمها:

١ـ غياب الحريات العامة وضعف المؤسسات الديموقراطية:

ان ضعف او انعدام وجود المؤسسات الديمقراطية وغياب الحريات العـامة من جهة، وكون غالبية المثقفين من أفراد الطبقة الغنية والفئة الحـاكمـة من جهـة ثانيـة، واتجاه الفئتين المسيطرتين على الاقتصاد والسلطة الى التحالف فيما بينهما والارتباط مصلحيا مع قوى الرأسمالية العالمية من جهة ثالثة، جعل الجيش أهم ادوات التغيير في معظم دول العالم الثالث، بما في ذلك البلاد العربية. ومما زاد من اهمية دور الجيش في احداث التغيير السياسي في مختلف الاقطار العربية صغر حجم الطبقة المتـوسـطة واتجـاههـا الى الاعتماد شبه الكامل على الدولة، وضعف الصنـاعـة وسيطرة الزراعة على الاقتصاد، وبالتالي عدم تبلور الطبقة العـاملة كطبقة اجتماعية مميزة، وانقسام المجتمع العربي بوجه عام، والذي كان يعاني من الجهل والتجهيل والاتكالية، الى فئات اجتماعية أسـاسـهـا الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والطائفية. وباستيلاء القوات المسلحة على الحكم في عدة أقطار عربية خلال فترة الخمسينات والستينات اتجه الجيش الى تسلم مقاليد السلطة والاشراف على ادارة كافـة شؤون الدولة والقضاء على امتيازات الطبقة الغنية والفئة التي حكمت من قبل.

ولما كانت انظمة الحكم التي أطاحت بها القوات العسكرية هي أنظمة حكم فرديـة وعـائلية في غالبية الاحيان، وذات ارتباطات وثيقة واحيانا عضوية بقوى الاستعمار والرأسمالية في كل الحالات، فان أنظمة الحكم الجديدة اتجهت الى اعتبار الفئة التي سبقتها في الحكم وقوى الاستعمار الغـربي التي سانـدتهـا وتحالفت معها أساس حالة التخلف والتبعية والتجزئة التي سادت مختلف الاقطار العربية حينذاك. ولذلك لم يكن من السـهل على طبقة العسكر الحاكمة ادراك اهمية اطلاق الحريات العامة

واقامة المؤسسات الديمقراطية، وهي المؤسسات القادرة على ضمان عدم انحـراف مؤسسـة الحكم مجددا وخلق الاداة السياسية القادرة على مراقبة اعمالها وتقييم انجازاتها وتصحيح مسارها. كما لم يكن بامكان العسكـر ايضـا استيعـاب اهميـة ودور المؤسسات البحثية والعلمية والثقافية في تحمل أعباء عملية التغيير والتطوير ووضع حصيلة تجاربها وتجـارب غيرهـا من مؤسسـات الامم الاخرى في خدمة عملية التقدم والتحرر في المجتمع.

وعلى الرغم من صدق نوايا غالبية القيادات العسكرية التي تولت زمام الحكم، فان خلفيتها الثقافية وتجربتها العسكرية وتطلعاتها السلطوية حالت دون نجـاحها في فهم طبيعة وأهمية العلاقة الجدلية التي تربط حرية الوطن بحرية المواطن وكرامة الامة بكرامة الفرد. ولذلك عجزت تلك القيادات عن تحديد موقعها الطبيعي من حياة المجتمع وحركة الجماهير بوجه عام، مما جعلها تضحي بحرية الفرد واحيانا بكرامته وانسانيته بحجة ضمان حرية الوطن والحفاظ على استقلاله، وتقوم بضرب حركة الجمـاهـير وحـرمانها من المشاركة في الحكم بحجة الحفاظ على الامن وضمـان استمـراريـة انـظمة الحكم «الثورية». وهكذا كانت النتيجة استبدال الفئة الحاكمة القديمة بفئة حاكمة جديدة أكبر من الاولى من حيث الحجم وأقدر من حيث الامكانية على كبت الحريات، وان كانت أقل ميلا لاستغلال امكانيات الوطن الاقتصادية وأكثر استعدادا للدفاع عن استقلاله في وجه المطامع الخارجية.

ولما كانت القلة الحاكمة، بغضّ النظر عن ثقافتها وامانتها وتركيبها الاجتماعي، تكون في العادة ذات قدرات ضعيفة على تحديد احتياجات الجماهير واستيعاب معطيات العصر وتقييم امكانيات الامة، فان الاهواء الشخصية والمنطلقات العقائدية، واحيانا الولاءات العشائرية والقبلية أصبحت تتحكم في عملية صياغة واتخاذ القرارات المصيرية، السياسية منهـا وغير السياسية. ولقد ترتب على ذلك عجز انظمة الحكم الثورية الجديدة بعد فشل انظمة الحكم التقليدية القديمة في تحقيق الاهداف القطرية والقومية على حد سواء، خاصة السياسية والاقتصادية والثقافية منها. واذا كانت الجيوش العربية قد فشلت في استيعاب مفهوم الحرب الحـديثـة والحرب الالكترونية، فان البيروقراطية الحكومية فشلت هي

أيضـا في استيعـاب مفهوم الاداة العصرية. وهكذا عجزت المجتمعات العـربيـة بوجه عام عن انتاج قيادات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية الخ... في مستوى المسؤولية، كما عجزت عن تحقيق الاهداف القـطرية والقومية المرجوة. ومن ناحية اخرى، أدت تلك الاوضاع غير الطبيعية وغير الصحية الى تشجيع الرشوة والفساد وشيوع الواسطة والمحسـوبيـة واحلال الولاء الشخصي والنفاق الاجتماعي محل الولاء للوطن والاخلاص في أداء الواجب. وبالتالي عجزت مؤسسات المجتمع عن استيعـاب اهميـة تربيـة الاجيال الجديدة من المثقفين وافراد القوات المسلحة وموظفي الحكومة ورجال الاعمال على الالتزام بقضايا الوطن وخدمة قضايا المواطنين.

وباختصار، فشلت انظمة الحكم العربية، الثورية وغير الثورية، في خلق الاحســاس بالمـواطنية الحقة لدى الفرد العربي، وهو الاحساس الذي ينمي لدى الفـرد الشعـور بالانتمـاء لوطن معـين ولأمـة معينة ولحضارة مميزة والالتزام بقضاياها والاستعداد للدفاع عن مصالحها. وعلى العموم، يمكن تلخيص النتائج التي ترتبت على ذلك الفشل في جملة قالها احد المفكرين الهنود: «لقد امتلك العرب كل شيء تقريبا فيما عدا الحـريـة، بينمـا افتقد الهنود كل شيء تقريبا ما عدا الحرية، فكانت النتيجة افتقاد العرب لكل شيء تقريبا بما في ذلك الحرية، واقتراب الهنود من امتلاك كل شيء تقريبا بما في ذلك الحرية.»

٢- قيام اسرائيل واستمرار المؤآمرات الاستعمارية:

ان تعاون الصهيونية العالمية مع قوى الاستعمار الغربي على اقامة الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي جاء بسبب الرغبة المشتركة لكلا الجانبين في فرض التخلف وتكريس التجزئة على الارض العربية. اذ بينما أدى قيام اسرائيل في فلسطين في العام ١٩٤٨ الى تقطيع اوصال الوطن العـربي وفصـل جزئـه الافريقي عن جزئه الآسيوي، فرض التحدي الصهيوني على الامة العربية انفاق جزء كبير ومتزايد من مواردها المالية والبشرية على مواجهة الاخطار الصهيونية والمؤامرات الاستعمارية. اذ بالاضافة الى تسبب اسرائيل في استنزاف الموارد العربية بطريقة مباشرة من خلال تكـرار الحـروب وتدمير اقتصاديات دول المواجهة كل بضع

سنوات، قامت القوى الاستعمارية الاخرى، الاوروبية والامريكية، باستنزاف الموارد العربية بطريقة غير مباشرة. ومن أمثلة ذلك، قيام تلك الدول بامداد الدول العربية بالسلاح وامتصاص الجزء الاكبر من دخلها من العملة الصعبة ثمنا لذلك، واتجاهها الى غزو الاسواق العربية واستعمار الذهنية الفكرية لقطاع كبير من أبناء الفئات الحاكمة والمثقفة في غالبية الاقطار العربية. وبسبب اعتماد عدة دول عربية اعتمادا كاملا على امريكا من أجل الحصول على السلاح والتدريب والذخيرة وقطع الغيار أعيد ربط تلك الدول امنيا وسياسيا برباط من التبعية للرأسمالية الامريكية.

وبينما كانت الهزيمة العربية على ارض فلسطين في العام ١٩٤٨ سبب الثورات والانقلابات العسكرية التي وقعت في كل من مصر وسوريا والعراق، فان تباين مواقف مختلف القوى السياسية العربية من قضية تحرير فلسطين كان ولا يزال سببا من أهم اسباب التمحور السياسي والتناقض الفكري الذي يسود علاقات انظمة الحكم العربية بعضها ببعض. وبعد اتجاه بعض القوى العربية الى القبول بحل سياسي يقوم على أساس مبادلة الارض العربية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ بالسلام، واتجاه البعض الآخر الى رفض كل الحلول التي لا تضمن استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه في وطنه، تعمقت أسباب الخلاف والصراع على الساحتين العربية والفلسطينية. ولقد كان من نتائج ذلك تشجيع غالبية انظمة الحكم العربية على التقوقع حول نفسها والاهتمام بأمنها وتقليل درجة اهتمامها والتزامها بالقضايا القومية. وهذا يعني ان الخطر الصهيوني والموقف العربي منه ساهما في تعميق الخلافات العربية وترسيخ الاقليمية وزيادة حدة المخاوف الامنية، الداخلية والخارجية، من جهة، واضعاف مقومات الاستقلال والتحرر من السيطرة الاجنبية من جهة ثانية.

ومن ناحية اخرى، أدى قيام اسرائيل في قلب الوطن العربي كحركة استعمارية استيطانية توسعية الى قيام معظم الدول العربية بتوجيه جزء كبير من امكانياتها البشرية والاقتصادية لمواجهة التحديات الصهيونية. وعلى سبيل المثال ارتفع عدد القوات المسلحة لدول المواجهة العربية (مصر وسوريا والاردن والعراق ولبنان) من حوالي ٣٦٠٠٠٠ فرد في العام

١٩٦٧ الى ما يزيد عن ١,٥ مليون فرد في العام ١٩٨٥، اي بزيادة مقدارها ٤٥٠ بالمائة خلال ١٥ سنة فقط. ونتيجة لذلك زاد الانفاق على ميزانيات الدفاع وعلى مشتريات السلاح من الخارج، كما قل العنصر البشري العامل في القطاعات الانتاجية وانخفض حجم العملة الصعبة المتوفرة لاستيراد السلع الاستثمارية. وبينما قدرت مشتريات دول منطقة الشرق الاوسط من السلاح خلال الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٦ بنحو ٨٨ مليار دولار، قدرت المشتريات خلال الفترة ١٩٧٧ـ١٩٨٢ بما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار. وهذا يعني ان معدل الانفاق السنوي على مشتريات السلاح من الخارج بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار خلال الفترة الاولى (١٩٥٠ـ١٩٧٦) بينما بلغ خلال الفترة الثانية (١٩٧٧ـ١٩٨٢) نحو ٢٠ مليار دولار. وفي الواقع أشارت تقارير مراكز الدراسات الاستراتيجية الى زيادة الانفاق السنوي لدول الشرق الاوسط على المشتريات الحربية بمقدار عشر مرات خلال ١٨ سنة (١٩٦٢ـ١٩٨٠). ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان مشتريات السعودية وحدها في العام ١٩٨٠ بلغت نحو ١٢ مليار دولار. وبالاضافة الى ذلك اشارت التقارير الى ان تكلفة تدريب الجندي السوري في عام ١٩٨٣ تراوحت بين ٤٠٠٠ـ٧٠٠٠ دولار، وذلك مقابل ٢٧٠٠٠ـ٣٦٠٠٠ دولار للجندي الاسرائيلي. وهذا يعني، استنادا الى تكلفة تدريب الجندي السوري، ان دول المواجهة العربية تنفق في الوقت الراهن نحو ٧ـ١١ مليار دولار سنويا على قضايا تدريب الجنود، وذلك بالاضافة الى انفاق ما لا يقل عن ٢٠ مليار دولار آخر على مشتريات السلاح من الخارج. اما تكاليف اقامة وصيانة المنشآت العسكرية وصيانة وتموين المعدات الحربية فتقدر هي الاخرى بعدة مليارات من الدولارات سنويا. وهذا يعني ان وجود الكيان الصهيوني في فلسطين فرض على غالبية الدول العربية، وبشكل خاص دول المواجهة، انفاق جزء كبير ومتزايد من مواردها الاقتصادية والبشرية على شؤون الدفاع، تجاوز في معظم السنوات خمس الدخل القومي. ونتيجة لزيادة الانفاق على شؤون الدفاع وتكرار قيام اسرائيل بشن الحروب على الاقطار العربية المجاورة لفلسطين واضطرار تلك الاقطار الى تجنيد الاعداد الكبيرة من الشباب للخدمة في الجيش تخلفت معدلات النمو الاقتصادي، وتدنت معدلات الاستثمار الصناعي والزراعي

والعلمي والتكنـولوجي الخ... كما قلت معدلات التحسن في مستويات المعيشة بوجه عام. ومن خلال عملية حسابية اخذت بعين الاعتبار تقدير الانفـاق الزائد على شؤون الدفاع والجهد الضائع نتيجة لذلك، أمكن تقدير الآثار السلبية على النحو التالي: خفض معدلات النمو الاقتصادي السنـويـة بنحو الثلث تقريبا وخفض معدلات الاستثمار في المشاريع الانتاجية بنحو النصف كل عام. ولذلك يمكن القول ان قيام واستمرار الكيان الصهيوني واتجاهه الى تكرار الاعتداءات على الدول والشعوب العـربيـة كان سببـا في خفض مستوى معيشة الفرد العربي في دول المواجهة العربية الى نحو ٤٠ـ٥٠ بالمائة مما كان من الممكن أن يكون عليه لو تم توجيه النفقات الحربية التي فرضها وجود ذلك الكيان على شؤون التنمية.

ومن ناحية اخرى، ساهمت التحديات الاسرائيلية في تشجيع غالبية انظمة الحكم العربية على استمراء سياسة كبت الحريات، خاصة في دول المواجهة والدول «الثورية التقدمية». ومن خلال رفع شعارات «لا يعلو صوت على صوت المعركة» و«حشد كافة الجهود من أجل معركة التحرير» و«من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم» امكن انفراد القلة في الحكم وعزل الجماهير عن المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية وارغام الاعداد الكبيرة من الكفاءات العلمية والثقافية والفنية الخلاقة على الهجرة من اوطانها. ولما كانت الجيوش قد استخدمت في الكثير من الحالات لكبت المعارضة واهانة الشعب، واستخدمت أجهزة الاعلام الحكومية في غالبية الاحيـان لتغـطيـة الهـزائم العسكـريـة وتـزييف الحقائق السياسية والاقتصادية، فان تلك الاوضاع ساهمت ايضا في اضعاف ثقة الشعب بالسلطة وتعميق احساس الاخيرة بعدم الامان والاطمئنان. وباختصار ساهم وجـود اسرائيـل، وبفـاعليـة، في غيـاب الحـريـة والمـؤسسات الديمقراطية وتخلف اقتصاديات ومستويات المعيشة في البلاد العربية، ودفـع نسبـة كبـيرة من رؤوس اموال الامة العربية وكفاءاتها العلمية والثقـافيـة الى الهجـرة، وايجـاد المبررات والاعذار لتعميق الخلافات العـربيـة وتعطيل التوجهات الوحدوية. وفوق ذلك كله، العودة بمعظم الاقطار العربية الى الدوران في فلك التبعية للرأسمالية الامريكية ووقوعها فريسة لمطامعها الاستعمارية.

٣ـ ضبابية الفكر القيادي وسيطرة الفردية على الحكم:

ان وصول الفئة الحاكمة، ولا أقول الطبقة الحاكمة، الى السلطة في جميع الاقطار العربية جاء اما عن طريق الميراث او عن طريق الاغتصاب. اذ في غياب المؤسسات الديمقراطية والتقاليد السياسية العريقة التي تحدد طريقة انتقال السلطة من جيل الكهول الى جيل الشباب ومن تنظيم سياسي وفكري معين لتنظيم سياسي وفكري آخر، أصبحت السلطة عبارة عن تركة خاصة يتوارثها الابناء عن الآباء والاجداد او ارضا مشاعا يقوم الاقوى والادهى واحيانا الاخبث باغتصابها واستغلالها. وفي غياب الحرية الفكرية وضعف او انعدام وجود المؤسسات الديمقراطية لم تستطع التجربة العربية الحديثة تطوير فكري مجتمعي أصيل وعصري بامكانه استيعاب حصيلة تجربتها التاريخية وادراك حقيقة معطيات واقع حياتها الاقتصادية وغير الاقتصادية. وبسبب اتجاه مختلف انظمة الحكم العربية الى تحريم العمل السياسي بوجه عام، أو السماح بقيام التجمعات السياسية ضمن حدود ضيقة للغاية، فشلت كافة الاقطار العربية في ارساء اسس جديدة وديمقراطية لتحديث انظمة الحكم واحكام الرقابة عليها وتغييرها عند الحاجة بطرق سلمية. وباستثناء لبنان وسوريا في ظل «الرجعية»، لم يشهد التاريخ العربي الحديث لأي من الاقطار العربية حالة استقالة حاكم عربي واحد من منصبه بسبب فشله او انعدام قدرته الجسدية على مواصلة تحمل مسؤوليات الحكم. كما لم يشهد ذلك التاريخ ايضا قيام حاكم عربي واحد بالتنحي عن منصبه بعد انتهاء فترة حكمه القانونية، او انتقال السلطة من حاكم لآخر قبل وفاة الاول او القضاء عليه جسديا او سياسيا. وفي الحالات النادرة التي تم فيها القضاء على الحاكم سياسيا وليس جسديا لم يستطع الحاكم المعزول العيش في وطنه بحرية وكرامة، بل تم نقله من قصر الرئاسة الى غياهب السجن او فرض عليه التشرد والعيش في منافي المهجر العربية او الاجنبية.

وبسبب افتقاد الوطن العربي لاهم وأبسط متطلبات تطوير العمل السياسي الحر، وهي الاطر القادرة على افراز انظمة حكم تجسد أفكاراً عقائدية معينة وتتبنى مواقف سياسية محددة وتلتزم بالعمل على تحقيق

اهداف مجتمعية واضحة ومرغوبة من قبل الغالبية الشعبية، أصبحت السلطة في غالبية الاقطار العربية هي سلطة مغتصبة وليست مكتسبة. وهكـذا أصبحت اقوال الحاكم، وأحيانا احلامه، تحدد الاطار الفكري لغـالبية انظمة الحكم العربية، كما اصبحت ميول البعض ورغباتهم، واحيـانـا شهـواتهم، تحدد اهداف السلطة وتطلعاتها المستقبلية. وفي الواقع اصبح الشخص الذي يجلس على قمة هرم السلطة في المجتمع هو القوة التي تجسد مؤسسة الحكم بكاملها، والرمز الذي يعبر عن مواقفها وتوجهاتها، كما أصبح قصره مقر صناعة القرارات المصيرية ومصدر أهم الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من تمتع عدد قليل من الحكام العرب بدرجة عالية من الذكاء والحنكة السياسية، فان قدرة تلك القلة على قيادة المجتمعات العربية المختلفة نحو تحقيق اهدافها الكبرى بقيت ضعيفة ومحصورة ضمن حدود ضيقة للغاية. اذ ان اكتمال بناء مؤسســات الدولة المـوجهـة لحمـايـة انـظمـة الحكم الفردية، وغياب المـؤسســات الديمقـراطية والعلمية والبحثية الخ... القادرة على بلورة التطلعات الشعبية وتحديد المشكلات المجتمعية، جعل نشاط القلة الذكية من الحكام ينحصر ضمن مجال علاج قضايا الحكم دون تجاوزها الى مرحلة علاج قضايا الامة. وفي الواقع تبلور ذكاء القلة من خلال القدرة على الخـروج من الازمـات السيـاسيـة العابرة، خاصة المتعلقة منها بالتناحرات العربية، وليس من خلال العمل على ايجاد الحلول الجذرية للمشكلات المستعصية، الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولذا أصبح ذكاء القلة من الحكام ذكاء تكتيكيا في مقدوره الخروج من الازمات السياسية الطارئة وليس ذكاء استراتيجيا في مقدوره وضع التصورات المستقبلية وانجاز المشاريع القومية.

وأذا كان الذكي من الحكـام هو ذلك الحـاكم القـادر على إخـراج نظام حكمه من الازمات الطارئة، فان العاقل من الحكام هو الحاكم القادر على تجنب الوقوع في الازمات، سواء اكانت عاجلة او آجلة. وبشكل ادق يتصف الحـاكم العاقل بقدرته على استقراء المستقبل واعداد الحلول المنـاسبـة للازمات الحالية والمستقبلية. وفي ضوء كثرة مشاكل انظمة الحكم العربية، وفشل غالبيتها في حل المشاكل المجتمعية يبدو النظام السياسي العربي بوجه عام عاجزا عن انتاج العقلاء من الحكام وقادرا

فقط على تفريخ المزيد من الاذكياء. وفي الحالات القليلة التي حاولت فيها السلطة الفردية والقلة الذكية احاطة نفسها بمجموعة صغيرة من المستشارين والخبراء، اتجه هؤلاء بوجه عام الى الاشارة على الحاكم بالنصح الذي يريد في العادة ان يسمعه وليس بالعمل الذي يجب عليه ان يفعله. اذ ان ادراك هؤلاء لحقيقة كونهم لا يستندون الى قاعدة شعبية قادرة على حمايتهم من جهة، ورغبتهم في الحفاظ على مناصبهم وامتيازاتهم من جهة ثانية، جعلهم اكثر ميلا لسلوك طريق ارضاء الحاكم لا طريق ارشاده. وفي الاقطار العربية التي استولت فيها الاحزاب السياسية على السلطة تحول نظام الحزب الواحد من اداة مهمتها تصحيح اخطاء الحاكم وتقويم مسار الحكم الى غطاء لتمويه الفردية وتزييف الديمقراطية. وهكذا انعدم وجود المؤسسات العلمية والثقافية والاعلامية والسياسية القادرة على التحليل والتقييم والتخطيط والتنفيذ وافراز القيادات المؤهلة لقيادة المجتمع وتجسيد افكاره ومواقفه. ولذلك أصبحت الفئة الحاكمة بغض النظر عن كونها عادلة او ظالمة، مستبدة او مستنيرة، عاقلة او قاصرة، واعية او جاهلة، مصدر كل المعرفة والخبرة والحكمة المتوفرة لدى الانظمة الحاكمة من ناحية، والجهة المسؤولة عن تسيير شؤون المجتمع في كافة المجالات والاتجاهات من ناحية ثانية.

وعلى سبيل المثال، اتجهت كافة انظمة الحكم العربية الى اعتبار الولايات المتحدة الامريكية اهم دول العالم أجمع دون القيام بانشاء المؤسسات القادرة على تحديد الاهداف الامريكية وتحليل عملية صنع القرار السياسي فيها. وعلى الرغم من كون العالم العربي اكثر تأثرا بالسياسات والمواقف الامريكية من تأثر امريكا بالسياسات والمواقف العربية، فانه لا يوجد في العالم العربي كله مركز واحد مهتم بالدراسات الامريكية بينما يوجد في امريكا عشرات مراكز الابحاث المهتمة بالدراسات العربية والاسلامية. وهذا يعني ان القيادات العربية التي ورثت الحكم واغتصبت السلطة ورثت ايضا المعرفة واغتصبت في الوقت ذاته الحكمة بحيث انها لم تعد بحاجة لجمع المزيد من المعلومات عن مواقف وسياسات امريكا وغيرها من دول العالم الاخرى، أو اكتساب الجديد من الخبرة في التعامل مع قيادات وشعوب ومؤسسات تلك الدول. ولذلك كثيرا ما تقوم بعض انظمة الحكم العربية بتعيين سفراء لها في دول

اجنبية لا يعرفون لغة شعبها وحضارة بلادها ومشاكل مجتمعاتها.

ومن ناحية اخرى، فانه على الرغم من اهمية البترول الاقتصادية والسياسية والامنية بالنسبة لمعظم الاقطار العربية، البترولية وغير البترولية، فانه لا يوجد لدى أي من السفارات العربية في الدول المستهلكة والدول المصدرة على حد سواء، دائرة لمتابعة القضايا والسياسات البترولية. وبالاضافة الى ذلك اهملت كافة الدول العربية ضرورة اقامة معاهد بحثية لمتابعة شؤون النفط والطاقة وتحديد آثارها السلبية والايجابية على حياة ومستقبل وقضايا مختلف شعوب الامة العربية. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال، ان اهمال العرب لدراسة الشؤون الامريكية لا يقل عن اهمالهم لدراسة الشؤون السوفياتية والاشتراكية والآسيوية والافريقية والاوروبية وشؤون دول العالم الثالث والدول الاسلامية. كما ان اهمالهم لدراسة الشؤون النفطية لا يزيد كثيرا عن اهمالهم لدراسة الشؤون العربية والاسلامية وقضايا العمالة المهاجرة. وفي الواقع يزيد عدد معاهد البحوث المتخصصة في احدى جامعات امريكا الرئيسية عن كافة معاهد البحوث المتواجدة في الوطن العربي كله من محيطه الى خليجه.

٤ـ هجرة الطاقات العلمية وهروب رؤوس الاموال العربية:

ان ظاهرة هجرة الطاقات العربية المؤهلة تأهيلا علميا وفنيا عاليا تعتبر من الظواهر الحديثة التي بدأت تأخذ أبعادا هامة منذ عشرين سنة تقريبا. اذ ان اتجاه اعداد ونسب المتعلمين تعليما جامعيا عاليا من العرب الى التزايد من جهة، وضعف فرص العمل المنتج وفرص تنمية القدرات التخصصية في العالم العربي من جهة ثانية، وتضييق الخناق على الحريات العامة من جهة ثالثة، دفع نسبة كبيرة من الكفايات العلمية العربية الى الهجرة الى الخارج. وبعد تراجع النشاطات الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للبترول وارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية الاخرى، أخذت ظاهرة الهجرة تشمل، الى جانب الكفايات العلمية، التجار والمقاولين وأصحاب المهارات والمواهب الفنية والتكنولوجية والادارية، وأحيانا الحرفية ايضا. وعلى الرغم من تعدد

وتباين العوامل التي تكمن وراء ظاهرة هجرة الطاقات البشرية المؤهلة، فانه يمكن بوجه عام حصر تلك العوامل في مجموعتين رئيسيتين: مجموعة قوى الطرد او الدفع، ومجموعة قوى الجذب. وبينما تقوم الاولى بالعمل على دفع المهاجرين على ترك اوطانهم، تقوم الثانية بمحاولة جذب المهاجرين الى بلد معين دون غيره من بلدان العالم الاخرى.

ولما كان الفرد العربي هو نتائج تجربة حضارية واجتماعية تقوم على العادة والتقليد والتكافل الاجتماعي فانه يعتبر شديد الارتباط بالارض والحفاظ على العرض والتمسك بالروابط العائلية والقبلية، وبالتالي يعتبر اكثر ميلا للاستقرار واقل رغبة في الهجرة. ولذلك تصبح عملية ترك الاوطان والتخلي عن تلك الارتباطات بالنسبة للغالبية المهاجرة عملية اضطرارية املتها ظروف حياتية سياسية او اقتصادية او علمية او اجتماعية... الخ قاسية جعلت من المتعذر احساس الفرد بالاستقرار نفسيا واقتصاديا والنجاح في تحقيق الذات سياسيا ومهنيا. اما عوامل الجذب، والتي تعمل في البيئة التي يقوم المهاجرون بالاستقرار فيها، فانها تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، حيث يبدأ فعلها في غالبية الاحيان بعد اتخاذ القرار بالهجرة نتيجة لفعل عوامل الطرد الداخلية.

ولما كانت عملية تحديد حجم الهجرة واسبابها واتجاهاتها وتطورها، على الرغم من اهميتها، لا تعنينا في هذا المجال، فاننا سنحاول اقتصار الحديث عن الهجرة في القاء بعض الضوء على احد آثارها السلبية بالنسبة للعالم العربي. وللمعني بهذا الموضوع مراجعة كتابنا «هجرة الكفايات العلمية» الصادر عن جامعة الكويت، والذي حاولنا فيه تتبع ظاهرة الهجرة بوجه عام عبر العصور وتحليل اسباب ودوافع وابعاد هجرة الكفايات العلمية العربية الى دول الغرب الصناعية ومواقف تلك الدول من المهاجرين اليها من العرب وغير العرب من الاجانب.

وحيث ان الغالبية العظمى من الفئات المهاجرة تكون في العادة من الشباب والعناصر الطموحة والطاقات المؤهلة تأهيلا علميا وفنيا عاليا، فان عملية الهجرة تصبح، والحالة هذه، عملية استنزاف هامة لطاقات المجتمع العربي البشرية وقدراته العلمية والفنية، واحيانا اهدارا لحصيلة تجربته البحثية وخبرته التكنولوجية والادارية. اضف الى ذلك ان تكلفة تعليم وتثقيف المهاجرين والتي قام الوطن بتحمل كل او غالبية

اعبائها على شكل استثمار بشري خلال سنوات الدراسة والتدريب والعمل تتحول بعد الهجرة الى استثمار ضائع وجهد مفقود بالنسبة للوطن العربي. وفي الوقت ذاته تتحول الى هبة بشرية وحضارية ومالية للمجتمعات الغربية التي اختار المهاجرون الاستقرار فيها. وهي خسارة تقدر بعدة مليارات من الدولارات سنويا يقوم العالم العربي الفقير بتقديمها كهدية دون مقابل لمجتمعات الغرب الاكثر ثراء وتقدما.

وعلى الرغم من ادراك غالبية الحكومات العربية لأهمية الهجرة وآثارها السلبية على مستقبل وطموحات الامة العربية، فان سياساتها لا زالت تعمل بوجه عام على تشجيع الافضل والاكثر طموحا وانتاجا من ابنائها على الهجرة، كما ان قدرتها على الاستفادة من اولئك الذين هاجروا في الماضي تبدو ضعيفة للغاية ان لم تكون معدومة. وعلى الرغم من تعدد اسباب القصور العربي في هذا المجال، فان موقف السلطة من الشعب ونظرتها الى الموارد البشرية تعتبر اهم الاسباب التي تشكل الاطار العام لفعل قوى الطرد. اذ في غياب المؤسسات الديمقراطية وتخلف النظم الاقتصادية والعلمية واتجاه الاغنياء والاقوياء الى استغلال الفقراء والضعفاء، وقيام غالبية انظمة الحكم العربية بكبت الحريات السياسية والفكرية وقتل المبادرات الفردية، اصبح ذكاء الفرد العلمي ووعيه الاجتماعي والتزامه القومي يحسب ضده ولا يحسب له. وهكذا، أصبحت القيادات الملتزمة بقضايا المجتمع والامة والفئات المدركة لحقيقة وابعاد ما يعيشه الوطن العربي من تخلف اقتصادي وغير اقتصادي عبئا على السلطة وعامل عدم استقرار بالنسبة للفئات المسيطرة على المجتمع ومصدر نكد يحول دون تمتع الطبقات الغنية بثمار عملية استغلالها لموارد الوطن وطاقاته.

والى جانب هجرة الكفاءات العلمية تقوم الاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في مختلف الاقطار العربية بتشجيع الاثرياء من وكلاء التجارة وسماسرة المال على تهريب اموالهم الى الخارج. اذ ان ادراك هؤلاء لحقيقة موقعهم من حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية من جهة، ولطبيعة وظروف نجاحهم في تكديس الثروات والامتيازات من جهة ثانية، جعلهم يدركون أيضا انه ليس بالامكان الاستمرار في نهب اموال الشعب والتمادي في بعثرتها وتبذيرها في ظل ظروف طبيعية تتميز

بزوال الاستغلال والتبعية. ولذلك يقوم هؤلاء اليوم بتهريب اموالهم للخارج وايداعها في البنوك الاجنبية واستغلال ذلك الجزء المستثمر في البلاد العربية في عمليات تجارية نتيجتها الوحيدة تشجيع الاتجاهات الاستهلاكية وسيطرة البضائع الاجنبية على الاسواق العربية.

ومما ساعد على تكريس تلك الاوضاع دون تنبه المجتمع العربي الى اخطارها وابعادها الحقيقية ان قيمة «الأخذ» لا «العطاء» تعتبر من أهم القيم التي اخذت تسيطر على حياة المجتمعات العربية المعاصرة. اذ ان نفور الشعب من السلطة واتجاه الاخيرة الى تسخير الشعب، واحيانا اهانته بدلا من خدمته، تجعل علاقة الفرد بالسلطة تقوم على الاخذ لا العطاء وعلى الخداع لا الاخلاص. وحتى على المستوى العائلي، وعلى الرغم من سيادة نظام التكافل الاجتماعي، يميل الفرد في العادة الى الاخذ بقدر الامكان والى العطاء عند الضرورة فقط. وفي غياب المؤسسات الاقتصادية والمالية الملتزمة بقضايا التنمية الحقيقية في الوطن العربي أصبح «وكلاء التجارة وسماسرة المال» فئة اجتماعية وطبقية تحبذ الاخذ ولا تحسن العطاء، تجيد الاستهلاك وتسيء الانتاج.

واذا كان المهاجرون ـ كما أوضحنا سابقا ـ يشكلون أهم العناصر المنتجة، ومن اكثر الطاقات البشرية ذكاء وطموحا وعلما وخبرة فنية وادارية، فان رحيلهم عن الوطن العربي يشكل استنزافا للثروات البشرية واهدارا للكفاءات النادرة. ولذلك قامت عملية هجرة تلك الطاقات بالمساهمة، وبفاعلية، في الحيلولة دون تراكم المعارف العلمية والفنون التكنولوجية في الوطن العربي بالقدر الكافي لبلورة بيئة علمية وتكنولوجية حقيقية. وحيث ان المعارف العلمية والتكنولوجية والفنية هي معارف ذات طبيعة تراكمية، فان قيام الغرب باستنزاف افضلها اولا بأول أدى الى الحيلولة دون حدوث تقدم عربي ملحوظ في تلك المجالات. ومن ناحية اخرى، تقوم عملية تهريب رؤوس الاموال العربية الى الخارج بحرمان الوطن العربي من غالبية امواله القابلة للاستثمار واضطراره الى الاقتراض من الخارج وبالتالي زيادة اعبائه المالية، واحيانا السياسية، وذلك بدلا من الاسهام في تنمية موارده الاقتصادية وقدراته الانتاجية. ومع استمرار عملية استنزاف الطاقات البشرية وتهريب رؤوس الاموال العربية يتعذر حدوث تراكم حقيقي في المعارف العلمية والتكنولوجية

وقدرات المجتمع الانتاجية. وبدون الاثنين يصبح من الطبيعي استمرار حالة التخلف وتعمق التبعية.

٥ـ سيطرة الدولة على وسائل الاعلام:

ان خضـوع الاعـلام لسيطرة الدولة وتوجهات السلطة السياسية فرض عليـه القيـام بالتـركيـز على القضايا التي تخدم السلطة شكلا ومضمونا واهمال القضايا المجتمعية التي من شأنها اثارة التساؤلات لدى فئات المجتمع الاخرى.

وبسبب احتكـار الدولة لكـل القـرارات الهـامة واتجاهها إلى عزل الجماهير عن المشاركة الحقيقية في الحكم، اضطر الاعلام العربي بوجه عام الى اهمـال القضـايـا التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وتناسي ضرورة التركيز على حقوق وواجبات مختلف الافراد والجماعات والمـؤسسـات، بمـا في ذلك مؤسسـات الدولة وطبقـة الاثـرياء، تجاه مجتمعاتهم واوطانهم وقضاياهم المصيرية.

ومن ناحيـة اخرى، ساهم اتجاه الحكومات المختلفة الى استخدام العملية الاعلامية لشرح وجهة نظرها تجاه مختلف القضايا التي تهمها، خاصة السياسية منها، الى جعل الاعلام وسيلة هامة من وسائل تشكيل الرأي العام وتوجيهه. أضف الى ذلك ان قيام أجهزة الدولة والمؤسسات التجـاريـة باستخـدام الاعـلام لنشر المعلومات المتعلقة بأوجه الحياة المختلفـة وعـرض البـرامج السينمائية والتلفزيونية والدعاية للبضائع الاستهـلاكيـة، جعل الاعلام يقوم بدور ترفيهي وتثقيفي ودعائي بالغ الاهمية. وهكذا أصبح الاعلام أداة تغيير وتأثير حكومية، ووسيلة أعلان دعائية هدفها اعادة صياغة مواقف وتوجهات، وأحيانا قيم ومسلكيات المواطنين بما يتناسب مع أهداف الفئات المسيطرة على المجتمع سياسيا واقتصاديا. وفي غياب الحريات الديمقراطية، وبسبب كون السلطة في غالبيـة الاقـطار العربية هي سلطة مغتصبة وليست مكتسبة، أصبح اعلام السلطة بوجه عام دعاية حكومية افتقدت في غالبية الحالات العلمية والواقعية، وعجزت في معظم الاحيان عن اكتساب الاحترام والمصداقية.

وعلى صعيد آخر، أدى اتجاه العملية الاعلامية الى الاهتمام بمظاهر

الحياة في دول الغرب الرأسمالية الى ترغيب الجماهير العربية ببضائع استهلاكية وطرق معيشية ومسكلية اجنبية غريبة كل الغرابة عن تجربة العرب الحضارية وواقع حياتهم الاجتماعية. ولقد نتج ذلك اتجاه المجتمعات العربية بوجه عام الى العيش حالة نفسية وواقعية تميزت بتجاوز التطلعات للامكانيات المتاحة وتناقض الطموحات المستقبلية مع المعطيات الحياتية وتعارض المسلكيات المستهدفة مع القيم والعادات المتوارثة.

ولما كانت المجتمعات الانسانية تتطور في العادة ببطء وتتغير بشكل تدريجي، فانها غالبا ما تقوم برفض التطور السريع ومقاومة التغيرات المفاجئة، خاصة ما يتعلق فيها بالافكار والمسلكيات المستوردة. وفي الكثير من الحالات تتجه فئات وطبقات المجتمع المختلفة اتجاهات متباينة وأحيانا متناقضة، بعضها يحاول اقتباس الجديد وتقليد الغريب والتكيف لمتطلبات المستورد، وبعضها الآخر يحاول التمسك بالقيم المتوارثة واتباع العادة والتقليد ورفض المستورد ومقاومته. وفي بعض الحالات القليلة تجد الشخصيتان، الرافضة للمستورد والمقبلة على اقتباسه، القدرة على التعايش في جسد واحد يتناقض فيه المظهر مع الجوهر، والقول مع الفعل، والحياة العامة مع الحياة الخاصة. ونتيجة لبطء تطور مؤسسات المجتمع الثقافية والسياسية والاقتصادية من جهة، وتعرف الانسان العربي من خلال الاعلام على اسلوب حياة ومستوى معيشة المجتمعات الغربية من جهة ثانية، اخذت الشخصية المتناقضة تطغى على حياة العديد من الفئات الاجتماعية في غالبية الاقطار العربية.

وبينما يشكل الغرب الرأسمالي بالنسبة للفئة المفتونة بالمستورد من الافكار والمسلكيات والبضائع مركز الجذب الرئيسي ومصدر الالهام الحقيقي، يشكل التراث والتركة الحضارية، بما في ذلك الاسلام، سلاح الفئة الثانية في الذود عن ذاتها والدفاع عن «اصالتها». واذا كانت الفئة الحاكمة والفئة الثرية هما في العادة اكثر فئات المجتمع ميلا لاقتباس المستورد وقابلية للتكيف مع متطلباته، فان الفئات الفقيرة والمحافظة والمتدينة تعتبر اكثر الفئات تمسكا بالتراث وقابلية لمقاومة المستورد من المسلكيات والافكار. وفي حالة ترسخ الاتجاهين في مجتمع واحد تزداد فرص التمحور السياسي وتتعمق الفوارق الطبقية والثقافية، وتضعف

فرص الاستقرار ويكثر وقوع الاضطرابات في المجتمع بوجه عام. وكما هو الحال بالنسبة لغالبية المجتمعات العربية ادى تعايش الفئتين في جسد مجتمعي واحد واتجاههما الى التباعد فكريا ومسلكيا واجتماعيا الى انتاج مجتمع مشوه الشخصية، ضعيف الارادة، مختل التوازن، وعديم القدرة على تحديد اهدافه وقضاياه المجتمعية الاساسية.

ولما كانت عملية الاقتباس والتقليد هي عملية مجتمعية ذات بعد واحد، فان الاعتماد العربي المتزايد على السلع والخدمات المستوردة من الغرب اصبح عاملا من عوامل تعميق التبعية الاقتصادية والثقافية للنظام الرأسمالي وحضارته الاوروبية والامريكية.

وبسبب ارتفاع مستويات المعيشة في البلاد الرأسمالية عن مثيلاتها في غالبية الاقطار العربية من ناحية، واتجاه الاعلام العربي الى التركيز على القيم الاستهلاكية ومظاهر الحياة الغربية من ناحية ثانية، أصبح الاعلام وسيلة من وسائل رفع مستوى التوقعات الشعبية وتوجيه الجماهير العربية وجهة استهلاكية لا انتاجية. ولما كانت مرحلة النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية لا تسمح باشباع معظم الرغبات التي اوجدتها وغذتها العملية الاعلامية، فان التركيز على المستورد من بضائع وافكار ونماذج حياتية، أدى، بوعي أحيانا ومن دون وعي في غالبية الاحيان الاخرى، الى تكريس احساس العربي بالنقص تجاه الاجنبي وبالاحباط امام المحاولات القاصرة لاشباع التوقعات المتزايدة. وهكذا أصبح الاعلام العربي أداة من ادوات طمس القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحتاج الى ابراز، وابراز التطلعات والمسكليات التي تحتاج الى طمس، كما استغل كوسيلة لالهاء الجماهير عن التفكير في قضاياها المصيرية واشغالها بالتفكير في الحصول على مظاهر حياة الغرب وسلعه الاستهلاكية، وبالتالي أصبح جسرا لمرور عمليات الغزو الثقافي وتكريس احساس العربي بالنقص تجاه كل ما هو غربي ورأسمالي.

ومما جعل اثر الاعلام مضاعفا في خلق وتنمية المواقف القيمية الاستهلاكية والمسلكيات المجتمعية السيئة ان اختراع الراديو والتلفزيون وتقدم وسائل الاتصال الجماهيرية المسموعة والمرئية جاء في وقت حرج ودقيق من حياة الامة العربية. اذ ان ارتفاع نسبة الامية من

ناحية، وعدم قدرة الغالبية على شراء الكتب ووسائل التثقيف المقروءة من ناحية ثانية، ساعدت على انفراد السلطة بعملية توجيه وتثقيف الجماهير من خلال اعلامها الرسمي. ونتيجة لكبت الحريات الفكرية والحيلولة دون وصول المفكرين والمثقفين الملتزمين بقضايا المجتمع الحقيقية الى وسائل الاعلام، ضعفت قدرة هؤلاء على الوصول الى الجماهير والمشاركة في صياغة افكارها ومواقفها.

ولما كان هدف اعلام السلطة هو التأثير في توجهات الجماهير واعادة تشكيل مواقفها، فان البرامج الاذاعية والتلفزيونية اصبحت وسيلة لاثارة اعجاب الشعب بانجازات السلطة، والتي كانت وهمية اكثر منها حقيقية، وأداة لتسليتهم من خلال تقديم البرامج الترفيهية والمسلسلات العربية والاجنبية، خاصة التافهة وغير الملتزمة منها. وهكذا تم ابعاد المفكرين والمثقفين عن ساحة العمل الاعلامي والحيلولة دون وصولهم الى قطاعات الشعب العريضة، وبالتالي حرمانهم من فرصة التطور والتكاثر والنضوج من خلال عملية تفاعل خلاقة وطبيعية. ولقد نتج عن ذلك عزل تجربة غالبية المثقفين والمفكرين عن تجربة الاغلبية الشعبية واتجاه الفجوة بين التجربتين الى التباعد، مما جعل الاولى ضعيفة الصلة بالثانية وجعل الثانية ضعيفة التأثير والتأثر في الأولى. ولذلك أصبحت الشعوب العربية من أقل شعوب الارض اقبالا على القراءة، كما أصبحت لغة الطبقة المثقفة من أقل اللغات اثارة لخيال وحماس القطاعات الشعبية. وباختصار، ساهمت ظروف نشأة وتطور ملكية مختلف وسائل الاعلام الجماهيري في البلاد العربية في تنمية اخلاقيات وقيم المجتمعات الاستهلاكية، واضعاف الحوافز الانتاجية والالتزام بالقضايا القومية، والحد من تطور وتقدم الحركة الفكرية، وبالتالي دفع مختلف الاقطار والشعوب العربية الى العودة الى الدوران في فلك التبعية الاقتصادية والثقافية للحضارة الغربية الرأسمالية.

٦ـ تخلف بعض القيم والاطر الحضارية:

ان قضية تحديد علاقة التخلف العربي بالقيم الحضارية واطر التفكير السائدة هي قضية شائكة ومعقدة وحساسة في آن واحد. ولذا

فانه ليس بالامكان معالجة هذه القضية في حيز ضيق وتحت بند فرعي في فصل من فصول كتاب عن اسباب وابعاد الهزائم العربية. الا ان اهمية البعد الحضاري للفشل العربي وعلاقته الوطيدة بموضوع هذه الدراسة يجعل من الصعب، بل من غير الممكن، اهمال هذا البعد كليا. ولما كنت قد بدأت في التحضير لاعداد كتاب حول هذا الموضوع، فان الحديث عن البعد الحضاري في الصفحات القليلة القادمة سوف يقتصر على بعض الملاحظات والاشارات العابرة، وذلك من أجل اثارة اهتمام القارىء بهذا البعد وابراز دوره كسبب اضافي من أسباب سقوط المفاهيم الثورية وعودة التبعية.

ـ انعدام الموقف القيمي السليم:

ان قيام اي شخص بأي عمل مهما كانت اهميته على الوجه الأكمل يستوجب حصول ذلك الشخص على أمور محددة وتمتعه بصفات مميزة أهمها:

أ ـ التعليم المناسب للقيام بالمهمة المطلوبة.

ب ـ الادوات التي تحتاج عملية اتمام المهمة على الوجه الاكمل (معدات اموال، مساعدين، وقت، الخ...)

جـ ـ الموقف القيمي السليم.

اذ على الرغم من توفر المؤهلين للقيام بمختلف المهام الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العام العربي وباعداد كبيرة، وامكانية توفر الادوات الاخرى المطلوبة لاتمام تلك المهام، فان المسؤول العربي بوجه عام، وعلى كافة المستويات تقريبا، قلما تمتع بالامانة المهنية والمسؤولية الاجتماعية اللازمة للقيام بالمهام المنوطة به على الوجه الاكمل. وبالاضافة الى ذلك فان النظام السائد، والذي يقوم أساسا على المحسوبية والولاءات الشخصية، قلما سمح بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب وامداده بالادوات المناسبة والضرورية لاتمام المهام المطلوبة. وفي الواقع يميل الفرد العربي بوجه عام الى اعتبار العمل وسيلة لكسب المال او للتقرب من اصحاب النفوذ وليس قيمة اجتماعية في حد ذاتها. ولذلك يندر وجود الشخص الذي يصر على اتقان ما يعمل ويكثر وجود

الاشخاص الذين يعتبرون الغش في العمل والتهرب من أداء الواجب نوعا من الشطارة او الذكاء أو الفطنة. واذا كان الفكر العربي يعاني اليوم من القصور والتقصير، فان المجتمع العربي يعاني، وبشكل اكثر حدة، من ضعف، واحيانا غياب الموقف القيمي السليم، وهو الموقف القادر على تحديد الصواب من الخطأ وفرز الفشل عن النجاح والاخلاص عن النفاق والذكاء عن «الفهلوية».

ـ الفردية وانعدام روح العمل الجماعي:

ان سيطرة الفردية كذهنية وكمسلك وقيمة اجتماعية على الانسان العربي جعل ذلك الانسان يتصرف كمؤسسة ذات اجهزة متكاملة في مقدورها رسم الخطط وتنفيذها وتقييم نتائجها واصدار الاحكام بشأنها. وبسبب عدم قدرة الفرد مهما بلغ ذكاؤه على الالمام بالمعارف والخبرات المطلوبة لاتخاذ القرارات المصيرية، أصبح ذلك الفرد بوجه عام معرضا لارتكاب الاخطاء الفاحشة، وعاجزا عن الاعتراف بالنقص، وقادرا فقط على الجمع بين المتناقضات واحيانا ازدواج الشخصية. وفي ظل سيادة الانتماءات العائلية والقبلية والطائفية من ناحية وضعف الاحساس بالانتماء للوطن واحترام الدولة من ناحية ثانية، أصبح الفرد العربي عظيم التأثر بالمغريات الخارجية، وضعيف الارادة امام الدوافع الانانية الداخلية، وذلك رغم تعارضها، واحيانا تناقضها مع الاهداف المجتمعية والوطنية.

ولما كان العمل المؤسسي الجماعي في هذا العصر قد أصبح يتحكم تحكما كاملا في نتاج المجتمعات المختلفة، فان غياب العمل الجماعي والمؤسسي عن معظم نواحي الحياة العربية أدى الى اضعاف فرص نجاح المجتمعات العربية في تحقيق اي انجاز اقتصادي او سياسي او عسكري او صناعي او ثقافي هام ذي أبعاد دولية او اقليمية. وهكذا ساهمت سيطرة الفردية كعقلية وكأسلوب عمل ونظرة قيمية على كافة مؤسسات الدولة، بما في ذلك مؤسسة الحكم، وغياب روح ومؤسسات العمل الجماعي، بما في ذلك ديمقراطية الحكم، في جعل الانجازات القليلة رغم تواضعها انجازات فردية لا مجتمعية. ولذلك أصبح من حق الفرد الحاكم

او الثري احتكار النجاح، كما أصبح من واجب المجتمع تحمل نتائج الاخطاء الفردية، وذلك بغض النظر عن اضرارها ومدى مساهمة الشعب في ارتكابها.

ـ الافتقار الى وجود نظام حياة فلسفي:

ونعني بنظام الحياة الفلسفي مجموعة تقاليد العمل والعلاقات المجتمعية والاطر الفكرية والتنظيمات والقوانين الرسمية، التي من شأنها تحديد مكانة الفرد ضمن المجموعة وتحديد مكانة المجموعة ضمن الامة، وبالتالي تجعل بالامكان قيام الفرد بالمشاركة في الانجازات والقرارات المختلفة من خلال مؤسسات المجتمع الثابتة والمعترف بوجودها وضرورتها وشرعيتها. وعلى سبيل المثال، بينما نتحدث عن النظام الامريكي (الرأسمالية بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ونتحدث عن النظام السوفياتي (الاشتراكية بمؤسساتها المختلفة)، فانه لا يوجد في الوطن العربي ما يمكن تسميته «النظام العربي». ولما كانت المعارف العلمية والتكنولوجية بطبيعتها تراكمية، فان عصر الفضاء الذي نعيشه اليوم ألغى دور «الفرد المؤسسة» واحل محله دور المؤسسة التي تقوم على افراد يرتبطون ببعضهم البعض، وبالمؤسسات الاخرى وبالمجتمع ككل من خلال «نظام» حياة معين يجعل بامكان ذلك الفرد من خلال مواقعه المختلفة الاسهام في نتاج المجتمع وانجازاته. ومن ناحية اخرى، فانه بينما كان بالامكان قبل عشرات السنوات تحديد هوية كبار المخترعين والمكتشفين، كمكتشف الكهرباء ومخترع التلفون، فانه ليس بالامكان اليوم تحديد هوية الشخص او الاشخاص المسؤولين عن برنامج الفضاء الامريكي او برنامج الصواريخ الروسي او برنامج الابحاث الالكترونية في اليابان او حتى السياسة الخارجية او الاقتصادية لأية دولة اوروبية. وفي الواقع يساهم في تحقيق تقدم كل من تلك البرامج عشرات الآلاف من الافراد المتواجدين في مراكز عملهم اليومية في الجامعات والشركات ومراكز البحوث ومؤسسات الدولة واجهزة الاعلام المتباعدة جغرافيا، واحيانا سياسيا وعقائديا. ولذلك، لم يكن من قبيل الصدفة ان غالبية العلماء العرب

الذين احـرزوا شهرة دولية احرزوها بعد خروجهم من البلاد العربية والتحاقهم بالمؤسسات الغربية واندماجهم ضمن نظم حياة وانتاج اجنبية.

ـ العلاقة العدائية بين الشعب والسلطة:

ان تجربة العرب السيئة مع انظمة الحكم الاجنبية والاستعمارية من جهـة، وكـون السلطة في غالبية الاقطار العربية هي سلطة موروثة او مغتصبة لا مكتسبة من جهة ثانية، جعل الشعب ينظر الى السلطة نظرة خوف وعـداء، كما جعل السلطة تنظر الى الشعب نظرة شك وارتياب. وبسبب ما تتمتع به السلطة من نفوذ ومكانة اجتماعية، أصبحت محل حسـد غالبيـة الشعب وهدفا من الاهداف المجتمعية التي استهدفت لذاتها وجاهها. ولقد ترتب على ذلك اتجاه الفرد العربي بعد تولي السلطة بوجه عام الى تقمص عقليتها والتحلي بأخلاقياتها واستخدام وسائلها، وبالتالي الوقوف موقف العداء من حريات المواطنين وحقوقهم، خاصة ما كان يتعلق منها بالمشاركة في الحكم والرقابة على الدولة. وعلى سبيل المثال يصعب وجود دائرة حكومية واحدة في قطر عربي واحد يقع الاحتكاك فيها بين الشعب والسلطة دون قيـام ممثـل السلطة باهانة الشعب واهدار حقوقه، باعتبار ذلك التصرف التعبير الطبيعي، وربما الوحيد عن ممارسة السلطة لدورها في المجتمع. ومن الامثلة الصارخة على ذلك نقاط الحدود ومراكز البوليس ودوائر الجوازات والمرور ومكاتب المراجعات وتصديق الوثائق في الدوائر الحكومية والوزارات المختلفة. ولقد كان من نتائج ذلك تعميق احساس الفرد بعدم الانتماء للوطن واتجاهه الى معاداة السلطة والسلوك مسلكاً اتكالياً من ناحية، واتجاه المسؤول الى استغلال الوطن من شعب وأرض وحكومة باعتباره فردا يمارس دوره الطبيعي من خلال موقعه الشرعي المتوارث من ناحية ثانية. وفي الواقع يبدو المسؤول العربي هذه الايام وكأنه ينظر الى العالم العربي من خلال موقعه كربان متعب لسفينة توشك على الغرق. ولذلك وجد نفسه حائرا بين خيارين لا ثالث لهمـا: امـا المخاطرة بحياته من اجل انقاذها او النجاة بنفسه وتركها لتواجه مصيرها المحتوم. وبسبب ضعف انتماء الربان لركاب السفينة،

وكون مصالحه وطموحاته فردية ذاتية، ونتيجة لغياب الرقابة الشعبية والمسؤولية الاجتماعية، اتجه الربان الى العمل على نهب محتويات السفينة والاسراع في اغراقها بدلا من المخاطرة بحياته من أجل ايصالها الى شاطىء الامان وانقاذ ركابها.

وهكذا تتكاتف العديد من العوامل الذاتية والقوى الخارجية والظروف الموضوعية لافشال التجارب العربية الثورية وغير الثورية، ودفع العالم العربي مجددا الى السير في فلك التبعية للقوى الرأسمالية العالمية. وعلى الرغم من افتقاد الامة العربية للكثير من اسباب النهضة ودوافع التحرر والتقدم، فان العمل على الخروج من الازمة الراهنة لا بد وان يبدأ بمعالجة الازمة الفكرية والقيمية التي تحاول تزييف الحقيقة وتبرير كبت الحريات واستغلال الفقراء وهي ازمة لا تتعلق بضحالة الانتاج الفكري بقدر ما ترتبط بضعف درجة الالتزام والانتماء وتراجع قيم الاخلاص والامانة والوفاء.

١٠ معطيات الحاضر وتوجهات المستقبل

من المتوقع ان تثبت السنوات القليلة القادمة، وذلك كما أثبتت السنوات الثمان والثلاثون الماضية، انه سيكون من غير الممكن قيام الخيار العسكري بحسم النزاع العربي الاسرائيلي وانهائه. وبسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المعنية مباشرة بذلك النزاع، الاسرائيلية الامريكية من ناحية، والعربية من ناحية ثانية، حول طبيعة وعناصر ومراحل «الحلول السلمية» المقترحة، فانه ليس من المتوقع ايضا نجاح المساعي الديبلوماسية في التوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية.

ومن ناحية اخرى، تشير الكثير من الدلائل، ومنها تاريخ ومواقف وممارسات الاحزاب الصهيونية الحاكمة والقوى السياسية المتنامية في اسرائيل، الى عدم قدرة وربما ايضا رغبة غالبية المجتمع الاسرائيلي في التوصل الى حل سياسي مع العرب ينهي التواجد الصهيوني في الاراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧. كما تشير تلك الدلائل ايضا الى عدم توفر القناعة الكافية والجرأة المطلوبة لدى الجانب العربي لاتخاذ الخطوة الاخيرة المتعلقة بالاعتراف بدولة اسرائيل والتنازل نهائيا عن الحقوق العربية في فلسطين، وذلك على الرغم من معاهدة كامب ديفيد وكل ما رافقها وتلاها من تراجعات عربية. وبالاضافة الى غياب الرغبة الذاتية على جانبي الصراع لانهاء النزاع العربي الاسرائيلي وانعدام القدرة الفعلية على حسمه، تسود الموقف الدولي بوجه عام، والموقف الامريكي بوجه خاص، حالة من الشلل واللامبالاة واللاحسم، مما يجعل من الصعب جدا تحرك الموقف الدولي الراهن بالقدر الكافي لتحقيق السلام في المنطقة العربية.

وبعد مرور حوالي ٢٠ عاما على قبول اسرائيل وامريكا والاتحاد السوفياتي وعدة دول عربية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، فان «مسيرة السلام» لا زالت تراوح في مكانها دون تقدم، كما لا زالت الفجوة التي تفصل مطالب الاطراف المعنية تزداد وضوحا، وربما اتساعا يوم بعد يوم. ولذلك اخذت المرحلة الراهنة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي تتميز بالجمود والغموض من ناحية، وميوعة، واحيانا ضبابية مواقف غالبية الاطراف العربية والاسرائيلية والامريكية من ناحية ثانية، وانعدام قدرة

تلك الاطراف منفـردة ومجتمعة على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحسمه وانهائه عسكريا او سياسيا من ناحية ثالثة.

ولما كانت متطلبات نجاح الحل الممكن لا بد وان تعتمد اعتمادا كبيرا على عناصر القوة الذاتية التي يملكها كل طرف من اطراف الصراع، وعلى مدى وكيفية تأثير تلك العناصر على موازين القوى الثنائية والدولية، فان متـطلبـات الخيـار العسكـري لا بد وان تتشـابه مع متطلبات الخيار السياسي. وفي الواقع تشكل تلك المتطلبات وجهين مختلفين لعملة واحدة، وتعبـيرين متبـاينين عن ارادة مشتركة، واداتين مترادفتين ومتكاملتين لتحقيق هدف واحد. ولذا لا بد وان تسير القوة والديبلوماسية يدا بيد، وان تقوم القوة بفرض وجودها على ارض الواقع بينما تقوم الديبلوماسية بمحاولة اقناع الطرف المضاد بقبول منطق العقل وارادة المجتمع الدولي. وانطلاقا من تجارب الماضي ومعطيات الحاضر وتطلعات اطراف الصراع المختلفـة، فانـه يمكن الجزم بأن تطورات الصراع في السنوات القليلة القادمة لا بد وان تنحصر في الاحتمالات الرئيسية التالية:

١ـ توصل الاطراف المعنية مباشرة بذلك الصراع الى حل وسط تقبل به الغـالبيـة ويكـون في مقدوره انهاء حالة الحرب القائمة في الشرق الاوسط وتطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني وغالبية الدول العربية.

٢ـ تنازل أحد الاطراف عن كل او معظم مطالبه تجاه الطرف الآخر وذلك بسبب احسـاسـه بالعجز عن التأثير في مجرى الاحداث الدولية وتعرضه لضغوط خارجة عن ارادته، وبالتالي حل النزاع على اسس تحقيق مطالب احد الاطراف ولمصلحته على حساب غالبية مطالب ومصالح الطرف الآخر.

٣ـ استمرار حالة الامر الواقع مع تكريس توازن القوى الذي يسود علاقات أطراف النزاع الرئيسية في الوقت الراهن، وبالتالي تمكين الطرف الاقوى وهو التحالف الاسرائيلي الامريكي، من تحقيق مآربه في المدى الطويل وذلك بعد ان يكون اليأس والاحباط قد تسلل الى نفسية وعقلية الطرف الاضعف، وهو الطرف العربي.

٤ـ استمـرار الامـر الواقـع في المدى القريب مع حدوث تغير جذري واساسي في مكونات وادوات وساحات الصراع في المدى البعيد يؤدي

الى الاخلال بتوازن القوى القائم ويقود الى تحويل سياسة الحفاظ على الامر الواقع من سلاح ماض في يد الطرف المسيطر الى سجن يكبل حركته ويعمل تدريجيا على اضعاف قبضته واستنفاذ قواه.

وعلى العموم، وبغض النظر عن طبيعة الصراع ومكوناته وادواته، فان الطرف الاكثر تأهيلا لقيادته والقادر في النهاية على حسمه هو الطرف الاكثـر تمسكا بالمبادىء وارتباطا بالارض وانسجاما مع حركة التاريخ وفاعلية في توجيه مجرى الاحداث.

ولـما كانت معـطيات الواقع على جانبي الصراع والامكانات المتاحة للاطراف المعنيـة تشكـل أهم ساحات وادوات الصراع الرئيسية، فان تلمس معالم الطريق نحو المستقبل يستوجب تحديد أهم الثوابت وأبرز المتغيرات في العلاقة العربية الاسرائيلية.

ـ الثوابت الرئيسية:

١ـ ان الصهيونية كحركة اجتماعية سياسية انطلقت من مبدأ يؤمن بتميز اليهود، عن الغير، وهدفت الى اقامة مجتمع يهودي «نقي» في فلسطين وربطت نفسها، ومنذ اليوم الاول، بخيارات الدول العظمى ومطامع القوى الاستعمارية.

٢ـ ان تشتت اتباع الديانة اليهودية في الكثير من بقاع العالم وتعرضهم للاضطهاد والتفرقة على مر العصور كان سببا ونتيجة لاتجاههم الى تشكيـل اقليـات منغلقة على نفسها ومتناقضة مع غيرها وضعيفة القدرة على الاندماج في حياة المجتمعات التي تعيش فيها.

٣ـ ان المجتمع الاسرائيلي كمجتمع غريب ودخيل على المنطقة العربية اضطرته ظروف نشأته وطبيعة اهدافه الى استخدام القوة والارهاب كأداة رئيسية لفرض وجوده واقامة كيانه، وحتمت عليه تناقضاته مع محيطه وضرورات تحقيق ذاته تبني سياسات استعمارية تقوم على مواصلة التوسع ومحاولة السيطرة على الغير واستغلالهم.

٤ـ ان احسـاس غالبيـة الاسرائيليـين بانعـدام الامن والاستقرار في فلسـطين ينبـع اسـاسـاً من شعـور عميق وخفي بالذنب تجـاه الفلسطينيين، وقناعة داخلية بعدم احقيتهم في التواجد على الارض

الفلسطينية، وايمان بعدم القدرة على الغاء الوجود الفلسطيني ومصادرة كافة حقوق الفلسطينيين وتصفية قضيتهم.

٥ـ انه بينما يحس جميع الاسرائيليين بالخوف من السلام مع العرب وذلك لأنه يحمل بين طياته احتمالات اعادة بناء الكيان الفلسطيني والذي يعتبر النقيض الطبيعي للكيان الصهيوني، تتفق غالبية قطاعات المجتمع الاسرائيلي على ضرورة اقامة «السلام»، وتختلف اختلافا عميقا فيما بينها حول مفهوم السلام وطبيعته ومكوناته وكيفية تحقيقه.

٦ـ ان اقامة دولة يهودية «نقية» من النيل الى الفرات يعتبر الهدف الاول والامل الاكبر لغالبية يهود العالم ولكافة المؤمنين بالعقيدة الصهيونية.

٧ـ ان التحالف الاسرائيلي الامريكي ينبع اساساً من عداء امريكا، حكومة ومؤسسة عسكرية وصناعية، لتطلعات وطموحات الامة العربية، وتصميم امريكي على تكريس التجزئة السياسية وفرض التخلف على البلاد العربية ورغبة امريكية ـ صهيونية مشتركة في تبادل الخدمات وتحقيق اهداف استعمارية في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بالجانب العربي، تشير التجربة التاريخية والتربوية والاجتماعية والسياسية العربية الى ما يلي:

١ـ اتجاه الجماهير العربية وعلى مر العصور الى التمسك بحقوقها والالتصاق بأرضها والحفاظ على شخصيتها، والى تحدي القوى الاستعمارية ومقاومة السيطرة الاجنبية ورفض الهزيمة والاستسلام مهما تكررت الازمات وتعددت النكسات.

٢ـ نجاح العرب في نهاية المطاف في هزيمة القوى الاجنبية الدخيلة وتحقيق رحيل الغزاة عن الارض العربية، واعادة تأكيد الذات الحضارية.

٣ـ استحالة قيام سلام دائم في المنطقة العربية لا يعيد للجماهير العربية حقوقها التاريخية والانسانية ولا يحظى بقبول غالبية الجماهير الفلسطينية المتواجدة داخل فلسطين وخارجها.

٤ـ اتجاه غالبية الجماهير العربية الى رفض مبدأ التعايش مع الكيان الصهيوني، وذلك بغض النظر عن مواقف الحكومات العربية

وتوجهاتها السياسية، وبغض النظر عن حالة التخلف والكبت التي ترزح الشعوب العربية تحت وطأتها.

٥ـ ان عدد أفراد الامة العربية يتجاوز عدد يهود فلسطين بأكثر من ٦٠ مرة، وان الزيـادة السنـوية بين العرب تعادل عدد يهود فلسطين بمقدار مرة ونصف تقريبا، وانها ـ أي الزيادة السنوية ـ تتجاوز ثلث يهود العالم أجمع.

٦ـ ان الالتزام العربي بتحرير فلسطين ينبع اساسا من كون القضية الفلسـطينيـة قضيـة قوميـة، وكون الاطماع الصهيونية اطماعا استعمارية تشمل كل الاقطار العربية، وكون التحالف غير المقدس بين امريكا واسرائيل يشكل تحديا حضاريا وانسانيا هدفه الحفاظ على تخلف الامة العربية وربطها برباط من التبعية للرأسمالية العالمية.

٧ـ ان تحـريـر كافـة التـراب الفلسـطيني من السيطرة الاسرائيلية الصهيونية يعتبر الهدف الاول والامل الاكبر لكل الجماهير العربية والفلسطينية.

وبسبب اتجـاه الحـركـة الصهيونية الى اقامة دولة اسرائيلية على أنقـاض الشعب الفلسـطيني، واصرارها على بناء مجتمع اسرائيلي من خلال مصـادرة أراضي الفلسـطينيـين وحقوقهم وسرقة تراثهم، أصبح الفلسـطينيـون بمـا يمثلونـه من اعداد بشرية وما يجسدونه من قيم حضارية وما يطالبون به من حقوق تاريخية، النقيض الطبيعي لاتباع الحركة الصهيونية. وبالتالي أصبح من المستحيل تحقيق امكانية تعايش عرب فلسـطين مع يهـودهـا دون تنـازل الاسرائيليـين عن معتقداتهم الصهيونية وتخليهم عن مواقفهم العنصرية وقبولهم مبدأ التواجد على الارض الفلسـطينية ضمن كيان سياسي يرتبط عضويا بالامة العربية وينتمي سياسيا لدول العالم الثالث.

ـ المتغيرات البارزة:

١ـ احتمال استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية في «اسرائيل» ومنها ارتفـاع معـدلات البطالة وتزايد اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على

المعونات الخارجية، وتزايد وعي الاسرائيليين بعمق ما ينتظرهم من مشاكل اقتصادية واجتماعية ومعيشية في المستقبل.

٢ـ تكريس حالة التمحور السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الاسرائيلي، واحتمال انشقاقه الى تيارين رئيسيين متوازيين ومتناقضين: يمين متطرف ووسط متردد ومتخوف، وقيام ذلك التمحور بتعطيل عملية انصهار التجمعات اليهودية في مجتمع متجانس قادر على تحقيق التطور الذاتي بعيدا عن المعونات والحماية الخارجية.

٣ـ تزايد اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة الامريكية لامدادها بالمعونات الاقتصادية والعسكرية عاما بعد عام، واحتمالات اتجاه الاخيرة الى وضع حد لتزايد تلك المعونات ومطالبة الكيان الصهيونهي بالقيام بدور أكبر في خدمة المصالح الامريكية، وهذا من شأنه تحويل الآلية العسكرية الاسرائيلية الى اداة بطش امريكية من جهة، وتعميق حالة التمحور السياسي والتفسخ الاجتماعي والتدهور الاخلاقي الذي يعاني منه المجتمع الاسرائيلي من جهة ثانية.

٤ـ احتمال توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين كليا، وتصاعد اعداد ومعدلات الهجرة اليهودية من فلسطين الى الخارج، وبالتالي احتمال توقف نمو سكان اسرائيل خلال بضع سنوات.

٥ـ سقوط النظام العنصري في جنوب افريقيا، وبالتالي خسارة اسرائيل لاكبر وأهم أسواق منتجاتها الحربية وحليفها الاول في مجال البحوث والتجارب النووية وخط الدفاع الاخير عن انظمة التفرقة العنصرية والحركات الاستعمارية الاستيطانية.

وفي المقابل يمكن تحديد ابرز المتغيرات في الحياة العربية على مدى السنوات القليلة القادمة فيما يلي:

١ـ استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية وتزايد حدة التوتر السياسي والاجتماعي في العديد من الاقطار العربية، واتجاه الشعوب تدريجيا الى المطالبة بحقوقها السياسية وغير السياسية.

٢ـ تزايد ضعف غالبية انظمة الحكم العربية وتقلص قدرة معظمها على الحكم في بلادها، وبالتالي استمرار غياب القيادات التاريخية

والحكومات القوية القادرة على حسم القضايا المصيرية.

٣- وعلى الساحة الفلسطينية، يتوقع استمرار الخلافات حول المواقف السياسية والسياسات المرحلية، واتجاه الفلسطينيين المتواجدين على الارض الفلسطينية الى تحمل نصيب أكبر من مسؤوليات وجهود المقاومة العربية للوجود والمطامع الصهيونية.

٤- تضاؤل الهجرة العربية من فلسطين الى الخارج، وتزايد تطلع أولئك الذين اضطرتهم ظروف العمل على الاقامة في دول الخليج العربية الى العودة الى فلسطين.

٥- تحول الصراع العربي الاسرائيلي تدريجيا من صراع بين دول وأنظمة حكم من ناحية، وبين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني من ناحية ثانية، الى صراع طائفي وديني بين يهود فلسطين وعربها واتخاذه ابعادا اقتصادية واجتماعية الى جانب الابعاد السياسية.

واذا كانت الثوابت بالنسبة لكل طرف من اطراف النزاع تعكس نظرته الاستراتيجية لطبيعة الامور واهداف الصراع بعيدة المدى، فانها في الوقت ذاته تعبر عن آماله الكبرى وطموحاته التي يسعى الى تحقيقها في نهاية المطاف. اما المتغيرات فتمثل ساحات ومجالات العمل الاساسية وادوات الصراع الرئيسية التي يحاول كل طرف استخدامها لتغيير مجرى الاحداث لصالحه. وبسبب تناقض الاهداف الاستراتيجية الكبرى التي يسعى كل طرف لتحقيقها في المدى الطويل يصبح من المتعذر، ان لم يكن من المستحيل، التوفيق بين الثوابت المتضاربة او تحرك الاطراف المعنية مباشرة بالصراع تلقائيا نحو المواقف والحلول الوسط. وفي حالة التوصل الى حل وسط يفرض على الاطراف المتنازعة من الخارج تقبل غالبيتها به على مضض فانه لن يزد عن كونه اعلانا عن نهاية لمرحلة قديمة من مراحل الصراع وبداية لمرحلة جديدة ذات طبيعة واهداف ومتطلبات مختلفة.

وانطلاقا من بديهيات التفكير الاستراتيجي ومتطلبات العمل المرحلي لا بد من اعتبار الثوابت في العلاقة العربية الاسرائيلية الاطار العام المحدد للعمل العربي، ومجموعة المعطيات التي يبدأ العمل منها دون اضاعة الوقت والجهد في محاولة تغييرها او تعديلها. وبالتالي يصبح من

المحتم اعتبار المتغيرات، خاصة ذات العلاقة المباشرة منها بموازين القوى القائمة حاليا بين طرفي النزاع، ساحات العمل الرئيسية ومجالات الحركة الاساسية وأدوات التغيير المرحلية ذات القدرة على قلب موازين القوى لصالح الطرف العربي في المدى الطويل.

ـ التوجهات المستقبلية:

لما كان الصراع العربي مع الكيان الصهيوني هو صراع سياسي وعسكري، اقتصادي وثقافي واعلامي وسكاني الخ... فان احتمالات النجاح في ادارة ذلك الصراع سوف تعتمد اعتمادا كبيرا على مدى توفر عناصر الوضوح والشمولية والتكامل في خطة العمل العربية. وهذا يعني تحديد الاهداف المستقبلية والمرحلية بعلمية وامانة، واستخدام كل الامكانيات المتاحة دون تردد، وفتح كافة الجبهات الممكنة دون استثناء، واخذ زمام المبادرة في تحديد مجالات وساحات واساليب ومستويات وتوقيت المجابهة مع الكيان الصهيوني والقوى المساندة له. اما الهدف فيجب ان يتركز في العمل على تعرية الكيان الصهيوني كنظام حكم استيطاني عنصري، وانهاكه كمجتمع واقتصاد وجيش وعقيدة سياسية من الداخل، واضعاف الدعم الاقتصادي والسياسي والاعلامي والعسكري الذي يتلقاه من الخارج. وبسبب ظروف قيام وطبيعة أهداف الكيان الصهيوني من ناحية، واتجاهه الى الارتباط بقوى الاستعمار العالمي بروابط عضوية خاصة من ناحية ثانية، فان متطلبات بقائه واستمراره أصبحت تختلف اختلافا كبيرا ونوعيا عن متطلبات بقاء واستمرار غالبية الكيانات السياسية الاخرى. ولما كانت تلك المتطلبات، والتي تعتبر مصادر الدعم الامريكية واليهودية أهمها، ذات طبيعة متغيرة، فان عملية توفير المقومات الرئيسية لوجود الكيان الصهيوني أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على قوى خارجية ليس باستطاعته التحكم بها او السيطرة عليها. وفي معرض التدليل على اهمية الدعم الامريكي وايضاح دوره في ضمان بقاء واستمرار الكيان الصهيوني قال السيد ولبورن كرين ايفلاند احد كبار المسؤولين السابقين في جهاز «وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية» بأنه «اذا قررت امريكا ايقاف دعمها

لاسرائيل ومطالبتها بدفع الديون المستحقة فإن ذلك سيؤدي الى انهيار اسرائيل وافلاسها خلال ٢٤ ساعة». ونتيجة لارتباط مقومات وجود الكيان الصهيوني ومتطلبات بقائه الرئيسية بعضها ببعض بعلاقة جدلية دائمة الحركة من جهة، واعتماد تلك المتطلبات على قوى خارجية هي بطبيعتها عرضة للتغير والتبدل من جهة ثانية، فقد أصبحت اهداف وسياسات وتحالفات ذلك الكيان خاضعة لمسار وحصيلة تفاعل تلك القوى بعضها ببعض.

وعلى سبيل المثال، فان تصاعد مستوى المقاومة العربية المسلحة وغير المسلحة للكيان الصهيوني داخل حدود فلسطين من المؤكد ان يفرض على ذلك الكيان انفاق المزيد من الجهد والمال والامكانيات العسكرية على شؤون «الحفاظ على الامن ومنع الاضطرابات». وبسبب اصرار اسرائيل على عدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، فان ارتفاع مستوى ونوعية المقاومة العربية من المؤكد ان يؤدي ايضا الى قيام سلطات الاحتلال باستخدام المزيد من العنف والارهاب ضد المتظاهرين والمضربين عن العمل والمطالبين بحقوقهم من المواطنين. وهذا من شأنه تعميق احساس يهود فلسطين بعدم الاستقرار من النواحي السياسية والاجتماعية وضعف دواعي الاطمئنان من النواحي الاقتصادية والامنية. وعلى الصعيد العالمي، من المؤكد ان يؤدي تصاعد الاضطرابات في «الاراضي المحتلة» وردود فعل الكيان الصهيوني عليها الى تركيز انظار العالم على فلسطين وتزايد اهتمام الاعلام بما يجري على أرضها. وهذا من شأنه تصعيد الضغوط على اسرائيل واجبارها على تفسير معنى الاضطرابات وتبرير اسباب الاحتلال والدفاع عن سياسة العنف والتفرقة العنصرية التي تصر على ممارستها.

ومن ناحية اخرى، فان تصعيد المقاطعة العربية لاسرائيل، وللشركات والمؤسسات والمنظمات التي تدعمها وتتعاون معها سيؤدي الى الحاق المزيد من الضرر بالاقتصاد الاسرائيلي وتعميق ما يواجهه من مشاكل معقدة، خاصة ما يتعلق منها بالعجز في الميزان التجاري والعجز في الميزانية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والاعتماد المتزايد على مصادر الدعم الخارجية. وهذا من شأنه اضعاف ثقة الاسرائيليين والامريكيين ويهود العالم بقدرة اسرائيل على حل مشاكلها الاقتصادية

المستعصية من ناحية، وإضعاف قدرة وارادة المجتمع الاسرائيلي على مواجهة متطلبات الدفاع والامن الداخلية والخارجية من ناحية ثانية.

وبسبب سياسة الانفاق الحكومية الرامية الى الحفاظ على المستوى المرتفع لمعيشة الفرد الاسرائيلي وجذب المزيد من المهاجرين اليهود الى اسرائيل، وفي الوقت ذاته الاستمرار في سياسة بناء آلية الحرب والدمار الاسرائيلية واقامة المستوطنات في الضفة الغربية قطاع غزة والجولان، أخذ حجم الميزانية السنوية يتجاوز حجم الناتج القومي الاجمالي. وبينما تعتبر اسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي يتجاوز فيها حجم الميزانية حجم الناتج القومي الاجمالي، فانها ربما كانت الكيان الوحيد في التاريخ الانساني الذي استطاع تجنب الانهيار والاندثار رغم تجاوز ميزانيته لناتجه القومي الاجمالي لعدة سنوات متتالية.

ويعني تجاوز الميزانية السنوية للناتج القومي الاجمالي تجاوز كمية الاموال التي تنفقها الحكومة في السنة لقيمة كافة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في تلك السنة. ولما كانت الميزانية، والتي تشكل الضرائب أهم مصادر تمويلها، تقدر في الاحوال العادية بنحو ٢٥ـ٣٥ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، فان الميزانية الاسرائيلية بحجمها الحالي أصبحت تتجاوز حدود المعقول والمقبول. ولقد استطاعت الحكومة الاسرائيلية تجاوز حدود المعقول والمقبول بسبب تجاوز الحكومة الاميركية ويهود امريكا ويهود العالم حدود المعقول والمقبول في دعمهم المادي والسياسي للكيان الصهيوني، وتمكن ذلك الكيان من الحصول على أعلى نسبة للفرد في العالم من القروض الخارجية. اذ بينما تقدر حصة الفرد من الديون الخارجية في البرازيل بنحو ٧٦٠ دولار، وهي الدولة الاكثر مديونية في العالم (تقدر ديونها الخارجية بنحو ١٠٥ مليارات دولار) تقدَّر حصة الفرد في المكسيك بنحو ١٢٠٠ دولار، وهي ثاني أكثر الدول مديونية في العالم (تقدر ديونها الخارجية بنحو ٩٩ مليار دولار). اما اسرائيل، وحيث تقدر الديون الخارجية للدولة بنحو ٣٢ مليار دولار، فان حصة اليهودي من ديون دولته الخارجية تبلغ نحو ٩٥٠٠ دولار، أي حوالي ثمانية اضعاف حصة الفرد في المكسيك وأكثر من ١٢ مرة من حصة الفرد في البرازيل.

ولقد حدث ذلك التدهور في الاوضاع الاقتصادية بينما كانت المعونات

الامريكية، العسكرية والاقتصادية، الرسمية وغير الرسمية، تتزايد عاما بعد عام. وعلى سبيل المثال حصلت اسرائيل خلال العام ١٩٨٥ على حوالي ٣,٤ مليار دولار بينما حصلت خلال العام ١٩٨٦ على اكثر من ٣,٧٥ مليار دولار كلها هبات لا ترد وذلك على شكل معونات اقتصادية وعسكرية واموال نقدية. اما مجموع ما حصل عليه الكيان الصهيوني من معونات امريكية رسمية منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن فقد تجاوز ٤٠ مليار دولار. ولاول مرة في تاريخ برنامج المعونات الخارجية الامريكية أصبحت اسرائيل ومنذ بداية العام ١٩٨٥ تحصل على كل المعونات على شكل منح وهبات لا ترد. وبالاضافة الى ذلك لا زالت المعونات الالمانية الغربية، والتي تقدر قيمتها السنوية بنحو ثلاثة ارباع مليار من الدولارات تتوارد دون ضجيج، كما لا زالت الهبات والتبرعات والاستثمارات اليهودية تصل الى فلسطين دون انقطاع.

وعلى الرغم من تزايد المعونات الامريكية لاسرائيل عاما بعد عام واتجاه الحكومة الامريكية الى اعتبارها منحا وهبات لا ترد، فان الاقتصاد الاسرائيلي لا يزال يواصل سيره بثبات نحو التدهور المستمر، حيث ترتفع نسبة البطالة وتنخفض الانتاجية عاما بعد عام، وتتعمق التبعية الاقتصادية والمالية والسياسية لامريكا، وتتزايد اعداد اليهود المهاجرين والراغبين في الهجرة من اسرائيل، وبشكل خاص الكفاءات العلمية والفنية العالية والتي تعتبر عماد الصناعات الحربية والالكترونية المتقدمة.

واذا كانت التغيرات المطلوبة لاصلاح الخلل الهيكلي في بناء الاقتصاد الاسرائيلي كثيرة وعويصة، فانها ايضا تحتاج لوقت طويل وجهد عظيم وتضحيات شعبية كبيرة ودعم خارجي أكبر. وهي امور وان لم يكن من المستحيل تحقيقها، فان من الصعب استكمالها قبل نهاية القرن الحالي، حتى ولو تضافرت كل الجهود وتوفرت الكثير من المتطلبات الاخرى، وفي مقدمتها زيادة الصادرات عاما بعد عام، ورفع الانتاجية سنة بعد اخرى، وتواصل الدعم الخارجي على مستويات مرتفعة وطيلة فترة التكيف المطلوبة، واستمرار سيطرة اسرائيل على اقتصاد وأسواق الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولما كان الاقتصاد الاسرائيلي يعيش في الوقت الراهن فترة من

الاضطراب والتدهور، فان امكانية انهاكه واغراقه تبدو أقوى احتمالا وأقل تكلفة ربما من أي وقت مضى. اذ دون نجاح اسرائيل في مضاعفة صادراتها خلال السنوات القليلة القادمة، وزيادة حجم المساعدات الخارجية التي تحصل عليها عاما بعد عام من الحكومة الامريكية ومن غيرها من المنظمات اليهودية والمسيحية التي تشجع التفرقة العنصرية ضد العرب والمسلمين، فانه لن يكون بامكان الكيان الصهيوني توفير مستويات العمالة والدخل القادرة على اقناع الاعداد الكبيرة من يهود اسرائيل بعدم الهجرة الى الخارج. وفي حالة استمرار تردي الاوضاع الاقتصادية والامنية لا بد وان تتضاءل رغبة يهود العالم في الهجرة الى فلسطين وتتعاظم رغبة الاسرائيليين في الهجرة من فلسطين، كما سيكون من الصعب اقناع مصادر الدعم الخارجية باستمرار تقديم المعونات لكيان سياسي وعقائدي فقد جاذبيته بالنسبة لاتباعه وابنائه.

وعلى صعيد آخر، من المتوقع ان تصبح اسرائيل بعد سقوط نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا، والذي يبدو حتميا وقريب الوقوع، اعتى انظمة التفرقة العنصرية في هذا العالم وآخر مخلفات الحركات الاستعمارية الاستيطانية في هذا العصر، وبالتالي فان من الممكن ان تصبح هدف كافة الحركات المناوئة للتفرقة العنصرية وغالبية القوى المناهضة لتطوير واستخدام الاسلحة النووية في العالم، اذا توفر لتلك القوى المعرفة الكافية بحقيقة اسرائيل والصهيونية. وكي يكون بالامكان كسب تلك القوى او معظمها بعد سقوط نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، وبالتالي تجيير نفوذها وخبرتها ووزنها الدولي الى جانب القوى العربية في نضالها ضد اسرائيل، فان على القوى العربية تطوير حركتها الخاصة بها، والانخراط في صفوف الحركة العالمية والاسهام بحماس وفاعلية في تدعيم نشاطاتها السلمية وتأييد مواقفها الانسانية. ومن خلال عملية الاسهام والتفاعل تلك سيكون بامكان القوى العربية توعية حركة السلام العالمية بحقيقة القضية الفلسطينية وتوجيه انظارها لما يجري على ارض فلسطين العربية من ممارسات عنصرية ونشاطات استعمارية استيطانية على يد اسرائيل والصهيونية. كما سيكون بالامكان ايضا توعية تلك القوى بالعلاقة الوطيدة التي تربط الكيان الصهيوني بنظام جنوب افريقيا العنصري واطلاعها على المشارع والبرامج المشتركة التي

يتبناها النظامان في مجال تطوير الاسلحة النووية واضطهاد الشعوب الافريقية والعربية ومعاداة كافة حركات التحرر العالمية.

ومن ناحية أخرى، تشكل خسارة اسرائيل لاسواق جنوب افريقيا، والتي تعتبر ثاني اهم سوق لصادرات اسرائيل من المعدات الحربية، ضربة قوية لصناعة الاسلحة وصناعة الالكترونيات في اسرائيل. ولما كانت الخطة الامريكية الاسرائيلية لاعادة بناء الاقتصاد الاسرائيلي وانقاذه من الغرق قد اتجهت الى التركيز على الصناعات الحربية وصناعة المعدات والاجهزة الالكترونية، فان توجيه ضربة لتلك الصناعات من خلال العمل على اسقاط نظام الحكم العنصري في افريقيا الجنوبية واقناع بعض دول العالم الثالث بالتوقف عن شراء الاسلحة الاسرائيلية، من المؤكد ان يضعف قدرة تلك الصناعات على القيام بالدور المنوط بها والمؤمل منها. ولذا فان سقوط نظام حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا من المؤكد ان يشكل صدمة للكيان الصهيوني من النواحي النفسية والاجتماعية وانتكاسة هامة لبرنامجه الاستعماري من النواحي الاقتصادية والسياسية.

وعلى الصعيد السكاني، تشير العديد من الدلائل الى اتجاه العلاقة العربية ـ اليهودية داخل فلسطين الى التطور تدريجيا من علاقة استعمارية بين غالبية سكانية قوية ومستغلة وأقلية سكانية ضعيفة ومستغلة، الى علاقة صراع بين طائفتين: طائفة يهودية عنصرية استيطانية، تحاول الغاء وجود الطائفة العربية ومصادرة حقوقها، وطائفة عربية أصيلة ووطنية تحاول التمسك بحقوقها والدفاع عن وجودها في وجه طغيان الطائفة اليهودية. وبالتالي توجه الطائفتين نحو التمحور حول شعار واحد يتعلق بالوجود والحقوق والكيان والهوية الوطنية. اذ بينما تتجه الطائفة اليهودية بشكل عام الى التجمع حول شعار طرد غالبية او جميع العرب من كافة الاراضي التي تحتلها اسرائيل وعدم الاعتراف بحقوقهم الوطنية والتاريخية والانسانية، تتجه الطائفة العربية الى التجمع حول شعار التمسك بالارض ووحدة المصير ومقاومة الاحتلال ومواجهة الارهاب بالمزيد من المقاومة. وبالتالي اتجاه كل طائفة بثبات وتدرج نحو الاقتناع بانها النقيض الطبيعي والعدو الاول وربما الوحيد للطائفة الاخرى، وان وجودها لن يستكمل كل مقوماته الا على أساس

الغاء المقومات الرئيسية لوجود الطائفة الثانية. وبسبب ما للعامل السكاني والديمغرافي من علاقة وطيدة بمرتكزات الفكر الصهيوني الاساسية، وقيامه بدور هام في تحديد طبيعة وتوجهات ومواقف الكيان الصهيوني وامكانياته الاقتصادية والعسكرية، فان العلاقة السكانية بين العرب واليهود في فلسطين من المؤكد ان تصبح قضية من أهم القضايا واكثرها حيوية وتأثيرا على مجرى التطورات المستقبلية. ولما كان الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ قد أدى الى تغيير تلك العلاقة، وانه ليس من المتوقع انسحاب القوات الاسرائيلية من اي جزء من «الاراضي العربية المحتلة» في المستقبل القريب، فان العامل السكاني سيكون واحدا من أهم المتغيرات التي ستلعب دورا رئيسيا في تحديد نوعية ومستوى الصراع الطائفي الآخذ في التبلور بين عرب فلسطين ويهودها.

وتشير التقارير الاحصائية في هذا المجال الى ان عدد سكان فلسطين في الوقت الراهن يقدر بنحو ٥,٥ مليون نسمة، ٦٠ بالمائة منهم من اليهود و٤٠ بالمائة منهم من العرب. كما تشير آخر البيانات الخاصة بالتزايد السكاني الى ان معدل النمو السكاني بين اليهود يقدر في الوقت الراهن بنحو ١,٥ بالمائة في السنة وانه في طريقه نحو التناقص، وان معدل النمو السكاني بين العرب يقدر بنحو ٢,٩ بالمائة في السنة وانه في طريقه نحو التزايد. ويعود السبب في تدني المعدلات الحالية للنمو السكاني بين اليهود الى توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين تقريبا خلال السنوات الاربع الاخيرة من ناحية، وتزايد معدلات واعداد اليهود المهاجرين من فلسطين الى الخارج من ناحية ثانية. اما بالنسبة لمعدلات النمو السكاني بين العرب فان تزايدها يعود الى تراجع معدلات هجرة عرب الضفة الغربية وقطاع غزة الى كل من الاردن ودول الخليج خلال السنوات الثلاث الاخيرة، خاصة بعد تراجع مبيعات ومداخيل النفط العربية وتبلور ابعاد الازمة الاقتصادية التي تعيشها مختلف دول المنطقة.

ولذا تبدو الصورة داخل فلسطين في الوقت الراهن على النحو التالي: مجتمع يهودي يمسك بزمام السلطة ويمثل الاغلبية السكانية ويبلغ تعداده نحو ٣,٣ مليون نسمة، ومجتمع عربي مستضعف ومحتل يمثل الاقلية السكانية ويبلغ تعداده نحو ٢,٢ مليون نسمة. وبينما يعاني

المجتمع الاول من ضعف التجانس السكاني وفعل عوامل التصدع الاجتماعي والوهن الاقتصادي والتمحور السياسي، تتجه معدلات نموه السنوية نحو التراجع واعداد المهاجرين من افراده نحو التزايد. اما المجتمع الثاني فيعاني من الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي وضعف المؤسسات الوطنية وتشتت الولاءات الفكرية والخوف من امكانية الاقتلاع كليا من الارض الفلسطينية. ومن ناحية ثانية، يبدو المجتمع الاول وكأنه يسير نحو التجمع حول محاور سياسية وفكرية متباعدة واحيانا متناقضة تتعلق بطبيعة نظام الحكم وعلاقته بالديانة اليهودية من جهة، وطبيعة الارتباط بأرض فلسطين وعلاقة ذلك بالسلام مع العرب من جهة ثانية. اما المجتمع العربي فيبدو وكأنه يسير في اتجاه التغلب على عوامل الفرقة السياسية وتحقيق المزيد من التماسك الاجتماعي والثقافي والاتفاق على تشخيص العدو المشترك وتطوير ادوات اكثر فاعلية لمقاومته. وهكذا يبدو المجتمعان، العربي-واليهودبي، وكأنهما يسيران في اتجاه التصادم المحتوم والهادف الى تأكيد الحقوق والحفاظ على الوجود مهما كانت النتائج والتضحيات.

وفي ختام هذه الدراسة عن التجربة العربية والتي استهدفت ابرز اسباب وابعاد الهزائم العربية من خلال التركيز على الصراع مع الصهيونية، نود تسجيل الملاحظات والنتائج الرئيسية التالية:

١ـ لقد كان للثورة المصرية والمواقف الناصرية الفضل الاكبر في تخليص الامة العربية من السيطرة البريطانية والفرنسية، كما كان للشعارات الناصرية والبعثية دورا هاما في تبلور الاهداف العربية الرئيسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعد تراجع الناصرية وانظمة الحكم «الثورية» كتجارب سياسية واقتصادية من ناحية، وتصاعد حدة الهجمة الاستعمارية الاسرائيلية ـ الامريكية من ناحية ثانية، قامت الثورة الفلسطينية بحماية قوى التحرر العربية وصيانة كرامة الامة العربية والحيلولة دون نجاح الهجمة الاستعمارية في تحويل غالبية الاقطار العربية الى محميات اسرائيلية وامريكية. ونتيجة لمعاهدة كامب ديفيد وفقدان الامة العربية لقيادتها الطبيعية، أصبح بامكان القوى المعادية لآمال وتطلعات الامة العربية احكام الحصار حول منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد خروج المقاومة من بيروت واضطرارها لتبني سياسة دفاعية لا هجومية، واشتداد حدة الحرب العراقية الايرانية والصراعات الطائفية، أخذ العالم العربي يدخل مجددا مرحلة التبعية للرأسمالية العالمية، حيث اخذت بعض دوله تتحول تدريجيا من دول عربية ذات سيادة وطنية الى محميات امريكية. وفي غياب الدولة القائدة وانهاك الثورة الرائدة وضعف الارادة الرافضة وتزايد الاخطار الاقليمية والمشاكل الامنية والمطالب الجماهيرية، فان من المتوقع ان تشهد السنوات القليلة القادمة تعمق التبعية للسياسة الامريكية وارتفاع حدة المشاكل الداخلية.

٢ـ بينما شهد عقد الستينات فشل العمل «الثوري» والفكر «التقدمي» في تحقيق الاهداف العربية الرئيسية، شهد عقد السبعينات فشل الفكر «التراثي المحافظ» في طرح البديل للافكار الثورية، وعجزه ايضا عن تقديم تفسير علمي لاسباب فشلها او صياغة برنامج علمي لتجاوزها. وفي غياب الدولة العربية الوحدوية القادرة على تجميع الجماهير من حولها، والتنظيم السياسي القادر على تنظيم الجماهير وتوجيهها والفكر الملتزم القادر على توعية الجماهير وتشكيل موقفها، تبلورت ظاهرة «الارهاب» كتعبير عن رفض الواقع وفقدان الامل في امكانية تغييره بالطرق السياسية. وبسبب ما يسود الساحة العربية من فراغ فكري وتنظيمي وأطر عمل جماهيرية، فان من المتوقع ان تشهد السنوات القليلة القادمة استمرار الاعمال «الارهابية» وربما ايضا اتساع نطاقها لتشمل الساحة العربية الى جانب الساحة الدولية.

٣ـ اذا كانت فترة سيادة منطق «من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم» على الحياة العربية قد قامت بمحاصرة الحركة الفكرية واضطهاد المثقفين وارهابهم، فان فترة سيادة منطق «من لا يملك المال لا يحق له أن يتكلم» قامت بمسخ الحركة الفكرية واستزلام بعض دعاة الفكر والثقافة. ولذلك فان ما يعانيه الواقع العربي الراهن من أزمة فكرية، هي في الحقيقة أزمة انتماء فكري وثقافي أكثر منها أزمة انتاج فكرية وثقافية. ومع تراجع أهمية المال بعد سقوط منطق السلاح تبدو الساحة العربية أكثر استعداداً لاستقبال فكر

واع وملتزم يضع الأمور في نصابها ويحدد معطيات الواقع وتوجهات المستقبل من منطق سياسي قومي، أخلاقي وإنساني، اقتصادي واجتماعي. وفي ضوء فشل التجارب الثورية وغير الثورية وتبلور قصور وتقصير «اليسارية» و «اليمينية»، فان من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة قيام الفكر القومي باعادة طرح نفسه من جديد ضمن «بيان عربي» فكري في مقدوره تشكيل أساس صالح لقيام حركة سياسية في مقدورها تحقيق الأهداف العربية الرئيسية في المستقبل المنظور.

٤ـ ان تبلور حركة المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينات جاء في ظل ظروف عربية تميّزت بتراجع مفاهيم الوحدة، وتضاؤل الاهتمام الرسمي بقضية تحرير فلسطين، وتآكل أسس ومقومات شرعية غالبية أنظمة الحكم العربية، والمعاناة من عار الهزيمة العربية أمام جيش الصهاينة. ولذلك استطاعت حركة المقاومة، بما اتخذته من مواقف وما قامت به من أعمال، إلهاب حماس الجماهير الفلسطينية والتعبير عن ارادة الرفض الثوري لدى غالبية الشعوب العربية وتجسيد الإجماع الرسمي تجاه القضية الفلسطينية. وفي الواقع، أدّى قيام المقاومة ونجاحها في تحدّي الصهيونية الى استبدال الالتزام العربي الرسمي بتحرير فلسطين بالالتزام بمساعدة منظمة التحرير. إلاّ أن سقوط الإجماع العربي الخاص بكيفية حل القضية الفلسطينية في الثمانينات، وانشغال غالبية الأطراف العربية بقضايا «المساعي السلمية»، وتراجع قوة ونفوذ المقاومة الفلسطينية، أدّى الى سقوط الالتزام العربي بمساعدة المقاومة الفلسسطينية وبالتالي قيام بعض الأنظمة العربية بالتوقف عن تقديم العون لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الواقع، وبناء على التوجهات السياسية لمختلف أنظمة الحكم العربية، أخذت تلك الأنظمة تنظر الى المنظمة وتتعامل معها بناء على مدى انسجامها أو معارضتها لمشاريع «الحلول السلمية». ولذلك، وانطلاقاً من مواقف وتوجهات بعض أنظمة الحكم العربية، لم يعد القرار بوقف الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية يعني قراراً بالتخلّي عن الالتزام بالقضية الفلسطينية، كما أن العمل على مواصلة الدعم للمنظمة لم يعد يعني القيام

بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية. وبسبب ضعف المقاومة الفلسطينية في الوقت الراهن، وتمزّق وحدة الصف العربي وغياب الالتزام الجاد بالقضية القومية، لم يعد بإمكان منظمة التحرير تجسيد محور الإجماع العربي كما كانت عليه الحال في السابق أو استغلال الخلافات العربية لتأكيد دورها وتقوية نفوذها. وبسبب غياب امكانيات التوصل الى حلّ «سلمي عادل» في المستقبل القريب، فإن من المتوقع أن تشهد السنوات القليلة القادمة استمرار أغلبية أنظمة الحكم العربية في تقديم الدعم المحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستمرار الأقلية في العمل على تمزيق المنظمة وإرهاقها ومحاصرتها، واتجاه كلتا المجموعتين الى استغلال كل الفرص المتاحة لتسخير المقاومة الفلسطينية لخدمة الأهداف القطرية، والمصالح الذاتية. وحيث أن الخيارات المتاحة امام القيادات الفلسطينية قليلة للغاية، وان استمرار الأمر الواقع قد يؤدي الى تقزيم دور الثورة الفلسطينية وتحويل بعض فصائلها الى ادوات ارهاب قطرية، فان من المحتمل اتجاه تلك القيادات الى اعادة تأكيد المنطلقات الأساسية والالتحام مجددا بالجماهير العربية. وبالتالي تطوير حركة المقاومة الى اداة عمل ثورية حقيقية تتجاوز ساحات عملها الساحة الفلسطينية ويجسد وجودها وبرنامجها الاماني والتطلعات العربية.

٥- يشكّل عام ١٩٨٢ بالنسبة للكيان الصهيوني أعلى نقطة في تاريخه نحو الصعود العسكري والنفوذ السياسي والتماسك الاجتماعي من جهة، وأول منعطف حقيقي في طريقه نحو الهبوط اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من ناحية ثانية. اذ بينما شهدت تلك السنة عظمة اسرائيل كقوة عسكرية، شهدت أيضاً عجز الآلية العسكرية عن تحقيق أهداف سياسية محدودة، وعجز الاقتصاد الاسرائيلي عن تمويل برامج القوة العسكرية، وسقوط الإجماع اليهودي حول دور وأهداف وممارسات مؤسسة الحكم الصهيونية. وفي الوقت ذاته كشفت أحداث وملابسات الحرب العربية الاسرائيلية على الساحة اللبنانية حقيقة وأبعاد التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل وأمريكا، ووقوف الحكومة الأمريكية موقف العداء الفاضح من التطلعات العربية والحقوق الفلسطينية واللبنانية. ولذلك، وفي ضوء الهوس

الأمريكي بمحاربة «الإرهاب الدولي» من المؤكد أن يشهد المستقبل القريب تعمق درجة التحالف الاستراتيجي بين القوتين المعاديتين للأماني العربية، واتجاههما الى تبادل الخدمات وتوحيد الجهود من أجل تكريس واقع التجزئة وحالة التخلّف على الأرض العربية.

٦- ان قيام ادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان بمنح الكيان الصهيوني معونات اقتصادية وعسكرية تجاوزت حدود المعقول والمقبول من ناحية، واسناد دور هام لاسرائيل في مكافحة حركات التحرر العالمية من ناحية ثانية مكّن ذلك الكيان من المشاركة في عملية صياغة القرارات السياسية والامنية المتعلقة بالقضايا الدولية. ومن خلال المشاركة في صنع قرارات امريكا السياسية واقامة لجان العمل المشتركة واتجاه كلا الجانبين، الاسرائيلي والامريكي، الى تأكيد عمق التحالف الاستراتيجي والوحدة الثقافية والمصلحية بين البلدين، فتح المجال امام القوى الصهيونية للتسلل الى مراكز النفوذ داخل اجهزة الدولة الامريكية ومؤسساتها الرئيسية. ولقد نتج عن ذلك ان أصبح الكونغرس الامريكي من حيث المواقف والاتجاهات السياسية، مؤسسة امريكية تدين بالولاء الكامل لاسرائيل وبالعداء شبه الكامل للعرب والمسلمين. ولقد وصف المدير التنفيذي لمنظمة ايباك الصهيونية المجلس الاخير للكونغرس (مجلس رقم ٩٩) بأنه: «اكثر المجالس انحيازا لاسرائيل في التاريخ». ولذلك يبدو من غير المنطقي تصور امكانية قيام امريكا بالتحلل من معظم التزاماتها تجاه اسرائيل، كما يبدو من غير الممكن نجاحها في التحرر من النفوذ الصهيوني خلال بضع سنوات، حتى وان توفرت الارادة لتحقيق ذلك الهدف.

٧- يشكل العام ١٩٨٦ أكثر النقاط انخفاضا في الموقف العربي تجاه قضية فلسطين ومنعطف بارز على طريق الوعي بالاخطار الخارجية والمشاكل الداخلية التي لا زالت تحاصر تطلعات ومستقبل الامة العربية. اذ بينما اثبتت الغارة الاسرائيلية على تونس تخلي امريكا عن أصدقائها العرب والتزاماتها تجاههم، أكدت عملية الغاء الاتفاق الاردني الفلسطيني اصرار امريكا على التنكر لحق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني من جهة، وعدم قدرة او رغبة أي من

الاطراف العربية، الفلسطينية وغير الفلسطينية، على التنازل عن الحقوق العربية في فلسطين من جهة ثانية. ولقد نتج عن ذلك اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية الى اعادة تأكيد الحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني والتمسك بالمنطلقات الاساسية للعمل الفدائي والابتعاد نسبيا عن لعبة المناورات السياسية. وفي ضوء تكرار الاعتداءات الامريكية على الاراضي الليبية، ووقوع الصدامات الدامية في مصر، وتدهور اسعار البترول، وارتفاع معدلات البطالة في غالبية الاقطار العربية، وانحسار موجة التطرف الديني، فان من المتوقع ان تشهد السنوات القادمة اتجاه الامة العربية وقياداتها الفكرية والسياسية الملتزمة الى اعادة طرح المفاهيم القومية بقوة وفاعلية، والقيام بتحديد وتعريف القضايا المصيرية والالتزام بها كأطر عمل عربية وأهداف مستقبلية.

٨- ان سرعة تطور وسائل الاتصال والمواصلات عبر القارات والمحيطات منذ اوائل الستينات ادى - ولأول مرة في التاريخ الحديث - الى تمكين الفقراء والمعدمين في غالبية دول العالم من التعرف على طريقة حياة ومظاهر بذخ وترف الاثرياء من افراد ودول، كما ادى في الوقت ذاته الى تمكين اغنياء العالم من التعرف على طريقة حياة وعمق معاناة الفقراء والمسحوقين في مختلف بقاع الارض. واذا كانت تلك الحقائق قد ساهمت في دفع بعض المجتمعات الثرية في غالبية دول الغرب الصناعية الى دعم مشاريع وبرامج مساعدة الفقراء وتخفيف آلام المجاعة في افريقيا، فان غالبية اثرياء الامة العربية اغمضوا عيونهم امام مظاهر الفقر والحاجة، واغلقوا آذانهم امام صيحات البؤساء وعجزوا عن تحمل مسؤولياتهم المجتمعية خارج نطاق المساهمة في نشر الفساد والرشوة وممارسة الاستغلال.

٩- ولما كانت فترة تقدم وسائل المواصلات والاتصال قد شهدت ايضا انتشار وسائل التعليم وتضاعف عدد الجامعات في البلاد العربية، فان الفجوة الثقافية التي كانت تفصل الفئات الحاكمة عن غالبية الجماهير العربية ضاقت الى درجة كبيرة سمحت في بعض الحالات بتخلف الفئات الحاكمة فكرا وثقافة عن غالبية القيادات الفكرية والثقافية العاملة خارج الاطر الوظيفية الرسمية. وفي ذات الوقت

ادى التقدم الكبير الذي احرزته الدول الصناعية من جهة، والتخلف المستمـر الذي لا زالت تعيشـه الدول العربية من جهة ثانية، الى تخلف الفئات الحاكمة في البلاد العربية عن مثيلاتها في دول العالم الاخرى، خاصة تلك التي تملك القدرة على توجيه مجرى الاحداث الدوليـة. ونتيجـة لتلك التـطورات، وبسبب صعوبة تجدد شباب الفئـات الحاكمة بعد قيام بعضها بوراثة السلطة ونجاح البعض الآخـر باغتصابها، اخذت تلك الفئات تعاني من التخلف النسبي تجاه غالبية شعوبها وتجاه غيرها من الفئات والطبقات الحاكمة في العديد من البلاد الاجنبية. ولذلك تبدو الفئات الحاكمة في غالبية البـلاد العربية وكأنها غير قادرة على ادراك عمق ما يحيط بها من تحولات اجتماعية وسياسية، وغير مؤهلة للتعامل مع معطيات العصر وموازين القوى الدولية، وعاجزة عن استقراء المستقبل وتحديد ما يحمله ذلك المستقبل من احداث ومفاجآت.

١٠ـ وفي حالة استمـرار الاوضـاع الاقتصـادية والسياسية الراهنة لبضع سنوات اخرى، خاصة ما يتعلق منها بموقف الشعب من السلطة ونظرة مؤسسات الحكم والفئات الثرية لغالبية الجماهير وفقراء الامة العربية، فان من المتوقع ان يشهد عقد التسعينات سقوط الشعارات التي سيطرت على البلاد العربية طوال العقود الثلاثة الاخيرة، وهي شعاري «من لا يحمل السلاح لا يحق له ان يتكلم» و«من لا يملك المال لا يحق له ان يتكلم». وفي حالة سقوط تلك الشعارات سيحل محلها على الاغلب شعار «من يحمل السلاح ومن يملك المـال لا يحق له ان يتكلم او يتحكم او يتـألم». وعلى افتـراض عدم نجاح قوى الجهل والتجهيل الآتية من الشرق في السيـطرة على العقـل العـربي ومؤسسة الحكم العربية فان من المتوقع ان تضطر الفئات المضطهدة والطبقات الفقيرة الى اخذ زمام المبـادرة وتسلم مهام اعادة بناء العلاقات المجتمعية، السياسية والاقتصادية والقيمية، على اسس جديدة ستقام، بغض النظر عن منـطلقـاتها ونتائجها، على انقاض العلاقات المجتمعية الحالية. وهكذا ستشهد التسعينات على الاغلب سقوط الكثير من المفاهيم واطر التفكير ونظم الحكم الحالية، مما قد يقود ـ في حالة استمرار

غياب الحريات الفكرية والتنظيمية - إلى انتشار الفوضى والتخبط والضياع.

ان التغيير دون ايضاح أسباب التغيير وتحديد اسسه وتوجهاته قد يعني المزيد من الفوضى والمزيد من القمع والمزيد من التخلف. ولذا تضع المرحلة التاريخية الراهنة مسؤولية كبرى على القوى القومية الملتزمة الواعية، وهي القوى القادرة على التحلل من تركة الماضي، والابتعاد عن تبعات الحكم ومغرياته، واستيعاب معطيات العصر ومتطلبات التقدم فيه. إذ على تلك القوى أن تضع تصوّراً علميا، واقعيا وإنسانيا، لحركة التطور العربية يكون بمثابة دليل عمل لدعاة العمل الجماعي المنظم، ومنار هداية للقيادات الجماهيرية المتطلعة نحو التغيير، وبيانا عربيا فلسفيا في مقدوره تقييم التجارب السابقة وتحديد معطيات الواقع وقيادة مختلف طبقات أو فئات الأمة العربية نحو مستقبل أفضل.

محمد عبد العزيز ربيع

- من مواليد فلسطين ويقيم حاليا في منطقة واشنطن.
- أنهى الدراسة الثانوية في أريحا والدراسة الجامعية في مصر وألمانيا الغربية وأميركا حيث حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة هيوستن في عام ١٩٧٠.
- قام بالتدريس في عدة جامعات عربية وأميركية، أهمها:
جامعة الكويت ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦، أسس خلالها «مجلة العلوم الاجتماعية» التي لا زالت تصدر عن جامعة الكويت.
جامعات جورجتاون والجامعة الأميركية وجامعة جونز هوبكنز في واشنطن.
- صدر له ثلاث كتب وكتيبين، الكتب هي:
* «هجرة الكفايات العلمية» ـ جامعة الكويت.
* «الاقتصاد والمجتمع» ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت.
* «مؤتمر جنيف واحتمالات السلام» ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ مصر.
- سيصدر له خلال هذا العام:
* «المعونات الامريكية لاسرائيل» باللغتين العربية والانكليزية.
- نشر له اكثر من ٥٠ بحثاً في مجلات علمية وساهم في كتابة ثلاث كتب أخرى ونشر مئات المقالات في الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية.

£ 12.00 net
in UK only

الوجه الآخر للهزيمة العربية

تجربة الامة العربية على مدى الاربعين سنة الأخيرة، كانت تجربة تميّزت بقيام انظمة الحكم العربية بالعمل الدائب، بوعي احيانا وبدون وعي في غالبية الاحيان الأخرى، على طمس الحقيقة والحيلولة دون تسجيل الوقائع بامانة، وبالتالي الحيلولة دون تكوين ذاكرة جماعية عقلانية وسليمة. فبعد مرور اربعين عاما على فقدان الجزء الأول من فلسطين لا زلنا لا نعلم تماما كيف سقطت يافا وكيف سقط الجليل وما هو الدور الذي قام به كل جيش من الجيوش العربية التي «هبّت لنجدة فلسطين».

وبعد مرور عشرين عاما على هزيمة حزيران لا زلنا نعيش في ظلام بالنسبة لما حدث على الجبهات العربية المختلفة وخلف كواليس المفاوضات.

وبعد مرور حوالي سبعة عشر عاما على وفاة الرئيس عبد الناصر لا زلنا لا نعرف كيف تعاملت اجهزة المخابرات المصرية في عهده مع اصدقائها واعدائها.

وفي حمى العمل الدؤوب على طمس الحقيقة، وحرمان الامة العربية من تكوين ذاكرة جماعية سليمة، اندفعت غالبية الأنظمة العربية نحو طمس حقائق الواقع من ناحية، والمغالاة في تمجيد تجارب الماضي البعيد من ناحية ثانية. وبذلك اصبحت الجماهير العربية في موقع فرض عليها اما القبول بذاكرة رسمية هي حصيلة تجارب مصطنعة وتحليلات مختلفة، او الارتماء في احضان ذاكرة عاطفية لا تمت لواقع حياة الجماهير بصلة.

وفي غياب الذاكرة الجماعية التي تربط الأمة بماضيها القريب ذا الصلة بالواقع والمستقبل، تحطمت البوصلة وضلّت السفينة طريقها واضحى الركّاب تحت رحمة الأقدار.

هذا الكتاب هو محاولة لاعادة ربط الأمة بماضيها القريب ومساعدتها على التعرّف على عناصر ذاكرتها الجماعية، والاستهداء على بوصلة المستقبل، وبالتالي السير على هدى ذاكرة جماعية سليمة، هي ذاكرة العقل الواعي لا العاطفة، ذاكرة الحقيقة لا زيف الحقيقة.

ISBN 1 869844 17 3